



ХСР

النوازل ، تأليف ابوالقاسم بن احمد بن محمد البلوى
القيروانى (٧٤١ - ٨٤٤ هـ) . بخط سليمان بن على
البحيرى ، ٩٨٢ هـ .

٦ مج ٣١ س ٢٥ × ١٨ سم
نسخة حسنة ، خطها نسخ حسن ، ناقصة بعض اوراق
من اولها .

الاعلام ٦ : ٦ ، بروكلمان ٢ : ٢٤٧
١ - المذهب المالكي ، فقه المذاهب الاسلامية أ -
البرزلى ابوالقاسم بن احمد - ٨٤٤ هـ
ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ

الأولى

الفتاوى ، لأبي القاسم به أحمد البرزلي ، المتوفى

سنة ٨٤٤ (بتونس)

وهو في الجزء الأخير ، النوازل ٢

نكتة من ترجمة النافع ، سليمان به مع البيرس

فانه كان في القوم انما في فلكه هذه السنة كتبت
٧٨٤ وانه كان في الما اوكار في فلكه قد

كتبت سنة ٩٨٤

وقدم هذه السنة بدل على انما كتبت سنة

٧٨٤ (في عصر المؤلف ، كان عن يومئذ ١١٨٤ سنة)

لأنه ~~الكتاب~~ لفظ « وسماكة » في لغة البرز
أبو عبد ، سار ، أقرب به « وسماكة »

المجلد الثاني من الجزء الأول (الأصل) البرزني على مخطوط
 خوارزمي الفرائض 3
 خوارزمي الفرائض 17
 مخطوط رسم 51
 نسخة من نسخة مخطوطات 20

المكتبة
 لمحمد بن عبد السلام بننامي
 مدرس في الفقه والحديث
 درب البراءة 137 فاس - فاس
Bibliothèque Md B. Al-Islam Bennami
 Moufti et Professeur à l'Institut Karaouyine
 Domicile : Derb Be'aa 137 Keltanine - FES

رقم الفلم ٧٦٣
 ترتيب الكتاب في الفلم



الملكة العربية السعودية

جامعة الرياض

عمادة شؤون المكتبات

قسم المخطوطات

المكتبة

المخطوطات المصورة

جامعة الرياض

رقم المخطوط ٢٢٥

النوازل

عنوان المخطوط

٨٤٤ هـ

أبولقاسم بن أحمد البرزني

اسم المؤلف

٩٨٢ هـ

سليمان بن علي البيرمي

تاريخ النسخ واسم النسخ

الأجزاء ستة مبدلات

عدد الأوراق

الموضوع

١٨ × ٢٥ سم

المقاس

ملاحظات نسخته ، نسخة من نسخة مخطوطات ، تاريخ التصوير

الذهب

الذهب الى في الحسن المذكور ولا يراه بينه على من ذكر من الخوف بسبب عدم البينة في ذلك الموضع
 ويبدو في به وما حلت وما قيلت وما دفتها الا بغير **قلت** هذا مثله ما وقع في الرواية اذا راى
 العبد وفاقى لوديعه في شجرة ثم رجع فظفها فلم يجد ما شغل عليه ووقع نحو هذا في هذا الوقت واجرة بلع
 الوديعه لما راى المصوص فاب ان يخرج فاقى فيها بعض شيوخنا انه لا ضمان عليه اخذ من مسند الشيخ
 وسبع كثيرا ان عفى المتناع البضاعة لغيره حين الدخول الى مصر من الامصار يلزم فيها المكوس فيطاع في عليه
 فياخذ ولها حيلة فوكت الفتوى بضمائه لانه امر مدخول عليه واحضاها يورد الى حبلتها وما يورثني
 عن ذلك **وسئل** عن دفع له حلق وظام ذهب ودخل فضة الى حلق فيها لصلية وبجيرة وبني يورثني
 فظفها لعماما وياقني به فيبيعه بالمهدية وبياخذ نصف البيع فقام من باب عن صاحبة الحلى وزعم انها
 ما اعطته ذلك الاعلى انها بضاعة لما بين القراة من الموالة وبقي في بيته فصل يكون القول قوله او
 قولها **فاجاب** باننا نقول قول المرأة انه بضاعة وينظر الى حال العامل فان كان مثله ممن يعمل
 للناس بالقرض وبياخذ الاجرة على البضاعة في نظر الال منهما قوله فان كانت الاجرة في الال خلفت
 المرأة على ذلك والافلاحيان عليا وان كان مثله ممن لا يعمل بالقرض ولا ياخذ من هذه اجرة لقرايتها وليسا
 البضاعة خلفت وكان القول قولها **قلت** هذه مسئلة المدونة ان قال العامل قرضا وقال له
 ابضعه لعمالي فقلت قوله رب المال مع منيه وعليه للعامل اجر مثله وفي بعض نسخ التهذيب قال
 سمعوا الا ان يكون ما ادعى العامل من الربح اقل من اجر مثله فليأخذ الال فان نكل رب المال صدق العا
 مع منيه اذا كان يستعمل مثله في القراض ولعله المسئلة احوط ونظائر تنطيط المدونة وغيرها وما
 ذكره في الحلي دليل على جواز القراض به وحكي الخلاف في جوازه روايتين وزاد النجاشي قوله بالكراهة قال ولو
 كان بينهما رجلان لمصلحة جاز القراض بينهما الا ان كان يوخذ مثله وان لم يوجد منع وفي جواز القرا
 ينفر المذهب والفضة والبركة لله روايتان في المدونة وخارجها قول الكراهة فان نزل ضمن ان القاض
 في ان عمل الخلاف وعز اصبح كذلك وان لم يعمل ولو كان العامل بها في البلد كبلد السودان كجاز
 القراض صاحبها ابن بوشس والنجاشي وانه انقضا وحكي في المقدمات مظاهر الخلاف في في القرا
 بلفلوس روايتان في المدونة وخارجها قول الكراهة وفيه ابن رشد باقبيس واطلق النجاشي المذهب
 واختار الجواز فيه بتمامه بها ولا يتغير سوقا غالبا ولو كان يتغير غالب المنع **قلت** مدعى اصله
 والعلة والصحيح عدم الطرد لها في الشيعيات وانعكاسها خلاف العلة العقلية والمذهب منع
 بالعرض ان حارث انقضا ولو كان مثليا واختار النجاشي ان كان الخطيب لبيع العرض اعلم انه يبيعه له ولو
 لم ياحذه لراعا ويقول له كلف من بديعه وباتيك باليمن اجعله قرضا جاز **وسئل** ابن مسكان
 عن مسئلة وجوب دليل عليا وبها اذا كان القراض غير مقيد بسفوفه والعادة ان القراض لا يحمل على
 البيع الواحد في القراض مطلق على الخيارات بل مال غير متدد لكن ذكرت ان ربه مال مائة فان علم بذلك
 فلا يجوز له التحرك بيمينه ان يرضى الا باذن الورثة وهو مصدق ما لم يضمن كذبه واختلاف قوله بما يظن
 به كذب **وسئل** ايضا عن مسئلة ذكرها انزلت في من شيوخ القير وان من دفع عرضا فقال له
 ولله اطره كذا واعمل على بئنه ايضا فقد ذكر عن ابني جوازه ووجده وشبهه مكسوبة بخطه كذلك

قال النوني هذا على أحد القولين في اجتماع الجمل والأجزاء وعلى القول الآخر يجوز وقال شيخنا المازري رحمه الله
 أن يكون في تفصيل فان قال بعمومه في اجزائه كذا أو عمل به فمما قال النوني وان قال ان يجمع
 فذلك في جملته كذا في جملته فينبغي ان يجوز ان يجمع اجزاءها لا خلاف في جوازها لكن هذا في
 قول النوني وكذا لو كان ليسر أو شرط السفر به لا يجوز ان السفر مما يشق ولا ايضا لا يجوز ما فيه
 من الطاع وهو يصور على ان القراض عقد لازم ومن جالس في سبيل الله اذ دفع اليه سلمة على ان يبيعها باجر
 معلوم في مدة معلومة فاذا اصابته عينا كان قراضا على النصف او الثلث فابن شبلون غيره وذكره
 ابن أبي عمير جواز قرضه في البيع مع السلمة وعدم بيعها فذلك يجوز ولو لم يجز لم يرد
 المال لانه قرض به قال القاسمي غيره وناظره كثيرا وبها قولنا ويضرب بالبيع اجل **وسئل** عن رجل
 عن سائر مال قراض من صفاتش ومتر بطر بلس فاخذ قراضا اخر بخرج فليته عدو له ففعله
 وسلم المال ورجع لصفافش فقام عليه ربا لقراض بغير ارضه **وسئل** عن رجل كان له ثوبان في الثوبين
 على اخذ مال القراض ورجع اربعة دنانير ثم جازب القراض لطر بلس فابنته وحلف من الفضل وطلبه
 مع الزجر ولم يوجد له خبر ووقع له مع الورثة مجادلة من انهم دفعوا الملاله اليه وبعض انزعج
 عليه فمعه ثوبان من ثوبين وسفره به وسبقه بخو العام هذا يلزم دفع المال مع ربحه امره **فاجاب**
 اذ لم يوجد المال ولا علم بموقفه فذهب مال الله انه يفي بالمال دون ربحه من ثوبه اليك ان ثبت البيع وفي
 الحكم عليه برأس المال نظرا لاحتمال الضياع والخسارة ولكه المذهب ولا يلزم الورثة اعطاشي من ربح المال
 لهذا الثاني لاجل اعطاشي الاول اذ لا يلزم من تطوعهم لرجل تطوعهم لغيره **فقال** وقيمت هذا
 المسئلة في معارض او مبضع معد ما تفسر ولا تفسر شيئا الاسم في المال وسبقه له من
 الزجر والخمس مسئلة وقعت لابن رشد في ثلاث ربيع البيهقي **سؤله** له واخرى وقعت في اخيه لاسئلة
 ايضا لابن عبد الرقيب فانظر ما فيها **وسئل** عن قراض اربعين دينار على ان يصل بها الي نونس
 ورجع لصفافش فوصل النونسي واشترى طعاما غيرها وجعل المتاع في دار رب الاربعين ثم يتسلف له
 في البر لقاها فصار فيه ثم رجع في البحر فاخذته العدو وجميع ما معه فطلب رب القراض فيضمان او يعان فماله
 له علم بسفرك لقاها لاجل ان المتاع كان عنده في دار حزين اخرجه لقاها فلم ينكر على فانكر رب
 المال ذلك جملة ثم اقران المتاع كان عنده وانكر عليه بسفرك به لقاها **فقال** يستفهم رب
 المال عن علمه وقت خروجه بالمتاع لقاها فان قال عليه بذلك وامكنه ولم ينكر عليه فهو ذنب
 ورضي بالسفركه فلا ضمان وان انكر عليه بذلك حلف على ذلك وانه ما اذن للمعامل في ذلك وعزم بها
 المال المذكور وفي كتاب محمد اذا اقران لفلان مائة دينار قراضا وتلفت قبل العمل بها وقال ربه اسلف
 فالقول قول المقر فاما العمل وحركة المال فالقول قول رب المال وروي ابن عبد الحكم ان القول قول
 العامل والطهرها رواية ابن وهب **فقال** ظاهر المدونة ان القول قول ربه مطلقا فقال من اخذ
 من رجل مالا فقال هو سدي ودفعه او قراض وقال ربه بل اسلفته فالقول قول ربه المال مع نيته
 وهذا اصله في جميع الدعوى خلافا لاشبه في اعلى اصله ان الانسان لا يؤخذ الا بما اقر به وطهره
 فصار وانكفرت قوله كمنهما في هذا الاصل من كتاب الغصب والقضاء وغير ذلك **سئل** ابو

عن

سئل

محمد عن دفع قراضا لصاحب مركب على ان يحمل سلعة بغير ثرا والربح بينهما فقال القراض **سئل** عن رجل
 المشقرطه على العامل وله اجارة مثله في عمله وكذا مركبه ولر المال ربحه وخسارته **فقال**
 ظاهر اصل ابن حبيب ان لكر المثل وقراض المثل لا يماز ياداة لم يستبد بها احد مما غير خارجة عن راس
 المال ويظهر انه اصل المدونة **وقد دمر الخلاف** **فقال** **ومن كتاب الوكالة**
 ابن الحاجب على نيابة فيما لا يتبين فيه المباشرة ورده شيئا ما به غير مطرد بالمشقة والوكالية
 وعكسه ما في وكالة قبل فعل ما وكل عليه واخراها وانما نيابة ذبح غير ذي مرة ولا عبادة لم يرد
 في غير شروطه وعونه وجعل ابن رشد ولاية الاموال له ونحوه بعد ان وله كلام على رسم ابن الحاجب
 ينظر في محتمل عيان وفيه المصلحة بمعنى الخط ومثله قوله تعالى وفيك يا الله وكذا ومعنى الكفالة والضم
 لقوله تعالى لا يتعدوا من دونه **سئل** عن رجل كان له مال فباعه لغيره فباعه لغيره فباعه لغيره فباعه لغيره
 حيث الحمله ابن يونس الاجماع على جواز الوكالة للمريض والغايه فلما كثر مثله والاصل في قوله تعالى
 فابعدوا احدكم بورقهم هذه الى المدينة ومثله فاذا دفع اليه اسوالهم فاشهدوا عليه **فقال** **والوصية**
 كما لو كلالا واعرض عليه اخذ من فضله صاحب الكفالة فقياسه لا يقيس من النص واجيب بانه ليس
 بنص في الآية وكذا اقياسه على الوصي ما الوصية ضرورة خلاف النيابة غيرها واجيب بان الوكالة اذا
 تمت مع الضرورة جازت من غير ضرورة ولا فادق وكذا اقياسه على المريض والغايه وجوابها
 واجد في روم الوكالة بغير ضرورة اذا قبل الموصوب الهبة غير من لان الهبة لازمة
 بنفس السؤل والوكالة هنا قبل ما يفعله مع الموكل وهو فيه بالخيار فاشبه العارية اذ ارجع قبل ان يجد
 المعارسا والعبد اذا اذن له سيده في ان يبيع ثم رجع قبل الاخر **فقال** وهذا بين وانما قبل
 مسئلة اذا اراد ان يبيع عن قبول الوصية بعد الموت ولعل جوابه انه حق ثبت فأت استدر الكفولة
 موصى منزلة العارية اذا اشيا في المعار ومن السنة حدثت فامه بنت قيس حزين طلقا ووجها وجعل
 وكيله يبيع عليها وفي ابي داود انه عليها السلام امر رجلا ان يشترى له اسبحة بدينار فاشترى اثنتان
 بدينار فباع واحدة بدينار واثان بثمانية ودينار فدعى له بالبركة **فقال** عن جابر بن عبد الله قال
 ارادته لزوج ابني خبيث فقال اذا اتيت وكيل فخذ منه خمسة عشر وسقافان ابني من ذلك **فقال** كسب
 لثرويه وصومنه رواية ابن اسحاق ورواه مالك بالكذب وقوله نحن نغنيك من المدينة واشيا عليه
 غير ما نطرد عليه في الصلاة من احكامه التي يجوز الوكالة فيما يصح فيه النيابة كالبيع والشرا او
 الجمل والأجارة واقتضا الدين وقضائه وعقد النكاح والطلاق واقامة الحدود ولم ينعى القرب ولا
 يجوز النيابة في اعمال الابدان المحضة كالصلاة والطهارة وكذا الحج الا انه ينفذ الوصية به ويرد على
 قوله الاعمال المحضة في العاجز عن الرمي لم يرد عنه غيره **فقال** **ومن المسئلة** الحج وفيها
 من لم يمسكه وخرج المال مالا في غير ما كان في حديث ان فريضة الحج ادر كست الى شيخا كبيرا الحديث
 ابن شمس لا يجوز الوكالة في العبادات الا في المالية كاداء الزكاة وفي الحج خلاف لا يبيع في المعاماة كالسقة
 ويحكي بالمدونة الشهادة اياه ايمان اللعان الا لا يمسكها ولا يجوز في الجملة كالحالة والبيع

عن

سئل

سئل

والبيع ومما رآه ابن عبد السلام بان يوكل من يتكلم عنه في حق موجب عليه واعتزم منه شيئا بان حقيقة الوكالة عرفا فيما يقع للوكيل ما يشترطه وكيفية الاشارة عن نفسه كمنعه وشكها ابن هارون ان يوكله على انما يتكلم عنه فلان ما على فلان وهذا القرب ويراد فيه انه كان القرب لرب الدين الذي على فلان انه ياتي به كذا كذا به عنه يحل ان يكون الاشارة بالوكالة حقا على الموكل ابن شاس ولا يصح في النظر ان لا يتكلم عن القبول وحل على ابن هارون الثلاث وفيه بحث ينظر في شخص شيئا وفيما ذكرناه كفاية **وسئل**

ابن رشد عن وكل وكيل لخصومة فوكل خصمه اخريته وبين الوكيل الاول عداوة هل يصح من وكلته للعداوة التي بين الوكيلين او لا لانه انما يملك حجة من ليس بينه وبينه عداوة **فاجاب** ان ذكره انه لا يصح لحد يوكل من موكله وخصمه ولا من خصمه عن خصمه لان العداوة في الوكيلين جميعا على ما ذكرت انه لا يسلم من دعواه الباطل لاجل عداوة خصمه **ابن الحاج** للرجلان يخام من نفسه عدوه خلافاً يوكل الممد وعلى عدوه لان هذه ضرورية الا ان يشترط في كل منهما من ذلك ويقال له وكل غيرك بديل انه يجوز لليهودي محاصرة المسلم في حقه وهو اسود عدو **قلت** اصلا في كل من المدينين ومن ادعى عن رجل ديناً بغير امره او دفع عنه مهر الزوجة فجاز ذلك ان فعله وفقاً للمطلوب وما ان ارجع الضرر بطيئة واعانة واراد بجنة لعدوه لعداوة بينه وبينه منع من ذلك وكذلك ان اشترك ديناً عليه بعينه لم يحز البيع ورد الا ان علم ببداهة حقه في الشفعة متى واختلف المتأخرون هل يحل على الفساد او يرد على الحكم فان امضاه محض وشك فيما يقع المصنف والمسلم لمن على غير الاسلام وقبض وكالة الخصم ان كانت باجرة الى اجل معلوم فهي حارة فاذا قاعد الخصوم ثم اراد الموكل عزله او الوكيل عزله نفسه واستنح الحكم فلا يجوز وان سأل سخط فلا بد من رضئ الثلاثة وان كان على سبيل الجمل فان نائب الحكم فلم يرد الحكم عزله لم يترك ولا جرت على الجمالة وهذا ان كان مستحقاً وان كانت فاسدة فكل من اراد عزله فله ذلك **وفي النظر** ونحوه في اول الوكالة من التخصيص الوكالة على صري من يعوض ويغير عوض فان كانت يعوض ويبي على وجه الاحارة لرمت العريضة بنفس العقود واختلف اذا كانت على وجه الجمالة على ثلاثة اقوال **فقال** لا رتبة لها كما لا حارة وقيل يلزم الجاهل على بنفس العقد والمجمل له بالخيار فيقال العمل وبعده **فقال** كل منهما بالخيار قبل العمل فان شرع فيه سخط خيار الجاهل خاصة والوكالة بغير عوض غير لازمة للوكيل ولم العزل قبل العمل وبعده واختلف في الوكيل فيقال هو مخير وهو قول مالك واليه ذهب ابن القما وغيره من البغداديين وقيل يلزمه ولا خيار له انظر التبصرة لابن رشد واختلف ان للوكيل ان يعزل الوكيل متى شاء وان للوكيل ان يجزل عن الوكالة متى شاء الا في وكالة الخصم فليس للوكيل ان يجزل بعد مناشية الخصم ولو كلفه ان يميز له عن فذل تمام الخصم ولا فرق بين المعوض والمخوض بالخصم او غيره **وسئل** من وكل على بيع سلعة وشرط عليه الاستمرار فلما استأمره رد ذلك الى الوكيل فلم يجزه فله ذلك ولا حجة للتشريك لمن قال انما استثنيت رضى الجاهل فان كانت الوكالة فيما وجه الخصم والبيع والاشياء وغير ذلك مما نص في وجعل الخصم في الاقرار والكار في اخر الوكالة لا ينعى على من كان لا بمسورة فلان فان جعل المشورة فيما سوى الاقرار والكار فالوكالة عاملة وان جعلها في العمل فلهذا

من ادعى عن رجل ديناً بغير امره او دفع عنه مهر الزوجة فجاز ذلك ان فعله وفقاً للمطلوب وما ان ارجع الضرر بطيئة واعانة واراد بجنة لعدوه لعداوة بينه وبينه منع من ذلك وكذلك ان اشترك ديناً عليه بعينه لم يحز البيع ورد الا ان علم ببداهة حقه في الشفعة متى واختلف المتأخرون هل يحل على الفساد او يرد على الحكم فان امضاه محض وشك فيما يقع المصنف والمسلم لمن على غير الاسلام وقبض وكالة الخصم ان كانت باجرة الى اجل معلوم فهي حارة فاذا قاعد الخصوم ثم اراد الموكل عزله او الوكيل عزله نفسه واستنح الحكم فلا يجوز وان سأل سخط فلا بد من رضئ الثلاثة وان كان على سبيل الجمل فان نائب الحكم فلم يرد الحكم عزله لم يترك ولا جرت على الجمالة وهذا ان كان مستحقاً وان كانت فاسدة فكل من اراد عزله فله ذلك

عامة ونحو هذا ارايت لابن رشد **ابن الحاج** فمن وكل على المحاصرة والصلح والافرار والارفاق المطلق بشئ وثبت حق الموكل فيه فصار الوكيل على ذلك ما قبله من جهة وامامه فادى الطالب انه لم يصره بصلح واستطاعه بوسيلة يعزله قبل الصلح فيعزل الوكيل فان لم يكن عنده مدفع لم يضمن الصلح ووجب على الوكيل عزم ما امر به المطلوب ويرجع هو على العزم انما وجب عزم الوكيل لعداياه في اطلاق العزم وان كان المال وان ادعى الوكيل علم الموكل بالصلح حلفه وحسينه يعزم **وفي** الوكيل على الخصم ان يرد ان اتهمه الاقرار والكار وان لم يترك الاقرار كان ناقصاً فيلزم الموكل امامه وفي النظر ان لم يترك الاقرار والكار في الوكالة فمن اصبح يقبل الحاكم الوكالة ولا يرد ما وان لم يجد اليه في الامانة خلافاً لما روي في العطار ان لا يقبل ذلك حتى يجال اليه مع ذلك الاقرار ابن رشد ونزلت **قلت** فخصي في بيان لا يقبل الا ان يجزم وكيله لغيره بما يوقف عليه خصمه او يكون في وقت الحكم قرباً من مجلس القاضي انظم اخر الصانع وهذا خلافاً لما في نوارك كسبغ من الصانع وفي الكافي جرى العمل عندنا على انه اذا جعل الموكل الموكل الاقرار لزمه ما اقر به عند القاضي ورعى ابن حبيب من سدا وان حصل مذهب مالك لا يلزمه اقراره وهذا في غير المعوض اليه قال وانفق الفقهاء فيمن قال ما اقر به على فلان فهو لازم اليه لا يلزمه قال شيخنا ظاهره نقل ابن عبد السلام انه جاز قول ابن حوز من ادخلك فاصبح والافرار انه وافق لان مسئلة اصبح تضمن فيا على يوكله على الاقرار عليه وهو ملزم لجعل قوله مقبولا والمسئلة الاخرى انما صدر منه ان ما اقر به فهو لازم له فهو كقوله ما شهد به على فلان حتى ولا يلزمه وبما في حكمه وذكر الشيخ في قوله ان العطار غير معز وكانه المذهب قال هو المشهور وبه العمل عند الفقهاء والحكام قال شيخنا وينظر من قوله بعض من تقدم من لقضاء بتونس انه يقبل دون اقرار في الا ان يطلب الخصم حقه في شوط الاقرار كما قاله بعضهم في رخصة اليهم دون حلفه الا انه يقوم بذلك المدعي عليه **ابن الحاج** عن ابن عتاب الذي جرى به العمل واقضى به الشيوخ انه متى انعقد في وشقة الوكيل سجد شي ثم ذكر بعد ذلك التوقيض فاما يرجع لما سمي ولو لم يسجد شيئا وذكر التفرع من التام فهو تمام في جميع امور الوكالة وكلما فعل من بيع وغيره وعليه تدل رواية مطرف وغيره عن مالك ابن الحارث المعتمر في الوكالة المبيعة او ما يقوم مقامها قاله شراحه كالاشارة ابن شاس بعمال بالقرن وعموم اللفظ او لغير ابن او بالعادة **قلت** قال شيخنا كقولنا في ذبح الولد الضحية ابيه وانكاحه **سئل** حسيما ما مودع في محله **قلت** او ما ذكر في الايمان اذا دفع الى الوكيل المبيعة او المتصرف حسبما هو منه وذلك الحال ولا ينزله في نوازك اصبح الاصل ان الوكيل لا يستمر في ما سمي له فيما وكل عليه وان قاله في يوكله امه وكله وكالة مفوضة اقامة فيا اقامة مقام نفسه وانزله منزله لا يجوز له النظر بما يراه فان ذلك كله محال على ما سمي ويعود اليه الا ان لا يسمى شيئا راسا فيقول وكلته وكالة مفوضة ط لجميع وجوه الوكيل ومعافاة كان المتيقن في التوقيض **التيط** اخبرني ارفع الوكيل الشامل التام ان يقول وكل فلان فلانا يوكلنا سقوا جامعاً لمعاني الوكيل كذا لا يشترط فيه فصل من فضوله فلول كمن قال في غير عنه ففي حوله فيه اختلاف للشيوخ المتقدمين قال بعضهم لا يحفظ في ذلك قوله لاحد من المتقدمين والا فلا يبرأت له من يوكل لان الموكل ان لم يبرأ منه وجعله مثابته

مع

قلت فاما ان يرشد في البيع فانه واختلف اصحابنا المتأخرون في ذلك ولقد اصر على جواز التوفي في السلم الثاني وفي ظاهره زيادة فاعترض واما المخصوص فلا يكون لان يكون الوكيل لا يملك ما وكل عليه بنفسه ومع الوكيل بذلك فانه في الطر وله اصل في المدونه من مسئلة الطير والعارية وغيرهما في شيوخنا وقيل بل هذا قول لا فقه فيها فليطلب من وكل على طلب حقوقه والمخاصمة عنه والافراد ان كان فافر الوكيل يجب دارة لفلان او لزيد على موكل ما يدره من مائة دينار فصولا لم يملكه وذكره ابن عتاب وغيره واما ان يرشد في الاقرار ما كان من معنى المخاصمة التي وكل عليها ابن سهل وهو الصحيح عندنا وفي المدونة من وكل على قبض شفعة فافر ان موكله سلمها فهو شاهد في اخضاعه لا يشيخا ولو كان ابن عتاب هذا وغيره وقوله بعض الشيوخ من التفويض لا يقتضي التوكيل استمر على قضاء بلدنا بعد اعداء الوكيل التفويض الشام العام في بيع دار سكنى الموكل وطلاق زوجته **قلت** ولا جمل دخول هذه المسائل كثيرا في وثيقة التفويض لم يستثنى عليه فضلا من ماله ولا معنى من معانيه الاحكام العمة او بطلان او عار ذمة ويحذر ذلك وتقدم من كلام ابن رشد وابن الحاج اذا ابتدئ الوكيل خاصة لم يفتقر بالفاظ العموم فهو راجع للذكر فقط ابن عمر اسلام عن بعض اشياء لا يدخله الخلاف بين الاصوليين في العموم اذا خرج على سبب هل ينقص او لا وفيه نظر ورد شيخنا هذا التطر بان العموم في الوكالة انما هو في المذكور او لا ولا يصرف غيره والعام الخارج على سبب يقتضي غير السبب **قلت** وقد يخرج فيه الخلاف من مسئلة اذا خالع زوجته ثم بارأها مباراة عامة هل يقصر على ما ذكره وهو مدعي ابن الحاج ونعم جميع ما يدخل تحتها وهو اختيار ابن رشد بقلته من حفظه عن اصولية وعكسه اذا عم شرف بعض ما يدخل تحت اللفظ وسكت عن بقية في دخوله باللفظ الاول خلافا لما في المسئلة اذا قال وهب لولدي ثم قال فلان وفلان سكت عن بقية ولزم فاحفظ على هذا عن بعض الاندلسيين الدخول ايضا واحفظ من بعض الروايات في الوكالات انها تخصص فيما ذكره **قلت** قوله شيخنا شرط صحة الوكالة علم متعلفا او عامما بلفظ او فوسية او عرفا خاصا فلو ان بلفظ الوكيل مطلقا كانت وكلي او وكلت فطر يفان ابن بشير وابن شاس لعوف وهو قول ابن الحاج لم يرد بان يرشد في سماع عيسى بن نصبة انما يكون الوكالة مفروضة في كل شيء اذ لم يسم شيئا وكذا الوصية اذا قال الرجل فلان وصي ولم يرد على ذلك كان وصياله في كل شيء اذ لم يسم شيئا واما الوصية اذا قال الرجل فلان وصي ولم يرد على ذلك كان وصياله في كل شيء اذ لم يسم شيئا في ماله وبضع بياته ولهذا المعنى لو ان في الوكالة انما اذا طالت وقصرت اذا قصرت طالت وانقصت اذا قال انك تملك او وكلت ثم ذلك وصح وكان تفويضا وجاصله انه ان كان بين متعلق الوكيل خصوص او عموم لم يقصر عليه واما في الاماخص ولو بعادة **قلت** ولو كان في اللفظ اجمال لم يرد عليه في بعض معانيه الا بصر **قلت** ما وقع لابن شاس من قوله مخصصات الموكل معتبر لو كان مع من يملك بيع من غيره ولو خصص بالرقان ثمين ولو خصص في وقتا ببقا وفيه الاعراض تخصص في بعض من الحاجب بذلك وهو الاقرب ان لم يشهد العرف بالتميز او كذا الجب تخصيصه بالان في القرا بالخبر سبب السئلة لما في سوق وفي الموازنة من ان يرشد اجازة بلفظ فاشترهاها

في اخرها

في اخذها وضمها للمأثور عن ابن الجشون ان شأوى سعد البليد من فليس متعدد وضمها من الامر وفي كتاب العز منة واما الدور والاشيوت والعارف فانتهى في حاشيته بشرط قرينة كسبة او بغيره فعضد العارف على ما قبله مما لا يكون من باب عطف العام على الخاص ويحتمل ان يكون النسيان فاحد منعه من وكل على بيع عماران الدور لا يدخله في الوكالة ونزلت بالاندلس وحكم ما فيها بعدم اخذ حتى ينص على الدور **وسئل** المارزي عن وكل على شراء غن من غلات رجل معين له ومسيكها ففقد ثم بين ان ذلك الغن لاخر اذ دخله في غلات هذا الرجل هل هو عيب ام لا **جواب** اذا اشترى هذا للموكل القيام بنقص البيع وينقص **قلت** انظر هل يخرج على مسئلة من اشترى جنسا من الاما فوجد جنسا اخر مما لا او اعلى ابن بشير ان قال وكلت بما الى من قليل **قلت** يملكه يد الوكيل جميع اشياء ومعنى فعله فيما اذا كان نظرا وهو محذور عما ليس بنظر عادة الا ان يقول له افعل ما شئت ولو كان غير نظرا لا يشيخنا ومقتضى اصله كلف من التوكيل على غير وجه النظر لانه فساد في البيع الفاسد متما وتقييد التمرة قبل بدو صلاحه بقوله اذ لم يكن فسادا او ياتي فيقال الخي عن المذهب منع الوكيل التسعينة **قلت** ومعه ما يقع في هذا الوقت في التوكيل في بيع الرص من ردا وبغيره من امثله او دونه وما شأنا وكيف شأنا ولم يعول على هذا التوكيل القضاة بل يضيون الاجل للبيع ولو كان التوكيل كذلك ومنه المدونة دال عليه ان كان في عقد المعاملة وان كان على الطوع بعد ذلك ولم يدل دليل على انه عادة حتى يكتبه على الطوع وهو شرط في العقد فاحفظ للمخبر وابن عاتق انه يعول على هذه الوكالة ولا يستشعر فيها الاقضاة ووقع تقدم لبعض القضاة عن البيع دون اذن ولو كان ذلك على الطوع ولعله لمادة جرت في بلد انه شرط في العقد على ما ذكر ابن رشد في الحكم بالعادة دون اللفظ ومثله في جملة المدونة **ابن الحاج** من وكل على قبض دينه حبيبا فقبضه براءة للمعتمدين لان رب الحق رعيه وانزله بتركه فطاهر الجواز وخوفا لابن رشد وعن الخي توكيل الصبي لا يجوز لانه تضيق للمال قال شيخنا الاما عليه عمل اهل بلدنا وظاهر كتاب المديان حوازه **قلت** ان دفعت الى عبد مجني مجور عليه ما يتجمل به او لينيم مجور عليه ثم احرق ما دين يكون في ذمتها قال لا مال له يكون في الحال الذي دفع اليها وما زاد عنه فهو ساقط لا يكون في ذمتها فطاهر جواز توكيله ما الا قال انما تكلم عليه بعد وقوعه وعليه الاول الظاهر وهو ان لا يشيخ من مفر وضات المدونة **قلت** اجده من كتاب الوصايا الثاني اجلا في فيه في ترجمة اذا اوصى ان يحج عنه صبي فان كان الصبي قويا على الذهاب وكان ذلك قطرا له جاز اذ لا ان الولي لو اذن له ان يخرج وامره بذلك جاز ولو خرج في كارة من صنع الي موضع باذن الولي لم يكن به باس وفيه ما التوفي فيما احفظ من تعليقه في فعله برب يحج بماله عن الاما بنفسه بربيل ماله في المد يان اذ لم يجله فيه التجارة بماله واجتمع من قال بالمعنى فقول له سأل ولا تؤنوا السفها الموالكم التي جعل الله لكم فيما الاية **وفيه** اذا وكل على بيع ومفاصلة وهو مجلس القاضي واخفى في بلد اجازة بلفظ الوكيل وفعل ما امر به ثم استظهر الموكل بعزله فلا يلتزم بذلك الا ان يعلق لعزله لا يغير له في مجلس القاضي وعزله في السر من الخداع **وسئل** اهل بلدنا ايضا عن وكل وكيل على طلب حقة فركها واستخرج اجها وبضنها والافراد والافكار وقيل

أما ان وصفا ادا وجبه وكالة مفوضه ثامة اقامه في مقام نفسه و...
اعيانها والوكيلة مطلقه لم يبق لها ان يوكيل عنه فاصح وحينئذ يوكيل مع خصمه وتقيده مقالة
بافرا على موكله ثم استظهر بعزله قبل هذا الاقرار لم يعلمه الوكيل فصار يسقط اقراره بصدق العزلة
او لا **س** ان ما يثبت على الوكيل لازم له وكله الا ان يميزه قبل مناشية الخصم والاشارة
فيه لا بد من سر الاذعان ان لم يشأ احد وكل وكلا الا استلزم سره فان قضى له سكت
وان كان عليه التمس عزله هذا قول والصحيح على اصولهم فلا يثبت الي ما شئت من الخلاف **س**
اذا ظهر من الوكيل غش او ميل فلو كان عوله وليس للوكيل عزل نفسه عن الخصومة في حق الموكل او
عبد الوكيل او غير ذلك **س** الشبه بالخصومة ولو ظهر غشه ولو فاجر فهو عيب وله قس على
عن نفسه ذكره المحقق في بصرته **س** ويخرج من مسئلة العبد المستاجر او جده سارقا او
خلاف لو وجد المساقا كذلك لان هذا يقتضيه خلاف الاجر **س** اذا مات الموكل لم يكن للوكيل
ان يخاصم الا ان يشق على تمام الخصومة وغاها الموكل وخوصم الوكيل فقصى على الموكل ولم يعذر اليه
في عقد التوكيل فان كانت غيبة قريبه كالثلاثة الايام كتب اليه واعذر وانه في غيبته **س**
الحكمة ابن قتيبة وليس في التوكيل اعذار ولا اجال في النظر فانظر في مسائل ابن زرب وفي الاول
لان سهل من احكام ابن زياد فيمن طالب ان يعذر اليه في توكيل خصمه ودفع في غيبته لم ار احد من القضاة
ولا غيرهم من السلاطين ضرب لاحد اجالا في توكيل وانما السيرة عند القضاة ان يثبت التوكيل عند
ثم يوضع النظر على اصل المطالب فاذا قد فرغ الى ان يوجه في المدفع فاجله ثلاثة ايام او غير ذلك
بقية كلامه **س** ما اذا قام رجل على رجل في امراته او دين رجل وادعى وكالة صاحبها فافترس
بالمدين والمهر والوكالة فيلزمه دفع ذلك اليه فان قام صاحب الحق عليه بملك ففقد له
الما يقضي عليه او لا باقراره والمصيبة منه قال فانظر كيف كلفه الدفع ولم يثبت ما يبراه من مباح
الحق وتذكر مسئلة محمد ومحمود وابن عبد الحكم في هذا الفصل وفي الثاني ابن سهل ووقع في احكام
الثالث من الاستغناء عن ابن المواز ان امرت من له عليه حق ان يكتبه باسم رجل وعرف المطلوب ان
لما الحق وندفرت من له الاسم وطلبته انت واني من دفعه حتى يضمن فله ذلك ولا يقضي عليه
بالدفع الا **س** ولو دفع الى صاحب الاسم وقال من له الحق دفعته اليه وقد علمت انه غير خصمه
ايضاح وبرئ منه لان الوكيل ليس بخصم للمدين وكل وكيل على وكالة حتى يعزل ولو كان
الحكم فافترس ان الذي كتب باسمه عليه امره بالدفع الى هذا ولو كتبك تخاف ان تحددك فيضمن
ايضاح لك ما دفع اليه ولو افترس انه جمع بينك وبينه وامرك بالدفع اليه ففقد عليك بالسبع
سواء ان افترس انك قلت ذلك لانه من باب الضمان وان لم تزدد على ان قلت امروني بالدفع اليك
لا يقضي عليك بالدفع الا ببينة على الاذن الا ان تقرأ انك مضيت بالدفع اليه ان افترس انك قلت ذلك
تد من باب الضمان فانظر احكامه لو قل رجل للحاكم لفلان **س** وقد امر هذا بقبضه لم يبلغ له
فيحكم به عليه ولا يد فيه الى الثاني بقوله لا يقر على ثوب الدين وذلك غير لازم علم في قوله
لاني ولا تكسب كل نفس الا على **س** في المدونة في المسئلة الثانية فله فخذ ما اساءه

مير حنة وبردافنه التي ان كاتب لك بينة انه اسلمه وان لم يكن دفع ذلك بيمين فلما نور اول
بقبضته منه ابن يونس حتى ان القاضي انه لو اقر من عليه السلم بان المأمور اقر عنده ان المسلم في ذلك
فلا يجر في دفع الطعام ولا يكون شاهدا لا يبريد بيمينه وضمن بعض اصحابنا يومئذ في دفع فان
حاجر سدقه بركي والا ضمن وكما قال القاضي في كتاب ابن سحنون وعن بعض اصحابنا ان يبريد
شهادته جائزة ان كان عدلا ويحلف المقر له معه ويسمي والمولى حكاهما ابن سهل في مسئلة
وديعه فانظر ومن **س** اما ذكر بعض الفقهاء ونص عليه بعض من تقدم اذا جاز **س**
بكتاب في الامران تدفع لهذا كذا من ديني عليك فقال انا اعرف خطه ولكن لا ادفع لك شيئا
ولا يلزمه الدفع لهذا وكذا لو ادعى ان تدفع له كذا او صرح **س** فلا يقضي عليه بالدفع بخلاف
لو ادعى بوكالة وافترس به بيمينه واني من دفع قضي عليه به وان انكر الموكل الوكالة بعد ذلك غرم الحق
لانه قضا عليه باقراره **س** اذا شهد الشاهدان بمعرفة التوكيل ولم يقولوا ان فلانا
استشهد بما عليه في نافضة حتى يقولوا فلان استشهد بما عليه وشبهوا الاعذار في الاستدراك
وان عدا الشوحي فذكر وان ذلك كان باشهاد فلان المذكور ووقفوا على عينه صح التوكيل لا يكره
ولو لم يتقدم الشهادتان من فورهما فخذ الطالب بشهادة من حضر المجلس تحكما حكم الاستدراك او
بعد في شهادة الشاهدين الباقيين فيما ان قام بهما واما شهادة الشاهدين الذين ذكرهما لم يجر
هارون في خطابه وثبت عنده في ما ثبت فحفظ **س** **ابن سنان** عن وكل على خصومة
وقيل في الخصومة حتى شهد عليه في الحق الذي تخاصم فيه هل يبعد له فليذكر طاجرا فيما فترته
عنه وحوارها ان كان وكالة على الخصومة باجارة او جمل فلا يجوز شهادته في لانه جرم فعلى نفسه
ما يار ترجع الحق في جنبه الطالب بشهادته وان كانت بغير اجر وعزله نفسه عن الوكالة
فيجوز اذا لا يفتنه له في ادراك الحق وفي كتاب الوديعه والشهادة ما يبريد ذلك من مسئلة اذا
قال في صلة منه لك وفي مسئلة ان ما يبريد لفلان وهو حاضر او قرب القبيحة او يعيد هافا فخر
عن يده **س** ايضا عن وكل رجلا وجعله توكيل فليس مثل ما وكله او بشي منه وفي توكيله
يضمن البعض وعين من فصول التوكيل في كل عنه من يقضي حق الموكل في كل توكيل الاول قبضته
منه **س** **ابن حبان** من طلبه ممن وكله او الموكل الاول اذا ثبت ان ذلك له بيمين او اقرار من
الوكيل فلازم له دفعه اليه دليله مسئلة السلم الثاني منها من وكل رجلا يسلم له في طعام فله
ثم اني الامور اذ قبض السلم ابن سهل اذ اجمل اليه في وكالة القبط وقاب الموكل وكان يوقه
سواء مال ما من الحاكم في امانه رجل وذهب الوكيل الى قبضه بالتوكيل المذكور فافترس ابن غناب
انه لا يجوز له قبض ذلك الا ان يكون في توكيله نص على قبض ذلك وخالفه ابن القطان وابن مالك
وان عبد الصمد رقا لواله قبض ذلك بالوكالة المذكورة وان لم ينص على ذلك بعينه ابن سهل
راى ابن غناب عدم القبض بالان **س** له ان الموكل غير مأمون عليه فراى من النظر انقاه في مكانه
الوكيل منه ابن شاس التوكيل بالبر لا يستدعي علم الموكل ببيع الدين المبرأ منه ولا
لا علم من عليه الحق قاله شيخنا الامام لا يضمن تركه ولو لم يمنع العرو فيه وفي ارجا

المتصور للغير لا يرسل من يد المتعدد ولا يأخذ به ولو فرضنا على الوكيل عن مجنون محمول
كان ابن كفوفا من تلك عليه دراهم فشيئا مبعوثا حازان بعد طلاقا على ما شقنا من ذهب وعرض
وورق ومخيط الحبة فيه سوا عبد الحق على القاسم هذا يصح هذا على انما نسب الدراهم على ما
لا يدري ان يبيع سلمى او غيرها او فرض او غيره انظر خصم في بقية كلامه وفي سماع عيسى بن
رجل على موصوف في قرية وانما فوضت اليه وامره حازر فاما يصنع ولم يذكر سماع ولا غيره ذلك
فالحق انما يصح في ما وصارت اليه لا يلزم به بيعه ان رشدا الاصل ان الوكيل لا يبيد
ما سمي له في كل عليه وانما حاز في هذا السماع صلحه في القول موكله فوضت له في الخصومة وجعلت
امره انما يصنع في ما لم يخاله انما اصبح ليس للوكيل الخصومة صلح ولا نقول عيسى بن نواز
وكل على نقاض دينه وفوض اليه النظر في الاجور للوكيل صلحه عنه في شي ما او فوضت له النظر في الا
لا يقتضي الصلح لاحتمال قصده ليجل ما يقتضي النظر ليجل له في مقتضى النظر ما حاز وعين
بعض الناس ان قول ابن القاسم خلاف وليس يصح الما زكي لوقا اقرعني فلان بالقدرة في
كيفية اقرار ابن الامر وجهان للشافعية والظاهر ان ما ينطبق به الوكيل كالنطق من الموكل الرغبي
فاضاف قول الوكيل لنفسه وعن اصبع من وكل رجلا وجعله في الاقرار عنه كمنه فافترسه الوكيل
بما هو موكله وظاهر انه يقول كذلك في اقرعني وفي الاحتمال تعقب وجواب ينظر في محله **ابن الحاج**
فمن وكل وكيل على طلب حق فقام وكيل المطلوب وانكر ان يكون باع شيئا ما اوقف عليه ولا يصح
فقيم بعد ان المطلوب دفع الى احواله ما ذكره باعه وحققه اليها فلم يلزم المطلوب ما ذكره
اليها لانكاره في جواب التوقيف المذكور في قيامه بعد الاتفاق فهو كذب لبيته التي قسم
نفا فلزمه عزم عن المركب والعهد بين والصوف وجميع ما ذكره فان قامت عليه بيته بعد
عزمه والا فان نادى على انكار الذي انكره وكيله فالقول قول الطالب فيما يشبه مع بيته
اذ نفا ما نكاه **ابن الحاج** فقام يدعي بعض ما انكره وقد كذب فيه بيته **وجواب** ابن الحاج
ان انكار الوكيل بمنع من قبول البراءة من بعض ما في التوقيف او كله لا ينفى وجوب الحق في قبوله
ويلزمه عزم عن منكره انما باعه ودفعه لاحوته وان راي القاسم في اصلاح القضية فهو حسن
جدا لما في **ابن الحاج** من اختلاف المالكيين **واجاب** عن انكار الوكيل لما ذكره سطر قياس عبد
الرحمن ابي بالسعد الذي استظهر به انه كذب بيته بانكار الوكيل ويلزمه الايمان الذي
الفرط **قلت** الاصل الذي اشار اليه من اختلاف ما هو من انكر شيئا فثبت بيته عليه فادع
ما يوجب استيفاء الحق وفيه خلاف يقوم من المدونة وغيره **وسب** **ابن الحاج**
بمع داره بيلد وقبض بعض الثمن وكل على قبض الباقي وسافر ببلده وتوفي البايع بعد
تطلبه ورثته ببقية الثمن فادعي وصوله وانما لا يلزمه الجواب عن هذه الدعوى فبالا
البيان في الوصول وهل يتعلق به ثمن ام لا **فاجاب** **ابن الحاج** انما يكون على قبض ما وكل عليه
ما لا يظهر غير ذلك فاذا ادعي القبض والبعة قبل قوله وصدة ان طالع امر ذلك سيما اذا
ظاهر امانه **واجاب** ابن البر الايمن على الوكيل اذا طالع الامر ذلك سيما اذا

او يدعي خلاف المادة لعلته ويظهر القالب فان اتصلت الطرف بينهما والبايع فربما الموضع او علم
من حاله الحزم على صون ماله وتعيينه وطال ذلك سنين فلامن وان تعذر الطرف وليس للوكيل
حزم ما ذكره فيمن الوكيل لارمة لان عادة فابلية عادة فبسا فظنا في مدعي عليه ومنه فتوجه
اليها ويرد ان شرطها اليها **واجاب** البرقي عن شهاب بن ابي بصير الوكيل مع مال الامم
كل مودع يدعي الرد وفي النظر ان قال الوكيل الذي وكله قد قبض المال لم الموكل فلا يخطئ
حظه لانه بمنزلة اقراره كما يلزمه جميع اقراره وذلك فيما كان بعد توكيله فانما ان قال ان كان
قبل توكيله لم يقبل قوله ولم يجز شهادته لانه انما توكيله باطلا لا يثبت وكالنه وانما الاول
الحكم ابن سريال وفي الشفعة من المدونة والحديريه الذي في الرواية القول قوله في حقه الذي
وكله مع بيته في حد ذاته ولا يمين عليه اذ طال ذلك وشتر الوكيل المخصوص او الموقض اليه
وقال ابن الماجشون في رواية مطرف القول قول الموكل مع بيته في حد ذاته التوكيل والقول قول
الوكيل فيما بعد كالمشترى ويحرم ولا يمين عليه اذ طال الزمان وبه اخذ ابن حبيب والذي في الحديث
برية قام عنده محمد بن احمد فذكر ان اخاه عبد الله يدفعه عن مجشور كان لابيها وخلفه يبر
طافا قال عبد الله ان اباها احمد باع منه هذا المجشور في حقه يدعون له قبله من غلة معا
لعبد الله وكالي امه ومستغلا لها واثبتته عنده فوقف اخاه محمد اعل ذلك فقال كان توكيها
وجري بين خصميهما كلام فقال وكيل عبد الله من اين كان لربيته ام عبد الله مال وما كانت الا
امه ثم سرحا احمد بعد ذلك وانما قاله مستغلا لانه لم يرد مال امه الا اذا طافا اموال لغيره القدر
فلم يلزم ما قاله عبد الله وكيله **فاجاب** ابن حارث اما الوشقة فتعدها قام لفساد فيزوجه
واخرار الاب لابنه جازر وانما ينبغي ان يظهر في الثمن الذي ذكره وفيما اخذه عنه فان كان مساويا ومقار
فالباع نام ولا حجة على المشتري وان كانت بحايبة ظاهرة فحكم الجرا الذي لا تخفى له حجة العطفية يتم فيها
حجة المعطى وبطل بعد قبضه ولا حق للمشتري ان يطلب حقه من كالي امه في توكيله ابيه وله نصيب
من الغلات التي ذكرها الاب لابها لانه كانت للام اما ما تكلم به الوكيل فانه لا يلزم موكله اذا كان
على وجه القسط والسقط وبعد هذا كله فان صاحبه لم يوكله على تكذيبه وانما وكله على قصد ميقه
طلب ما ادعي قبل صاحبه وانما يجوز اقراره عليه فيما حذرت من الوجوه في الخصومة غير الوجه
الذي هو الاصل فادعي قوله ومن اين كان طافا مال ساخر عن صاحبه للوجحين المذكورين ووجه
سريه ان كان ما يشبهه لبيته من ملك المعاصر معروفا وما يشبهه الي امه معروفا فهو مما
يصدق قوله ويشبهه وان كان لا يعرف ذلك لابي له ولا لاهم وظهر كذبه فهو بغيره ونفسه
الوشقة **وقال** ابن زرب عقد الوشقة صحيح غير ان الوكيل قد ليس بمقاتله وصير الامر
عند شكلا لا يظهر فيه شي **فاجاب** **ابن الحاج** في جوابه ومسئلة المدونة من وكل على قبض شفعة
فاقر ان موكله قد سلم او قد مرس **فاجاب** **ابن الحاج** فمن غارت عليه حيل العدو والمادة ان كل
من فربا مسر وجاز كيه لما يوهق **فاجاب** **ابن الحاج** في مسألة عن من فربا رجل فربا
صا مسر وجهه وخرج بها فانما حيل العدو وحيل فربا فاجدها المدة فلام

علم

فان علم حيل العدو
فوجه احده ففسر
مسألة فاجدها

صاحبها طالب **الجواب** اصبع ثم بعد اذا كان الامر على وصفت فلا ضمان عليه الا في العادة كالوكالة
قياسا على مسألة **الصاحب قلت** يريد والوكالة والايمان وحسبه اذا خرج احد شريكين في دين لصفة
دون اذ **الجواب** فافضله او بعضه وطلب الاجرة من صاحبه وجب له بعد حلفه انه ما خرج لذلك
منطوق **قلت** يريد الا ان يشهد العادة ان مسئلة لا ياخذ اجره فلما اوصله مسئلة كتاب العارية وكذا
الدور والاسكن **الجواب** من داره بعثه اذ **وسئل** **الجواب** عن ورثة بينهم خصام فوكلت
ابنه منهم ما من ذلك على رويها نحو الثلاثة عشر عام مع اولاد كبير رويها على اخيه وامها ونحوها
في فخذ **الجواب** بنية ان يبيع في خاصة وبينه عداوة ومهاجر قدمه بسب الدنيا وان من العداوة
يسرى ضررها للام فهل باع بوكالة ام لا وكيف ان وصل وكيل من المعرب مال وذكر انه للتركة وادخل
روحة المورث انما لها وان لم ينفذ مدافا وطلب الوكيل بوائمه في بيعه وهل بعد الروح خصوصته
فيما يقتضي على حق وجهه ام لا لان خصوصته خصوصية للام والاختلاف بين لنا ذلك **قلت** اذا
ثبت انه بينه وبين الاخ عداوة فانه لا يمكن من الخصام في الامور التي يتعلق بها من الحقوق من الوكيل
بما يحل له خصام الوكيل فيما يتعلق بالوكيل خاصة واذا حضر الوكيل المال على وجهه ما اذن له فيه
وطلب تسليمه لمن يستحقه وشاع فيه اثنان او ثلثة الفاضل عنه او عند غير من العدول ولم يبق على
الوكيل خصوصية ولا تباعة وفي الطر من عزل وكيله فاراد ان يتوكل خصمه فاقبل لا ولما اطلع عليه من ثورته
وجوه خصماته فلا يبيع فيه قوله ويتوكل له **وسئل** **الجواب** السور عن وكل على قبض ايمان مستغلات
مشتعة وشبهها وسافر ثم كتب الموكل لوكيله ان ادفع ابنته اخي من مستغلاتي خمسة دنانير وفي الليلة كلها
مختلفة ووقت الكتب والوصول سكة واحط وابعد الوكالة سكة اخرى فقال الوكيل لم يقبض لي شيئا الا من
السكة عند سفره وطلب اخرا الغائب ابنته سكة يوم الكتب وتوفي **الجواب** انما له سكة يوم
الكتب فخصم تلك السكة الواحدة الاولى على سكة يوم الكتب وتوفي **الجواب** لا الواجبة يوم عقد
المبنة وانظر لولم يزل مختلفة منذ الوكالة الى يوم الكتب فانه يقبض بالمباينة ولو استوى المصروف بها فاد
الخصم وبما كتب اليه ليعرف ما عنده وان بعد مجرى على مسئلة النكاح والزكاة ان له الوسيط وقيل
ففضل على السكا وبوخذ من كل شيء بحسبه كالحق القولي في الزكاة **قلت** اذا باع الوكيل والموكل وعقد
ولان فغير ثلاثة اتوال ثالثا للاول في البيع مطلقا والثاني اذا دخل باقي النكاح ومدخل المدونة فاما
انما اكل في اذا حصل الموت وتعدت مسئلة اذا باع ثم باع او اعطى ابنته لاول وثاني وان الحكم اربا
للاول مطلقا وموت بمصير **وسئل** **الجواب** عن بنت معه يدنانير يشترى بها متاعا فخرج
له لمتاع فيقول له هل جرى شيء في الرفقة فقال لا الا ان خرجت عليهم خيل للعدو فكانت في طر فقامت
فجعل في يده فسقطت ولا يدرك على اي وجه سقطت وشهد بهما عدول وشهد اخرون بانه كان في
في طر اخر في سقطت ولا عرفته في وجه ضاعت فهل يوجب ان لا يقر قوله عثمان ام لا **الجواب** اذا
قوله يوجب عليه الضمان فهو ضامن **وسئل** **الجواب** ابن رشيد عن رجل من بيع له سلعة بالتقدي وساء
في مورثته الى اجل اذ لم يجد من يشتريها بالتقدي وكتب للام بذلك ثم مات المورث وادعى وارث
المالعة ان يسير كذلك وكيفية لو وكل الوارث من يقبض تمام البشاي فادعى المصبة

وَالْأَجْرَةُ
بِمَنْ الْمَالِ

ما يجب في ذلك **فصل** ان لما انا امر من بيننا بالنقد فباع بالنسيئة اذ لم يجد من يشتري بالنقد فباز
القيمة الا ان يكون رضى بذلك حين بعها اليه واجاز فله وان كانت المأمور فادع الورثة انه علم ورعى او انه
امر بذلك خلف الوارث على ذلك وله القيمة في مال المأمور وان اجاز فله او انكل عن شيئين او ان لم يرض
بشيء نبيع فانما ان الشيا على المتباعين يقتضون ان يكونوا على قبضه من شئ او ان وكل الوارث سواه
على قبضه فقبضه وكله لا يعلم بتمديه ويعتد به انما لم يمتدحك بحيث لا يكرمه العمان سقط منه ويرى
من دفع اليه ان لم يعلم بتمدي الوارث وعينت البيعة الدفع وتبرم الوارث وان لم يعلم بتمديه
ضمن المالك ولا يصدر في التسلف ورجع صاحب الشيا على من شاستها فانه يرجع على الوارث رضى
او لم يرض على الوكيل ولا يرجع على اخذ ولو علم النافع ان المال ليس بوارث او لم يعلم ولم يقاسم
البيعه فله صاحب الشيا الرجوع عليه فان رجع عليه الرجوع على الوكيل القابض ومدعي التلف
عن غيب عن دار حرة فبنا قبضه من ابيه ثم وكله الغائب فزاد في البيان من ماله والبيعة تسلم
بالبيان ولا يدري من مال من يوفى فقام بعضهم على الغائب بدعي واذا بيع الدار لم يقبل قوله من مال
اذا قامت البيعة على ولاية البيان كما ذكرت فالقول قوله مع منعه في مقطع الحق انه انفق من ماله ما لم يقم
ببيعه عليه خلاف ذلك **وسب** عن المصلحة عن الغائب هل يجزى احد ام لا فقد رايته من لا يعتد به من
المولعين بجزئه مع ثبوت المسدات مثل ان يكرمه حق ويبقى ميان الاستبراف يدعوا الى المصلحة عما يشهد له
بالمسدات وما الفرق بينه وبين الجور المحقق على جواز ذلك في حقه لانها معارضة ومعاملة خلاف الغائب
فصل في جواز وكيل الغائب المصاححة عنه ان لم يعلم له ذلك هذا نص من الروايات كما علمت ونظف
من المولعين برأيه فقد اخطا ومصاححة الوصي على الجور جائزة كما ذكرت **واجاب** عن الكاح الواجب ان ينع
اليه في القرب وتحكم عليه في البعد وترجحه بعد ميان القضاء ولا تصح المصاححة على الغائب ولا جرى بها عمل
وفادرك على الغائب فليست امصاححة الوصي عن النبي صلى الله عليه وسلم عن ابن النخعي عن ابن النخعي انما يجوز صلحه عن النبي
في ميان القضاء حتى يبرأ العزيمة من المصاحح على انه يخلص وان ظهر له على ان العزيمة لا يخلص اذ يعلمه
لا يخلص وتعرف عزمته وعدمها بقرائن الاحوال والاشارات والكلام وعقد ذلك اخر الدعوى والمصلحة
من البيان قال اصبح سالت ابن القاسم عن الوصي ايصاله لبيته قال نعم اذ اراد ذلك وجاز وكان نظرا
قلت وكيفية تفرقه وجهه فلا يصلح فان طلب نفسه ورجع نظرا السلطان فيه اذ رجع اليه وهو
حي ان له غير وجه نظرا ابن رشيد وقعت هن في بعض الروايات وظاهر جواز صلح الوصي في
الدين فاما طلب له من حق او طلب به في ان ياخذ بعض حقه ومنع بعضه اذ احسن ان لا يمنع لما ادعاه
وان يعطى من ماله بعض ما يطلب به اذ احسن بثبوت جميعه وهو مكشوف في النوادر بخلاف ما للمجسئون وان
يصلح لئلا لا فيما عليه والصواب لا فرق بين الموضعين ولما المصاححة عن الغائب فلم تجزها هنا وهو
ظاهر انما يجب في اداء اقيام الاقام فيمنه في خلاف الحكم عليه وفي المذهب خلاف فالقيام له يقوم جوازه
من القسمة والرد بالعيب ومنعه من ان يفرق بين ان كاف فوات حقه وذهابه في قيام له ومال السيد
الفرق بين القريب وغيره او قرابه الفخيم وغيرها انظرها في وثائق المخطوط ووقت مسئلة
فيها فاعيد الابن الى ذيب العتير والى الغاف في فيه ودا على قاضي بده به او ياتي ان رجلا وكا

5

الوجهين من موكله
الغائب

قند
لا يجوز له
الوصي عن المدة
اليوم

ينظر له في ماله من وجه النظر غاب عنه فبغيره ثم سمع انه اسرى نعام ارباؤه على الوكيل وان توافقت
 انه شئ النظر في حال الغائب وان غلب على نفسه في حكم القاضي لغيره لاعداد وعارضه هذا الغائب
 فقي بعد ان عليه به زل وبطل حكمه وان في ذلك تاييدا في الرد عليه وانه لا يعترض عليه املا ما امر
 الموكل واجتمع على ذلك لئلا يفسد الموكل من الموانع وعارضه في ذلك هذا الحكم ان كتب الغائب لم يزل يتصل به
 من موصل اسره في يومه وموصله على خلاصه والنظر في وجه ما لا يغير ذلك من حفظه اذ لم يكن
 في حقه سبب في تركه وما راجع الى هذه المسئلة ويلزم على ما اختار المحقق اذ خيف الخلاف ان ولاية
 يتكلم من التعقب على هذا الا ان يقال ان ولاية تزداد ان يتطوره خلاف اذا كان متهما لافه واجه
وسئل ابن ابي عمير عن رجل كان له رجل من فلقه اخرا فقتل منه خمسة وثمانين بغير اذن من ربه
 ثم عليه فاجره فافترقا عنه ثم طلبا منه بعد ذلك فانكرهما فنهلهما على ما لا فاقا له من اذ المحقق
 صرحه ما اقتضى بغير اذنه فصرح بغيره من ذلك وان محله لا يرجع له على التزم بالذي
 حمله المحقق **وسئل** في رجل من الدونة واذا دفع العامل من سلعة بغير بينة فحده البائع وحطس
 السلعة فالعامل ضامن وكذا الوكيل على سائر سلعة بغير بينة فحده البائع وحطس
 ولو لم يملك ان يفرهما وان علم بمقتضى البائع الثمن باقراره عنده ثم محله او غير ذلك ويطلب له ما يقضي
 له كجه من ذلك الا ان يدفع الوكيل الثمن يحضره من المال فلا يقضي وهو محرم على اصل ابن القاسم واشتبه
 فمن اشترى دابة فاستلمت من يده ببيعة فافترقا المشتري اياها من تلافى البائع ولما نظروا في العقد متنا
 اذا علم المتدوف من ثمنه انه كان قد رما فخلاله لمان محذوقه وفي طرر ابن عات المحقق اذا ابيع
 ولا يشترط دفعه ولم يفر جاز ان الاشهاد ندب لا فرض لقوله تعالى واشهدوا اذا ابتاعتم وعن المحقق ابي
 في المساس ان لا يضمنوا الا العادة جارية لعدم الاشهاد فيهم **وسئل** ابن ابي عمير عن رجل
 انه كان وصيا على رجل وافرانه وكل وكلاء على قبض ماله ثم انكر بعد ذلك وخاطبه بها قاضي المروية فاح
 لا يصدق المطلوب فيما ادعاه من الابطال اسما بعد ان انكر ذلك ولم يرد له الا في قبض المالك
 له لم يثبت دعواه الا صفاته فقبض الوكيل اياه بتوكيله له على قبضه اذا قبضه وادعى ثمنه بعد من
 الطالب انما يثبت وصيا وانه تملك في توكيله على قبض المالك دون ان يكون ذلك اليه ويصدق الوكيل
 فيما ادعاه من المالك اذا ادعى ذلك بوجه شرعي ولم يكن في ذلك منه من قبض ولا يقر بطلبه مع مبيته على ذلك
 انما يثبت قبض الوكيل للمالك ببيعة على معاينة الدفع سوى ذلك الدافع من المالك وان لم يثبت ذلك
 باشهادهما عليه دون معاينة الدفع او باقرار الوكيل بالقبض ولا يبرأ الدافع بذلك من المالك ويكون للمالك
 وان يرجع به عليه وان رجح على المطلوب بعد ثبوتها على ما تقدم رجع المطلوب على الدائم الا ان يصده على
 ذلك ان فتوح يعقد في وكالة الوصي على البيع حتى على الاقرار ولا تكار عنه بوكالة التفويض الثاني وفي
 الطر عن ابن سهل هذا خطأ من ان المصدي ومثل كلام ابن عتاب بل هو في الاصل وهو ظاهر قوله لا يبرأ
 الوكيل وفي كتاب ابن سحنون لا يجوز اقرار الوصي على نفسه او رابطة او دين لان مدرا
 يجوز له وهو شاهد عليه وكذا ان اقر على مملوكه على نفسه في ولاية يدين او غير
 والوصي شاهدان لمن اقر له ما افترقه اذا استند كل واحد منهما وان اقر عليه

اشهد
 اقرار الاب او ابن
 الصبي لا يلزمه والمفرد
 شاهد

لا يلزمه وان اقر له على ابنه الكبير والكتب فيها شاهدان وان كان الاب عبدا او ابني حراما قبل اقراره
 عليه ولا يشهد به وان كان الاب حرا او ابني عبدا او مكاتب لم يجز اقراره وكان ساهدا عليه **وسئل** ابن
 جابر عن رجل اقر قطر او مسجد بطلب وجب للمحامي ان يجعل له خصما يدفع عنه فانه رتب عليه
 الا في كتب هذا القول لبعض فقهاء الشورى وتقدم اذا التوكلا لثلاثة مفوض اليه ومضى في العار
 واليمين والكيل غير مفوض اليه فله العهد الا ان غيرا بها لغرض فان اخبر بذلك فله عليه ولا يمين
 ونحاسون وسما سنق فلا عهد ولا يمين من اقر العيوب من ابن يونس المحقق استمع باع السمسم او
 به عينا فلا عهد عليه والبيعة على المسبح له ان يعرف وان لم يعرف فله من الشئ والكيل
 بل في بيعه فله البيعة السابعة ان لم يمين الله وكيل وان فلا شئ عليه ولذا الوصي يبيع لمن يبيع عليه
 قلت بخره فيما **وسئل** عن رجل عا جري به العرف من الموكل في الوصي والمقام اذا وكل على قبض
 مال من في ولاية واردا الحكم فلا يثبت عند القاضي امانة الوكيل والا تكن القاضي معه ضروب
 المفريط والحكم الصفا في ذكر المعدم ان الملية له مال عند رجل في مصر على وجه الرسالة وكل الرجل
 المذكور على المتصرف وذكر ابو محمد المودب عن الغيبة اياه انه ان هذا الاحتجاج فيه الى اثبات امانته
 فان كان في هذه المسئلة خاصة فالفرق بينهما وبين غيرهما وهذا كانه ابدا وكالة لان الملية لم يجعل له
 حقا في المال فيكون كالمفوض الذي يصر في نفسه وان كان الاحتجاج الى اثبات في كل مسئلة لا يبرأ
 القاضي لم يذكر من شهدا بالوكالة في ذلك وانما عوله على حضورهما عنده وهو قضا على مولى عليه احتجاج
 فيه الى ابقائه على حجة من حقه ايضا ان كالتسمية او يكون وصفا في الوكالة بل لا اذ **الجواب**
 وقت على الحكم وقت للمودب وهو مضمون الى حال القاضي به عند القاضي الناظر في ذلك فان كان في يصفية
 من يوثق بعلمه وعدله وانه لا يقول في هذا على اقرار الموكلين عنده دون شهادة عليه في ذكر الشهاد
 على قوله ثبت عند كالحاج وقوله بعد يقضي الواجب لم يرد حكمه وان استناب حله وقد روي
 وضع قريب ووجه ما انما يثبت على حجة فلا احتجاج اليه في امر لم يكن حكم به عليه والا كان الثاني
 انما حكم على الوكالة خاصة بانها وكلت فلا حاجة به الى ان يبقى اليتم على حجة في حكمه على شخص اخر
 اليتم اذا كبر وتاريخ الوكالة في هذه الوكالة لم يجد حكما عليه من القاضي حتى يثبت عليه فيكون القاضي
 قصر اذا لم يبقه على حجة فيه ولم يجز بين وبين المودب اكثر من هذا والذي ذكره القاضي عليه من على
 لسان المودب او على سمع القاضي في غير هذه المسئلة والوصي اذا كان مطلق اليد ما مونا فعمله في
 الحاد في متارما وكل عليه حتى يظهر ما يوجب التعقب وكان حكم القاضي لم يشهد على اكثر من الحكم على الوصي
 انه وهذا الاكثر مما يفيد في حكمه الاحلال بالكشف عن حال الوكيل وقد كان نزل هذا الخطيب اول
 تولية القضاء وشا وروى فيه واشرب عليه ان لا ينفرد ذكر الوكيل ويقصر على انه ثبت عنده
 انه وكل على حكمه بالوكالة دون ان يقر من الى ما سوى ذلك فان قضا في القاضي ذلك واقصر عليه لم ينفرد
 ان لم يذكر امانة الوكيل عنده على فتوح ولا يجوز ان يوكلا في الخصام الا واحد ولا يجوز اثنين واذا
 لم يجلس فافترقا فلا يجوز رعا له الا لغة او ميل مع خصمه فان ثبت ذلك عنده وكذا ان لغير الحكم
 السيد وان جالس دونهما فله **وسئل** عن رجل وكذا الوضام بنفسه الا ان يجر من اوليا فله ان يرك

قفت
 الوكيل المفوض والوصي
 عليهما العهد واليمين
 انظر
 لاعددة على السمسم
 فيما باعته

وان اراد الله فكذلك وفي غيره ان يسلطه وكذا الواجب في كل حال ان لا يخلط بينه
 فان خلط دون ذلك يوجب اليقين في كل الاصل من اجراء او غيره وخالف ما كان عليه في النكاح
 ولا يخلط بينه وبين غيره وامامه التوكيد لغيره من داعية الى الله وفي الطهور وغيره
 كان في كل حال وكافة من المطلوب الامور بين او امره لا يخرج مثلا او من رجل على سفر
 بين الله من الطالب الا كان اكثر ما يقبل من المطلوب الوكالة ممن كان في خدمة الامير
 في كل حال صاحب الحق من الذين لا يستطيعون المرافعة ما وكلوا به من الخدمة ويرى ان
 ذلك باب اضرار اما ما راجع الى ما في الشك في الوكالة لا الامانة في كل حال ولا
 الامانة ان لا يتكلموا ولا ياتوا وعن مالك بن دينار في الرجل ياتي به امير المؤمنين
 ولا يتكلم مسلم لكافر ولا كبير لغيره ولا لغيره لغيره ولا لغيره لغيره ولا لغيره لغيره
 بدينه ولا يتكلم الا في طلب يقبل فيه تعيينه انه يوكفه فيه على كل جامع سفيان عن عبد الله بن عمر
 انه قال من حالت شفاعة دون حد من حد ود الله فقد ضا د الله في امره ومن تكلم في خصومة لا علم له
 بالعلم نزل في معصية الله حتى يتفرق ومن خاصم عن موكله فلما توجه القضاء على الموكل نزع خصمه
 بوجه جنة من يجر ما اخرج به عنه وخلف امره ولم يعلم بما كان خاصم عنه او كان غائبا فعلى ابن امام
 ان يقبل منه الا ان يكرهه بيمينه له حجة مما يرى لها ومجمل كذا الوخاصم نفسه وزعم انه غلط او مقبول
 حجة وهذا احد الوكلاء الذين لا يعرفون والثاني الوكيل على دفع دين والوكيل على دفع طعام من سلبه
 اخر لما يتعلق به من صفة الغير والوكيل المفوض اليه في الطلاق والرضخ اذا شرط على الرضا ان لا
 يات بالحجة الى وقته كذا والاباع الرهن وتقدم الوكيل اذا قاعد خصمه الثلاثة بالخمس والوكلاء
 حاجرة لانها لازمة وعن الشعبي في الاجرة على الكسوة اذا كان لا اجرة حتى يقطع انها قد
 تطلو وتقص ولو توكل على ان يجتمع معه مجلس السلطان في يوم كذا ياتل عنه جاز وان لم يعلم قدر
 مكانته من الساعات وعن غيره ان ذلك خفيف العز من ثياب الامير ولو حضر معه اليوم فلما
 في كل عام اليه فاستطاعه الى اخر مجلسه وجب له حظه وان انصرف في اول ما حضر اليوم فلم يجلس فطل
 ذلك ولا يمكن عليه حضور يوم اخر في اليوم الذي كان واجرة قد زال **وسب** ابن رشد عن
 نعمان بن النضر في ما اخذ وامر الثياب للبيع فادعوا الكسوة وعن الطلاب التي يطلبون من
 الكسوة لثيابين ما جرى به العمل عندهم في ذلك وما ذهبه في ذلك **باب** اما ان يرد
 العمل والفتيا في ذلك على حد واحد فلا اجتهاد والذي كنت افي به على الحق الاستحسان مراعاة
 للاختلاف فلا يصدر قوا في دعوى التلغ الا ان يكونوا موافقين ما التفتة في ذلك الا ان يصرح
 ان لا ضمان عليه لانهم اجروا موثوقين وقد هيكل الفضل عن بعض رواية سمعته انه كان يفتي
 على الصناع واستحسنه وله حجة في الفياس لانهم قد نصبا انهم قد نصبا لغيرهم حرفة الاستعانة
 ولهذا المعنى فمن اهل العلم الراعي المستفكر وحارس الحام والذين هم من رتبة الصناع فيما اعطيت للبيع
 ولو كان يطلبوه وجب عليه ان ينظر من انهم فيما يطلبون به من التجار ليعيروه لهم من طلب ادراك
 فيما يلزم الصناع من العثمان بين ان يطلبوا السلع ليعطوا ما دون ان يطلبوها

نصحه

انظر قوله

ولا يتكلم مسلم لكافر

ويعرفون

نصحه

نصحه

من فرق بين المسلمين واسقط عنه العثمان فيما يطلبونه من التجار ليعيروه لهم من طلب ادراك
 كما ذكرناه واذا سقط العثمان على هذا الوجه او مطلقا على ان لا يفتي في انهم موثوقون كان نصحه ما تلت
 عنده من الدافع اليهم وقيل من المرسل لانهم امناء جميعا فاحلف ايما امانة سحابتهم في كل حال
 ان يفتي امانة المرسل لانها المتقدمة وان قال في كل حال انها تغلب على امانة ما او انهم امر الله
 نصحت ذلك لكان له وجه **وسب** شيخنا الامام رحمه الله وساله قاضي القيرور عن رجل يفتي
 الله عنك في صاحب حبس فشتد دخله على حرجه بدنا في فادي ان يعجز او ما يبرر مشايحي
 لم يقضها وان لم يزل باقية عند سكان ربع الحبس واعتزف رجال سكا العمل لوزع ببقائه
 الا ما كان في منتهى وبقيته المدنا في التي ادعي بها عند السكان لم يوجه بها معترفه واطلع على هذا
 بعد وفاة صاحب الحبس باعوله كليم واستغفر لان ميراثه بين غائب وسفيه وغيرهما فها ترون
 يحيط على من يظن به العلم من الورثة وهل يخلط السفيه البالغ ان ظن به العلم في هذا الا اذا ترون
 بمن غير المصالح فيا عن الحبس ام لا وكيف ان يزل مثل هذا وصاحب الحبس حي فادعي عدم القبض والقبول
 عند السكان ولم يقضهم او عيتم وقد ماتوا بعد ماين او غابوا فها يقبل قوله بيمين او بغير يمين
 فسر والناقصير او اصحا وكيفية العمل فيه ولا يتصل به لئلا يفتقر اليه تمام يسر السوال عند
 الاسلام **باب** الحمد لله السوال عن نوجه اليمن كالدليل على وضوح عدم تفضيله وفيه
 نظر والصواب ان قام دليل تفريظه تفضيله ونزلت هذه او في سبيلها ايام الشيخ الفقيه القا
 ابن عبد السلام رحمه الله فقضى بتفضيله واطن دليله في ذلك مسئلة الضمان لئلا يشكركما
 كتاب الصيد وما ذكره ابن سهل في باب الوصايا ان الوصي اذا بورا رضى اليتم والكل عا وها حرك
 نعم ان عليه عزم ما نصحه والحجج ما يعزب عن هذا في دلائل الطعام واما نوجه اليمن على من يظن
 ما نواحي وحلفا السفيه ظاهرا لم يذهب عنه خلافا للاصحاب ومواقفه والصلح بين الامين حسن وحج
 روي هذا وصاحب الاحساس حي وادعي بما تقدم وحيث لا يفتي دليل عزمه فاليمن نكرمه الا ان يجر
 دليل برائة عمق في حاله وحسن سيرته وسال **سب** شيخنا اما القاسم القيرور رحمه الله بعض فتا
 القيرور ايضا والسوال جوابك المبارك فيمن قدمه القاضي على حبس السور وانه الذي
 قدمه على انه لا يتولى شيئا من امر السور دخلا ولا خراجا الا بالمشادة العاملة وجعلته على ذلك
 رئيسا على السور المذكور وما دعي على ذلك ثم ان الرجل المذكور طلب المذكور على محاسبة
 حجه فحسب حجه الشهود فوجد دخله اكثره بعير شرا دة وحرجه بشرا دة عاملة ووجد في حرج
 رسوما بالعدالة انه الاجرة للبناء والخدمة في السور ولم يفتحه الشهود معرفة الجوزة والوقوف
 على امر حسب له هذه الرسوم ام لا ووجد في حرجه ايضا رسوما بالشهادة انه انفق في سجن حرج
 المدينة في بناء واصلاح وكان بها اسم المذكور في مدعى ليس بالبلد فيها فادعيه وانما امره بذلك بعض عمال
 البلد والاشغال الخيرية جبر الناطق على صلاح السبي من مال السور المذكور ووجد في مسند القاضي جامع
 ربه انما اشغال الخيرية جبر الناطق على صلاح السبي من مال السور المذكور ووجد في مسند القاضي جامع
 شهود ان العادة الجارية بالبلد في اصحاب السبي الى اصلاح فانه يفتي عليه من الخبز من
 واربعين وربع مائة ونون في جميع شهود على العدالة وثبت هذا الرسم عند القاضي المحاسب فكل

انظر

اذا فاض عليه صاحب

الحبس من الزرع على الفتح

ثم توفي واستغفر ميراثه

بين غائب وسفيه

حي

مسئلة الضمان

السر

نصحه

ثم يفسر منه ١٨ ان يكون الطالب الى مثل البنونين فكما ان ينفذ وعن ابن القاسم لا يحسن الحيلة
ويستأجر من غيره ينبغي ان يكتب الطالب بالكتاب حتى علمه ما اقصى من الحق شيئا
منه البصاح وكونه كالاته وجرا على القضاة يمين الوعة على ما اشارت اليه الاخر من
الذين اصابهم الدين ويرغب في ان يخلصه من القضا خشية ان يدعى عليه في قصاصة
تكتب له لا يقرأ بها ما لم يطلب فلا يكون له انما على احد امرين اما ان يقر بها الحق فلا
يدعى القضا فحينئذ لا يدين بعد ما قبل طلبه لئلا يرد طلب الحق وقد جرى سنن
وامارات المدين فلا يقال انه قبل الشئ قبل وجوهه بالاطلاق ه ه ه

دار و خسته

وقد خبرني جدي علي قايمة ولو بواسطة غيره بسبب واحد وفي مختصر شيخنا الامام الذي اخذناه عنه
قال لم يعرفوه وكانه عندهم يدعي ومن انصف لم يدع بل اختلفت في نفسي حاله مدعي انه قول يوجب حقا
على قايمة والاطهر انه نظر في خبر يوجب حكم صدقة على قايمة فقط المقتطعة او لفظ نبيه فيه
قرار بوجوب كل الانشاء كعبه وطلعت ونطق الكافر بالشهادتين ولا زعمها والاخبار عنها كانت
بعث وطلعت والميت ويخوذ له والرواية والشهادة وقوله زيد زان لانه وان اوجب حكما على قايمة
فقط فيس بوجوب صدقة والحج العام مع الصبا لمعية مطلقا ورويه كالسفيه البالغ مثله في المال
وجبة الخطا له مال وفي حراج العبد وقوله معتبر وقرار المراق كطلاقه وفي النوادر عن عبد الحميد
من ادعيه في الجور يدين بطل والحج الحاصل كالمجلس لمعية في متعلق بجمع فقط
رك وادعيه ان كسبه وحجر الذي لمعية في المال لا يدين **الحاج** اذا قل غصنتك
وانا بي وقت اخر له وانه بالغ في القول قوله المفسر منه او العاصب فولان حكما معا اقرارا
والذي ياتي في الذهب الاول وحكي ايضا عبد الرزاق اذا قل بعلمه داري وانا اعلام فقال الاخر ان
بائع البينة يبيع فمعه له ان لا يقول القول قول البائع فلم يلتفت اليه ويقول مالك قال لا
الذي ياتي في المسئلة للفتك وانا صلي او يحبون انه القول قولهم ان يعرف ان به جنونان القول
قول من يدعي سقاط على اصله يحبون يلزمه هنا وقد يخرج هذا على ما ياتي من بعض الدعوى والمناظرة
ومنه ان القاسم في المازوم خلافه اصل اشبه انه لا يوجب احد بغير ما اقر به **مسئلة**
للمهم **مسئلة** دعوى الودية والمراض والقرض **مسئلة** هذه الجبهة كسبها **مسئلة**
الحاكم لله وفسيه **مسئلة** وطى الجارية وادعا شراها في كتب المردود الى غير ذلك **مسئلة**
اقر في مرقاة باع لزوجته متاعا وانما وصار ثمن ذلك بيده فبها عليه او ولد من غير ما و يعرف
نه البيا انقطاع ولا ولد له منها بقراره حذر اذا كان له ولد من غيرها **مسئلة** هذه **مسئلة**
وقعت في المدونة وغيرها **مسئلة** او عيها بمقد ما بين رشد فلا **مسئلة** كرها **مسئلة** في مرقاة
انه قبض صداق ابنته وتعلق بذنته بشهادة حتى يجره **مسئلة** واحارزه بعض الورثة وانكره **مسئلة**
اعليه فضل عليه **مسئلة** يدين بعدم علمه امر **مسئلة** ان كان الصداق معلوما على الزوج **مسئلة**
ملي حاز اقرار الاب فمحملة لانتبه واخذ له لها من بار **مسئلة** نقله ابن يونس عن ابن

أقر في مرضه أنه قبض صدق ابنته ولم يدخل بها زوجها وماتت الابن تركها ما أخذ من ماله وعاد
ابن الموارث حيلة إذا ضمن صدق ابنته وهو مريض فإن القاسم واشبه برأيان ذلك وصية
للأبنة فبطلت بموته وعن ابن عبد الملك وابن وهب ومسيه للزوج من ثلث ورواه عن مالك قال
لو هو القياس لأن يكون أكثر من صدق مثلاً في رد الزينة فأنظروا قبل البتة النصف
وبطل النصف الآخر لا خطأ عظمى لم يقبض حتى مات وعن ابن الماجشون وغيره بطل نصفاً أيضاً
لأنه أعطاهما على أن هي دخلت تمت العتقة وأنطلقت أخته ثم معنى الوصية وتقدم جواب بعد
ابن الموارث على أصله أشبه بالفوق بين صدق ومكر فادعى فيه أنه أول تنقير هذا الفعل في مرضه
ومسألة أقر في مرضه في ملك بيده أنه حبس فادعى ادعاه فأقراره عامل والغلة له إلى يوم أقراره
حالة العبد في الأيمان بالطلاق ولو ثبت التجبر بعد أقراره وحكي به فالغلة للحبس عليه من يوم
شؤب التجبر وفي اتفاق الغلة زمن الأعداء وقيل مما افعله المستحق من يده فلو أن فذل الدونة
أنه يرد ما ورد دليل سمع عيسى من الاستحقاق خلافه
مسألة إذا ماتت الواهب قبل الطوف في الخصومة ضمان الدابة وولدت الهبة ولو كان وجه شهدة
فأفعله له وأما في الأيمان في الغلات والنفقة ثلاثة أقوال ذكرها ابن رشد البيهات أنظر شهادات
المدة وثمة **مسألة** أجمعوا أنه لا يقع الرجوع عما أقر به من حقوق الأديان من الأموال وفيه من
أقر بما في يده أنه لرجل أو كاهن أن أقام في محنته أخذه وإن أقام في مرضه أو بعد موته يورثها
الأظهر أنه منزلة إذا قل رجل أو وجد يحظر يده لغلات قبل كذا وثبت أقراره وأخله ولفظة
قبل وفقدت قبل هذا وهو إذا المدة كرها سبياً **مسألة** فمن أبت دينا على أخيه ببلدية
ثم أشهد أنه بعثه وسماه ثم أراد المقر له أنه طالب إلى البلدية وأقتضاه من قبل يحلف المقر له أو المقر
فقطر يحلف المقر له لا صاحب الحق وظهور لابن جرير حلف المقر ومثله قال أصنع بن محمد وابن
رشدان كافة وهو المدة من هذا الواهب وإن أقر أن الدين لفلان خلف المقر له والمقر جميعاً قالت
لأنه مقدم له في لو كالات أنه يرد فقه من طلبه منها **مسألة** هذا مثل مسألة ذكرها
بعض من جمع مسائل الأفرقيين وهو الرجل يكون له الدين على الرجل فيدبه لآخر في غيبة المديان
ثم يعلم الموهوب له ذكر الحق أن كان له ذكر حق ثم خسر العزم فطلبه الموهوب بالدين فيدعي إيصاله
إلى استحقاقه الأول وهو الواهب فينكر دعواه فيلحقه عليه على الواهب يمين أو لا تكون خرج عن ملكه
وإن توجهت عليه فتكفل عنه فهل يجب في ذلك شيء أم لا **مسألة** للمصراع أن يتوجه
على الواهب يمين لكن إذا ادعى المديان على الموهوب علم ذلك استخلفه أنه لا يعلم أنه وفاء وإلحاق
اليمين خوف إذا كانت دعواه دفع الحق للواهب قبل الهبة فلا يتوجه على الواهب يمين وينقض على المديان
بعدم ذلك إلى الموهوب وإن كانت دعواه بعد الهبة وجبت اليمين على الواهب فإن عطف سري
من العزم وإن تكلم عزم للمعزم ما أخذه منه ونقض الموهوب متوجه إلى المديان في الوجهين **مسألة**
أبو محمد عبد الله بن إبراهيم الرعي اليماني يجب على الواهب الحق الموهوب له في تسليم الهبة فإن حلف

انظروا
من اقرب مال
لرجل هو الامير

خطب الخ
الدين
للواحد

ابن قلاب اذا شهد بانها صدقة له فيما يدعيه من ثوب وشرايب وغيره لم يكن طارحاً فيها ادعي
 اذا كان قصد في ذلك ما يمكن ويشبه دليله ما في جملة ما قل لرجل يبيع فلاناً او دابة
 فيما يبيعه به من ثوب او دابة فانا ضل من لزمه ذلك اذا ثبت صدقته قال غيره انما يلزم من ذلك ما كان
 يشبه ان يدعي ان ثوبه الجمل عنه او يبيع منه **مسألة** العارية في اسراج الدابة وتقيدها بالثوب المتقدمة
 واسلمه تغير العوم بالعرف وفيه خلاف وعليه قول العزيم المذکور هل هو خلاف ان لا يقدّر في ذلك وحاصل
مسألة عن دسم يضمن ان امرأة تسلمت من عنده ابن اخيهما كمين معلوف القدر رحالين لبراة لها
 منها الا بما يجب بها البراة فطلبها بها فماتت انما كان ذلك لان ابن اخيهما اشترى ما عونا للحدید وشاكر فيه
 حتى وقلة في اضمنه انت فكيف له ذلك على هذه الصفة ثم رد على الوشيعة عين احد الماعون من خشي
 ثم طلب الماعون ثمانية فاعطيت الوشيعة والماعون تحت يده ونعم هو ان وثيقة السلف ثابتة والماعون
 عنده من ديسار في اقل ربع غير السلف وانما اطلب الامر **فجاب** وثيقة السلف
 ثابتة وحلفت على حصولها بسقوط ذلك عنده واعتراه ان الماعون في يده رهناً وهي تزعم انه اشترى له ولين
 علياً دين اخر فلا يلزمها وحلفت على ذلك ويبنى ان ينظر الى قول الحنفية فان قلت انتم ترون على مله ان
 اخي وسلطنة وردت على ربه فليس باقرار متعلق بالرمزية وان قلت على مله حتى واخذه **مسألة** في بيع
 ودیعة فليس باقرار ايضا بالرمز وينظر في الماعون ونعم فيه الحنفية **قلت** في الطرر
 عن كتاب ابن سحنون والسنه في النواذر ان اقرارها لملكان عليه الف درهم من ثمن هذه العبد الذي
 في يدك فان اقر الطالب بذلك وسلم العبد اخذه باقراره وان قال لم يملك هذا العبد ويتركه
 وفيمت من اخذ المقلز له العبد ولا شيء على المقر ومن يده عبده وبه عيب فاقى الى رجل وسيد عبده
 اخر فقال يعني هذا العبد الذي في يدي والعبد الذي في يدك بكذا وقضت هذا العبد من ثمنها فاست
 به عبداً وقال اخر بعتك لعبداً الذي في يدي لعبده عبده عيب فيه او كجارية في يدي وهذا العبد الذي
 في يدي بما ذكره والقول يشبه قولهما في الفاوت بما عند سحنون **مسألة** المازري وغيره
 عن اعتراف تولد به دين بعد ان حكموا حكماً ورصياً بغير اشدق انفسهما بانها حكومتها فبعد خمسة
 عشر عاماً طلبه بمعصن الدين وهو الباقي له فقال له الالب ما يلزم من الباقي شيء لان الحكم كان اغلظ
 على وطبع على الخزي وخضعت حتى اعترفت له فقال الولد لم تعرف قط هذا من هذا الحكم وقد بقيت نحو
 سنين كثير وزال عنها ولم يدكر شيئا من هذا وقصيتني بعض الدين وقد وضع رضاك تحكيمه فليز مان
 بنية ديسني **فجاب** الالب ما حوذا بنية الدين ولا حجة له فيما ذكره سيما في زمن من مر عليه
 ان رعي حجة من غير ما نفع فلم يفعل **قلت** هذا يجري على الخلاف في تاجر الدين الى هذا الاجل
 لكن قلنا ان الباقي وانما اخذ مطمئن في الحكم عليه به من جهة الحكم ويندم ايضاً انما اذا حكم
 رجلاً وحكم بغيره فانه ما ضل لم يكن جوراً بينا واختلف اذا نزع احد منهما هل له ذلك او لا الفرق
 بين ان تستمر الحكومة او لا والفرق بين ان يشبه فعل الحكومة او لا وهذا بالمرئ تاجر فاذا ثبت جوره
 فلا حجة عليه وكذا ان لم يستوف شرط القاطن فيه اضطراب بنظر المطولات **مسألة**
 الفقيه ابو بكر عن اقراره بالنسب ولا يعلم الا منه **فجاب** اذا لم يكن له وارث معلوم

النسب

النسب فيل اصبح اقراره وقاله سحنون من ثم رجع لان بيت المال كالوارث وقد جيب خط الناس كلام
 فلا يخص واحد دون اخر معلوم النسب واختلف في بانه وارث له فيل يجره الجور الذي وقيل جرك
 الصدقة والجميع الاول بديل ميراث الولد وان كان السيد غنياً مع جواز ان يكون له وارث في علم الله
 تعالى قلنا **مسألة** ومثل قول اصبح قال ابن القاسم وافى به ابن غناب وقوله العمل ولم يصبه بعض
 المقرين في زمانه لا به ليس هذا اليوم بيت مال قاله وعن المسيطري وشاذ به في بيتنا الايام
 وقوله لا يثبت النسب ولا يحصل المال الا لشاهدين وجواب هذا العمل اليوم الله يعترف بالوارث و
 جرت النسب بعد ذلك وعلى قوله قل خطف المقر له وهو قوله ابن العطار وله وهو قوله ابن غناب
 ثم افى فمن اقرت ما بين عم ابية ولم يرفع العاقد نسبهما بل واحد منهما المقر له وعن المسيطري الشهادة
 يعلم ان الخطم ميراثه ابن عمه لا به ولا يذكرا اجتماعهما في جد سمية **فجاب** في العمل
 اليوم في الوثائق ولا بد من ذكر الحد الذي بينهما فيه والا فلا تسم الوشيعة انظر الثاني من ابن
 سبيل واختلف في الوصية بكل المال لمن لا وارث له معلوم نصه في سائر المصارف على ثلاثة
 احوال ذكرها ابن بوشين عن العلماء ثلثها لابن القاسم ان كان الامام عدلاً غير ابن عمه لم يجر له
 ذلك والا حاز قال شيخنا الامام والمهور مرد ما لم اختار في اخر عمر وهو من مريض الذي مات
 فيه جواره واشهد بصدقة جميع ماله محتجاً بديل حديث ابنه ان تدور روثك غنياً خير من ان
 تدوم عالة الحديث قال فيمن اقله عطار على الثلث لملأه بالورثة فمن وارث جواز ان يوصي
 بكل ماله ولما توفي رحمه الله رجع ذلك الى الخليفة امير المؤمنين ابي فارس بن عبد العزيز رحمه الله
 فاستمسك فيه بما يعطى الشرع العزيز في بيت المال واني من احازته فرجعت القضية الى القاضي
 الجماعة اكرمه الله فاجتمعوا فيها وارضى رد ما زاد على الثلث محضاً بان الذي عليه عمل قضاء
 اقرعية بل المغرب من قديم الزمان احد عشر مائة مائة في ماله في ماله وانه لا يبعدى سن من
 قبله من القضية في هذا واقفه على ذلك من جهة من اهل الشرع وانا معهم حتى الامور على ذلك
 وحكم بصدقه الى الثلث **مسألة** انقسمت لثلاثة كذلك وهو ما لما ثبت ان الامام المذکور اعد له امرا
 هذا الزمان حتى ذكر بعضهم انه في وقته كعمر بن عبد العزيز في وقته على نسبة كل زمان واهله
 وتقدم انه قول ابن القاسم ولما جاء ايضا الى اقامة حوزة الاسلام ممن يريد اقامته وانما هم
 من عدد الدين او انهم ما حكم المسلم من مخالفتهم انهم هم الله ونصه عليهم نصاً موزراً **مسألة**
 وكومه امين **ابن قسوح** اذا اقر بوارث ثم باخر بعد اقراره بالاول في الطرر معناه ان الذي
 اقر به اولاً وثانياً او ثلثاً بنبية لكانا سوا في الميراث ولا يعلم ذلك املاً واما الوارث بالاحد ثم باخر
 بحيث لو ثبتا لكان الاخر اولاً لا اقراره اخيراً بغيره من قوله الخاتمة اليه **مسألة** في الاول
 ان يقول فلان ابن عمي ووارثي ثم يقول فلان ابن عمي ووارثي فماذا اقراره بالاول **مسألة** في النسب
 اول من المولى ابن رشد رحمه الله اذ قال فلان مولاي ولم يقل اعنني وارثي وقال اعنني لكان
 اول من اقراره بالنسب تقدم او تاخر فانما يراعى اقوى وحجى لا اقراره بغيره سواء تقدم او تاخر
 فان لم يكن احدهما اقوى من الاخر اعلنت الاول في نوازل اصبح من الاستحقاق **ابن جحرين**

قذف
 الخلاف في مال من وارث
 له هل يجره الجور الخ
 في النسب

من اعترف بان علمه وثبت الاعتراف الى ان توفي عن سبعة وهذا المقرب فان ثبت احرازه اح هذا المقرب
له وارثته ما حصل له والاستشفاع فيما باعد فافقني اصبح بن محمد بان لا دخول له معه بوجوه وكذا
افقني ابن رشد وقال انما تورثه استخفافا لا قينا ساو لو اقر له المقرب لدخل معه فيما اخذ وفي من
ما باع ولا شفعة له فيما باع لما يتعلق به حق المبيع ولو كان لادرك هل انت ابن عم او اقارب دخل
معه وكذا افقني ابن العمداد وقال انما تورثه على قوله ابن مسعود وانما هو اقر له على ما قاله في قوله
ايام الشيوخ مسئلة تقترب من هذا وانما اقر رجل باخرين انما ابتاعه ثمانية احدى مما قبلت
المقرب من ملك المقرب فارد الباقي احدى كل المال فافقني فقلا العمدان ليس له الا نصف المال احدى
له بالكتب من ذلك فذلك له عند وحكي هذا ابن سهل ثم حكي عن ابن مالك وابن جرج وابن القفطاني في جميع
المال الباقي منها وطول ذلك فانظر في المسائل مسئلة سأل عنها ابن القفطاني عن
حقها الوفاة وورثتها وانما فاعترف ان ان زوجها عاصيا من جهة العروة فدل اقرارها
مبيد وباحذ فاصد تراها ام لا **فاجاب** ان الصواب عندنا ان لا يجوز اقرارها لزوجها فانما
تؤاخذ لان المسلمين ورثتها فكذا اجمع مالك واصحابه على عدم جواز اقرار من ماله وارث فذلك
هذا لان المسلمين ورثته وهو قول الحزبي ورجع اليه سحنون وزعمه ابنه محمد مع اجماع مالك والشافعي
ان لا يجوز وصية من ورثته بالكتب من ثلثه ولقوة التهمة في اقرارها لزوجها **وسئل** الشيوخ
ايضا عن ائمة في محله الى حين وفاته شاهدا ان قوما قتلوا بني جريم ورثته وان اولادهم
منه رجل سماه بن توفي وشركه اولاد او شهد احرازه انه لم يزل في محلة الموتى ان بني ابي
جريم ورثته بالتقسيم الاقرب فالاقرب وشاهد ثالث في الرمن كذلك قال هو لا الشهود
ولا تعلم لسمي في هذه المدينة لهذا الاسم غير هذا وليس هناك من معهم مع هذا المتوفى ليد واحد
هل يقتضي لزوم وجوب الشهادة ام لا وكيف لو ثبت اقرب لابن اكرم هل هو حي ام لا وبعضهم غيب
هل يوقف لهم انصباؤهم ام لا **فاجاب** ان كان المقرب عدلا وثبت موته بعد ولده وثبت بقاء
الكرم فان ثبت الاقرب لستم خلف واستحق ميراثه وان لم يعلم الاقرب بترجي معرفته مع الاستقنا
صبر حتى يوجروا وان ليس وادعي كل انه الاقرب خلف جميعهم عليه وقسم الميراث على السوية وهذا
ان لم يات احد باثبات مما ذكرنا وتوقف نصيب الغائب حتى ياتي فيحلف ان كان ممن خلف ومن حلف
جميع عليه اليمينان لم يكتب اليه يسلمه عن قوله ان كان عدلا هل اراد عدالة الشهادة التي
تحتج بها او الخوف او المقصد عن صحة الامور التي لا تنوع شرعا وعادة والرجل مستقل
بمطلقته في جميعه ضياعه مود القارم ولم يكن مقبولا في الشهادة لان الشهادة مرتبة على
قوم معلولين وشرك ما في السؤال احتمارا **فاجاب** اردت بقول عدالة الشهادة فيكون
فيه من الاولين ما يجوز زناها دمه معا ولم يكن في صفاته ما يفسد شهادته واما قوله قوم رتبوا
لشهادة فيكون فيه من الاولين ما يجوز زناها دمه معا ولم يكن في صفاته ما يفسد شهادته
واما قوله قوم رتبوا الشهادة فصولها لا يجوز ولا يحل وقته فنرد على المسلمين وان مادوا
على هذا وان لم يرجعوا عن ذلك لا تركن فتوابعهم لان هذا يوجب نقص احكامهم اذ لا يترك

على غيرهم من اراد غيرهم وتصير الناس محبورين عليهم واحكامهم مطلوبة فيقول العدل واسما
هذا الترتيب جملة فهو خلافة اجماع الفقهاء من يوافق مالك والشافعي ومحمد بن حنبل فان الله
ارجعوا الى الحق واعلموا ما يصيرون اليه ويؤيدون هذا القول ولا تتبعوا الا هواهم في المفسدة التي
تتلف من بغير **قلت** يحتمل ان يكون هذه الفتوى مرتبة على قول ابن القاسم واحد قول سحنون فمن
اقر وارثا انه يقبل قوله ويحلف بشرط الشيخ عدالة بناء على انه خلف معه كما تقدم لابن مالك
وعين خالف في اليمين ابن عتاب وما في نوازل ابن سهل كما تقدم ويحتمل ان يكون بمنزلة من اقر وارثا
من الورثة انه خلف وليس في المال ولا يثبت النسب وكذا شهادة السماع على ما ياتي بعد الاستئنا
كالمفظة لمن ادعاها واسم قوله فيجوز عليه اليمينان معا يريد بذلك عين مع الشاهد وعين لاجل المال
وكذا ذكره ابن بوش وابن سهل وغيرهما وزاد ابن سهل ان مما جرى به العرف جمع الدعوى كلها في يمين
واحدة الا ان الرد فانها لا تجمع مع شئ بل يحلف على عين هام خلفا ويأتي في هذا زيادة بيان في موضعه وكذا
يأتي صفة العدالة الموجبة لقبول الشهادة واما على المشغبين في وقتهم فلعلم جملتها منحصرا
لقوم معينين وان لم يكن فيهم وصف العدالة وعلى هذا كما قلنا لان قبول الشاهد ما هو الا بشرط
الله فيه لقوله واشهد واذا ذكر عدولكم وقولهم من تزعمون من الشهاد **فان**
المدرسية وصف وغرب في حال الانسان على التقوى وترك الكفاير وصفها بالحننة والرفاة
وعمل الطاعات قال الله تعالى ان اكرمكم عند الله اتقاهم والتكلم للعدالة انما هو اذا كان ذلك
تحت ظلال الشريعة واما اذا خالف الشريعة فهو من البدع التي يجب تحريمها وقطعها ولا يبيح ان تصير العدالة
مستندة لشرف الابا او تقرب لآبائهم خطتها ولا يقولون ان الشرف بالدم العالي لا بالرم
المالية وانظر ما ورد في الصحيح من قوله تعالى وانذر عشيرتک الاقربين وقوله عليه الصلاة والسلام
ما فاطمة بنت محمد اصلك للدمى الله شيا وقوله تعالى يا سبي الناس يا عاقلهم وتأتون باسبابكم
هيم ان في الاعراق الطيبة وصفها بحال محال على عدم تقاطع الدماء التي هي احد ملحقات الدم
في فري وصف كمال خاصة وباني من هذا ما فيه بيان ان شاء الله تعالى **وسئل** المازري
عن اعترفت لولدها الاكبر بدني وهي معلومة بالفقر والحاجة ولها اولاد صغار سواء فضل
في تجوز اقرارها **فاجاب** ان علمت بالليل للمقر له في الرمن الخوف فلا يقبل اقرارها الا ان يرد
في دليل على صدق اقرارها وان كانت مائة لمن سواء دونه حاز اقرارها هذا المعول عليه
في المدونة **قلت** انظر ايضا في المقدمات لابن رشد فلا تطول به **وسئل** عن
في اوصي وصيته ان يترك شيئا للغير هو لا يتركه من مال ام لا ليس في شيء ولا يتركه بغيره
في انا المقرب يمكن ان يكون ميراثا من امه واخرى انه لا يترك في اقراره واخرى ان لا يرجع
في عليا بما انفق عليه قاله في هذا الاقرار ام لا **فاجاب** قوله من ماله ام ميراثا كرهل
في بوارثه صار اليها او عطية او غير ذلك لكن من يشهد يعلم المراد فيسأل وقوله الشهود لا يتم
في الاقرار لها لاجل ان له اولاد سواء لا يستقل هذا يعني التهمة حتى يقول انه لم يترك
في دولة اولاده او الى اولاده دونها فلا يتم او يتساوى من تركه في اخلاق المعلوم فيسقطه

في اقرارها
في اقرارها

الشهود وما ظهر من ذلك فبكر الحكم عليه ويسئل الشهود عن قول لا يفتي هل اراد جميع ذلك لها امر لا
وجواب اخر له ولغيره اذا كان اقرار هذا المعترف في مرضه بدين لو اذنيه وجه يده وسببه وكان
صغيفا قافرا جازا اهل وجهه وسببه وكان الولد يتعاطى ذلك من ولده واما اقرار الاب له
الدين في الصحة ولم يسم حمله الا انه اشار في المعاونة على انما نقل به جملته فذلك ايضا مما نقل
ويوجد به يرجع فيه الى تعبير اللجنة بما فهموه منه حين اقراره وذلك بعد شهادته العدل عليه وصحة
على الوجه المذكور وان لم يثبت اعترافه به في الصحة وكان قد قال في المرض لو لم يكن عندي كذا اسن
ميراثه من امه وكانت الام معلومة بالحال والنسب فان اقراره جاز وان جمل ذلك ونارعه الورثة
في المقتضاه اثبات ملا الام فان عدم ذلك بطل اقراره **وسئل** شيخنا الامام عن رجل توفي
ورثته والد لا غيرهما فاعترف رجل ان الموتى في المذكور كان دفع له مالا في مرضه وادعاه ان يشتر
بذلك ربما تكون غلته للفقير والمال الموصى به يسد ثلث الموتى المذكور وسأل المعترف المذكور
جلين على معنى الاستغناء فيما يخصه من ذلك بشرط عام لا ينفذ وصية الموتى المذكور وهو لم يشهد
عليه غيره او يدفع المال لوارثه فلم يجز المسؤل ان يثبت له ما ذكره في اقراره المعترف المذكور توفي وما
علم انه اشترى بالمال شيئا ولا دفعه للوارثين الا امر مكتوم عن ولدي الموصى المذكور واراد المسؤل
القيام بالشهادة على تركه المعترف المذكور كما اعترف به عند ما فصل يرون اذا شهد بذلك
يدفع المال لوارثي الموصى بعد استيفاء الواجب بينهما وبين ورثة المعترف المذكور وان اختلف
على مرد شهادة المعترف او يشترى بالمال ربع على نحو ما ذكره المعترف الموصى على يده المذكور ولا
يلتفت الى واري الموصى وكان اعتراف الموصى على يده كما ذكر في صحته وبين لنا ما كان مخلص للمعترف
على يده شرا في فاق حياته وسان ما اغتال السؤل عنه من ضروريات المسئلة **فاجاب**
ان شهد المسؤل على المسائل بما ذكر وقد كان عيني لما الموصى المذكور وما علمت ان له من المال فقي
بذلك المال لتركه الموصى المذكور وتدخل فيه وصاياه وتخلط وارثه على رد شهادة ابيها المذكور
ساقط لعدم ثبوت شهادته اما اذا اقر اوضح ضروره ان لم يودها واما نقل فلا يمانر
المسؤل ان يثبته الا ان يقول ان شهد بما به الواجب في حياته دفع ذلك للقاضي واذا الشهادة
بذلك لعل ان يثبته الى شهادته شهادة غيره او اقراره وبالله التوفيق **سئل** شيخنا
فيه وصاياه يري انه لا يعلم عنده الموصى ولم يثبت مصر فها الذي ذكره المعترف وكنت رايت
لبعض فقهاء الشورى من كتب الموتى انهم انما يصر في الوصية مصر فها ولا يبرم شيئا للورثة
ان له ذلك من عند جزي على مسئلة اذا حفي له اخذ الوديعة في حق وجب له في نفس الامر وما
ساقطه في ظاهر الحكم وفيما اقوال ستة ذكرها ابن رشد وابن بولس وغيرهما **وسئل**
الحارثي عن رجل وامرأة شرا عترة يدنا بغير علمين **فاجاب** اذا اعترف في صحته معنى وحلف
المعترف من ان يثبته وان كان في المرض ولا وارث له ولا سبب يقتضي التهمة فهو كالأول وان كانت
تتمه صداقة ونحوها بطل اقراره على قوله بالدين والقاسم ومضى من الثلث على قوله غيرهما
وسئل ابن أبي بديع رحمه الله قول ابن القاسم في المدونة في مسئلة الذي يقر لابنه واجني فها

يصير

يصير للولد دخل فيه الورثة كيف هذا ولا ميراث الا بعد اداء الدين فانما اتهمه في اقراره للابن بطل
والا وجب له **فاجاب** قولنا شهاب يبطل اقراره للابن لانه يودي معنى حصول شي للورثة اخذ
الاجني ودخل معه الابن في الخاصة ثم وجه قول ابن القاسم انظم في الامهات **سئل** شيخنا
عن اعتراف في مرضه الذي توفي عنه ان له زوجة عنده ثلاثين ديناراً من سوار وورثته هي وولده
منها وهي وصية عليهما هل يجوز هذا الاقرار **فاجاب** ليس في هؤلاء من يبيع منه بالمقار
الى زوجته قلت مسئلة الاقرار للزوجة في المرض مستوفاة في المدونة وغيرها فليظفر الامم
وسئل ابن بكبان عن رجل سلم نفقة ابنته على ان يسلم اهلها جميع ما يخصهم بالارث منها وتعت
الطفلة في كفالة جدتها لا ما وجدتها لا ما الى عين وفاته فسئل ابو سنان بقا فهاها فقال ما
انفقت عليها شيئا الا بعض مده وشهدت بذلك بينة ثم عاتبه بعض اهلها في هذا الاقرار فوج
وقد انفقت عليها وتقي مع جدتها لا ما في غير بلاد سكناه هل اقراره الا في عامه او دعواه الثانية
فاجاب اذا تقدم من الاب الشهادة بما ذكر لم ينفقت منه ما وقع بعد ذلك وفي الطور عن ابن
زرب فيمن اقر بدين لوارث وامرأته بوضاها فلم يجز الورثة اقراره بالدين بطل وكانت الوصايا فيها
بعد من ماله وروح الدين ميراثا ولم تدخل وصاياه فيه ومن اقر بدين لمن يجب اقراره له
به وكلها المعزلة ان خلف ما بين الغضا فكل من ايمى فانا الوصايا تدخل فيه او قد يمكن ان يكون
قبضه ذكره ابن منيث وفي النوادر عن كتاب ابن سمعون من قال لفلان على مائة درهم ان حلف او اذا
خلف او متى خلف او حين خلف او مع منية او في منية او بعد منية فحلف فلان على ذلك وكل المعترف
وقد ما طنت انه حلف فلا يوجد اشرب بذلك في اجماعنا وقوله ابن عبد الحكم قال ان حلف مطافا
او بطلاق او غنى او صدقة وان استحل ذلك وان كان يعلم ذلك وان اعلم ان رده او دابته
فاعاد ذلك وان شهد بما على ذلك فشهد ولو قال ان حكم على فلان فها كما اليه فحكم بها عليه
لزمه ابن سمعون من انكر ما ادعى عليه به فقال له المدعي احلف وانت بري او متى خلف او فلان
فانت بري مع منية او بعد منية فها يلزمه ويبرأ به المطلوب ولو رجع الطالب وقوله لا يحلف
فليس له ذلك والمدعي ان حلف وشهد حقه وهذه ايعار من ما في كتاب ابن سمعون في قوله ان حلف لو
اذ حلف ومضى **سئل** شيخنا في مسألة احلف ان الذي تدعيه قبل اخي حتى وانما من انه يلزمه
ولا رجوع له ويلزمه ذلك ان حلف المطلوب وانما كان ذلك في ماله واجاب شيخنا الامام عن هذه
المعارضة بان شرط لزوم البشرا امكانه وهو غير ثابت في قوله ان حلف واخوانه لما علم ان يلزمه
الشيء لا يكره على امكانه فلم يلزمه الاقرار لعدم اثباته في لفظه بشرطه وهو الا **سئل** شيخنا
ذلك في قوله احلف لا يمانر بما ادعى على ثبوت شرط اللزوم وهو الامكان لذلك صيغة افضل
عليه لان كل مطلوب عادة ممكن ومن ثمال هذا البيان له الجواب عما اشار اليه ابن سبيل من ان
قوله سمعون اصل المذهب قاله في باب الايمان ما نصه وسئل ابن عتاب عن رجل عتبه على فلان فادعاه
على طلبة فحضر فحك من ردت عليه ومضى زمان ثم اراد ان يحلف فقال له الراد ان حلف لا مانع
لم يقبل حين ردتها اليك **فاجاب** بان القول قول من ردت عليه به قوله ماله وعامة اصحابه

ان حلف

ان حلف

ان حلف

عليه ما وجد من المال فيم خط كل واحد منها فان استوى ما يجب له في خط المقر مع ما بيده ولا
يدخل عليه احد من الورثة فيما اخذ وان كان الذي يجب له في الاقرار اكثر من الذي بيده دخل عليه في
منزلة الميت بعد ما سبق له وان كان بيده اكثر مما يجب له في الاقرار اقسمت المنكرون والمقر ما وجب للميت
اسمته المنكرون ببقية حقوقهم وذهب بعض المقرين الى انهم يتكلمون فيما وجب للميت المنكرون مما
يجب في الانكار والمقر بما يجب بالاقرار ويتبعون المقر له فيما فعل بيده على هذه المضافة ويتبعون
المقر ليس ببعض من جهة القسمة لانه لا يوجب المقر له حصة من حصة المنكرك فان اقرار المقر فيكون له في
حصة المنكرك وانما يجب له الحق في نصيب المقر بعد القسمة فعليه ان يتكلم في حصة المنكرك الا ان المقر
منكر وايضا فان المنكر والمقر مستفان على تساوي خطيها في المال فالمنكر يقول ما بيننا نصف
والمقر يقول ثلثه والثلثه وحده حق احينا ولو كان بعد القسمة فقط ما اقر به على سهام
الورثة فينبغي المنكر ما حصل له في القسمة وما المقر فينظر ما صار له في القسمة مع فضل اقراره
على انكاره فان تساوى باقيا وان تفاوت ارجح من ثبوت له الزيادة على صاحبه ويتفاهان في المال
وتساوى في الحقوق فيكون احدهما ثلث فيقول عندي نصيب كل او نصفه وشبهه
فكان له الاول فان لم يقسم الاول ففريق من ثلثه الا انكار من ثلثه ففريق واحد
في الاخرى ستة ففريق على خمسة الا انكار لكل منهما ثلثة وعلى الانكار ففريق لكل منهما اثنان
فما اثنان من ستة هو الثلث وللنكر اثنان منها وقد كان له ثلثة في الانكار فياخذه من يد المقر
بده وهو نصف جميع المال وينقسم وهو السدس الواجب له من حق المقر وان كان بعد القسمة فقد
حصل للنكر سهمان وبقي له سهم ثلثه النصف فيلحق به المقر به وهو الذي اخذ من نصيب المنكر
وان قال **فان** عند نصف نصف نصيب نصيب وكان قبل القسمة فقد علمت انه السدس من راس
المال وهو الواجب له في نصيب المقر ففريق ثلثه على خمسة ثلثة المنكر اثنان للمقر
ومما حسبا الموجود والمنكر ثلثة الخماسة وان كان بعد القسمة فقد حصل لكل منهما سدس المال
ونصف سدسه والواجب للمنكر ثلثة اسداس الثلثه وبقي له نصف سدس ثلثه ثمانية
فان رجع على المقر خاص به المقر به على ما رجع انده عنده من مال الميت وهو السدس الواجب له في خط
المقر وان رجع على المقر به رجع هو على المقر فيقول كل منهم الى حصة وعن غير المقر ففريقهم من
اثنى عشر ستة للمنكر وهو النصف واربعه للمقر في حال الاقرار ويرجع الواحد على المقر به لرجعه
ان عنده نصيب نصيب ويرجع عليه المنكر بواحد فيكون المنكر سبعة والمقر خمسة فتم الاثنان عشر
وبقي المقر له اثنى عشر ولا عليه وهو غلط بان لا يصح ولا يخرج على معنى صحيح لان المقر به ان اراد ان
عند نصف نصيب على نقد بر شوته وهو سدس جميع المال فهو الواجب له بغير اشكال ويقسم
الاخران ما رجع على خمسة ثلثة الخماسة للمقر وهو نصف جميع المال وبأخذ المقر خمسة وهو
ثلث جميع المال وهو الواجب له في اقراره وان كان عنده انه اخذ من غير ما اقسمت اخواه ما يجب له
لو ثبت نفسه بغيره سبع المال وهو اثنان من اربعة عشر وعلى هذه والله اعلم بنا القريضة فوهم
فيما عطف على المنكر سبعة من اثنى عشر والمقر خمسة وكان الواجب له خمسة الا انك والمقر له اثنان

وذلك

35

وثبت ثلثان غلظه والاعلم من عد غلظه والاعلم من عد غلظه ولا يصح من الخطا الا انبيا والاعلم عليهم
السلام وان قال **فان** عندي ثلثة ارباع نصيب وكان قبل القسمة ففريق واحد من ثلثه
الاقرار في الانكار في اربعة ارباعه عشرين فقد اقر ان عنده ستة وهي ثلثة ارباع نصيب لو ثبت نفسه
فيقسم الباقي وهو ثمانية عشر على الانكار فيصير المنكر منها تسعة وقد كان الواجب له منها اثنى عشر
نصف الثلثة والمقر ثمانية وهو الثلث ويفضل له سهم ياخذ من المنكر فيكون عشرة وبقي له سهمان
ينسحب المقر به فيقسم نصيبه وبقي بيد المقر به حصة الواجب له عند المقر وهو اربعة ولو كان بعد
قد اقسمت الاخوان الثمانية عشر تسعة فكل واحد فله ثلثة بيد المقر به لان بيده ستة للمنكر
نفسا والمقر به واحد بيد المقر فيكون به اربعة الواجب عليه له ينسحب المنكر المقر به سهمان اما
السهم الباقي له فيقسم بين ولها يسار او كان موسرا فاذا اليسر به المقر به والاخذ منه وهو الواجب
عليه لا يقر اريد على حصة الذي هو ثمانية وان رجع به على المقر به ليس له اربعه المقر به في ستة
فحصل لكل منهم حصة وقد غلط في فريقينها عبد الغافر ايضا فقال لا ينقسم الا من ثمانية واربعين
فلم يأت في عتق وبالله التوفيق **قلت** في هذه المسئلة تفصيل واعمال تفصيل بها الغرض من كل فرع
وعنه فمن اراد معرفة وجوهها وفهم خطا عبد الغافر فيلنظر تلك الاعمال والوجوه ضيها .

مسائل من المصالح

سما سأل مع عن دعواه بعض وعن بعض المحاسن انه دعا ومنه لدفع نزاع وقع او دفع ما يتوعد
وقولان الحاجب معا ومنه كالبيع وابو اسفاط يقسم له اربعة ورسمه شيئا فيقسمه اسفاط عن حق
او دعوى بعض لدفع نزاع او خوف وقوعه وقال عياض معا ومنه على دعوى وصلى الموارثه اخص
وهو معا ومنه عن دعوى سفل الوارثين نصيبه **مسألة** التذنب من حيث الجملة وقد حاق الكتاب
والسنة وقد تعرض له الوجوب عند تعيين المصلح كقوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اختلفتا
الاية وتعرض له الحربة والكرامة لمفسدة تعرض له او موجوده كما هو في النكاح وعياض ابن رشد
لا بأس بتذنب القامى الخصمين ما لم يتبين له الحق احد مما لقول عمر لا يبيح احرم من على المصلح ما لم يتبين
لكفصل القضاء ويحكم في بعض المراكات لا بأس وان كان بعد التبيين ان كان ارفق لضعيف عنها
كالنكاح بصدقة عليه ورد ما به يوم شوته الحق على من له الحق او سقوطه له بخلاف المصدق ان
لواياه احد مما فلا يلح عليهما كالحاي يوم الام **قلت** واخبرنا شيخنا المفتي ابو القاسم
الغفيري رحمه الله ان الشيخ القامي ابن عبد السلام بعث اليه وهو قاضي القضاة في الحسنة
الهداوى وكان معظما ببلده فبعث اليه اسقطه عليه ان كانت قصته مما يوجب التسامح وقلة
له اهل بلده يتقون عليه ولسموته مالد الصغير لقراره حفظه فبعث يوكده في غزوة وم قال **قلت**
فصل المصلح فاجبر في المصلح وقدم شهودا غير اذني فبعث او بيه على ذلك فبعث اليه انه نعم
وان شئت عزها وعزلها فبعث اليه وقلته ما بين الولاية والعزل من حقوق **مسألة** من يملك
وامر في قوله **ابن الحجاج** في قوم اخصمون في حق بشر اصطلاحا اعلى ان كل ما بيني وبينك من اربعة
غير المذكورة او اعيد ما ذكر فيهم على اصول فرائضهم عن اباهم فلا يجوز هذا الصلح **مسألة** من يملك

سابق فباعه بغيره من البياض عند المتبايع واجاز بهما البيع ثم علم بهما البياض فارد الرجوع فليس
ذلك له ولزمه البيع وعن مالك من تعذر على المسافر في الكرا ففصل الدابة فبعض قيمته ثم نوحه فمقد
له ولو شال بهما بعض القرويين ولو زال البياض عند الغاصب فاجاز البيع لا ينعى ان يكون له شك لان
البيع دفع على غير الصفة التي يعرفها بها ويحتمل الاجتهاد في الوجهين اذ لو شال ثبت وفيه لو فنيا على
الغاصب بالقيمة ثم ظهرت الامة بعد الحكم فان علم انه اخفاها فليزما اخفاها ورد ما اخذ وان لم يعلم
فلا يلزم ما اخذها لانه اشهد بك خلفه الغاصب ما هنا انما اخفاها ولقد كانت على الصفة التي خلف عليها
وسئل بعض الفقهاء عن صاحب في دابة له في شركه على ما له ويسمى الدابة المستحق من يده هل يلزم
شركه هذا الصلح **فاجاب** الظاهر انه لا يجبر على دفع حصة ما وقع له من العدد اذ قد يكون له حصة
غير ما في يده الاول وفي الصلح نظرية مسلم لما عليه وهو عليم ان يكون ما يتفق وصين واجاب عن
اذا كانت ابديتها فيما عاولة واحدة والشركة فيه واحدة فليزما الشريك للصحة **وسئل**
شيخنا الامام عن توفي وترك زوجة واولاد او صاها عليهم الا في الاولاد ابنة من زوجة في حجره صاها
فبعد مدة اطلقت من نفق الحجر وبعد شهرين من الطلاق استهدت انها اطلقت على جميع تركه استهدت
يفنيا وقد رخصت بها واستهدت انها ساحت اخواتها في نصيبه او ابراهيم منه ابراهيم انا ما كان ما عدا
من الجواز وبقيت مدة تزيد على اربعة اعوام من تاريخ ابراهيم استهدت ايضا انها ابوات اخواتها المذكورين
في جميع تركه ابدا سواء تامة مطلقة عامة لم يبق لها بعد ما في تركه حتى وشكرتها بها على فعلها
وكافته ما بدرام اعطيتها ومي في هذا الاشهاد كله في عصمة الزوج وبوجاهة البدر لم يظهر منه تغير ولا
انكار ولا يبعد من اتيام ما يقع ولا يبين زوجه صاودة ولا وصلة فلما كان بعد ثلاثة عشر عاما
من حين الابراهيم يطلب ان يرد ابراهيم الزوجه فهد له ذلك امه لكونه كان حاضرا بالبلد في ذلك المدة المذكورة
ولا مانع من منع من اتيام المذكور ولا معارضة واذا ما كان من رد الابراهيم المذكور فليزما عليه ما في اول
فاجاب ان كان عالما بالابراهيم المذكور واولا وثانيا فلا قيام له والا حلف حيث يجب الحلف انه لم يعلم
ذلك الا حين قام منكر ابراهيم فحينئذ ان راد نصيبها على ما استهدت من تركه كل ما لها يوم ابراهيم
لم يصب ابراهيم والا صاها واولا وكنه لاد اعلم به فشكل لم يكن له رده **وسئل** ايضا عن
توفي وترك زوجة وابنا وابنة او ميثلت من تركه لمعينين وخلف موروثا عنه ربحا وامام وطعاما
وبغير ذلك من حاضره وغايب وصاها له الابنة عن مورثها من ابراهيم بقدر معين من الطعام الذي خلفها
في الدما وموافق من خلفه في خاص جسده ثم توفي الابنة فقام وارثا ببيتة شهدته له ان الابنة المذكورة
او تركها لغيره كذا في صاها به من راس موطورة وحيدت جملة من الطعام مما خلفه المتوفي المذكور ولم يكن حينئذ
مئة مائة من الطعام ولا علم اسفله فله ان يكون عدم هذا مفسد للصلح وهل يصح الصلح
بما ذكره من المدة المذكورة من الورثة والموتى لم المذكورين عروفا ما يعتد عليه من ذلك
ان كان لا مر كما ذكر من انها صاها به باقل من حظها من حاضره جسده ولم يظهر ما ينافي ذلك
فالصلح لم يفسد هذه مسئلة المدونة في صلح الواجبة عن قد روي انما من التركة وفيها تفصيل الظاهر
فيها وانما سئل في صلح الواجبة بعد رخصة في صفة ما اخذها واضمحلاله واصحابه سواء خوف

فيما عاولة واحدة

من انواع وتزاد عن خطه فيه ما يباع خطه في عين بالواير فبعض البيع والعرف وتقبل فبعض ما سئل وشروط
بيع الدين حصن والمدين واقراره فلو موطنة زوجة على ما يبيع من التركة فبعض خطا وفيما عاولة واحدة
الذكر من خطا وفيما عاولة واحدة وفيما عاولة واحدة وفيما عاولة واحدة وفيما عاولة واحدة وفيما عاولة واحدة
تسويها الى ان دخلت في وليس بظاهر وفروه باسوطيل فاطمة في الطرور الذي يفسد به صلح الورثة
حسن على اهل بيتي ولد له شرط المعرفة وفناء مصرف ولد له شرط ان لا يخذل رامين الامن العشرة
ودون مما لا يكون مستقلا وكذلك لا يجوز ان يعطوها من اموالهم ولا يبيعوا لانه صرف مستأخر وضع
ولعل كانا اذ اخذت اقل مما يصير لها وكان فيها دونا صار ما كانا وصفت من حقا وتقبلت ودين يدين
انما صاهاها بشي لا يتقبل قيمته وفيه ديون ودين في دين وسيعطاهم قبل استيفائه ان يكون له طعام من
سالم فكون بيعه قبل ان يستوفي فاذا سلمت من هذا اجاز الصلح وفيه لو ترك زوجة وعاصبا واراومها
عشرة فصاها من مهرها ونصيبا من الذي حصة عشر لم يجز لانه لا يعلم مبلغ ما يقع للعشرة من الدار
فنصير قد باعت بحصة ما لم يعرف قدره وعكسه لو اخذت ثلاثة اثمان الدار عن مهراتها وكلاهما لم يجز ايضا
للحالة لان الوارث باع منها بعشرة ما لم يعلم مبلغه اذ لم يعرف ما يقع للعشرة من الدار **وسئل** عن
المناحر ان صاها الاب عن ابنة الصغير استعنت في قطع الدعاوى عن ذكر الاسترعا وبها ان استرعاها
لا يعمل في الصغير لان اقراره غير لازم وانما حسن الاسترعا ان يستحب به اقرار من يلزمه اقراره لغايه
وكذا الوصي فحينئذ عليه فليزما وله لا يبرك عنه الا في المصنات ولا يعلم الا في الاس ومن فقد
ذلك فموجله وقد تقدم وفيه ان خاف المدعي عليه ان يوجب المدعي الدعوى الى غيره فليأخذ منه الصلح
كملا على انه متى ادركه فيه ذكرك من تولد او رجع الى غيره فالحمل ضامن بذلك فاذا كان ذلك لزم النصيب
دعوى المدعي عليه في ذلك وفيه عن الموتى سئل عن عتقه على نفسه قطع الاسترعا والاسترعا وذكر الاسترعا
انه ان قطع عن نفسه الاسترعا والاسترعا في الاسترعا الى اقصى نهاية فانما يفعل للصورة الى ذلك انه
غير فاطم من ذلك كله وراجع في حقه فله ذلك ولا ينعى من استهدت على نفسه من قطع ذلك فليزما
ولذا كتب القرويون في قطعهم احترار عن ذلك وكلاهما ايداع شرط فيه صاها ابيه ما في حقه وان
استقطر فذلك كله داخل تحت الابراهيم ولا يوجد بشي منه ان هذا يسقط ويغفلون ذلك بعد قوله وقد
استقطت عنه الايداع ولا يذبح في الايداع ما تنامي وتسلل الى اقصى غاية نهاية ولا يبرك في راسه في قطع
الشجر من العتق لا يحتاج الى قوله ما ذكره رواتها وفيه نظره في ذلك قد ساء وفيه عن ابيع في الوارث
فحينئذ ابراهيم رجلا بسيرة فافترقه في الطريق او صاها على ان كان ثم نزع عن ملحه وعن اقراره وقال انما خفت
السلطان لم يلزمه ذلك ان كان سلطانا مستعديا تخاف بواذره وان كان ما مونا لزمه وفيه **وسئل**
ابن سحور لا يرجع عليه بشي لان الناس لا ينعون الا الى السلطان والله من بطاوعه فينتظره ذلك لانه ان
ياخذوا به ولا ينسحبوا لورثته الى القاضي رجل يعرفه بالسوق والدعارة فادعى ذلك على نفسه لاني
فان في السجن لما ادعى عليه لزمه وهذا الجس طارح عن الاكراه لان فعل القاضي لم يفسد ولو لم يكن
على الحوز منه حبس رجلا حتى اقر وليس من اهل الدعارة والتم بطل اقراره وكذا ان ادعى عليه في سب
ثلم ما تقدم **وسئل** عن سجون عد امرؤ فله فيمن اقر بوعده ان يورثه به خذله في ظاهر اذ

فيما عاولة واحدة

فيما عاولة واحدة

فيما عاولة واحدة

فيما عاولة واحدة

فيما كان من اقر مواعيد الى اخرها وموافق لما في اجز السرفه من ادعي على جلاله كان سرقتم احلفه
الا ان يكون من اقر مواعيد ذلك فانه يخلط ويشتبه وليس في الامم يعرفون له فطاهره انه لو اقر بوعيد على
عليه ووقع في التواد رانه يظلم سجد وفيه من ادعي على رجل حقا فانكره المدعي عليه ثم يقول حقا
ان او غير حق ما كما يقول فصالح في قوله المدعي هذا اقرار حقي ولا اصالحه في قوله الاخر انما قلته على وجه
الصالح وليس على الاقرار في القول قوله ولا يلزمه شي من ادعي عليه في خصم بين يدي القاضي ولا احرمها
لصاحبه اما ان تاحته متى من سؤم كذا او اعطيه كذا افا حقا والثاني في انكره فخلعه القاضي انما يصالحه
ثم وجد ثلاثة عدله واحد منهم هل حكم القاضي بشهادة من لم يعده من نعمته الى من عدل لم يشهد بين يديه
فاجاب ابن عبد ربه الذي جري به الحكم بطلنا وبقي به شيوخنا انه حكم الحاكم بطله ولا
ينفذه الا بعد ان يعده ليعذر الله واجاب ابن خزيمة فذكر اختلافنا عليه والظاهر انما يباح
فيما تحلفه ليدل وان راي الصلح والافراد امضا وه احسن لتعديل الواحد وشهادة غيره مع علما
فانفذه وفكره كذا ان السلطان يقضي على المقر بين يديه بما سمعه منه وفيه اذا اذاع
ادعي احد الخصامين ان الصلح وقع على انه باختيار وادعي الاخر البت فعن ابن زرب القول في مدعي
البت مع مبيته عليه وله ردها فاذا حلف رجح الامر الى المناظر وعن ابن حارث هذا ان رجلا قد نزل
الى سراة واضطرب الفاطمة واخططت وساقضت حتى ادخلت على الشبهة وعدم الكلام فيا كانت
او كنهه الا خلاط صر فها الى الصلح كما فعل صاحب المظالم فليست من يرى الصلح سبع من البسوع
على مسئلة اذا ادعي احد مما البت والاخر اختيار فذهب ابن القاسم القول في مدعي البت وعن اشهب
القول في مدعي الخيار وكذا اذا ادعي احد مما ان القسمة وقعت في المناظر دون الرقيات وادعي الاخر
انها قسمة رقاب والخلاف فيما معلوم وفيه اذا اصطالحا في طابط سبها على ان يخرج احد مما رقا
عليه ويكون مصبه على دار جاره ثم ادعي انكر انه لم يعرف مقدار ما مباح به هل يعده ربه فاجاب
ابن عبد ربه بانه اذا جهل قدر الرق في رعه فان شهد بالشهود بصفة معلومة من الرق لزمه
بشهادة رايه عليه بعد الاعذار وعن ابن حارث ان المناظر ليس في قدر الرق وانما هي في انقضاء
الصلح والزامة والذي ارى ان يلزم ما التزم من ذلك ولا يقبل قول المرأة المصالح كما لما رويت
عالم يعرف قدره لا ما اقرت بالرعي وادعا الجهل فداها او اها سا قطرة وفيه اذا ادعي اقر
انه صالح مكرها وشهد عليه انه صالح طابط ايما فمن هشام بن خزيمة ان ابنته عنده شهادة انه صالح
مكرها وانما اكرم على عقد الصلح وبقي من رنية فشهادتهم ان لم يثبت هذا المصنيت عليه الصلح
فرد تقدم هذه نظا مسئلة شهادة القصة والمرضى والعقل وعدمه والترشيد
وضده وغير ذلك وهذا من تقدم في هذه الاصل ثلاثة اقوال فانظر **وس**
ابن ابي زيد في بيع نصفه بثمن معلوم انما يوجب الاشارة على النصف الباقى فقال اذا كان البيع
الباقي ذرا او امرامها وذلك جائز وكذلك السفر بالمال اذا كان له معلوما كافتائه في الغنم وان لم يكن على ما طاب
طابط فليست تقدم قوله ابن القاسم والغير في ان من شرط ذلك ان يشار به حصة وان عليه خلفه ما
منه لا بد ان يفرق في ثلثه وكن في بيع نصيب من ثمن ولا يجوز ان يشترط للبايع دفع الثمن من الغلة لا غلوا

فيما كان من اقر مواعيد الى اخرها وموافق لما في اجز السرفه من ادعي على جلاله كان سرقتم احلفه
الا ان يكون من اقر مواعيد ذلك فانه يخلط ويشتبه وليس في الامم يعرفون له فطاهره انه لو اقر بوعيد على
عليه ووقع في التواد رانه يظلم سجد وفيه من ادعي على رجل حقا فانكره المدعي عليه ثم يقول حقا
ان او غير حق ما كما يقول فصالح في قوله المدعي هذا اقرار حقي ولا اصالحه في قوله الاخر انما قلته على وجه
الصالح وليس على الاقرار في القول قوله ولا يلزمه شي من ادعي عليه في خصم بين يدي القاضي ولا احرمها
لصاحبه اما ان تاحته متى من سؤم كذا او اعطيه كذا افا حقا والثاني في انكره فخلعه القاضي انما يصالحه
ثم وجد ثلاثة عدله واحد منهم هل حكم القاضي بشهادة من لم يعده من نعمته الى من عدل لم يشهد بين يديه
فاجاب ابن عبد ربه الذي جري به الحكم بطلنا وبقي به شيوخنا انه حكم الحاكم بطله ولا
ينفذه الا بعد ان يعده ليعذر الله واجاب ابن خزيمة فذكر اختلافنا عليه والظاهر انما يباح
فيما تحلفه ليدل وان راي الصلح والافراد امضا وه احسن لتعديل الواحد وشهادة غيره مع علما
فانفذه وفكره كذا ان السلطان يقضي على المقر بين يديه بما سمعه منه وفيه اذا اذاع
ادعي احد الخصامين ان الصلح وقع على انه باختيار وادعي الاخر البت فعن ابن زرب القول في مدعي
البت مع مبيته عليه وله ردها فاذا حلف رجح الامر الى المناظر وعن ابن حارث هذا ان رجلا قد نزل
الى سراة واضطرب الفاطمة واخططت وساقضت حتى ادخلت على الشبهة وعدم الكلام فيا كانت
او كنهه الا خلاط صر فها الى الصلح كما فعل صاحب المظالم فليست من يرى الصلح سبع من البسوع
على مسئلة اذا ادعي احد مما البت والاخر اختيار فذهب ابن القاسم القول في مدعي البت وعن اشهب
القول في مدعي الخيار وكذا اذا ادعي احد مما ان القسمة وقعت في المناظر دون الرقيات وادعي الاخر
انها قسمة رقاب والخلاف فيما معلوم وفيه اذا اصطالحا في طابط سبها على ان يخرج احد مما رقا
عليه ويكون مصبه على دار جاره ثم ادعي انكر انه لم يعرف مقدار ما مباح به هل يعده ربه فاجاب
ابن عبد ربه بانه اذا جهل قدر الرق في رعه فان شهد بالشهود بصفة معلومة من الرق لزمه
بشهادة رايه عليه بعد الاعذار وعن ابن حارث ان المناظر ليس في قدر الرق وانما هي في انقضاء
الصلح والزامة والذي ارى ان يلزم ما التزم من ذلك ولا يقبل قول المرأة المصالح كما لما رويت
عالم يعرف قدره لا ما اقرت بالرعي وادعا الجهل فداها او اها سا قطرة وفيه اذا ادعي اقر
انه صالح مكرها وشهد عليه انه صالح طابط ايما فمن هشام بن خزيمة ان ابنته عنده شهادة انه صالح
مكرها وانما اكرم على عقد الصلح وبقي من رنية فشهادتهم ان لم يثبت هذا المصنيت عليه الصلح
فرد تقدم هذه نظا مسئلة شهادة القصة والمرضى والعقل وعدمه والترشيد
وضده وغير ذلك وهذا من تقدم في هذه الاصل ثلاثة اقوال فانظر **وس**
ابن ابي زيد في بيع نصفه بثمن معلوم انما يوجب الاشارة على النصف الباقى فقال اذا كان البيع
الباقي ذرا او امرامها وذلك جائز وكذلك السفر بالمال اذا كان له معلوما كافتائه في الغنم وان لم يكن على ما طاب
طابط فليست تقدم قوله ابن القاسم والغير في ان من شرط ذلك ان يشار به حصة وان عليه خلفه ما
منه لا بد ان يفرق في ثلثه وكن في بيع نصيب من ثمن ولا يجوز ان يشترط للبايع دفع الثمن من الغلة لا غلوا

وفي الطور كيف يجمع خلفه ما هلك وبما شيعان على الاشاعة قلت لعلمه يريد ان انقضاءها يكون عليه
خلف ما سرقه وهو احد اجز المسئلة ابن قحوح وان طاع المبتاع ان يذبح اليد التي من باع نصيبه او وجهه او طائفة
او خرج عن يده جاز ان يغيب حتى يبرهن في اوله ديوانه اخلافا بين الشيوخ اذا وقع الطلوع هذا ثم ادعي البت
الى قسمة الغنم دون المبتاع فعن ابن القطان يلزم المبتاع لتجمله وعن ابن مالك لا يلزمه وبذلك قال ابن عثيمين
وقع العقد فكونا عن الشرط فعن ابن القاسم ان يبرهن قلت وعلى اصل ابن حبيب لا يرد على الخلاف اذا احتمل
العقد الصحة والفساد بعد الحكي ولم يبع نصيبه متى احب ولا يحمل عليه في المال الا ان يشترط في العقد ربه
قال مالك وابن القاسم وعليه العمل وعن ابن ابي ابي عليه التحيل ولو لم يشترط **ومن كتاب**
الاجازة والكرية ونحو ذلك من النسخ
تم ان يقال اجرت فلانا اجرة واجره انما يعني واصلاها التواب وانكر بعضهم المدعي ويبيع منافع
معلومة بعون معلوم فليست وهذه تنبيه على النفس ولم يرد به حد ما الحق في رده عليه مسائل ليست من
الباب وجملة شيئا باهنا بيع منفعة ما يبيع بطله غير سقيمة ولا حيوان لا يقبل بطله معلوم بغير رجوع ورجوعها
وعنه ذكر في محله ما لا يخرج كذا الدور والسفن والرواحل والقراض والمساقاة والمعارسة والجهل لا يرد
فيه بعون من غير ناس عدا **فاجاب** الجواز اجماعا بالكتاب والسنة من غير ما وضع ابن يونس ولا يعبر خلاف
الامم انه مبيدع ووجهه بانه لا يرد على تسليمه في حال المساقاة ربي ان قلنا ان المبيع كان قرا فلا يعبر وان قلنا
انه فاسق ففرضي على الخلاف اذا خالف الواحد ولا شأن على جرح الاجماع اولا العزامة في اشارة سلق على
منافع من يقدل ولا كرية منافع من لا يقبل قلت يريد اصله لا فاد يطلع احدهما على الآخر في غير المدعي
ان استاجرته منه حارسوب في بيتك وصفته ثم استأجرته منه وهو مولى يدك يعني او يوسين من صفته او
مسكين دار المسكين ان علي انه عندك وقت الصفقة الثانية وتبينه لطلاق هذا اللفظ وجوابه حاضر
البلاد عاب المجلس وهو كذلك في كثير من سايلا خلافا في الرواية واحدهما جواز البيع على صفة المانع خلافا لما
اكتناه ابن شاس **فاجاب** ايضا ان الجهل بغيره يار سنة فذلك غلط في اللفظ وهو كذا صحيح فاحذ منه
اذ انما رمت لكصفة المروحة والجار والراج حمل عليه وفيه اقوال في اصول الفقه عياض والجهل رخصة
واصله منقود لا يقياس عليه وهو ان جهل الرجل للرجل اجرا معلوما لا يتقده على عمل بطله له معلوم او مجهول فادلم
يتم فلا شيء له فيما فيه منفعة للجار ولا منفعة له فيه لا بتمامه وانكر هذا العقد جماعة من العلماء ورواه غيره
والاصل فيه قوله تعالى ولما جاءه عمل بغير الية **فرد** وقال النجاشي حديث الرقيا اصل في ذلك ورسمه شيئا
بانه عقد على منفعة ادى بغير معلوم لا يبيع جرها جرها وفي تحريم عقد معاوضة على عمل ادى من غير
ناس عن محله به لا يجب التمام فيخرج كذا السفن والمساقاة والقراض قال واوجز هو ما لا يرد
على عمل ادى يجب عوضه بتمامه لا بعينه ببعضه واعترفت بتعريف ابن رشد بانه جعل الرجل للرجل حيا عملا
على عمل وجب ان لم يجعل له لم يكن له شي ونقصه بالقراض قلت نقصه بالقراض فيه بطله من مسائل
الجهل فاما ما اعترف في احد جوار من حديث الرقيا لاحتمال ان يكون انما اجاراه لاستحقاقه اياه النصيب فاجاز
شخصا به هذه الطريقة وفيه نظر لقوله وما يدرك انما رقية قد اشار الى ان الاحتمال انما هو لاجل الرقيا انما كان
فحين جعل مملوكه عند يودي بطلها فطاعته عنده فقال ابو بكر الاشيلي في مصنفه عبد الرزاق عن ابي عبد الله

فنتقم العمل الذي شاركه عليه والعمل الذي عمل به فابان القيمتين بحسب جز من الثمن ويكون الحساب من
 الثمن **الحل** اذا اشترى الخبز في العرف ففعل العرفان مولفان وكان صاحبه ليس هو الخبز
 فالقول قول العرفان قال ابن رجب وقد اختلف عليه فقلت هو ظاهر المدونة لا يستثنى به ذلك مما قبله
 فقال اما اشترى في العرف فان لم يشرط صاحب العرف ولا عرف من نفسه لم يصح لعينه النار وان عزا
 وشرط ضمن الخبز واختلف اذا اشترى الخبز عند العرفان والعرف عند البياض فقال المجتبى قس
 لا ضمان عليه لان النار عليه وعذا بن عبد الحكم وهو ما نرى ان يرجح في ذلك ان المشتات من اهل
 المعرفة بتلك الصفة فان قالوا ان مثل ذلك يكون من غير شرط لم يصح وان قالوا غير شرط
 لانه زاد في الوفاء او شرط في التأخير ضمن وليس كل الاحتراق سواء وكذا اذا اخرج عينا فيضطر
 ذلك لنفسه في الوفاء او فيضطر للاخراج وكذا العرف في الاحتراق فان قيل سببه من فله الماء او عاذا في
 العرف ضمن وان قيل ان ذلك يكون عن غير شرط فلا يضمن وهذا اذا اشترى العرف او الخبز
 وعرف انه الذي استوجبه عليه او صدق فيه ولو لم يثبت بشئ فقلت فطرحه لم يصدق وان
 ضامن وان اشترى الخبز ولم يعلم انه الذي استوجبه عليه ولم يصدق فيه صاحبه فيه ضمن اذا كان
 يعلم مثل ذلك لنفسه لا يملك له ذلك الذي قد صدق منه او ضامن الناس فيهم ان يكون متاعه
 وان كان علمه للناس خاصة صدق لان يميز ذلك المبيع ولا يعلم الامنه ولا يميز ان يفر من احد
 الى الآخر وكذا ان كان يميز لنفسه وهو مما لا يخلط لان احدهما يفر والآخر ليس كذلك واحدهما كبير والآخر
 لطيف فاذا سبب ان من الصفات الذي يخصه قبل قوله ويرى قلت وهو زيادة بيان لما قلناه
 ابن الحاج **مسألة المازي** عن المصانع يدعى انه عمل على غير اتفاق ويبيع رب المال ما يشي
 وربما اختلفت العادة في المصانع فكون العامة في بعضها على وفق المصانع وفي بعضها على وفق رب المال
 وقد تكون قيمة العمل معلومة وقد لا تعلم الا بعد التمام فقد يكون القول قوله وعمل العمل على الساكنة
 ام لا **فالحل** ينظر في قيمة العمل وما ادعاه رب المال من القيمة فان تطابقا فلا نزاع ولا ايمان وقد
 لو كانت القيمة اقل من مدعي رب المال لا بد ما ادعاه المصانع وزيادة فان شامد فيه واخذها وان شأ
 ردها وان كان ما ادعاه رب المال اقل فالقول قوله المصانع انه لم يوافق على التسمية ويرجع لقيمة العمل
 ان ثبات وهي بالاجب بالتقدير المختلف فيه مشاركة ولا يبطل قيمة عمل العامل وهذا مقتضى العمل
 تفصيل وهذا مع دعواهما القسبة والدعوى بان جازي ثاب ولو ادعى احداهما الفساد دون الآخر لكان
 انه وحشرون كان لا يوردي الى اختلاف في الثمن فعول مدعي الصحة هو الممول عليه وان كان يوردي الى اختلاف
 في الثمن لرجح الى صحة دعوى الفساد فيمختلف به الثمن وفي الموازية ونقشب التوسعي وغير
 في ان لا يخلط احداهما ومنه مسئلة اذا علمت باطلا وقول الآخر باجر معلوم ومسئلة لك السون
 به قلت وفي علمه باطلا او القلة او الكثرة وهو كوكب الشبه وعنده في ذلك اسم المصانع
 او لم يسلط فينظر فيه وفي القسبة سأل عن المصانع الذي لا يكاد يحال في عطية لغير تسمية لا يفسد
 وهو سأل مسئلة هبة التوب فيجزي عليها **مسألة** ايضا عن استوجر على كسب المال من حرس
 فحرمه لا يطلب بالعلم فاستأجر نفسه من آخر وطلبه البداية ليعمله لعدم طلبه الاول العمل وطلبه الاول

المقدمة

البداية به يكون له الحق اليد قبل واحتاج اليه لان وهو الاول في المقدم **فالحل** ان كانت اجارة الاول
 صحيحة وعلى المولى تقديمه على الغير فاول وسكونه عن الطلب لمؤلا يندرج في تقديمه انه ليس في العادة
 انه يفسق اسفاحه في التقدم فقلت في القسبة عن ابن الماسم من دفع اليه التوب ليحيطه ثم اياه عاين
 سوب اخر فوفى سعة في تقدم الآخر اذا لم يكن موعودا ان يصح الى ان يبر ويأول فالاول وهو الحق وان
 لم اسمع فيه بشئ ولعله ان يكون واسعا اذا كان الذي يفسق الوفاة ويحياها بن رشد وهو الاول من غير
 الجاب اذا لم يكن في يوم بعينه فكون الزكاة تركه واجبا وسلكه قول الآخرين لا بأس ان يقدم الصانع من
 احوال ما لم يبره والها او يقدمه وملا ومثله في الرضا وعن سكون في كتاب امه انه لا يقدم صاحب
 الرضا احداهما على غيره اذا كانت سنة البدل الطن على الله وله وان خاخر افضى لسنة البدل وليس باختلاف
 لان العرف كالشرط فليقتضه وعلى هذا في التقدم في طين الخبز وحمل الاحمال في السفن عند الضائق
 في حملها وثراء العلم والعراة وغير هاتين مسائل الشايب وسائر الصانع ان كان عرفا عمل عليه والا
 فعدم الا انه فالأيد وكذا الحكم عند القاضي في تقدم الخصوم بعضهم على بعض وقد ذكر الناس ذلك في كونه
 الاول فالاول فالأيد الى غير ذلك فالاشياء التي تكون باجر تجزى على ما تقدم واما بغير اجرة فتقدم الامم
 فالامم ومن فيه قابلية على غيره في باب الاستحباب لخصم لزم المنازع على فله والاعمال وحكي لبعض
 الثقات عن الشيخ الابن ان الشيخ اذا رأى الطالب لا قابلية فلا ينبغي ان يشتغل به وليستغل من فيه
 قابلية لان اشتغاله يعلم الاول تصحيح وقد تفرق فائدة ابن عبيد المور اذا اخذ الصانع حق
 مستتية بعينه لزمه علمها بغير خلاف فان لم يكن له هبة قيل له لسؤل وانه على وان كانت له هبة
 فذكر المصنف ما يقيم به رتبة خاصة دون عياله لا جيا نفسه وذكر هذا عن من القديما وعن
 بعض الفقهاء انه يسؤل ويطلب منه العا والزمه ان يسلفه ويبيع ما عونه وجميع ما عنده ولا يترك له
 شيئا خلافا للمجلس ولو كان العمل على الذمة فادعى العرف فادعى بغيره فبأن يخلط صاحب العمل انه ما يعلم
 انه انفق حقرا وما يعلم ان ليس حذره شي ويلزم بالعلم وقال ابو الحسن ان في المبسوط الصانع كلهم يحلون
 على العرف وتعدل عن مالك انه لا يفرق الا بالاجار ومن اثاره الملا فقلت لا يضمن الزكاة في قوله جمل
 دينه في عروضة وما يبيع عليه الامام قال باكاية فمن الله صفة من البنا في تركه الله البنا
 وكذا اجمع الصانع تركه لم الله لانهم بما يمتعونون ويكتم اذا كان عليهم دين ولم يفسدوا وكان لم
 ما يركونه حبسوا الدين في هذه الآية التي لا يباع عليهم في ذلك ان من فليس قد سرق ماله ولم يبق له شيء
 فلو لم يترك له الصانع ولم يجد ما يتسبب به للعاش فاما وبوقام الوجه وماله في يديه فهو ماله
 يبيع ان يورده عن الدين ويصرف فيه ما يبيع وعائره وماله في يديه يتسبب به في العاش فلا يترك ان
 جمل في دينه ثم ضرب مثالا فانظر وعنده ان لا تجزى على الله المدين هل حسب في المال وتزكي اجلا
 وشركت بعض اصحاب القضاة حكم ببيع الالة عند الفليس لا احق فذكرت له ما قال ابو جعفر
 فاجاب بانه انما باع عليه لانه كان يبيع بها فيفسد الناس بدمه لانه يعمل للناس فقطع ما دعه حتى
 يكون اجيرا ليعا له ذمة لم يفسد وعندي ان هذا استخراج على قول من يقول بفسد الفليس في الجمل للملا
 وعنده بدمه مثالا لو في السفينة وظاهر المدونة وسأله العمل انه لا يفسد به ذلك وفي كتاب المسئلة

نون

له

والسلم الثاني ما يدل انه لا اعتبار بالتقليد في الدماء بخلاف ما في الجواهر من الفرق بين العروص والصنف
الذمة او عدم العروص وفيه فظا لما لو كانت عيبا لا استوى العلم وعدمه وتبعد الحق في كلامه وكذا في كلام
ابن رشد في الاسئلة من معاملة مستغرق الذمة وما حكم من تفرقة ابن عبدوس بين العلم بحاله فلا رد
له ولا قلده الرد وفي الجواهر ايضا لم يوافقون بصطون الصانع الاتفاق وحاسبونهم من الاعمال فقال
الصحيح ان هذا السلف ما كان لو با وانما كان تخليصا عما له ومثله للمعنى في هذا السؤال ثم اذا لم يستوى
هل جرى مجراها في الذمة او لا يصح عدم اجرائه بدليل اذا ما كان الصانع انفسه الاجارة فلو علمت الذمة
لم يفسخ وكذا في المرحل فلو اخذ الاعيان نفسها فلا خلاف في الجواهر **وسئل** ابن ابي عمير عن حراس
الزروع بدينارية او الزيتون بعد حروجه على ان ياخذوا اجرهم منه هل ذلك في ذمة المالك او في ذمة
الزروع والزرع وكذا الواسات ما حرسوا حاجة ما يكون لهم من الاجر ولذا احراسته الا نذر هل يملك
كالنخل والاول هل يملك في ذمتهم او في ذمة المالك **فاجاب** حراسه الزروع والزيتون بعد حروجه على ان ياخذوا
منه لا يجوز وانما يكون بشئ معلوم في ذمة من استأجرهم فان كانت اجارتهم تجارة ثم اصاب الزرع والزيتون
حاجة اذ هي من انفسه انفسه اجارتهم وله من الاجرة بحسب ما سقى ولما استأجرهم في الذمة بعد معلومته
وقد رواه في الجواهر فليس قوله اصابته حاجة يريد عامة لاحاطة لشخص او اشخاص قليلين فهو الذي
يعذر به ولا جرى على مصلحة السلم في حايطة بعينه لان شرطه ان يكون بعد الطيب والسلم في قرية
بعينها ولو كانت كبرى لانه من اكل شخص بعينه من ذمته فهو كاسلم في حايطة بعينه في حق كل
شخص حتى يكثر منه في ذمته ونصف قد رد ذلك ووقته وعليه بكل ما يختلف به الاعراض كالسلم
وراس ماله منافع الاجر او قبض الا وابل في قبض او اخر وفي كرا الدور منها ما يورده فقال ومن ذلك
دار او ارضا بعين مضمونة بغير صفة او بصفة ولم يصب له اجلا لم يجرى بمضمون ولو كان مضروبا اجلا
مثل اجال السلم ويكون بصفة جاز ومن هذا ما يقع في زمانة من اجارة المودعين والامانة والرعاة بنيد
معلوم على كل انسان وياخذونه في معظم الاندرفان وصنفه حار واما ما يفعلونه من صنعة الحجاره والكر
والسقا بالصنفه قبل الاجور الجاهل براس المالك لا يورده الذمة وتياخذ من الطعام في قدر
وكيف الا ان يصنع فيه مثل ما تقدم في الرعاة ويحكم في كون المسئلة جري على مسئلة مالك في قوله
في الصانع الذي لا يكاد يخالفني وتكون مثله حبة الثواب والصواب المنع لما يقع من الشاخص اذ وقع
منه **وسئل** ابن ابي عمير عن حراس الزرع والزيتون ليللا ونهارا في الضمان لغيره فحرسون
على ان يقرض عليه مدان او ثلاثة وهل عليهم تفويض الاحمال والشباب امر لا او حرسون الا نذر
كله ما فقرة معلومة ومنهم من يصيب الفا ومائة وفتنرا واقل او اكثر هل هو على عدد الروس وعلى قدر
الامانة **فاجاب** بشرط الضمان عليهم لا يلزم وله اجر مثله من الضمان عليه واما استيجارهم لكل
فتنر مدين فجاز فان شرطوا في هذا تفويض الشباب او نذر الاحمال فلمزم واستيجارهم الا نذر
بافقرة معلومة فان كان قبل حصوله في الاندرو رويته فلا يجوز وبعد حصوله ورويته في ان يكون
مفقه ايضا على قدر السابغة ووقع لحسنون انه على الروس والاول احب ان قلت قوله شرط الضمان
لا يجرى على شرط ضمان ما لا يقع في الاجارة والموازي وفي خلاف المشهور ما قلته وقوله كل فتنة

منه لا يجوز

او

المدين

في ذمة المالك

مدن ما وعنه اذ اعرف صفتها كما قلنا بوصول الى معرفة وفكر سبيله ولا يراعي كثر الا فقرة من قلنا
لان ما حذر عن كل فتنة في الجواهر فمعلوم التفصيل ومن احد المسائل التي هل يملك على عدد الروس
او قدر الانفس او غير ذلك في المنظار المسائل التي تكون على الاوال النجوم والعبور والقطر والسفينة على
قدر الانفس وكذا نفقة العامل من قراض بالبن وما طرحه اهل السفينة خوفا العرق فخرمه على قدر
الاموال والصبي ينقسم على روس الصيادين اعلى روس الكلاب واختلف في السباع فيمنع على شاة ياخذ
من قوم لم يكن ينفقهم نصاب فالشوا راها على قدر النعم اذا كانت كلها لهما نصاب ومن كان له غير نصاب
فلا يحكم عليه ان اخذ منه وفيه تفصيل مذكور في الزكاة وحاية عبدا عنه رجلا على قدر الا
يؤديه قومها اذا كانا مسلمين وان كان احدهما نصرانيا فتؤدى نصابه من بيت مال المسلمين العوناني
اجركا ب الوشيعة على رب الدين والعزم وان كان اثنى جماعة على واحد او على جماعة وشهادتهم تحلفه
فلا حارة بينهم بالسوية ومثله اجركا ب وشيعة القسمة والذمة وكش المرحاض المشتركة والزبد
والسور والسواني واجرة القسام والذلاتين وحذر الزرع والمكروم والمقاني واعدل المتاع وسر
الطعام وقسمة الشوكا في الاصطفا بخلاف السفينة التي هي على الانفسا كالغداة والقطر والمزارة
وربح الشوكا وعقو السفينتين في عبدة قلت وتكلم عليا ابن رشد في مصلحة السداد من البيان
وخرج من ثمة بخلاف في بعض ما نظرهما وجرى المعاملة اليوم بنونس ان حاذر الحروم ياخذ على قدر
المرايح ان حذر الخناات على شرطه والا فماله شي الا بعد ما حذر وفي بعض الاماكن حرار ما للبل
واحر بالزاد فهو بحسب ما ينفقون عليه **وسئل** ابن ابي عمير عن حراس النخيل ليللا ونهارا
الزيتون والزرع بثمان او عشرين على ان لم يكل زرع حارس شجير او على كل مائة زيتونة ذلك
سنة مضمون كانت او غير مضمونة ولا يدرك ما عند كل رجل من العدد وكيفية لوجوده وادواب
في الزرع مفيدة فلوها فقهبت او ادخلوها ما ربح حتى هلك هل يضمنونها ام لا **فاجاب**
اما حراسه الزرع على ان لم يمتد على كل قنيل على اصابة كل زرع فلا يجوز واما الزيتون على كل مائة
كذا فان علم المضمون غير فجاز وهل لكارس القيد ويترك الدواب بلا قيد فهو ضامن وكذا لو
عطيت في الحبس الا ان يكون اهل القرية يعلمون انه اذا وجد دابة سحبا وعليه حرسوه فلا ضمان
عليه فيما عطف من شجرة قلت واعلم ان كل نونس اليوم اهم اذا ارسلوا اليهم في الكروم انه سلبها
الحاكم المضمون فيعزم على شيئا مدحوله عليه وكان شيخا الفقيه الامام يستعمل ذلك ويأمر الحاكم
سان يورمه على ذلك لحسم المادة وتكون عقوبته بالمال وكذا كانت استحسن لمن سالى ويحجز من
ما من حررت عاقبة في ارسال اليهم في الكرومات يصير مستغرق الذمة او يتعلق بذمة لسان
مظالم الناس فكل ما اغرمه فباع له ذلك من تلك المظالم التي عليه على القول بان ماله مستغرق الذمة
سابع لكل الناس كما في وقته له الداودي وهو الصحيح وفيما يليق ان يجرى من اطلق ما شئيه في هذه
السواحل حيث لا يراعى فيها فوضعا من لانه يورث عروس الزيتون واسان كان هناك سراع في كل ارض
مغارة تحفظونها حتى يجرى بها من العروس وبعد واما الى المراع فان شرب منها من المراع ولا ضمان عليه
وعلى اصحاب العروس دفعهم وما افسدته من العروس التي يصفونها في اربابا وان عقرت خلاف حجة

نصبا

العبيد لأن التفرقة من أسباب المواتي وسالت شيخنا الفقيه عن الفارة نصيب الماتم التي
تكون في الكرم وتقدر الناس على ان يبيعهم حتى تسلم الماتم قال لا يبعد وهم طلبة فلا يباعون بوجه من
الوجوه لأن في غاشهم قسما للحرارة على المواتي الناس **وسئل** ابن ابي عمير عن مشركين في تجارة
معاها وركبوا دواب لا قسما عنها فربطوا بها في موضع فتلفا فاعطى احد مهاد واحد لمن يطلبها
ثم وجد في دار رجل فقال ما اعطى عليها او على المعطى وحده **فاجاب** ان لم يامر به بدفعها ولا رضى
بذلك فلا يحرم عليه شئ منها **قلت** ظاهره وان اعطى ذلك لمن شانه مطلبه فله عليه وسيله
تخليقه التي تضمن هذا الذي يعمل الناس من الشغل على السلفه بقوله من تلفا فله كذا ويكون قبله
احده رجل فطلب ما سمي له فلا شئ له لا يملكه كان واجبا عليه ان يجزئه فتركه لاجاره عدا منه وانما الجمل
لمن يطلب ويحب وتعين اذا كان من شانه طلب ذلك الماد فله عليه قاصدا لاجاره عليه واشهد بذلك
اذا لم يامر صاحبه ولم يجز فيه لاجاره فاذ لم يكن صاحبه جعل فيه لرجل معين او غير معين واشهد بذلك
ما في طلبه واجزه جلي عند الرب الا اني اشهد **وسئل** عن طلبه الا في شئ من المدة فله عليه المسئلة
تجزي احكام ماسل وهذا اذا لم يكونا متساويين بل في شئ مخصوص ولو كانا متساويين لكانت ماسل احدهما
لحكم الاخر في العزامة وغيرهما سأل عن **وسئل** عن قتل امرأة في بلادها وروى التراب
على الحفرة فوجد بعد ايام جثتين ميتتين في الحفرة ولدت له الملة ولم يعلم به القاتلة ولا يدري اخطا اسقطته
له ام ميتا **فاجاب** احب اليان ان يكفر بعقوبة وقية ولا دية عليه ولا عرق فان لم يقدر على رقبة فتصوم
شهرين متتابعين فلتعتب اما الكفارة فيجوز ان تكون على حكم قتل الجاني وما اخذ لعدم صحة حياته
خلاف الاول واما عدم ضمانه فجار على الاصل علاما باستصحاب كماله لسابقة والاصل عدم استحقاقه
اذا شك في حياته الجاني فلتعتب له حكم الاجا الا في موت ولا عرقها وموطا هو الامانة لا نه في المتكفي به
وبالله التوفيق **وسئل** عن حرمان الزينون ليلاد ولما اعل انه اذا كان وقت الحرز جرمون الزينون
ويأخذون على ذلك الحرز فاذا حرزوا فممن من يسلم له زينة ومنهم من له زمام فيترك له ومنهم من
ليس له حصه فممن فيكونون زمام الحرز ويدفعونه اليه فيقتل في ذلك والناس كما ذكرت منهم من يعطي
ومنهم من له حصه فضل نحو هذه الاجرة ام لا وكيف لو رضى بعضهم بهذا الاسقاط وبعضهم لم يرض
هذه اجارة لا يجوز فان وقعت كانه على كل واحد اجرة فيما حرزته **قلت** وكان قبل
هذا الزمان بالخير والى فيما ادركناه يترك قوم يقال لهم ربيع على ربيع سوا في الخير وان جرسونه
من الرجب في تمام الحصاد وطهر على كل سانية دنيا وكيف ما حاجت واما نقد فواعلى السواني اخذ كل جاز
سنة او اكثر او قل ان كانوا جماعة فان كان هذا برضى وارثها واما حرزهم معاومة وقد راسوا
كذلك فهو حازن وان اخذت ما كثره للصابة وقتلا فلا يجوز وفي بعض مسائل الجاهل ان يسمى الجاهل او
يفوض اليه في التمن في هذا اذا كان له دنيا وكيف ما كانت السواني فهو حازن **وسئل** عن
وقد ابارة الجوان والعبيد يطعمهم غير موصوف وحل احل الحرث كاحل الحصاد دامه واهل البيت
او يكل وجبته تقع ام لا **فاجاب** ان استاجر او اكرى بطعام بعينه عند المكثر فلا يجوز حتى
يرصفه او يريه بعضها ان كانت تختلف وان لم يكن بعينه فلا يجوز الا في مدة الى اجل معلوم وشيخ في الزكوة

هذا هو الجواب
في قوله لو كان
الاجرة على كل واحد
فان كانوا جماعة
فان كان هذا برضى
وارثها واما حرزهم
معاومة وقد راسوا
كذلك فهو حازن

الاسكني

او السكني في الدار او استعمال العبد والبيع الى الحصاد او الى اول الحصاد جاز اذا كان معروفا عن
وعاد الاحل بمثل الحصاد ان كان لا يولد او علم اخره ان كان اخره واما الى اخره فانه كان معلوما فهو كالحصاد
كما ذكرنا **قلت** في المدونة لا بأس بالبيع الى الحصاد او الحجاز والعصير او الى دفع جرون سائر
ورنوق لا تقا حله معروف واما الى العطا فان كان معروفا وقتها من ولا لم يجز ولما المنع وروى المرحان
وسمع السماري وصوموم والميلاد فالباع اليه جاز ان كان معروفا واذا اختلف الحصاد فنظر الى حصد كل
البلد الذي تبايعا فيه ولا ينظر الى اوله ولا الى اخره فيجوز الحصد في حصد ولا ينظر الى غيرها الى البلد ان كان
كان احل الحصاد فنظر الى علم الوقت وكان سعة لئلا يوقع منه ان سلم الزيت يكون معطى الزينون
ولا ينظر حلقه في بعض السنين ووقت سولس سائر ما معطى الزينون عندهم **وسئل** ايضا عن الرا
اذا ضاع له شئ وسط النار في الصيف وموتاه او احل النار هل يضمن ام لا **فاجاب** ان ضاع شئ وهو
نايم في وقت القاطلة ونحوه فلا ضمان عليه وان تقدر النور في غير وقته فمن **قلت** نحوه قوله المعنى
اذا خرج من الحصاد في اليوم ضمن فان نام في الشتاء فمن وكذا في الصيف اول النار او اخره ووقت القاطلة
عند الرعاة لا يضمن الا ان يطول فيضمن او في موضع خاف على الكثرة الوتر العادي او يرجع الى منزله
ويبرأ انشأ وفي هذا الوجه الاخير ذكر الشعبي عن ابن المذكي فمن استاجر دابة لغنمه ففترج الغنم
الغنم ثم رجع المدينة ورجع بالغنم فوجد ما فقتت عن العدة دولة يروي نقصا في زمن تعدد
ام لا فلا ضمان عليه الا ان يقيم رب الغنم البينة المصانعة وقت تعدد وقتها مسئلة فيرض القاطر
التوب في يضمن الصانع الا ان المفسر صامن وهذا امر **وسئل** ابو الحسن عن قوله
ابن القاسم في مسئلة الغنم المشتركة بكثر من يرضي نصيبه ونصيب صاحبه لم يراع ابن القاسم
اعتد الامان في الغنم وما لو قسمت كانه نصيب احدهما اكثر فمقتدقا وقتها ان قسمها فكان
للمستاجر سبعون فلا يراعى له الا خمسين وان طار له ثلاثين زاده عشرين وقوله الغير خلاف
وسئل ابن رشد عن راع يرضي الغنم غنما باجارة الى وقت معلوم فاختلعا عنده فقال
رب الغنم ما سيدك من كل اى قال الراعي بعض ذلك وعينه وقال بكتيلى ملكة قال غنمك
او في سائر المدة او قل لي لعلان وموطا وقت التنازع او موطايب والغنم تاروى الى راعيا بالليل
او المنزل الراعي او اجني ما وى الى احد او ان كانت بالسحر من القول قوله منها وهل يختلف الحرز
اختلف هذه الامكنة ام لا **فاجاب** الذي اراه ان الراعي لا يصدق الا ان ياتي بما يد له على صدقه
فيحلف معه وان اقر بشئ لغيره من استاجره فهو له شأه حلف معه ان كان عدة ولا يعتبر ابن كان
ما وى الغنم فالحكم ما ذكر في وثايق ابن مغيرة ان قال الاجير موصوف نصف شهر ووقت المستاجر
بل اشهر فاقول قوله الاجير ان لم ياتوا اليه وان اوى اليه فالقول قوله المستاجر قبض الاجرة اذ قاله
ابن القاسم وبه الغنم وعن ابن الماحشون القول قوله الاجير ان كان حرا والعبد القول قوله من است
اناسله سيده والا فالقول قوله سيده وحكى المعنى عن ابي حنيفة ان قال الاجير بطله
السنة كذا وقوله الاخر عطلت بعضا فلا يصدق في غنم ابن القاسم ويصدق في غنم ابن القاسم في ضياع
المستاجر **قلت** ولعل هذا الخلاف يدخل في مسئلة ابن رشد ابو حنيفة اذا اختلف صاحب
المركب والتجار فقال التجار جميع الوسق لنا وقوله صاحب المركب جميع الوسق الى القول قوله التجار

سئل عن ما يصح
منه من حرقه

هذا هو الجواب
في قوله لو كان
الاجرة على كل واحد
فان كانوا جماعة
فان كان هذا برضى
وارثها واما حرزهم
معاومة وقد راسوا
كذلك فهو حازن

من المركب مثله الفندق يسكنه التجار والحجاري في المركب والوسق في ايديهم وان كانت يد صاحب المركب
 معهم ولكن العرف ان المركب يكره فيه التجار والوسق في ايديهم وان كانت يد صاحب المركب
 هو النافع المني يكون في السفينة يتداخرون ويخرج ايضا هذا الخلاف في الداعي **وسئل** عن
 اجرة نفسه يطعم في بلد ثم خرج جاسما وتعد الرجوع اليه هل يعطيه طعاما في البلد الذي خرج اليه او لا
فاجاب ليس له الا مكيلة الطعام في البلد الذي وقع التفاسل فيه فان رضى المستاجر ان يعطيه مثله
 في البلد الذي كان عليه جاز ولا يجوز ان يأخذ فيه مما للمزني من بيع الطعام قبل قبضه فان لم يرض بذلك
 الطعام هنا وارتفع الى القاصي حكم عليه بقبضته في بلد التكامل بنا على ان قبضه الشيء كقبضه ذابوبه قبل
 قبضته ومن جعل القيمة غير الثمن وهو كذا في مسائل بحر هذا التصريح ولو كان على غير الطعام
 مكيل او موزون او معدود لقتلت قيمته ببلد التكامل تدفع في البلد الذي هما فيه وقد وقع ذلك
 في مسائل ومصلحة الفلوس او الدرامم اذا سقطت منها وهي مذكورة في المدونة وغيرها **وسئل**
 عن التمسار ببيع لنفسه سلعة ثم يطلب اجرة على هل له شيء امره **فاجاب** لا اجرة له الا ان يبين
 ذلك للمحتاج ويشرطه عليه قلت ظاهره انه يبيع متاع نفسه ولا يبيعه والصواب ان اشترى
 بالتمسار ان لا يبيع حتى يبين ان له ولا كان غشيا بما يعتريه النفوس من زلة اذا ادخل القدر ثم مع
 الجرد في السوق او في الجلب والمواثيق **وسئل** عن التاجر او الحامل يدفع سلعة للممسار ويضع
 عنده لئلا ياتي به الدلال بنصف الاجارة ويقول يد اجرة عادي مع الناس ويعلم عليه في احد
 ذلك هل يسوغ ذلك للتاجر ونحوه امره **فاجاب** اذا ثبت ما ذكر فهو سابع قلت نظيره البور
 في التاجر فاني الى التاجر في سلعة لا يكون عنده فياخذها ويبيع ذلك من اليدوي فيعطيه التاجر
 على ذلك شيئا من النج طيبة به نفسه من غير عارة جرت بين التجار الاعلى وجهه الفضيلة فلا يباين به
 ولو جرت عادة به الماخوذ غير معتدرا ونصفه الرجوع ونحوه لم يجوز له جعل المثل فيما وقع من ذلك وماذا
 ياتي باليدوي الى التاجر ويومئهم انه من اليدوي ويشترى من التاجر له ثم يعطيه التاجر على ذلك
 جملا فان لم يشتري اليدوي بشي واليدوي هو الذي يسأري لنفسه من غير ترمي في اللاتي به فهي
 جمانة للدلالة على البيع والا كان خد بعة وغشا فلا يطيب له شيء من ذلك **وسئل** عن التمسار
 يدعون ربحه المتاع على اربابه والتمسار يدعون بيع المتاع من تاجر ويكره المدعي عليهم ذلك
 والعادة جارية في هذا الزمان لعدم الشهادة على رد المتاع للتاجر هل يرتفع الضمان للشهادة العادة
 لهم بذلك كقولهم قوله المشتري للطعام في دفع ثمنه اذا شهد به العرف وادعوا ارباب المتاع دفع الكرا
 الى التاجر في عدد طول شهر لصدقه وشبهه مما يصدق فيه العرف او الضمان لا يرفع بكل حال **فقال**
 اما التمسار فعن ابن الماجشون يقال فوطه في الردان لم يأخذه بشهادة الا في المبيع من اجالته على
 الامانة غيره الا ما ذكرته من شهادة العرف والمثل يقال في دعوى السلعة للمصلحة العامة وللعلوم
 من قول مالك واصحابه عدم قبول قولهم في دعوى الرد كما لمنعوا ولما التمسار يدعي بيع السلعة
 من رجل غيره فيمكنه فلا اخلافا انه يضمن اذا دفعه ولم يوثق منه بالشهادة ولا يوازي هذا العرف
 ان يثبت من التمسار التي توافي في ذلك لا فتراف معاشية **وسئل** عما حدث بالثوب
 من التمسار وطه من مزني وقطع جرب سمسار هل يضمنه لانه يقع من التمسار كالشهادة

مسألة
 في التمسار
 يدعون ربحه
 المتاع على
 اربابه

او لا يضمنه للاذنه فيه ما لم يحرق في فعله **فاجاب** لا ضمان عليهم فيلحدث من حرق ونحوه او لم
 يحرق في اذنه فيه فان تجاوزا فقد والمأذون فيه او لا ارباب البهلا يحدث الا عن حرق او فقد فاسم
 بضمونه وان لم يعلم هل هو تعدا من المأذون فيه وقيل ارباب المعرفة هو مخجل فانه يجري على مسدده
 من قناع عين عبده او امته ففقدان فعله عن امته او على وجه الادب فببطله خلاف ذلك وهو محمول على
 التعدي او الخطا والظاهر ان محمول على التعدي حتى يعلم خلافه **وسئل** ابن ابي عمير عن
 استاجر رجلا لخدمته ويطعمه فلما بلغوا مضطروا في وجهه ورجع مطلب كراه **فاجاب**
 يلزمهم كراهه ونقصه معهم ان لم يعلم او لا يعرفه لا يمكن رده قلت فان اجر نفسه من اخر من بعد
 طرده كمن يترك ذلك وهل لهم دفع الثانية ان ارادوا فقلنا ان لو امكن عننا فلا حاجة لنا بذلك
 الى اقصى الحج وعلمهم الجينة فلا قيل لم ولهم يقولوا الا انهم غشا فقط فلهذا محتمل فيقولون انهم سارادوا
 منه الا في وقت ذلك اقصى السفر لم دفع الاجارة قلت فان ثبت انهم طردوه فلا بد الجاسوسه
 فيما قبضت الثانية فلم يجب على هذا الفصل وجوابه ان الجاسوس على ما مضى وبما قد قصده من جميع
 الاجرة وما ياتي فهو له وعليه ثبوت الفسخ فيما بينهم وبينه اذا رضى به له وان لم يرض به له وقعت
 المحاسنة **وسئل** عن قول ابن القاسم ان السلعة اذا ردت بغير رد التمسار الجمل فهو حكم كذا
 ان كان البائع والمساخر **فاجاب** الاجرة خلاف الجمل ولا يرد **وسئل** عن الما زرك عن الاجرة على
 لفظ الرتبون جريته قبل طيبة **فاجاب** بان المسئلة مسطورة في الدواوين المستورة المدونة وغيرها
 وان كان انما اشكل كونها قبل الطيبا فانما الموضع اذا كان يشترى بها على التفتة واما على القطع فيا يرفأنا
 عقد على القطع فهذا تاجر في الجواز واما ببيعة على التفتة فهو نوع اذا شرطه التقدير على الثمن فان
 ملكك قبل الرتبون فلا شيء على المشتري ولا يلزمه الثمن وهذا كما كان السبوري يجازه ويرى تعديل الحد
 يفتني جوازه لقوله لم يأخذ احدكم مال احبه فاشاد الى العزير والكل المال بالباطل فاذا علق استوفى له
 وهذا اذا كان البيع مطلقا على سلامة المبيع الى ان يرضى ويظهر في هذا العمل جاز ببيعة فتشوع فيه
 الى امد ببيعة او قريب وهذا يوسع القول فيه في مثل هذه المسئلة على الطريق المشار اليها **فقال**
 هذا اصل الحكم ان كان عذر وقف فيه الثمن حتى يزول عذره كالتمتع وبيع الاجنة والارض والعرفقة
 الى غير ذلك وهو بناء على عكس العلة الشرعية ولا يباينها فقد فكون بيع هذا مالا يبعد ربحه في الحال
 فلا مفعة فيه **وسئل** عن العبد لا يبيع والبيع بالشارد وحيل الحيلة وغير ذلك والمشتور المبيع في الكل
 الا ما ورد في كرا الارض العرقه خاصة فثامله وعن ابن زرب فحين دفع طعاما الى قران وثمة يطبخه
 حتى يشاهد طعمه لا ضمان عليه في الذهاب لانه لم يسلمه اليه لهذا الشرط قلنا هذا الجمل ما ذكره ابن
 بولس عن بعض القرويين ان اذا حمل الطعام في السفينة ثم اكلت عنه حتى يعلج المركب ويترك مع طعامه
 ففزع فيما سأل ذلك فانه يضمنه وكذا فمن بعت طعامه مع اكله على ان يطبخه فلم يطبخه فادعي ضايعه
 يضمنه الجمل **وسئل** عن الخبز اذا حمل طعامه بداهه حرام وسكوته فيه هل يدفع الاجرة ثمانية المستحق
 الدابة **فاجاب** المستحق ان ياخذ قدر سباب الدابة من الاجرة لانه ما مضى ضده على الدابة والدابة

والسابق قلت هذا بناء على ان النكاح المصنوع منه وعلى انها للمصنوع فلا يبطى المستحق شيئا عن
 ان يباين فيمن دفع دابته وقاسه مناصفة ضمان الفاسد من ربه وحلف الاخر ان كان منها **وسئل**
 عن ابي زبير عن قوم استاجر وارحلا بحرس ربيونا فجعلوا هذا الكرا على عدد الروس او قد **الحب فاجاب**
 هو على قدر الروسون ان يكون قريبا لعمده من بعض فيكون على الروس وعلى الطر في المشا في الزرع يخدم
 حارز اعليه فمن ابن ابيوب والمقام بن محمد يعرض على الروس وعن ابن طارث والمختلج يعرض على مالك
 ولعمد والاول اقل وان استاجره قوم على حوز مقناه وكروم ومعاويه بمخلعة ليعمل اكثر من بعض
 بدنانير ولم يجر لانه لا يدرك كل واحد ما عليه لرجول الجميع فبالا على كل واحد وما عمل له من الاجرة
 ولو كانت على كل واحد خاصة جاز وعنه ابن نصر في الرقعة ليستاجر من من يجرسهم من لعموم وغيرهم ليجوز
 الى بلد الاثر فالاجرة على قدر مالك واحد من المتاع والمنازع وعلى قدر رقة المتاع فرب كثر القيمة
 قليل المونة **قلت** وكان شيخنا ابو محمد الشيباني يفتي بان يجادل على عدد الاحمال خاصة كيف تناكها
 الاحمال فلا تله يودي الى قصص من له مال فيخاف عليه وقد ترفق في ونحن مبرقة فاقبت به مرة ومرة
 جعلناها على عدد حمل الدرك استحسننا وكان معنا يوازي وهو الاظهر والاضمان على احوال طاهب
قلت تقدم هذا الشئ من استاجر اجير اذ دفع المياداة والعمران للطن للناس بالكر والياس
 احد عن الدابة والعن الاجير هل هو اجير ام لا فذهب بالحيال والطعام فلم يوجد وعلم انه اجير لان فاعته
 به المستاجر وقال هوب بالجميع فالضمان على الاجير متى وجد لا على من استاجره وعن ابي صالح ان
 الاجير هو المولى للناس في الطهي واخذ الطعام دون المستاجر فعلى الاجير الضمان وان كان للمستاجر
 هو المولى للفقد والمقبض فعليه الضمان الا ان يثبت هلاك الطعام ببيته ابو حفص يجرم الجبار
 لوح العجين سادام العجين فيه فاذا زال العجين فلا ضمان عليه فيه فان كانت الهالة التي تذهب بالعجين
 الى الجبار ردته وقال اربابهم ترد اليها شيئا فالقول قول ارباب العجين وهم ضامنون لانهم حملوا
 الطعام وان كانت العادة انما ترد بلا شرط وكذا القول قول ارباب العجين وهم ضامنون لانهم حملوا
 فلعلم الضمان وان كانت العادة انهم لا يشهدون كان كل ضامن ايدا اذا ادعى الرطل يقبل قوله كالمنازع
 والمعار والمرفق وعكسه الموضع والمقارض والمستاجر يقبل قولهم فيما اذا ادعوا المنازع وكما حرة
 يكون حاملا ولها زوج فقوله هذا الجوز فلان غصبني انه يقبل قوله كما تصدق لوقولته بمول الزوج
 ولو كانت لا زوج لها اذ المهر بها حمل يقول غصب لا يقبل قولها وهذا بين الشعبي عن ابن ابيبة فيمن
 استاجر بالخصاد او بينا له على مسيرة يوم من الموضع الذي يوفيه وان كانت المعاملة في غير موضع
 الاجير فانه العمل من وقت الخرج له من بلد وعنه ابي صالح المعاملة من وقت عمل البيلان او الخصاد
 بغير ذلك لان على العمل استوجرا ان يعامله على شرط ذلك واختاره ابن عبدوس **قلت**
 في الدور منها من كثر دار استناده وسنين ولم يسم من فيمكن جاز ويمكن وغيره مني شا
 ما لم يات في ذلك صور بين على الدار وفي كتاب المدين من الرى داره او دابته او غلامه سنة فانها
 خص به يوم في ليلتيك هذه السنة بعين ابو عمران ليس يوجد نصرا اذا قل انك ليس سنة ولم يملك
 بعد ان يكون كالسنة المعينة الاما في كتاب المدين وما في المستحقة والواحدة مثله وهو صحيح فوجدته

ادخله من ربه
 مع حوائج
 له

فيما اذا
 في الجبار

على ان
 في الجبار

المولى

المولى هذا الشعبي فاحمل الطعام للرجل ورده حلالا فطقت عليه الرواية وله اجرة السيرة والبيع
 من المسمى بعد طرح اجرة الاقامة والعناية منه وفي الطر اذا اولت لخدمة او الطعام غير يابيل ليس له اجرة
 الا بعد النزاع من العمل وعن ابن ابيبة له من الاجرة نقد ما عمل وله المولى الاول **وفيه** فمن استاجر
 اجيرا على ان يعمل في الكرم على النصف او حرا مما خرج الكرم لا بأس به فيقال وكذا اكل ما يصطر اليه مثل
 حرا سنة الزرع على بعضه قاله ينظر الى امر الناس اذا انظر واليه ما لا يبرط منه ولا يجدون الحال له الا
 به فارجوا ان لا يكون به بأس اذ لا يكون الاجارة الا به ويدل عليه كرا السفن في حال الطعام قلت
 يقدم الكلام في الشركة والمساواة بلغظ الاجارة **وسئل** ابن رشد عن الاجارة على تعليم القرآن
فاجاب بان مذهب مالك وحله العمل اجارة الاجارة على تعليم القرآن ومن لم يحرمها بشرط كان
 او غير او غير بشرط في مذهب الجمهور والعدو ولم من الاثر الحديث الذي ذكرت وما هو مثله
 ومن جهة الفلاس هذا عمل يجب عليه فجاز احد الاجارة عليه ولو كان قريبا اصله بنا المساجد
 وما ذكرت في سؤالي من الحديث الدال على منع الاجارة فلا حجة فيه اذ ليس بنصف من المال كين من
 تناول له اصفال لانه عليه السلام انما في القوس بشئ عليه في بعض من غصب وخوف ويؤيد هذا
 عليه السلام قال له حين راي القوس بيده انا له هذه القوس عليه القصة فاستداه عليه السلام
 بالسؤال ليرويه في يده وظاهر لا نكار فيلعله انه اخذه على تعليم القرآن ومنه من قال ان تعلم كان
 لوجه الله فكون له اخذ الاجارة على عمل كان نواه لله تعالى لا يخذ عليه اجرا ومن جملة على ظاهره
 كان ذلك اول الاسلام حين كان تعليمه فرض عين ولا يجب على احد ترك معاشه وشغله وتعليمه
 فلقد كان له اخذ الاجرة على ذلك **قلت** الحديث الدال على الجواز حديث الرقيا وعوم قوله ان الحق
 ما اخذتم عليه اجرا كتاب الله وفي يوطا ابن وهب عن عبد الجبار بن عمر قال كل من سالت ماله من
 لا يرك بتعليم القرآن بالاجر باسا وقد **سئل** مالك عن رجل عشرين دينارا يعلم ابنه الكتاب
 والقرآن حين يخرجه قال لا بأس به لانه لم يضرب اجلا له قال والمقران اخى ما يعلم او قال علموا
 كثير على جوارها بشرط كانت او غيره ان الناس قد علموا به واجازوه ذلك من ابن ابي رباح والحسن
 البصري وغير واحد من الائمة والصالحين وما ما ذكر من حديث النبي ما خرج ابن وهب عن القام
 ابن عبد الرحمن انه بلغه ان رجلا من انصار رجا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه قوس فابصر
 النبي صلى الله عليه وسلم فقال من اخذ ذلك هذا القوس فقال اعطانيه رجلا من ط فقال
 ردها والا فقوس من ناره وقال اقروا القرآن ولا ياكلوا به ولا يراوا به ولا تسمعوا به قال القاضي
 ولو صح هذا الماعار من الحديث الصحيح المتقدم ويكون معنى النيران صح ما معناه انه ما في القرآن
 الا لياكل به ان يقرأ القرآن ليعلم خطه فاما للرقيا والتعليم فانه يري فيه نفع المرفق والمعلم فالقول
 ليس من قراءة القرآن انما ما يوسن عناية الرافي والمعلم لا يرك قوله لا يراوا به ولا تسمعوا به ثم ذكر
 عن ابن حبيب ما تقدم لابن رشد انه كان في اول الاسلام ابن عات قد شهد رجل عند ابن عبد الله
 القاضي فقال له ما صناعتك فقال انا مودب فقال انا اجير شهادتك فقال ولم قال لا لا يخذ

حج

على ان يكون اجرا قد له الرجل وانت تاحذ على القضا اجرا فقال ان اكرهت على القضا فقل له هبل
اكرهت على القضا فقل له هبل على اخذ الدرام فقال هبل فيها ذلك فاحذر ما عرف الخطيب معاصي
ان محمد بن حكي ان هشام بن عمار ما اخذ على الحديث ولا يحد حتى تاحذ فدخلت عليه يوما فقال يا ابا علي
حدثني حديثك لعل بن الجهم قلت له حديثي على بن الجهم سنده الى ابي العالية فقال على بن الجهم انك
مجانا فقال عرضت في بابا علي فقلت قد قصصتك **وسئل** ابن ابي سنان عن معلم ختم عليه
الصبي البقرة فقال المعلم احط من دينار شيئا وقال ابو الصبي لا افي عليه **فقال** ابن ابي سنان
الصبي يرتفع عن الفقير من خطا عن الغلام يكن الدينار عليه بكثير وعليه اداة للمعلم فقلت وهل
توجد في غير البقرة شيئا قال لا قلت ومضى تحت الحمة فقال ان كان ابو الصبي لا يريده اخرج الولد من
عند المعلم في غير البقرة شيئا فقلت اريد ما روي عن سمعون انه قضى سبعة دنانير في ختمه
البقرة قال ما وضعف قلت في الطريق كان خاسر فيسب معلميا اخذ في الحدة خمسة دنانير وعن ابن
حبيب يفتي بالحدة في الطريق والظاهر بعد رباير من حال الاب ويسمى وتوطط الولد من حفظه
وتخزيه لانها مكارمة حرك الناس عليها الا ان يشترط الاب نزكها فان اخرج الاب ابنه فربما الحدة
لزمه وان بقي في ماله كالتسديس ويحرم سقطت وليس عليه حساب ما مضى وان شرط المعلم
الحدة لمجرد دون التسمية وان اخرج الاب ابنه فبطل بلوغا لرسد حساب ما مضى ولوقد روي في
سمعون سمسار عن المعلم لا يشترط شيئا فحكي له في الشهر الدرهم والدريمان لا يقع له بالحدة قد
فالسكون على حال البلد وسنهم الا ان يشترط شيئا فله شرطه واما الحدة فليس فيها شيء معروف
الا على قدر الرجل وحاله ان رشد الحاية الحدة بالعرف وان لم يشترط هو واحد قول ما لا في القضا
لعمدة العروس وادلم يشترط ان كانت حارثة بالبلد ولم يحكم بها في قوله لفتي لها حكم المهر كالمشاورطة
ولا حكم الهبة المأخوذة لها حكم الصلوة المقصود بها غير المصود فابطل بموت احدكما وكذا يجب
في الحدة لا يفتي لها وارثه ان مات على الاب ولا على ورثة الاب ان طرأ المعلم وعليه ما في قوله ان
لان وف بين الحدة المشترطة والواجب بالعرف في موت الصبي واخرجه قبل بلوغه الحدة ان
يونس عن ابن حبيب ان شرطه المعلم على ان حدة وله كذا فليس له به اخرج حتى سيم قال ولا
يفسخ في حدة النظر خطا الصبي في السورة الا حرف وليس كمن لا عطي وان لم يستمر القراءة فلا حدة
له فقلت والحدة والحذف بالذال المجزئة والحذف بالذال المجزئة في الحدة في المصنف وقد روي
القاضي في اداب المعلمين والحدة حفظا هو حفظ كل القرآن ونظر اقرانه في المصنف وقد روي
ما يشترطه فان لم يشترطه في حال الاب في كسبه وحفظ الصبي وقراءته مع اعتبار حسن خلقه فان
فعل الصبي اهدمها فليس يفسد من الحدة بعد ما تعلم فان لم يستمر الصبي في الحفظ او في القراءة في
حده في حدة ويوجب المعلم على تلميذه ان كان حسن المعلم وعلى تلميذه ان لم يحسنه فان اعتذر بسله
الصبي اخرج فان بان صدقة فله من الاجر بقدر حوزته وتاديبه الا ان يكون عرفا اياه ببلده قال
سحبا تاما ويكول ابو عرفة ذلك وحكم القضا فيما عدا من دينار الى دينار ونصف على

المقسط ومن دينار الى اقل منه فمن دونه وقد والدين على المالى الى دينار ونصف قال وما روي في
سحون انما هو ما كان لا ياخذ شيئا الا على الحدة واسا في زماننا فان لم يبلغ الحدة افي يودي من جدي الى حن
في الشهر ومن يلمن يودي جدي من لا سقاط حدة منه السور فلا يكون عليه من الحدة الا بعد ذلك قال
واذا جاوز الصبي السقاط فسمت الحدة من المودس على قدر الاجرة بخلاف اذا لم يجاوز وافى القابسي
فمن علم معلم بعض القرآن ثم اكمله له غيره ان يكون لكل واحد من الحدة بقدر راعا ايضا او ثلاثا
ويجوز بها اسكتة الاول فقط ان يقع من تلميذه مقارنة لخم حيث يبلغ ما يستغنى به وربما استكتها
الثاني فقط ان قل ليته بهذا الاول فلم يزل في تعليمه ماله بال وعن ابن حبيب ان شرط المعلم على احر
معلوم في كل شهر او شهرين وعلى قدر معلوم في الحدة فلوليه اخرجاه وعليه من الحدة بقدر ما ورا
منا وان لم يقر منا الا التث او الرفع فليبه حسابا لا يشترط له ما سمي مع اخرجاه ولو شارطه على
ان حدة بكذا او كذا لم يكن لوليه ان يخرج حتى يتم حدة القابسي في وقت القابسي في وقت حدة
عليه واختارنا ما سوا في اشترط الاما لا لزام الولد في الحدة واختصنا من جدي الصورتين بزيادة
فقد روي كل شهر لا يوجب حل ما لزم بالان لزم الحدة وان لوليه اخرجاه وعليه بقدر ما بلغ منها ووجه
سحنا بقدره ابن حبيب ما نه اذا شارطه على الحدة فكله من متعين فيلزمه ذلك فان شرط لزم
شيء كل شهر فقدر في ما يوجب اخلا لها الى عقد المشاهدة فكل ما مضى من وجب عليه من الحدة
بقدر من قدره وقول الشيخ في جواب ليس عليه في غير البقرة في وكذا الذي يبلغ البقرة ولم يرد احر
فلا شيء فحكي القابسي فقال اذا بدنا من الحدة فارد اخرج الى احر او الى سنة او ما الصبي قبل
استكمالها وفي عليه الثلث او الربع او اقل من ذلك او اقل من السدس فيكون المعلم على ابي الصبي بعد
ما اشترط له ما مطلقا ولو علمه نصف القوان كان له حساب ذلك وكذا احب عندك في الوقت
للمعلم ما استمرت عادته في البلد من الجمل في لم يكن اذا بلغ الصبي دهم وبارك والفتح والصفاء
والكف والشيخا واما ذكر الفائدة وهي صدقة في عرفنا قلت وفي عرف القرويين في زماننا يسبح
ويوقف والاعراف مع ما ذكره وثوبل سمعون لا يلزم الحدة الا في ختم القوان وغير ما تفصيل معناه
ان لم يكن عادة **وسئل** ابو الحسن عن شيخا جريلا وله القرآن حدة والادراك مختلف
جدا في الصبيان فهو من العزرو كيف ان اخبره المعلم فوجده يعيد القوام ايضا حدة قال نعم له ان يفا حدة
ولا يقدر منه عم يعلم ابن رشد الا حارة حاضرة مشاهير ومقاطعة على جميع القرآن وحزمنة معلوم
او ظاهر او وجبه لدغ معلومة من الشهور والاعوام فالمشاهير غير زمة لاحد منها والوجبه
والمقاطعة لا زمة لهما واذا ابن حبيب ان سحى المقاطعة احلا وراه وما خلاف المشهور في وقت
ما احله فزاعده في المارئة احلا زمانه المعلم مشاهير ومقاطعة وكل شهر وكل سنة بكذا وكذا واما
منها التركة سحى مشاهير عدم اللزوم في المقاطعة خلاف ما تقدم من رشد فقلت قوله في الحدة
منها التركة راجع لكل شهر وكل سنة لا لكل ما تقدم فلا اختلاف في الحدة الجارية على وجهين مشاهير
وسنة ان لم يذ كرهت العلم من تلك الحدة على حدة شيء معلوم ربع او نصف او جميعه كذا في جميع ما
الاجل والمقدر الذي يعلم فيه فان فعل ولا يدرك هل يعلم ذلك العدد في تلك الحدة ام لا فسمت

واختلف ان كان العالم انه يغلبه فيه فاجوز ومنع فان انقضى الاجل ولم يتعلم فيه ذلك القدر فله اجر
شمله ما لم يزد على المسمى **قوله** موضع الخلاف هو مدين في مدين في قوله في المدونة انما كانت تورا
مدين اربعين كل يوم فوجدته يظن اردبا ومن صاحب القاسم احوار خلافا لابن حبيب وقول المازري لا خلاف
ان كان يتسع الزمان قطعا للمعلم في احوار وان لم يتسع في المخرج في المحتمل قوله في الخلاص قال في بحر على
التعليم الامنة معلومة مشاهير او غيرها يبريد لا خلاف في ام المصبيان في المشاهير اخذت عن رافقه
ومذهب المدونة احوار مطلقا ابن بوش عن ابن حبيب ان شارطه المعلم على ان يحدقه ولم يكد اقل من
اخر اوجه حتى يتم **قوله** ابو الطيب عما اخذه المعلم في عاشورا او الاعياد **قوله** لا يابى
بما اخذ في عاشورا واعياد المسلمين واما اعياد العلم فلا يجوز اخذها وعليه رده الى اصحابه فان لم يعلم
تصديقه قلت في المدونة عن مالك لا يابى ان يشترط مع اجرة شيئا معلوما كل فطر واضمح في الصلاة
سواء يابى من اياها اخذه المعلم اشترط شيئا ام لا القابى قيل لسبون عطية العبد ان ينفق في كفاه ولا ينفق
ما هو وعن ابن حبيب لا يجب للمعلم الحكم بالاجارة الذي ياحذونه من الصبيان في الاعياد ذلك تطوع
من شأه فلا وهو حسن وله التركة وهو تكم من ابا الصبيان ولم يزل مستحسنا فله في اعياد المسلمين
القاسى هذا من قولهما ان لم يكن في عامة الناس فاسيا فاذا فشي في العامة وصاروا يرونه واجبا
فيكون له وعليه جلس المعلم في ذلك واحدا كاطية للثواب ابن حبيب ويكره ان يغير من ذلك
نظرا لاعياد النصارى مثل السيروز والمهرجان ولا يحل لمن فعله ولا لمن يقبله من المسلمين بل هو
تقديم للشرك واما اهل الكفر وحتى يسعده عن الحسن البصري انه كره ان يعطى العلم والسيروز
والمهرجان قالوا المسلمون يعرفون حتى يعلموا اذا اجاب العبدان او قدم رمضان او قدم غايه من سفره
اعطوه القاسى مثل رمضان والقدوم وعاشوراء وهو في الخاصة فلا يجب ومثل اعياد النصارى والملك
والصح والاباء اس عندنا والعصر بالاندلس والعطاس بمصر كذا في اعياد الكفر قلت ومثل
ما عندنا بنونش والنفقة فيه والديريه بنونش عندنا ايضا دركنا بقمته السلطنة وقد
انقطعت اليوم وسمعت عن شيخنا الامام رحمه الله انه اجاز النفقة في مائة للتوسعة على اهل
وفيه نظرا لانه شبهة مما عطية النصارى ويكره جرى لبعض امنا الاسواق دخل على بعض قضاة
الجماعة وهناه لشهر مائة وسمعت انه عن له لجملة القاسى ان الى الله شئ من ذلك لا يقبله وان
طاعوا له بذلك ولا ينبغي للمسلم ان ينطوعوا به ولا يترى بواله بشئ من المولى ولا شئ مما يابى ولا
تفوز الصبيان كعمل النصارى في الاندلس والعصومات في الملة ذلك لا يمتنع من حال المسلمين
وبينهم وبينه وبان في المعلم من قبول الاكرام منهم فيه ليعلم جاهلهم ان هذا خطا فينبغى وحال مستحسنا
في تركه ذلك فان المؤمن المؤمن كالمسلم ان يشهد بعضه بعضا قال شيخنا الامام فلا يحل على هذا قبول
هدايا النصارى من اعيادهم المسلمين وكذا في اليهود وكثير من جملة المسلمين ممن يقبل ذلك منهم في عيد
الغدير عندهم وغيره قلت في الملة دعوى به سئلاد الميم عليه السلام فهو العظيم عند
النصارى واما سئلاد النبي صلى الله عليه وسلم عند المسلمين فانه موسم يعين به في الحق المظلمة على
الاسية ولم على حد لا نفع فيه الناس بالعبودية كما فعلته النصارى لكن وقعت فيه فضائل اخرى

قوله
قوله

الى ارتكاب بعض البدع من كثرة الاجتماع فيه واجتماع الالات الملهو الى غير ذلك من البدع غير المستحسنة
والعظيم له صلى الله عليه وسلم ما بايع السنن والاقدار بالانوار في احداث بيع لم تكن في السلف الصالحين
وحدثني شيخنا الشيخ الفقيه ابو محمد المشيبي رحمه الله عن شيخنا ابي الحسن العواني انه اراد ان يكتب
النصليية والحديث وغير ذلك في اجازته بالذهب فاستشرا سيدى ابا على بن قدام فقال له لم يفعل
ذلك فقال للعظيم فقال لعظيم النبي صلى الله عليه وسلم انما هو بايع سنه والاقدار بدينه وهدى
اصحابه ولم يكن هذا في الزمان الاول لكن رايته اشيا خنا يشهدون في مثل هذه الاجارة والحق اني
سمعت ان الشيخ ابا الحسن المنصور شهد في ذلك والعذر ان الله من حكمة العوان لما كان
اسببه كما كان حار ان على المصنف بالفضة وفي ذلك ذهب اختلاف والاعلم **قوله**
عن الصبي هل يضربه المعلم ثلاث درر على خطايه في احرف القرآن وهل يحل له بالحقه ان كانت خطايه
في البلد ولا بد من اجابة الصبي لئلا الا ان اعطى مختلف ومثل يجوز خلعهم اذا اهدوا والعقود وم غايه
او يولد وشبهه وبوعادة بلوم **قوله** في الصبيان القوي والضعيف يضرب على قدر
طاقتة وجزمه فليس الاجرام منهم سواء واما الحكم فان كان العرف جرى في ذلك فلا يحل له الا تحفة البقر
وان كان عرفهم خطية الصبيان في مديته الغايه والمولود فلا يابى بذلك ويكره الارسال في مثل هذا
لسمي في ذلك من اهل شيئا ياحذه قلت قال القاسى عليه ان يجوز المتخاد في ضبطه او صفة
كتبه بالوعيد والقول لا بالشتم كقول بعض المعلمين للصبي يا فرد فان لم ينفذ القوله انتقل الى
الضرب والضرب بالسوط من واحد الى ثلاثة ضرب ايام فقط دون ما يور في العضوف ان لم ينفذ
زاد الى عشرة قال شيخنا رحمه الله ضرب معلمنا بالسوط صبييا في رجله لكر رقله خطه فخذ
يضربه في رجله فوجه صارت فامولا اشك في بوته به قلت وكذا شيخنا ابو محمد المشيبي كان
قد علم القرآن ضرب وكذا القابى اصعبه قال القاسى ومن ناهى الحلم وغالط حلقه ولم يتعود
الشرع فلا يابى بالريادة قال شيخنا الامام وحكاية شيخنا ابو محمد عن الشيخ الصالح ابي عبد الله
الرياح في سوا له اما الصواب اعتبار حال الصبيان شاهدة غير واحد من معلمنا الصالحين
الصبي نحو العتوين وازيد وكان معلمنا يضرب من عظم جرمه بالعصا في سطح رجله من اسفل المشركين
واكثر واخبرنا في مجلسه انه كان معه ولد يوقى كتاب فسطح بن عمر فكان المودب يضربه كثيرا
ولا تستل له دمية واجرم من ويحكي كوف تحت دكان المودب فلما قدم المودب وجلسنا وله
عقبيه كرامة وغرم ان لا يرسله حتى يعطيه لوجهه ويصرفه ولا يضربه ففعل ذلك وانكره
فقد رايته ما كبر فعلم من السنة السفة ما ادى الى منوب عنقه ونقود بالله من الحدة ان
وضع الشيخ بالعتود الصواب فعلمه لبعضهم ذلك وقد اجازوه للمفاهيم يستحقه مع قدرته على
ضربه وكذا كان بعض شيوخنا يجره في مجلسه او رايته من السقي الزجر لتعذر بالضرب ونقلوه
عن بعض شيوخهم وسمعت منهم في ذلك عن شيوخهم مقالات فمن نقل لنا شايها الشيخ الفقيه العبد
الحبيب ابو محمد البرجيني والشيخ النوري المشهور بالزلة وفي كان يصدر كثيرا من شيخنا ابي عبد الله
ابن الحجاب وقليل من شيخنا ابي عبد الله بن عبد السلام وفائدة ذلك واضحة لمن انصفه انه يحسب

انطباع
منه
الشيخ
ابو
محمد
الشيخ
ابو
محمد

والشيخ
ابو
محمد
الشيخ
ابو
محمد

تحت الطالب فيما يريد ان يقول من تحت او يقال وقد والله سمعت شيخنا ابن عبد السلام رحمه الله
 في مجلسه في مدينة الشعاعين في قوله ما يقول هذا اسم وكان هذا القول له حجة معناه
 بعد ان الشهود المنصبين للشهادة وخطبة القضاء بالبلاد المسماة ولم يترك له مجلسه الى ان
 توفي رحمه الله والاعمال بالنيابة **قلت** لعله تعالى هذا اللفظ ولم يرد لها من ولها لم
 يظهر انه قوله ولا ازاله عن خطبة كقول من في بعض القضايا لو قدمت فيه لرجعت وكذا شاهدنا
 من شيخنا الامام المذكور يخرج بعض الطلبة بخوف هذا وشور وحوار وذهاب اليهم ويؤذون ولا يزال
 بعض الطلبة يصطرون الشيخ ويخرجون حتى يظروا منه مثال هذا وامثاله وبما رآه من الدرس كالجري
 لابن اللباد مع ابي محبوبه ومن بعض الطلبة في بعضهم في وجه بعض وهذا لا يؤخذ به لشدة الخرج ولا
 ينبغي الاخذ به في مثل هذا اذا خرج عن مذهب الادب لكن ان وقع بسبب استشاطه الغضب
 فخرجوا ان يعفوا الله عنه لان هذا الخرج صواب من الجواز حتى في قوله تعالى لا يؤخذ به الله
 باللعن في ايمانكم وان كان غير المذهب والله يعفو ويرحم عنه وكرمه قال الشيخ ابو الحسن ومن
 انصف باذكر اولئك او هو ربنا المكتب استشارته في قدر ما يرد من الزيادة في صوته
 قد وما يطبق في شيخنا الامام اما في الاذنية فلا يستأثره لانه حق عليه ويستعد رطله به عند غير
 المعلم لتعسر اشيائنا بوجهه واستحقاقه ان يولي احد من الصبيان ضرب عنقه منه حوث ولا
 يضرب ويحارب راسا **قلت** في احكام السوق لا بد من عود عن الشرب في الذي يقيم الرجل مضربا على
 راسه ولا يسطر احد في الادب ولا يور **قلت** على حاله قال وقد قدم لابن طالب في مجلسه عزم مرطبه
 ان يضر به بالدرع وقد اضرب الراس فانا الصديق وحشي لبعنه قال الخاسكي ليس الراس نظاير
 هذا الادب في الراس وشاهدت قد قد بعض معلمنا يضربون الصبي على راسه بخصيب لكن على
 وجه لا يور في عضو الصبي شيئا وعن سمون اكره ان يعلم الجوارح ويخططهم مع العلم لان ذلك فساد
 لهم وقال شيخنا الامام اما من بلغ حد النفرقة في المصحح فواجب تعذيبه منهم قال وبني المعلم
 ان يخرج من محال في فساد بناهز الحكم او يكون له جرعة قال شيخنا الامام الصواب في هذا منع تعذيبه
 منهم **قلت** في احكام السوق بحبس الصغير على قدر جرمه ومعناه اذا كان جارحا عن المود
 وعن محمد بن يزيد بن خالد **قلت** محمد بن احمد بن علي بن ابي طالب بن منصور بن بالدر راسه
 فوضعت في ارجلهم القيد فقال له محمد بن ابيهم عند اباهم في السجن وضربوه **قلت**
 وفردت محمد بن بعض فضة القير وان اخذ من هذه حالته وجر راسه وكسامة خشن الشيا
 وادهم وتقدم اليهم ان لا يتزوا بذي النساء سمعت عن بعض فضة تولى ان احد بعض
 غومة الفنادق وادبه على وجه قطع مفردة **قلت** سمون هذا لا يؤخذ به من الصبيان
 بعض على بعض فقال لا اري هذا من ناحية الحكم اذا استفاد من جماعة او اكثر اذ بعضهم لبعض
 الا ان يكونوا صبيانا عرقيهم بالصدق فيعبد قولهم ويعاقب على ذلك ويأمرهم بالكتابة عن الادب
 وما اخذ بعضهم لبعض وليس هذا من ناحية القضاء وقد اجازت شهادة الصبيان في القتل
 في جراح فكيف بهذا او ينبغي ان يتفاهدوا من راسهم عن الرافا فان باع بعضهم كسرة يربعت او زبيبة

المراد

بربان او تفاح بقا فان ادرك ما يذوقهم رد لكل واحد ما له وان افانهم اعلم انهم في غير ما صار لكا
 من الصبيان في ماله ان كان ويشهد به اذ لم يكن وان اسلم بعضهم طعامه في طعام عزم الغالبين مثا
 ما اخذ او فحمة ان كان له ماله ولا اتبع به ويشهد عليهم في الاحداث لا يعود ولا افما حال الملاكا
 او يحرم في يعلم بالاربا ليقفوه في المستقبل وكما سطر احد من الخطا اذ به على ذلك ويخبره
 ويعفوه على فعله ويؤفقه ليقفوا العقوبة ان عاوه وان احسن المستطرف انبسطه وزينه له
 والله يسوي من يشا وما بطلالة الصبيان فمن سمون لشرهم يوم الجمعة سنة المعلن ابن عبد
 لمن استوجرا شررا بطلانة يوم الجمعة وتزعم في عشر يوم الخميس لانه من معروف وبطلانة لم كل يومه
 بعيدا عن عزمهم احزابهم فيه من هشتي يوم الاربعاء وغد يوم الخميس الى وقت الانقلاص لم يكونوا
 بعد الظهر الى صلاة العصر ثم يتفرقون الى يوم السبت ويحسن رفق بالصبيان ومعلمهم
 لا شطط فيه وعن سمون القطر يوم واحد ولا يأس لهم ثلاثة ايام والا فحمة ثلاثة ايام ولا
 يأس لهم خمسة القابسي يومين ثلاثة ايام فيل يوم القطر ويوم العيد ويوم ثانيه وخمسة ايام
 في الا فحمة يوم قبل يوم النحر وثلاثة ايام النحر والرابع وهو اخر ايام التشريق ثم يرجعون في اليوم
 الخامس وعن سمون من علم الناس بطلالة الصبيان في الحمة اليوم ويعفوه ولا يجوز ان يذنب
 الا باذن ابي الصبيان فيل له زما اهدى الصبي للمعلم ليريد في البطالة قال هذا لا يجوز القابسي
 من هنا سفلت شهادة اكثر المعلمين لانهم غير مودين بما يحب عليهم الامن عصمة الله ويعفون
 لمن تزوج لم اوله له ليعطوا شيئا ياتون به مودهم لا يجوز الا باذن اباهم وكذا اما ياتون به
 من يومهم لم يخططهم نصف يوم او ربعه لا يجوز ايضا الا باذن اباهم قال شيخنا الامام بعثهم
 لدار بعض الاو لا حكمة او فاس او حسان امر معروف في بدنا والغالب انه لا يكون مستبد
 الولد لذلك لا يعال من وليه لانهم يحسبون لذلك بنينا بالجمال والمترسين في الاعياد **قلت**
 وهو عندنا امر معروف في الغيرة وان بعض في فاس الذكور فهو جازي الا ان ياخذوا شيئا
 بغير طيب اربابه فلا يجوز وعنه سمون لا يجوز للمعلم تكليف الصبيان فوق اجرتهم في الهدية ولا
 غيرها ولا تسلم ذلك الا ان يكون من غير مسئلة او من مسئلة على وجه المعروف ولو كان ينفذ
 او تخليم اذا اهدى واليه شيئا ولا يفعل الا جاهل اكل السحت فليعوض وينجز **قلت**
 ابن ابي زيد عن معلم الصبيان سنة سنة فيشرط عليهم انه ان جاتهم دراهم من ختم او نكاح او
 او قدم غايب فقلب الصبيان يوما ويعفوه او قال لهم ان وقع هذا في السنة سترين تخليم اليوم ونحوه
 بشرط وكيف ان كان سنة البلد تخليم من غير شرط وكيف ان قال في يوم في الجمعة على فيه الصبيان
 فلهما الا ولم يسميه او سماء هل سوي فهدا ابا ساء وهل ترسل الصبيان بعضهم في طلب بعض وكيف
 شرط ذلك وهل له الصلوة على الجنازة وكيف لو شرط ذلك وهل له صلاة الضحى موضع التعليم
 او غيره او يتفاد بين الصلوات وهل يجلس مع بعض اخوانه الساعة ونحوها اذا اتاه زابرا في المرن
 الشاجة وتضمن معه الى داره الساعة ونحوها وكيف لو شرط ذلك **فاجاب** ان شرط
 ان جاتهم دراهم ختمه او نكاح او ولادة او قدم غايب صرف الصبيان فان كان يكثر من سبيلا

الحكم

في هذا الخبر
 ما لا يجوز
 من تعذيب
 الصبيان

ولادة

في هذا الخبر
 ما لا يجوز
 من تعذيب
 الصبيان

فلا يجوز وان كان يقع في العبد لا يكون وقعه فلا بأس وان شرط تخليصهم في الجمعة من بين غير يوم
 الجمعة والجمعة وهذا معلوم بآي سمي اليومين امرا وارسله الصبيان بعضهم خلف بعض فاجاز بعد ذلك
 انهم وسيل ذكره في العقد ثم يسا ذنم بعده وصلاته على الجبارة خفيف ان وقع قلبه وكثر صوته
 لا يجوز ولو اشترطه وصلاه الضحى ان كانت بعد اذان الصبيان على ما ينبغي من عرضهم فلا بأس بركعتي
 خفيفات وتنفله بين الصلواتين وهو وقت تعليم الصبيان في بلدكم فلا يعمل حتى يعمل من
 خارج عادتهم من التعلم وحديثه مع اخوانه لا ينبغي ان ياتي من ذلك ما يقطع عن حاجته فيهم
 وتعلمهم ما عهده من التعلم واجاز ان يكون الامر الخفيف خفيفا واشترطه لا يمنع لانه يجوز
 وكذا ان يات معاه الى داره اذا قرب وهو امر خفيف يقع في العرط خفيف القاسي واجب للمعلم
 ان لا يولي احدا من الصبيان الضرب ولا يجلد لهم عريفا منهم الا ان يكون الصبي ختم وعرف الفرك
 وهو مستغنى عن التعليم بنفسه فلا بأس باعانه وفيه منفعة للصبي في تحريكه او اذنه والده
 في ذلك ولا يذنب نفسه او يبتاعه من يبيعه في شدة كفايته ولا يجوز للمعلم الشغل عن الصبيان
 الا في وقت لا يرضونه فيه فلا بأس بان يتحدث وهو في ذلك يعرضهم ويقتدرهم ولا بأس ان يشترك
 ما يصح من حواجه الا ان لا يحد من تكلمه ولا يأس منظم في العلم في وقت استغناء الصبيان عنه وان كان
 بعضهم على بعض اذا كانت فيه منفعة فقد سهل فيه بعض اصحابنا وليدلم الاجازة ولا يجوز له الصلوة
 على الجبان الا ما لا بد له من يرضه النظر في اسره لانه اجبر لا يرضه ويمنع الجبان وعياقه المرحى
 واما كتب العلم او الناس فلا بأس به اذا فرغ من الصبيان وما داموا حوله لا يجوز له وكذا لا يجوز له
 ان يكل تعلم بعضهم الى بعض وما وقع في الفصل من قوله الا ان ياذن له ابوه او وليه معناه اذا كانت
 الاجرة من غير مال الصبي ومن امواله معناه اذا كان في الشرط عند عقد الاجارة قبل ان يصيب خطأ للصبي
 واما قوله فان كان في وقت حضور الصبيان عنده فليغالبه فان لم يستطع دفعه فليمن خلفه فيهم
 مثله في الكفاية تطوعا او باجارة من غيرهم واما من شرطه عدم شرطه واما ان يرضه وعلية شغل
 فليقدم مثله في كفايته باجرا وغيره فليطو ذلك فان طال ذلك فليقل فلا بأس بالصبيان ان يظروا
 لانه المستاجر فلا يقيم حين لا يما قرب وكذا اسفهم المصروف في اليوم واليومين وشبههما ويستحلف
 كافيا فان لم يدر اوصيف بعد القرب لما لم يرضه وليس له شهود المكاحات والبياعات وهو كشود
 الجبارة وعيادة المرحى واشد وشهادته عند القاضي وقد تعين عليه وهو بعد عن مجلسه عذره
 بخله وسهل عنه للعدلان لم يوجبه بدو ونقلا الحاكم ويعدره فان تشاغل عن الصبيان في
 في مجلسه بالحديث الخفيف ونقلا قدره فيشغل بالصبيان ان كان الاجر من عندهم ومن اموال الصبيان في
 لم في وقت اجتهه ما يجبر ما نقضه لهم واشتغاله اليوم واكثر ولم يظفر عواضه والاصح معلوم بسقوط
 من الاجل بعدد ولو كانت مطلقة وفي بعض ما صنفه في غيرها وليس له الاستغناء عن حتى يلحق العوض لانه
 يصح له ولا بأس ان يعلم مع الصبيان بعضهم اذا افاق ذلك ولم يشترطوا عليه عدم الزيادة ولو شرطوا
 عليه ذلك او لا يطبق غيرهم فلا يجوز له الزيادة **قلت** واحذر ذلك من المدونة من سبله عاينها للعلم
 في الشرط في القدر على اكثر وكان بعض صالحى المؤمنين وهو ابو العباس السقطي لا يزيد على ثلاثين صبي

ثلاثا لا يرى انه يفتوى على اكثر منهم وسمعت عن بعض صالحى مودى مودينا بالغير وان انه كان له اكثر
 من ذلك لكنه كان يعمل معه عتقا يبيعونه ويبدل لهم الصبيان ولا يدم احدا منهم على من قد مره عليه ولخص
 احوالهم معهم ويحضر عليهم من المختورات فيما بينهم وانما حسن من العمل اذا كان في ذلك اعانة وزيادة في
 الحفظ لكن يكون ذلك برضى اباهم وهذا كله اذا تعينت الاجرة او عتقا العادة واما اذا لم يكن او يكن
 الا الشئ الخفيف فلا يوافقون من ذلك وتقدم ان بعضهم ياتي على بعض حسن ولا يجوز بيعهم في حواجه واما
 بيع بعضهم خلف بعض فقد مر انه جائز بادن او ياتيهم وفي استغناء ولا بأس ان يرسل الصبيان بعضهم
 خلف بعض ما لم يكن بعيدا وليعلم ذلك وطاهره ولو كان بغير اذن **وسئل** ان عتبه الصبي
 ابوه او نكحه فله الاجرة كاسلمه وكذا اوليه وقد تقدم مثله اذا كان الكرا وجبة **وسئل** ان
 ابى من يدا اذا اشترط عليهم الحكم وما في كل حصة وهو معروف فوصل الصبي الى دون الحصة بثلاث سنين
 مثل ان يحصل الى اخره او يوصل الى اخره انما ارسلنا نوحا او نصفه ثم يخرج ابوه قبل السنة
 هل تجب له الحصة وكيف لو تمت السنة فخرج به هل له الحصة ام لا وكيف لو كانت الاجارة سنة هل تجلس
 من المبيع للمعرب او عند طلوع الشمس وعند الاصفار سنة البلد **والجواب** اذا اشترط الحصة
 لرسمه ان كانت سماء او معروفة ولا تجب الا بشرط الى البقرة فواجبه بغير شرط ولو شرط الحصة فليس
 له اخراجه اذا قلنا ولو تمت السنة وقد كان لا فليس للاب اخراجه الا ان يودي بان بعدت الحصة
 لم يرضه شي واما وقت جلوسه وقيامه فيحسب العرف وما تقدمه قبل التعليم **وسئل** ايضا عن
 المعلم اذا قلنا بالصبيان يترى ما شئت من الصبيان ويبرخه معي من يفتي اذا شئت ولم اؤلفهم هل
 يجوز ذلك **الجواب** اذا حصل عنده من العدد ما اذا زاد عليه فصر عن الاولين فلا يجوز له واما
 قوله اني من يبيعي فارجوا انه سهل وفيه بعض الخشوع والتعليم فيه انواع لا يكاد المعلم يوفقها وارجوا ان اجتهده
 ويخبر ان ليس **وسئل** عن معلم يشترط على ابا الصبيان ختم القرآن كلا الربع والثالث والشفعة
 وغير ذلك من الحكم فيما حطوه عنده او غير غيره فيما مضى فدخل صبي عنده في سورة الانعام وقد قرأ
 على معلمين سنا هل له الحصة ام لا فقال الحصة اما تجب للمعلم الاول ولا تجب لهذا الثاني الا ان يشترط
وسئل ايضا عن معلم الصبيان سنة فعند الغنم با حصة بعض ابا الصبيان فقال لا اجلس
 العام الا في الاشرط الحكم فلا فقال له الرجل الا الثلث فان ابا الصبيان فقال لا اجلس العام الا في
 لا يعرفون فقال المعلم على كذا وكذا ان تقدمت ولم تشترط فلا حصة الغنم حلالا واشترط
 عليهم ذلك وبعد يوم او يومين حصة بعضهم ولم يكن حصة فرمى وكره واخرج ولده ومنهم من يبيع
 فاقام ولده في المكتب حتى حصة فرمى وكره هل يبيع المعلم ابوه وكيف لو اراد بعد المشروط ان يترك اجرا
 منهم وكيف لو دخل اخرون هل يلزمه الشرط ام لا وكيف لو قال له احد من الاولين ان اد خلني وخرج
 وكذا في حال المعلم انما اقر به الله **والجواب** ان شرطه على كل من حصة من ابا ولا شيء عليه وان لم
 وقدره الشرط فلا شيء على المعلم الا ان يكون من حصة الشرط فيحتسب المعلم الا ان يري انه شرط ذلك وكذا
 اقام او رجلا فلا شيء عليه ولو شرطه على الذين حصة واعنده ثم اراد تركها لغيرهم بعد تمام العقد ووجه
 فلا شيء عليه الا ان يري ولا خذ بها واما من قال له انا اعلم ولدك الله قبل ان يتركه فله على شرطه فهو با

اما ان يكون له نية **وسئل** عن ارادته من حيث النية لاخر اوجده في الدرة على مبيقات
في اخر اوجده على مبيقات في اخر اوجده على مبيقات في اخر اوجده على مبيقات
انما كان فعله على وجه الخطا فلا شيء عليه في الحكم ما لم يكن جرحا من جهة النزاهة بحد من الصبي الحسن
غير ذلك **وسئل** عن شرط على اب الصبي الحكم كمال الثلث والربع والنصف والثلثين والبقرة
ولم يجد في ذلك حدا بل يجوز ويكون له من الاجر على قدر يسير لرجل وعسر او ما اعطاه اخذ امره
حتى يجد ذلك وعلى حكم حكمة البقرة بشرط او غيره ام لا وكيف ان ختم البقرة عند معلم ثم اني الى هذا
بلا عراب ولا عوم ورماني واخطا فدخل عند اخر ولم يشترط الحكم **فاجاب** ان شرط الحكم وقد
كلاهما او عرف ذلك فهو لا ذم وان لم يكن هذا لم يجرى وسقط الاجارة وله فيما عليه اجر مثله لان بيع
البقرة فمضى بها مع اجر مثله مما توافقه فيها من مثيل يسير الرجل وعسر وختم البقرة على ما
بشرط كانت او غيره واما لو ختم عند معلم واخر ختم ثم نقله لآخر ختم فانه ثمانية فلا شيء له وسواء كان
معلم ولا يكون عند ما دخل عنده ام لا والحكم بالحكمة بغير شرط اذا كان ذلك عرف **وسئل** هل
يجوز تعليم الكواجر واولادهم القرآن والكتب ام لا وهل يجوز شراؤه ادهم دعاء بدعة ام لا
فاجاب النزهة عن هذه الاحبة البينة لا لا يزال يسمع المبدعة لاسيما ان كان في موضع خيرا احكامهم
بده احكام غيرهم وفيه مذلة واهانة لدول الدين والسنة ولا يجوز شراؤه ادهم مطلقا **قلت**
اما على القول بتكرهم حكمهم على الكافر في الشهادة وانما يفسقهم مذموم ما لم يفسقوا واجاز ما اوجبه
وممن من فرق بين من يرى الكذب والمعصية كفر الكاخر ارجح فتشاهدتم حائزة والا فلا وعلى هذا راسم
الحديث القاسي عن رواية ابن وهب **وسئل** عن رجل ولد له في كتاب العلم يعلمونه الوقت فقال
لا يقبل له فصل يعلم المسلم النص في ذلك لا يفعل **وسئل** هل يعلم ابنا للشركين الخطاة ولا وعن مالك
لا اذكر ان يتوك احد من اليهود والنصارى يعلم المسلمين القرآن **وسئل** ان كان اراد القرآن الذي انزل
على محمد صلى الله عليه وسلم في بيته المسلم ان يعلم الكتاب والقرآن لقوله تعالى لا يحسد الا المفسدون والكا
بخس ولهذا ينبغي ان يعلم الخط العزير او المجمل انهم يصلون به الى مس المصحف وان اراد مله ان يعلم
كتابهم للمسلمين فيصير ايضا منهم من ذلك لانهم غير ما يوثقون على كتابهم وقد جاز ان لعب الاخبار وقيل
بني يدي عمر فاستخرج من تحت يده مصحفا قد تمزقت حواشيه فقال يا امير المؤمنين في هذه النورا
انما قرأوها فسكت عمر طويلا فاعاد عليه كعب مرتين او ثلاثا فقال عمر ان كنت تعلم انها النورا
التي لا تزل على موسى بن عمران يوم طور سيناء فقرأها انا الليل والنار والاله وارجعها كعب فلم يزد
عمر على ذلك **قلت** وهذا الذي يعلم المصنف مما تشهد له هذه المسئلة واما لو علم المصنف مما تشهد له
هذه المسئلة او يكون وعطاه عن يمينه ما يقع في زبور داود عليه السلام او بعض الاسرار البليات فلا
شك فيه ويكون مستلما ما ثبت عندنا من القرآن الاحاد او القراءة الشادة فيجوز عليه وانما كانت
الفاظ عجيبة ولم يتواتر معرفة معناها بالعبودية فقد تعدت من العلة التي علمه قال وفي الموازين
كوه ما لا ان يطرح المصنف ولوه في كتاب النماز ابن حبيب عن مالك ايعلم ابنا للشركين الخط
دون القرآن فلا وستم في الامانة ابن حبيب وكل من لقيته بغير لونه ويرون للاسلام العبدان

هذا هو
المراد

صحيح
في الخبر

هذا هو
المراد

بغير ذلك ويعاقب عليه ومن فعله من جهة المعلمين في طرح لشهادته موجب لخطئه لمسلم كتاب الله وكلا
وهما بحسب **قلت** واسا تعلم اولاد الظلمة والفتنة واوين المتوس فان كانوا على هذه افاصد من الحار
فصحايز وقران الاحوال لها في ذلك سبب وقد احاد العلم تزوج بنات الظلمة ولا لسا ورتب لشي
وتعليمهم القرآن دون الكتابة فجاز ولا تعلم لها او علم الحساب او رسم العنار ونحوه فقد اركب بعضهم
لغيرهم في ذلك وقال فيه اعانة على ما لا يجوز وكان شيخنا الامام رحمه الله يحكي ان اياه اضاف الشيخ الصا
ابا الحسن العمري فاستأذن عليه ولده ليزوره فاذا له فطلبه على ان يجوز عليه فاحتمل الكتاب
للبركة فقال عنه فقيل له انه من ولد بني خلدون فقال ليعلم ان هؤلاء قلة له والذي هذا الولد
يقيم بسماة اهل الخير يتبع طم واجا **وسئل** ابن خلدون الكندي بقوله واما اولاد من ذكرت فلا
يعلم الا القرآن وحده ولا تمكن من تعليمها الكتابة وان ظننت انهم يتعلمون الكتب عندهم غير ذلك فيكون
تعليمهم القرآن عونا على تعليم الكتب فلا تعلم اصلا وان علمهم ط عنكم في المطالم فلا بأس واما
التعليم في الا التي يد السلفان عليا فلا يسوغ لدا لافه ابني في ذلك ويظن من يراك انه يجوز الاستفاد
تأخذت ايديهم مما غضبوه ومنعوه من اهلهم كان مبيدا او غير مبيد وقوله في الجواب يراد ليعلم المبدعة
يعني فقد يتدبر في باطنه مع ما في موالده من المجدلة قال تعالى لا تحذروا ما يؤمنون بالله واليوم الآخر
بوادون من خاد الله ورحوله في تاريخ بغداد عنه عليه السلام قال من عرض عن صاحب بدعة فبعضها
له في الله فلا الله عليه امنا واما ما من انتم صاحب بدعة اسمه يوم الضرع الا كبر ومن اهان
صاحب بدعة وفعده اعد في الجنة مائة درجة ومن سلم على صاحب بدعة اوله بالشر او استقبله
بما ليس فقد استحق ما انزل الله على محمد صلى الله عليه وسلم وحكي لسند احمد بن حنبل عن عمر بن الخطاب
السلام قال لا يحسبوا مع كل عالم يدعون من حسن من السلفاء القيين ومن العروا الى النسيجة
ومن الكبر الى التواضع ومن القربا الى الاخلاص ومن الرغبة الى الزهد وحكي لي شيخنا ابو الحسن الطبري
رحمه الله ان رجلا من اصحاب سيدك الشيخ ابني على السماط فلي عبد الحق بن سمي مكة في ليله فقال
له عبد الحق ما زلت سهرام اصحابك يجمعني الى ما هنا فلما رجع اخبر بذلك شيخه فقال له الشيخ جلست معه
وحديثي فلا تعرفني ولا تدخل الى موضع **وسئل** عن المعلم يريد ان يجعل غيره في موضع علم يجب
اخذ اب الصبيان ذلك ام لا **فاجاب** ليس له ان يفعل في موضع غيره قلت فذكر من الكلام فمنا
وسئل عن المعلم يعرض عن الصبيان عشية الاربعاء هل يعرضهم اسبيل اسبيل او شلا شلا
ثلاثا خشية ان يستوعبهم في الجمعة او افراد او يقال لهم في القراءة **فاجاب** ان كان على يقين من
حفظهم فارحوا لا بأس بذلك وان لم يكن على يقين من حفظهم فهو لا يدري من حفظ منهم ان بعضهم عون
لبعض وبعضهم يعلم على بعض فاذك ان يقصم من العرض وياخذ منفردين ولو كان خلفه بكثرتهم
لقصم بكثرتهم الا ما يقول على تعليمه كما يجب ويرى ما زاد الا ان يواجر من يعينه على جواله ذلك
وان قام مقامه ويعلم بذلك الصبيان **وسئل** القاسي هل يجوز اجتماع الصغار والبالغين
ويقرؤون في سورة واحدة وهم جماعة على وجه التعليم **فاجاب** ان كنت تريد تعلمون ذلك
اعند المعلم فينبغي له ان يظفر فيما هو اصله ليعلمهم به ويأخذ عليهم فيه لا ان يجتمعهم على القراءة فحصة

خ

هذا هو
المراد

هذا هو
المراد

هذا هو
المراد

هذا هو
المراد

هذا هو
المراد

هذا هو
المراد

هذا هو
المراد

بحسب عليه القدر المخط من صميمه ولكن اذا ما واصلنا ذلك طمخنا فنجبرهم ان يستغفروا من كل واحد منهم في جزية
فوديه مما يكون فيه من تقصير في ايدىهم بذلك ووقع الادب الاعلى ونب حجابا من قبل
وكذا التجدد وقد شاهدت شيخنا الامام احمد بن محمد في الثلاثة الاربعه في حزب واحد للتجديد وشاهد
شيخنا الحسن البصري في الثلاثة في القراءة ولو كانوا مختلفين في القراءة وذلك لما كتبه عليهم الجود
ولكن انما كانوا يقرءون الله تعالى فلا يدركهم هذا الحكم المذكور فوجه وكذا التقى بينهم اسنان
على نوعين من الحرب والطريقة لما كتروا وهذا بعد تسليم جواز الاجتماع للقراءة ولم يرد هذا الجواز
وبعضه الاطاريق الصحيحة وكرهه ما للخشية تقطيع كلمة وماله ولا العمل **وس** انما في
عمله ولا يصغار ولا يكره ولا يغير فاما اذا حال الصغار للكتاب ويتركه الكبار فيقرءون عليه هل
سعة **فاجاب** له ذلك وليس بواجب عليه ان يعلمه وخبر له ان يعلمه **وس** انما في
هل على الرجل ان يجعل ابنه في الكتاب ويجبره القاضى والذكر والاشياء وان لم يجبر فله عظم
الوصي كلاب في الجبر امره فان لم يكن وصي لصل ذلك للامام او الولد او المسلمين من ماله ان كان له على المسلمين
ان لم يكن او على العلم بغير شيء وهذا ان استغنى الاب ان يستغنى الامام او يضرب على ذلك وهل تقوم الجماعة
مقام اول في خبره ان لم يكن **فاجاب** ما اخصص شيخنا عنه بقوله صلى الله عليه وسلم خيركم من
تعلم القرآن وعلمه يشعل الوالد فليعلمه اياه ولده ولو باجرة تعليمه المعلم ولعل اجاب ان يحسن
ابا لو كان يطلب العلم عليه عن قوله انا اتولى العلم بنفسى ولا استغله علما فيه اجره في ذلك اعظم
من الحج والرباط والجماد **قال** لعله اخذه من قوله عليه السلام جميع اعمال البر والجماد في طلب
العلم كصفة في حرم قوله من جهز غازيا في سبيل الله فقد غزا فاذا اجتمع لطلب العلم فكانه هو المتولى
لذلك ولما عرفت ابن الخطيب بصلاح بن محمد حكي عنه انه كان بعد ادشاعر ان اخذها محمدا في
معتزل قال قد عاين المتعزلي يوما فقال لي يا بني ما كنت يدعي بركم ويجذبكم بظهوركم ويروا
تفركم ثم اخذ كتابا كتب عليه ان العزلة والتفقه والتشاكل بالعلوم اصل المذلة والادانة
والهوانة والمجور ثم ذهب وحال اخر فقرا السنين فقال كذب عدو نفسه بل ترفع وجهك وتشتد
على ومضى اسمك مع اسم رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يوم القيامة ثم كتب هذين البيتين
ما ان التشاكل بالدراسة والكتابة والدراسة اصل النعمة والتمرد والرياسة والسياسة
انما هي ان تترك الاب تعليم ولده القرآن لتتبع فتنة قلبه وان كان قلبه ما بيده عذر فان كان للولد مال
فلا يصح دون تعليم ولده او فاضله او جاعته ان لم يكن فاضل فان لم يكن له مال توجه حكم المذهب
على وليه وانه الاقرب قال اريب وتعليم من اسلم ما يصلي به فرض كفاية يتعين على من انفرد به دون
ومن وتعليم الاقرب ما اتصل به كالمذكر كذلك ويتعين على الولي والراعي على ذلك للائتي بحسن
رذلك العبد الرسايل والشعر وترك تعليم الخطاصون وكلمة الرسايل والشعر بخلاف
شهود من العبد ودعوة المسلمين وما يؤمنون عليهم في العبادات فلهذا كان يقال لعله
مداده لا تقتصر الى فوائده وكذا قد خرج من المومنين الجالس للنساء واجتماعهم لبعضهم لبعض
لما ينتج عن ذلك في حقهم من احد ما لا الزوج او الرخصة او الفسقة الصغار منهن من هو ومن على

منه من غير ان يكون له مال ولا يغير فاما اذا حال الصغار للكتاب ويتركه الكبار فيقرءون عليه هل سعة

انما في هل على الرجل ان يجعل ابنه في الكتاب ويجبره القاضى والذكر والاشياء وان لم يجبر فله عظم

انما في هل على الرجل ان يجعل ابنه في الكتاب ويجبره القاضى والذكر والاشياء وان لم يجبر فله عظم

ارواحهم

ارواحهم وكثير من حسن في الاوقات وتعرض من اللغز وقد كان يقال لا شيء على من كثر الخروج
ومن انصب من هذه الخصال فانما هو المحرم الدنيا وحلق النساء على ارواحهم وذكرهن في الحرام
ما يخالف طرق الشريعة ويجب على من ولاه الله امر المسلمين المنظر في ذلك وقطع مادة مفسدة فمن
ابو حنيفة يعلم الكتاب ان ما لا اب بعد تعليم الاب المفصل في جميع ما قبض من الاجر للصبي ناهية فبقت
وان لم يعلم المفصل فله حق فيه لانه هو الواجب على الاب بتعليمه المفصل فانظر فظاهره وجوب
تعليم المفصل على الاب والفاى احفظه عن التواني انه الخاجب على الاب على قدر ما يصلح به خاصة
في ما سواه فقال وكذا يجب عليه ان يعلم من العلم ما هو الواجب عليه من العبادات القاضية وينبغي ان يكون
المعلم ممينا لا في عطف لا يكون عبوسا مضطربا ولا مستظما مرعقا بالصبيان دولين وينبغي ان يخلص
اجيب صبيانه لئلا يفهم ولا يحمل من صوره شيئا لغيبه ويربح قلبه من غيبه فان فعل فاما ضرب اولاد
المسلمين لراحة قلبه وليس من العدل ومضرة صريه ما يوم ولا يترك الا انما المستشع او
الوهم المضطرب ولا يولى الصبيان الضرب لما علم منهم من الحجة الا ان علم منه عدم النجاسة فيسعه الخلف
مع العجز والقدم انه لا يضرب على راسه ووجهه ويؤخذ قد يؤمن الدماغ او يطرط العين او يوشو
اثر الشجاعة والضرب في الرجلين امن واحمال السلامة فلا يضرب الا بالدرق ويكون ربطة وتجنب الضرب
بالعصا واللوح وفي كتاب ابن سحنون **س** ما لا بد من ضرب صبي ففقا عينه او سريره
فقال ان ضربه بالدرق على الاب واصابه بعودها فكسر يده او فقا عينه فالدية على العاقل اذا
فعل ما يجوز له ولو مات الصبي فاقى على العاقل بقسمته وعليه الكفارة وان ضربه باللوح او بال
فقتله فدية القصاص من له لم يؤذن له في الضرب بعصى ولا لوح ثم ذكر تفصيلا في ذلك انظر فيه
وما ذكرناه فيه كفاية قال شيخنا الامام ويكنى ابا حنيفة تعليمه ستر الحاله المتزوج وسيل عن غيره
فان لم يسع منه الا العطا فاسمع له ومنع من شجرت عنه بسو مطلقا وهذا اجر العمل وما هو الحق
قال الصواب اليوم المنع مطلقا لا عزب ما لم يكن شيخا كبيرا لعلية الشهوات على النفوس لا
من عصاة الله في دينه وقليل ما هم ولا معصية فله بها امه من الام السابعة وحذر الشافعية
من لغا طيبا بها او الخنا لطة لاهل الاثر من الاناث فالصواب ان لا يؤل الامتزوج مشهورا للتعف
او شيخا كبيرا لا بد له واشترط بعض متأخري العرويين ان يكون عا وفاقر سوم الخط ليعصى به المصنف
وحسن الخط واباحه شيخنا رحمه الله تعالى والصواب ان هذا مطلوب في حق ناسخ المصنف ولا يشترط
في المودب الا قلة المصحح خاصة مع الصيانة في الدين **وس** ابو محمد عن المعلم هل يلزم ان يترك
في الواج الصبيان هل في الخطا في الاحرام وكيف لو شرط ان لا يخط في ذلك **فاجاب** يجب عليه ان
يخط في الواج واصلاح ما في من الخطا وشروطه عدم النظر بالترسل واحكام الوضوء والصلاة وفرا
وسهلا وصلاة الجنازة ودعاها وصلوة الاستسفا والخوف قال شيخنا محمد قوله عند اعراض القرآن
هل تعليمه معربا بالحق فيه ولا عاب الحقى متقد وحسن القراءة ان اراد به التجويد فهو غير لازم
في عرفنا الاعلى من شرب تعليمه واما احكام الوضوء وما بعده فواضح عدم لزومه وكثير من المعلمين لا يقومون
بذلك **وس** عن اشترط على في الصبي ختم معلومة وشرطه اما لكل ختمه فوصل الصبي الى

القصاص

يه

من الحجة نحو قد انقضى سائر ما قبله فخرج به ابو جعفر عنده عند هذا هو العلم الثاني اوله وهو يعلم بشرط
او ياخذها ام لا وكيف لو مات الصبي عند قرب الحجة هل يجب له **فاجاب** اذا قارب الحجة وقد
اشترط وجب للمعلم الاول ولا يبرح للمعلم الثاني بشرط ولو اشترط العلم الثاني على الاب لكان له ذلك
الا ان يقول ابو الصبي طئنة انه لا يلزم من شئ الاول فيجعل عليه وكانت الاول ولولم يوجد الاول
واشترط الثاني ورضي به للزمه لما لو مات الصبي عند قرب الحجة لزم للاب ولو ترك المعلم
التعليم وقد قرب الحجة فلا شئ له من قبله **قلت** لا ان انفصال كان منه لاسيما في الصبي وفي كلام ابي
الطيبين خلدوا اما الصبيان الذين يرضون عندك وقد قراوا لم يولدوا عليك فلا حجة للمعلم
عليهم فيما كانوا ختموا عند غيرك الا ان يشترط ذلك عليهم لا نكرك ان العبادة عندك لا يوجد الحجة
الا ان يكون ابواهم انما ادوا الحجة لظنهم ان الاولين علومهم تعلما مستقيما غير ملحوظ فاما ان اعطوهم
وهم يعلمون انهم علومهم ملحوظا ودخل المعلم الثاني على ما تقدم من العبادة في ذلك فلا حجة للثاني
فيما تقدم عند الاول الا ان الاول لا يطيع له ما اخذ من الحجة ويلزمه ردها واما الذي رجع عندك
في بعض الحجة فلا يسوغ لك ما يعطى الاب انما الواجب تقدم ما تعلم عندك **وسئل** عن
الصبي اذا مرض من السنة كلها او بعضها هل يلزم الاب الاجرة ام لا **فاجاب** انما يجب على الاب
من الاجر بقدر ما صح للصبي ولو مرض من السنة كلها فلا شئ للمعلم **قلت** لان العمل في غيبه ومي اجدي
المسائل التي يتعين بها المستوفي في الصبيان في المكث والظفر وفرس الانزال والرياضة
وزاد بعضهم حصاد البعثة والحايطة والثوب الذي يوجد نظيره غالبا **وسئل** هل
يجب ان خمس سنين من الصبيان او اقل او اكثر الى عشرة اذ اقبل في الصلاة او تركها او شرب
مسكرا **فاجاب** ان كان ابن عشرين زجره عن ذلك وان عاد دبه واما في شربه المسكر
فما يزاد به عليه واما ابن خمس سنين فزجره عن شرب الخمر وعن الفحولة فان عاد زجره ثانية فان
عاد دبه على قدر احتماله وقوته والا حد في ذلك وهذا اذا كان تمام الاثم عن شرب المسكر
ولو كانوا يستوفون فيوقوف عن ضررهم **قلت** يريد ويؤدب الابا **وسئل** عن اخذ ما ياتي
به الصبي للمعلم ويرغم ان اباه او امه اعطته له ذلك **فاجاب** ان جرت عادة لمعديه الاب
للزود فجاز في قوله وتصرفه الا ان ياتي بما استكر ان يكون الاب بعثه به او في غير وقت
اغتاده سنة فيسأل عن ذلك ابو به **قلت** حكى ابن الرقيق ان عبد الله بن خاتم الفاضل كان له
ابن فقام بعنده فساله عن صورته وحفظه فقر اعطيه امر القرآن واحسن في قرأته فرفع
اليه عشرون دينار فلما حاربها الصبي المعلم انكر ذلك وظن به ظنا فاحذرها وجاها الى ابن خاتم
فقال له لم رددتها استعملتها فقال له المعلم ما اتيت بها لهدوا وانما قلنته بالصبي ظنا فقال له حرف
واحد اعلمته بعد له الدنيا وما في قلنته وصدق لان الدنيا ما ترون عند الله جناح بعوضة من
احوالها فاحرق من ثوب الاخر **وسئل** العباسي عما ياتي به الصبيان من سيوت ابائهم فيبذلونهم
يشكف من المعلم او غير فقال لا يجال للمعلم ان يامره او يقبله مثل سائر الطعام والحطب وغير
ذلك وقد يكون باذن الاب على وجه الحيا والدم **وسئل** ابي حبيب الصبي الكسوة والقبعة

بشرط
العلم

انما يجب
على الاب

ان جرت
عادة لمعديه

عند ما

من ثوبه قل لا يجوز هبته لذلك ولا غيره وعن سمعون عن المعلم بشرط الدر والفلقة وكرا الحان
وقال اذا استوجر المعلم على صبيان على سنة معلومة فعل الا وتيا كرام موضع التعليم وتعليمهم
في المسجد يجوز ذلك سمعون **قلت** ما دلل عن تعليم فيه فقال لا ارى ذلك يجوز الا انهم لا يحفظون
من الحيا سائت ولم ينصب المسجد للمعلم لان التعليم من كسب الدنيا والمسجد من اجل الآخرة قال عطاء بن
سوق الاخر لا سوق الدنيا فاذا اضطرر له ان يترك مكانه فلا يفعل وليس في عين حتى يصلح له الا
ان يدعى الى صبيان باغيا بهم وعن ابن القاسم سمعت ابا عبد الله عن الرجل ياتي بالصبي الى المسجد السجدة
له ذلك فقال ان بلغ موضع الاب وعرف ذلك ولا يعتب في المسجد فلا بأس وان كان صغيرا لا يعتبر به
يعت فلا احب ذلك قلت عجزه في زاد فيا وان اتي اباه وهو في مكانة يحام عنه نفسه ولا بأس
بتركه في النافلة واخذ من هذا الكلام جواز اقرابهم في المسجد اذا بلغوا هذا السن **وسئل** ابو
عمر عن صغير عند سبع قد صغر او كبر او رفع للمدب ما يلزمه فقال الواجب على المعلم زجره فان عا
اياه بعد اجتهاده **قلت** قد مررت هذه **وسئل** عن المعلم يعلم على انما اعطى اخذ وان لم
يعط سكتة فقال ان علم على ان من اعطاه اخذ ومن لم يعطه سكت ولم يطلبه فلا بأس وان كان لا بد
لن الطلب فالواجب بيان الاجرة ومن سأل هذا الباب ما اجاب به سمعون على العلم اذا كان يتعلم
من موضع لا جرفاته ان لم يضمن بعض الصبيان لغيره من داره فله ذلك والا فان كان عقد اجارته مع
من ينصر ربه لله على الدوام فليس له ذلك الا باذن وليه والا جاز دون اذنه ومن سأل
انه يجب عليه العدة في التعليم لا يفضل فيه بعضهم على بعض ولو تفاضلوا في الجدل الا ان سأل ذلك
لولى في عده له او يكون يفضل في وقت غير وقت تعليمه ولا يعلم قرأته بالا خان لئلا يالدهما
ابن سمعون عنه ولا يعلم ابا جاد وسئل عن ذلك لاني سمعت حفص بن غنات يحدث ان ابا جاد السما
الشياطين القوها على السنة العرب في الجاهلية فكتبوها قال محمد وسمعت بعض اهل العلم يقول
هي اسماء ولد سا بور ملك فارس من طاعته من العرب بكتها فكتبوها قال محمد فكتبها حرام ثم
حكى بسنده عن ابن عباس قال قوم يسطرون في النجوم ويكتبون ابا جاد اوله لا خلاف لهم قال
بشخصنا الامام لعل الاستاذ الشاطبي لم يصح هذا عنده او لم يبلغه او راى النبي انما هو باعيا واستمعا
على اصل ما وضعت له ليعلم تغييرها بالمتكلمين صحيح وعلى هذا يسوغ استعمالها عدد اكساج
في التحصيل واختصار الاربعين وغيره **قلت** واستعملها المجنون وغيرهم في العدد وحكي
الفاسي شارح الشاطبية ان هذه اسماء ملوك مدني وان ربيهم كل من هذه يوم الظلم مع قوم
قوم شعبي وروى من طريق سمعون بن مهران عن ابن عباس قال ان لكل شئ نفسا اعلمه من
علمه وتصله من جهله ثم فسره هذا الكلام فقال ابا جاد ابا ادم الطاعة وجد في اكل الشجرة ما
فيها من السما الى الارض حتى خطيت عنه خطايا به كل من كل من التجرد ومن عليه بالتوبة صدق
عني فخرج من النعم الى المنكر ثم شئت اقر بالذنب فاين العقوبة فلمنته فقلعه نيا امه على
هذه الرواية ايضا ومن سأل هذا الباب شركة المعلمين جازية ان كانوا مكان واحد
وان كان بعضهم لاجود تعليم من بعضه لاني فيه وفقا من بعضهم فسقوا الصحيح مقامه وان كان

ابو

لها
الدين

رزل

العلم

بعضهم عن الفقرة والآخر
يصلح حتى يستوي في العلم فان كان احدهما اعلم لم يصلح الا ان يكون لاعلمها فضل من الكتب بقدر
علمه على صاحبه القاصي لم يكن احدهما من الزيادة الا انه يعرف قوته والاخر لا يعرف قوته ولا
يلحق او احدهما ربيع الخط والاخر ليس كذلك الا انه يكتسب ويتجرب فيهم اقرب من غيرهم في الشك
والصانع والتجارات ولو كان احدهما يقوم بالشكل والحجاء وعلم العربية والشعر والنحو والحساب
وما لو اعرف من القرآن بحجته حاز تعليمه اياه مع تعليم القرآن لانه يبين على ضبطه وحسن تفرقة
هذا ان شارك من لا يحسن الاقراة القرآن والكتب كانت الاجرة بينهما متفاضلة على هذه الرواية على
قد رعلم كل منهما ولو استخرج احدهما تعليم النحو والشعر وشبهه والاخر على تعليم القرآن والحساب
ما صحت شريكهما وفي تعاليق ابي عمر عن ابي العباس الا باني انه قال في معاني احدهما ابي والاخر
يصير بخير من شريكهما ووقف فيها ابو عماد وقال ما علمنا من نكر على المعلمين هذا وما هو بالخير وان
قدما ولا سكر وما هو عندك بالبين انتهى واختار شيخنا الامام ان كان تعليمنا حاز وان كان احدهما
يعلم الكتابة والاخر يعلم القيتا يجوز ان يكون من الواضحة ان كان احدهما المعلمين سكتا والاخر
يخبر باجازان يشتركا على الاعتدال ولا يجوز ان سفا فلا **قلت** فبذلك ان السليقي هو الذي
يقرأ القرآن وسكتا بالعربية يطبعه ولا يلحق وقوله من قال انه من جود الفقرة بالسبع باطل
وعند مالك في الموازية نحو ما في الواضحة وروي ان احدهما ان كان اعلم من صاحبه لا يصلح الا ان
يكون اعلم من الفضل بقدر علمه ان يولس اذا استويا فيما يعلمان به وجب التساوي ولو
كان احدهما اعلم من الآخر في غير ذلك القاصي ما صفة المحققين لا نفس كيف المودون على
عهد علي بن عبد الله ابو بكر وعمر وعثمان وعلى قال كان المود به اجابة وكل صبي في كل يوم يقرئ
ما ظاهره فصيح فيه فيصيحون به الواحد ثم يحزون له حفرة في الارض فيصيحون فيها ذلك الما
فيشتف الاجابة الانية التي تفصل في الشيا وبه **قلت** بالكسر عن الجوهري وفيه
عن النفس من ما له اذا كانت صبية المكتبة يربى رب العالمين ما راجع من هذا العلم اسلامية
حلف ظهر ثم لا يبالى حين يلقى الله على ما تلقاه عليه **قلت** لسكون تروى ان يلفظ قال
لا بأس ولا يمسح الرجل ومسح المذبل وشبهه **قلت** فان كنت الصبيان من الرسائل في الكتب
قال فما كان من ذكر الله فلا يحبه برجله ولا يأس ان محي غير ذلك مما ليس من القرآن وكان النعمي يقول
من المودة ان يروي في ثوب الرجل وشفتيه مداد وكان يحسون رعا كتب الشئ ثم تعلمه وعن
ابن حبيب التنزيه عن اجرة الوثيفة احسن عبد الغفور اخذت درهماين على وشقة
لطيفة فرأيت في النوم ثلاث مرات بعد ان سألته الله ان يرزقني مني ذلك ما يقضي ان الثمن
عنه افضل فقلت كمال ان يكون لكثرة ما اخذ او مطلقا لانها من اعمال العلم فينبغي ان يكون
للكمال ثمن وعلم يحسون على من كسبت له من ثالبه او مطلوب على السوا من قليل الثمن
وكثرة لانه يتوكل عليهم حديثين وكذا الوضع القاصي ما لا يقوم على يد رجل فلا اجرة على
الوضع على يديه المال وعليهم فقلت نحوه فيما من قوله قال مالك في قوم ارادوا اخذ مالهم

عند

عند رجل فيستأجرون من يكتب بينهم فيوثق لهم فاحره عليه وعليهم العون طي قوله تعالى فاكثبه
يدله على كتب الوثائق لرفع الدعاوى وحفظ الاموال وتخصيص الفروج والاشباب ويدل على ان كتب
الدون واجب وان النسج على عدد المشهودين وقوله وليكتب بينكم كانت بالعدل يدل على ان عقد الوثائق
فرض كفائية كالحداد والصلاة على الجنازة ودفعنا وطلب العلم وحفظ القرآن سواء الفاخة وتحمل الثمن
والامر بالمعروف والنهي عن المنكر والامامة والاذان وما لم يتبين فرضه حاز اجرة عليه ويدل
ان الاجرة في الوثيفة على رب الدين وان كان كحق الجماعة على واحد الجماعة وسهامهم مختلفة فالاجر
بغيرهم بالسوية وكذا اجر كاتب وثيقة القسمة والدية وتفرقت مسائل عدد الروس وقدر
الانصاف ان الحاج اذا استأجر جيرانا مسجدا ما يبيع من بينهم فيه فدان في سهم الدفع لم يجز لان اجرة
الاجارة على الصلاة مكره والحكم لا يحكم به وشهدوا بالجملة سنة لا فرض وينبغي اجرة الامام لصلاته
الجمعة ان يلزم من باها من الجيران ان كان شهودا فرض على الايمان لعموم الآية في قوله تعالى فاسمعوا الى
ذرائعهم وذرا والبيع **وس** ايضا في اهل قرية استأجروا اماما للصلاة على من يجبه عليه
الصلاة بطعام يجمعوه الا اربعة رجال يجوزون بقوا القرية يدخلون المغرب ويخرجون عنده
طلوع الشمس هذا حالهم شتا وصيفا فابوا ان يعطوا مع جيرانهم شيئا من الاجرة **واجاب**
اذ التزوا الاجرة للامام مع جيرانهم فليز من مالهم جيرانهم شيئا وجواب آخر ان العموم المذلو
ان لم يلزموا مع جيرانهم اجارة الامام فلا يلزمهم الا ان يكون عرف اهل القرية على ذلك فليز من
وس ابن زسار عن حسن بن سعيد قد روى وخارجه مسجدا حدث فمدوا اهل الحضر لدا
اقامة الجمعة في مسجدهم الا قدم يكون لا يقوم الا بهم وان يعيهم في اجرة الامام اذا لم يجدوه
الا باجر **فاجاب** لا يلزم اهل الجامع الا حدث اتيان المسجد القديم لا الجمعة خاصة ولا يلزمهم
التزام الاجرة لامانه ولا اذا اوها اليه انما يجب على من اقرها ورعى باذنها فان لم يقرها
ان يستأجرها من يقيم الجمعة ولا وجد وان يقيمها دون اجر وجب الرجل من ذلك البلد الى بلد
يقام فيه الجمعة او مكان لا يلزمهم اتيان الجمعة فيه وحق على الامام ان يجبرهم على ذلك وفي
الطور في رايك الباجي في امام اختلف عليه الجيران وكره بعضهم الصلاة وراه فعن ابي اجمعة
ابن عبد الله ان اقام الفجر في مسجدهم فلا يجوز عن الصلاة الا ان يثبتوا عليه جرحه في دينه
وان قام عليه جرحهم او كلفهم فانه منع من الصلاة لما حازا يوسا احد قوما ومكارهون ولا يثبت
للبيعة مع الجار وشا ورعى القاضى بقرطبة فافى احمد بن عبد الملك بذلك وحكم به ولو كان
غير القاضى منهم من اهل العدل والخير والقيامون ليسوا اسلم فلا يثبت اليهم راعى ابن
معتبة اذا كرهه وارادوا عزله لم يكن لهم ذلك الا ان يثبتوا بغيرهم خربه في دينه وهذا
اذا استأجره صاحب الاجاس ولو استأجره الجماعة فذلك لهم من غير بيت جرحه **قلت**
اسم كين ذلك موقنا اجلا معلوما فليس لهم ذلك على القول بجواز الاجارة كما تقدم في المردوب
وحق على الجيران ان اقالهم فقال اذا كرهه كره الله تعالى واما لو كانت عداوة دسوية فلا مقال
لهم وقد تفرقت من هذا وفيه عن المشاور للاجيران كحق الجماعة كانت اجارته يوم ما اريها

انما هو الذي
يكون له من الاجرة

او من انما يصح عليه ان يبيع له من ثمنه على هذا القول لانه نصيب نفسه للبيع عموما او انما ذلك
امر بسبب الجوار في القرن وناخه خاصة في المنافع خلاف بيع الاعيان فلا يجزى في ذلك ولم ار
يعبر عليه ولعله اجراها على هذا وفيه على المولعة من طلب احلاط غنم عند راع ثم وجد عنده
بعضا بعد ان انكر وقال نقلت الباقي في القرية او في الحبل صدق بيمينه الا ان يبعد على الغنم فيضمن
وان لم يضمن بعد الغنم فلا ضمان وهو صدق ان لم يضمنه وان لم يضمنه او لا يضمنه وان لم يضمنه
فلا ضمان عليه ابو صحت الح وهو من ما ادعى بيمينه في القرية والحبل بحره او الحشا وان صدق الراعي
في الاختلاط وانكر ربه الغنم وادعاهما لنفسه فالقول قوله مع يمينه ولا يقبل قول الراعي ولا اقراه
امان على الرعاية وليس له في رقاب الغنم شيء وكذا ان كان يبيع على قوم فذكر اموال بعض الغنم او في شاة
منها فلي قول ما دل على خلاف من يقره الراعي بذلك ان كان عدلا وان لم يكن عدلا ولا بينة حلفوا
وكانت يمينه من نكل في الحلف وفي قوله الحسن القول قول الراعي ان لم يكن بينة لاحد من وليس للموسر شيء
نقلت اذا استوفى سمع من عرف لشخص يميني وادعاه فلا يبعد جرمه على نفسه اذا وجد في ذلك
العرف نكوت مجلس هل العمل به امر فانما يعرف بشهادة له فهو كشاة او شاة هدي في قوله وان عاينه
بعض اهل القرية دون بعض والقول بغيره حتى تمت المدة لزمه اجرة ولا كلام له لانه محال ان يبيع
الزمن بمعاملة غيره من يعرفه بذلك وكذا البور في توركا حاضر بعيرا او دابة او غناب فله اجرة ولا
كلام له صاحب المذلة من ترك دابته فاحذر ما راجل وعلما او حلت عنه ولو استوفى على السلامة
بكذا او لعمري بكذا المجرى حتى يعرف هذه من هذه لانه مجهول ويعلم زمن المعاملة من السلامة
فان فعله بغيره فمما حذر ولو شرط ذلك في الراعي ثم اخذها ربه ففعلها الخمسة اياها
قضى بكل اياها سلامة لعله هذا الشغل وربما شغلته السلامة هذا القدر ان يبعث فلا شيء له من الاجر
الا بعد فزاعه وما انهدم في ذلك فعلى انما اتمته ثمانية ومنه ما يكون على المواجهة مثل ان يقول
له ابن في هذا الموضع كذا بكذا فكل ما عمل في هذا فله من الاجر حسابه وما اتي من ما ضل المما او ما انهدم
منه فمن رب المال الا ان يعلم ان ذلك من سوا عمل الصانع فله ثمانية ومنه ما يكون معقول بصفته
مثل ان يعامله في ذمة على حذر يبيع حتى يبلغ الما وقد علمت شدة الارض من رطوبة ثم يطولها بكذا
والاجر طبع الاله حتى يكملها فهذا القسم مضمون على العامل من ماله حتى اتمته **قلت** هذا القسم
هو قوله فزاعه باس ان يواجره على ما ذكر هذه والحسن والاجر من غير هذه اجارة وشرا او لما توافي
الناس ما يدخله وامر فله كان كذا في الصفه والاجال ان وجهه خذله اسر قد عرف في رعيه انما كان عاينه
القبالة ولم يشترط على يده فلا بأس به اذا قدم بيمينه فعلى هذا يكون قوله الغير وفاء والقبالة بيمينه
القاف قاله ان يبيعه هو العثمان قوله اذا قدم بيمينه مجرى على الخلاق في وجوب النقد في المضمون من الاكرمية
وفي خلاف ذلك من هذه المسئلة جواز ذكر اعوضة على ان يبيع بعد ثباتها حلالا او دابة او غيرها
شتما وكان امدا سيرا او الما معلوما بيمينه بيمينه الصانع منها وتقدم الشرا لسانها اذا كان يبيعها
في وقت يجوز ناخير البضاعة وتوالت يتوالت في عام ابو عبد الله الحكم فافقت بجواز ذلك وطول في ذلك
شتمنا الامام رحمه الله فاني نهدم الجواز اذا لا يدري متى يفرغ البضاعة وكيف يكون فافقت به وذكر

فدونه

او من انما يصح عليه ان يبيع له من ثمنه على هذا القول لانه نصيب نفسه للبيع عموما او انما ذلك
امر بسبب الجوار في القرن وناخه خاصة في المنافع خلاف بيع الاعيان فلا يجزى في ذلك ولم ار
يعبر عليه ولعله اجراها على هذا وفيه على المولعة من طلب احلاط غنم عند راع ثم وجد عنده
بعضا بعد ان انكر وقال نقلت الباقي في القرية او في الحبل صدق بيمينه الا ان يبعد على الغنم فيضمن
وان لم يضمن بعد الغنم فلا ضمان وهو صدق ان لم يضمنه وان لم يضمنه او لا يضمنه وان لم يضمنه
فلا ضمان عليه ابو صحت الح وهو من ما ادعى بيمينه في القرية والحبل بحره او الحشا وان صدق الراعي
في الاختلاط وانكر ربه الغنم وادعاهما لنفسه فالقول قوله مع يمينه ولا يقبل قول الراعي ولا اقراه
امان على الرعاية وليس له في رقاب الغنم شيء وكذا ان كان يبيع على قوم فذكر اموال بعض الغنم او في شاة
منها فلي قول ما دل على خلاف من يقره الراعي بذلك ان كان عدلا وان لم يكن عدلا ولا بينة حلفوا
وكانت يمينه من نكل في الحلف وفي قوله الحسن القول قول الراعي ان لم يكن بينة لاحد من وليس للموسر شيء
نقلت اذا استوفى سمع من عرف لشخص يميني وادعاه فلا يبعد جرمه على نفسه اذا وجد في ذلك
العرف نكوت مجلس هل العمل به امر فانما يعرف بشهادة له فهو كشاة او شاة هدي في قوله وان عاينه
بعض اهل القرية دون بعض والقول بغيره حتى تمت المدة لزمه اجرة ولا كلام له لانه محال ان يبيع
الزمن بمعاملة غيره من يعرفه بذلك وكذا البور في توركا حاضر بعيرا او دابة او غناب فله اجرة ولا
كلام له صاحب المذلة من ترك دابته فاحذر ما راجل وعلما او حلت عنه ولو استوفى على السلامة
بكذا او لعمري بكذا المجرى حتى يعرف هذه من هذه لانه مجهول ويعلم زمن المعاملة من السلامة
فان فعله بغيره فمما حذر ولو شرط ذلك في الراعي ثم اخذها ربه ففعلها الخمسة اياها
قضى بكل اياها سلامة لعله هذا الشغل وربما شغلته السلامة هذا القدر ان يبعث فلا شيء له من الاجر
الا بعد فزاعه وما انهدم في ذلك فعلى انما اتمته ثمانية ومنه ما يكون على المواجهة مثل ان يقول
له ابن في هذا الموضع كذا بكذا فكل ما عمل في هذا فله من الاجر حسابه وما اتي من ما ضل المما او ما انهدم
منه فمن رب المال الا ان يعلم ان ذلك من سوا عمل الصانع فله ثمانية ومنه ما يكون معقول بصفته
مثل ان يعامله في ذمة على حذر يبيع حتى يبلغ الما وقد علمت شدة الارض من رطوبة ثم يطولها بكذا
والاجر طبع الاله حتى يكملها فهذا القسم مضمون على العامل من ماله حتى اتمته **قلت** هذا القسم
هو قوله فزاعه باس ان يواجره على ما ذكر هذه والحسن والاجر من غير هذه اجارة وشرا او لما توافي
الناس ما يدخله وامر فله كان كذا في الصفه والاجال ان وجهه خذله اسر قد عرف في رعيه انما كان عاينه
القبالة ولم يشترط على يده فلا بأس به اذا قدم بيمينه فعلى هذا يكون قوله الغير وفاء والقبالة بيمينه
القاف قاله ان يبيعه هو العثمان قوله اذا قدم بيمينه مجرى على الخلاق في وجوب النقد في المضمون من الاكرمية
وفي خلاف ذلك من هذه المسئلة جواز ذكر اعوضة على ان يبيع بعد ثباتها حلالا او دابة او غيرها
شتما وكان امدا سيرا او الما معلوما بيمينه بيمينه الصانع منها وتقدم الشرا لسانها اذا كان يبيعها
في وقت يجوز ناخير البضاعة وتوالت يتوالت في عام ابو عبد الله الحكم فافقت بجواز ذلك وطول في ذلك
شتمنا الامام رحمه الله فاني نهدم الجواز اذا لا يدري متى يفرغ البضاعة وكيف يكون فافقت به وذكر

هذا القسم هو الذي
يكون في بيع المولعة
على المولعة من طلب
احلاط غنم عند راع
ثم وجد عنده بعضا
بعد ان انكر وقال
نقلت الباقي في القرية
او في الحبل صدق بيمينه
الا ان يبعد على الغنم
فيضمن وان لم يضمن
بعد الغنم فلا ضمان
وهو صدق ان لم يضمنه
وان لم يضمنه او لا
يضمنه وان لم يضمنه
فلا ضمان عليه ابو
صحت الح وهو من ما
ادعى بيمينه في القرية
والحبل بحره او الحشا
وان صدق الراعي في
الاختلاط وانكر ربه
الغنم وادعاهما
لنفسه فالقول قوله
مع يمينه ولا يقبل
قول الراعي ولا اقراه
امان على الرعاية
وليس له في رقاب
الغنم شيء وكذا
ان كان يبيع على
قوم فذكر اموال
بعض الغنم او في
شاة منها فلي قول
ما دل على خلاف
من يقره الراعي
بذلك ان كان
عدلا وان لم يكن
عدلا ولا بينة
حلفوا وكانت
يمينه من نكل
في الحلف وفي
قوله الحسن القول
قول الراعي ان لم
يكن بينة لاحد
من وليس للموسر
شيء نقلت اذا
استوفى سمع من
عرف لشخص يميني
وادعاه فلا يبعد
جرمه على نفسه
اذا وجد في ذلك
العرف نكوت مجلس
هل العمل به امر
فانما يعرف بشهادة
له فهو كشاة او
شاة هدي في قوله
وان عاينه بعض
اهل القرية دون
بعض والقول بغيره
حتى تمت المدة
لزمه اجرة ولا
كلام له لانه
محال ان يبيع
الزمن بمعاملة
غيره من يعرفه
بذلك وكذا البور
في توركا حاضر
بعيرا او دابة
او غناب فله
اجرة ولا كلام
له صاحب المذلة
من ترك دابته
فاحذر ما راجل
وعلما او حلت
عنه ولو استوفى
على السلامة
بكذا او لعمري
بكذا المجرى حتى
يعرف هذه من
هذه لانه مجهول
ويعلم زمن
المعاملة من
السلامة فان
فعله بغيره
فمما حذر ولو
شرط ذلك في
الراعي ثم اخذها
ربه ففعلها
الخمس اياها
قضى بكل اياها
سلامة لعله
هذا الشغل
وربما شغلته
السلامة هذا
القدر ان يبعث
فلا شيء له
من الاجر الا
بعد فزاعه
وما انهدم
في ذلك فعلى
انما اتمته
ثمانية ومنه
ما يكون على
المواجهة مثل
ان يقول له
ابن في هذا
الموضع كذا
بكذا فكل ما
عمل في هذا
فله من الاجر
حسابه وما اتي
من ما ضل
المما او ما
انهدم منه
فمن رب المال
الا ان يعلم
ان ذلك من
سوا عمل
الصانع فله
ثمانية ومنه
ما يكون معقول
بصفته مثل
ان يعامله
في ذمة على
حذر يبيع حتى
يلتزم الما وقد
علمت شدة
الارض من
رطوبة ثم
يطولها بكذا
والاجر طبع
الاله حتى
يكملها فهذا
القسم مضمون
على العامل
من ماله حتى
اتمته **قلت**
هذا القسم
هو قوله
فزاعه باس
ان يواجره
على ما ذكر
هذه والحسن
والاجر من
غير هذه
اجارة وشرا
او لما توافي
الناس ما
يدخله وامر
فله كان كذا
في الصفه
والاجال ان
وجهه خذله
اسر قد عرف
في رعيه انما
كان عاينه
القبالة ولم
يشترط على
يده فلا
باس به اذا
قدم بيمينه
فعلى هذا
يكون قوله
الغير وفاء
والقبالة
بيمينه القاف
قاله ان
يبيعه هو
العثمان
قوله اذا
قدم بيمينه
مجري على
الخلاق في
وجوب النقد
في المضمون
من الاكرمية
وفي خلاف
ذلك من
هذه
المسئلة
جواز ذكر
اعوضة على
ان يبيع
بعد ثباتها
حلالا او
دابة او
غيرها
شتما وكان
امدا سيرا
او الما
معلوما
بيمينه
بيمينه
الصانع
منها
وتقدم
الشرا
لسانها
اذا كان
يبيعها
في وقت
يجوز
ناخير
البضاعة
وتوالت
يتوالت
في عام
ابو عبد
الله
الحكم
فافقت
بجواز
ذلك
وطول
في ذلك
شتمنا
الامام
رحمه
الله
فاني
نهدم
الجواز
اذا لا
يدري
متى
يفرغ
البضاعة
وكيف
يكون
فافقت
به
وذكر

له من الجوار وحده من هذه المسئلة فلم يرد على هذا الاخذ الا انه قد ان كان الذي اراد ان يكون
زاد على كوايه فقلت له انه رجع بسبب هو انك فسكت عني والعسم الثاني بقوله في الجود ونحوه
رجل يبيد الجار بظا فبنا نصفه واندم له حساب ما بنا وليس عليه بناؤه ثانية كذا الاجر والظن من
عندك او من غيره قال علي هذا في رجل يبيع في المصقول تمام العمل ثم ذكر مسئلة جوار ابار واما قوله بمعنى
الاجارة فبني كائى قلنا مرة بمعنى الحالة مثل كونها في غير ملكه وهو العقم الاول انظر المسئلة في التثنيات
وقول العار هل هو وفاء او خلاف وكذا المسئلة السابقة قال وفيه في الاسدية زيادة حسنة وفي قوله
ان يشا فاعليه ان تبني ما نقي من العمل فيما يشبه وله اجرة كذا لان يكون سقوطه من سواها فاعليه ان
تبني له ذلك وهذا ما ذكر في التفسير الاول ان عليه ان يعمل ثانية الخ ان كانت ان كانت الاجارة على
سائر فاحظا في البناء كان عليه ان يبدمه ولعمري البنا على صفة ما يشترط عليه ويعزم قيمة ما ألفه
من جبر وعزم ويعزم ما تنقصت القيمة في الاجرة والجارة لان عن قيمة قبل بناءه وان احب صاحب
الارض ان يقرضه للبناء ولا اجرة للمعامل فيه لانه قد ملك بعضه ولا قيمة له فيما اذا انقص لم يكن له
شي ولا قيمة عليهم فيما ينقص من ثمة الاجارة والجار لا ينقص لانهم ينقص بعد قلنا عزمه تنقص
من الالة اعياها في على مذهب من يرى عليه العزم في اعمال الزلزلة التي لا تبني وكذا الارض ومن يقول انه
يعزم عن الزلزلة خاصة لا يعزمه هنا الا ما اخذ من الاجرة خاصة وسيد البنا على حسب ما يشترط عليه
وسئل ابن ابي زيد اذا اصاب الاجير في لنا مطوي في بعض اليوم سعة العمل قال له حساب ما معنى
وتنقص بقية اليوم وفيه الفرق بين المقاطعة والاستحجار ان الاول قبل تمام من العمل من الثاني
له بند وما بقي ولا ين القاسم من واجره على ما دارك بالريف موضع معلوم على صفة معلومة فاستغنت
البقعة فله اجارته ذاهبا ولا شيء له في رجوعه وفي الجالس ان قاله على بناء ما لم يكن له شيء ذاهبا ولا
رجوعه لان اجرة الذهاب فيما كان يلزمه من العمل قليل **وقال** يورد فينا بعبه وانا بعبه المسبوع
بطل ثابته كماله العبد ونحوه وعن ابن مغيرة لا يستحق تسليم الاجرة بمجرد العقد ولا العين المستخرج
لعمرك عليه السلام اعطى الاجير اجرة قبل ان يحفر عرقه فدل على تعجيله حين استحجاره الا ان يشترط
العقد عند تسليم العين المستحجرة فالشرط عامل لمقوله المسلم عند مشروطهم ولا يجوز تأخيرها
الاثر من الجملة اذا حجل الاجرة بشرط وان زاد على ذلك ودخله العزم خشية الموت او بزل ما فيكون
سلفا واجارة وان لم يدفع الاجرة جاز تأخير الشراء ونحوه فحوزه فعلا على الطوع قلنا في الواجب
منها في المتى الواجبة بعبه على ان يضمن الي اليوم واليومين وما قرب جاز ذلك وجاز المتقد وان كان
الركوب الى المزارع او شرب من جاز ما لم يتفده وقال غيره لا يجوز وعورضت بمنع بيع الاعيان بشرط تأخير
هذا العقد وروى في ان المتنازع يفيض على ملكه بالاعيان واستاد اليه ابن يونس وعن ابن نافع
اذ ملك البنا بنيت ثلاثة دنائير وقال ربه بنصف دنيا رفا لقول قول ربه لانه جاز للبناء كما ان القول
قول الحاكم لا ان يدعى بالاشبه **وسئل** ابو الحسن عن معنى قول ابن القاسم في باب العبيد يقيم
للطير اجل شهة موت فما بقي ميرات بين الورثة قلنا معناه ما بقي من الاجر وعن ابن القاسم ما بقي من الموضع
ابو حنيفة خلاص الاب في مسئلة الطير فما قدم ما كان يلزمه في حياته واذا مات سقط عنه والابن

موروث

اجارة
تسليم

موروث عن الاب للعبي منه حقه فاذا لم يكن للاب مال ولا للعبي وقد قبضت الاجارة قال علي بن
الورثة الميراث وللعبي منه حقه ومن لا يقدرون على قبض حصصهم منه فيكون للعبي وهي جارة طرية
عليهم قلنا فكون على هذا الموروث الميراث ان لم يوجد من يعطيهم قدر نصيبهم من المال وان وجد
فالورثة ما يعامل نصيب المورثة من الاجرة **وسئل** عن اجرة على تعليم الحساب فقال
جاءوا كالكتابة ولعمرك من الغرايعن ما اجمع عليه جاز وقد قال في الفقه وسادرك كثيرا واجمع في كتبه
في المسن لا ذن النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمر في كتابة الحديث وعن ابي بصير لا اعلم احد يحفظ
من الحديث لعبد الله بن عمر فكتب ولم يكتب في الاخير ان الحسن ان باهوتير يسقط رواه ثم قبضه ولم
يقض بعد قال انه يقول لعبد الله بن عمر فكتب وما كتبت قال ان يقول فيه عليه السلام ما قال قلنا
في لا يجزي الاجارة على النوح والشعر وكتبه ما عاين من نوح المصنوفة وانا شيدم على طريق الفتح
والبكا المسمى بالانفسيد ورواه بعضهم النوح وهو غلط الخي عن ابن حبيب لا بأس بالاجارة على تعليم الشعر
والرسائل وايام العرب ويكره من الشعر ما فيه النوح والكتا والمجا ولزم على قوله ان يجز الاجارة على كنه
ويجوز بيع كتبه واما الفنا والنوح فيمنوع على كل حال انتهى قلنا شيخنا الامام كراهة شعر النوح وما يبعد
على الحرمة وانظر هذا مع سوية كثير من الاشياخ مقامات الحرير مع بعض الغاكمة واخبرني بعض
ثقات اصحابنا في رده رواها على امام ائمة بلادنا ابو محمد بن الرافا قلنا انتم الى الموضع
الذي يتلو قوله فيما بها هام قليل وعلى ايها استغنت من التصريح وكتبت فقال لا تكن وانطق بكذا
قال يرويه على جدي ابن ابي الشيخ ابي القاسم بن البرا وكان ما يورد ويرى جامع الزيتونة قال وعكس
هذا خبر في بعض اشياخنا ان بعض الفضلاء السبع سيرة كتب الادب فوجد فيه موضع غير مكتوبة فبحث
عنه فوجد لها الفاظا فحشية قلت الخ في هذا ذكر الواقع في الكتب على معنى الرواية كما فعل ابن
البراء وكذا كتب قال في الزحشر غير انه تعبه على الموضع الذي مر فيه ولا يتفق في ذلك في كتب
الادب الى تنبيهنا انما يقصد بها معرفة معاني الفاظ التي وضعها العرب لانه قد يحتاج المرء
الى معرفة فيما توجه الاحكام الشرعية فحدثت عز في اللفظة التي وقعت في البخاري ليبحث في موضع
الفعل فما ضبط الى التصريح بها ونحو ذلك واما خروج الشعر ما اعمل على معنى الفنا فهو غير موافق
الفعل فلا يلزم من جواره حيث يروى بالبحر حيث كاف مفسدة وتقدمت حكايات العرب وسبب
وطريقهم في سجد السبب ما لغير وان من التقيير وانكاد من انكر ذلك كابن عمر والقاسم وافي غرار
وعبرهم وحكاية المازكي في الذي يخرج في مواضع الرباط فخرج التقيير للاعانة وقوله ولوعه من الفرائض
ما اجمع عليه جاز معناه فرائض الموارثة الاحكام الواقعة في الفزان والسنة المجمع عليها وكذا استخراج
المعقوف يعلم الحساب لانه قطعي وقوله في المدونة انه الاجارة على تعليم الفقه والفرائض كما اورد
معناه النعمة والفرائض التي استجرا الاجتهاد من الاحكام الطنية ولو كانت كسا محصاة قال سحنون
الموطا ولا يشبه كتب الفقه فيجوز بيعه وعن ابي الحسن وكذا البخاري وزاد السيوري وكذا كتب مسلم
وزاد غير هؤلاء كتب السنة فيجوز بيعه وعلى هذا يبيع الاجارة على كنه وتعلما وفي السامع على خبر
عن السيوري انه كتب الاجارة بعد الموطا البخاري وسلم وان كان الشيا

وقال في هذا وابن سبغر وغيرهما فانهم يزكرون الاحاديث ويعتقونها بغير علم ان كان صحيحا فصحها وان
سخطها فسخطها وان استورفستور وكسب ابي داود ورواه مستورون ما لم يرت له عدواه ولا حجة
ورايته كتابا في مناقبها لعلم الشيرازي او المديني فذكر عن محمول انه كان يحفظ ثمان مائة الف حديث
عظيم ولما ذكر عن البخاري انه استقى كتابا من خمسمائة الف حديث وعن مسلم انتقى كتابا من ثلاث مائة
الف حديث ولم يذكر واحد الا في حفظه هذه الاحاديث منها امره لا وعن البخاري انه املا كتابا في الروضة
الشريفة وكان يتركه ويتركه ثم يروي حديثا يقول حديثي فلان عن فلان عن هذا الشيرازي النبي صلى الله
عليه وسلم حتى فرغ من كتابه المكي فختلف في الاجارة على تعليم العلم وكتبه وسع كتبه وفي المدونة كره ما لا
يتم كنه الفقه قال ولا يعني الاجارة على تعليمه وعلى قوله يكره الاجارة على كتابته ومنع في كتاب محمد بن سبغر
في الدين وقال غيره الوارث في غيره سواء كان اهلا لها واليه ذهب بعض **رواه** هذا الجليل
محمد بن سبغر في نسخ الاسدية بغير اذن اسد وقد منعه ذلك المكي وعلى هذا يجوز الاجارة على تعليمه
ولا كتابته وفي كتابه بغير اذن اسد وقد منعه ذلك المكي وعلى هذا يجوز الاجارة على تعليمه
ديار واصحابها متوافرون ولم يكرهوا ذلك وفي موضع اخر وكان ابي وصيه قلت لعلم السني واثار
لا يكره ولا يكره عليه دليل على ان يجوز مطلقا المكي فعلى هذا يجوز الاجارة على تعليمه وكتابته وهو احسن
ولا اذكر ان يختلف اليوم في جواز لان حفظ الناس وادهاهم نعمت وكسب من تقدم ليس لهم كسب
وعن مالك لم يكن للفقاس ولا لسميد كسب ولا كسب اقر العلم على احد ولا كسب في هذه الا لواح ولقد
قلت لابن شهاب اكتب كسب العلم فقال لا قلت اكتب كسب العلم ان يعبد واعلم الحديث فقال لا فهذا
يشان اليوم فلو ساءوا اليوم سيرهم ضاع العلم وامكن ان لا يبقى الا رسمه والناس اليوم يقررون
كتبهم وهم من انفسهم على امامهم عليه ولا خلاف عندنا في مسائل المروغ ان القول فيها اجتهاد
والقياس واجب قلت لعلمه لم يمتنع خلاف الظاهرية في نفي القياس كما ذكر ابن رشد انهم فسقوا
لا يقر شهادتهم المكي واذا كان هذا وكان املا كسب كتب وسبغ بودى الى التفصيل في الاجتهاد
لا موضع مواضعه لان معروفة اقوال المتقدمين والتراجع من انما ويزيد في موضع الاجتهاد
وامنع وجوز المكي ان يكون له اجازة من بيت المال **در** وعليه اجرة المنيات للدرسي
اذا اقصروا على تعلم الفقه واما اخذها من المستفتي فقد تقدم ان لا يري حكي ان المكي من ذلك
فيه وفي الفاضل في مسائل القضاء وكان عبد الحميد يقول اذا لم يفتن عليه اي شيء منع من هذا
ولا يصح من اجازة **شحن** وفي اخذها على الشهادة خلاف وكذا في الرواية ومن شغل ذلك عن جيل
وكسبه فاحذ الاجارة من غير بيت المال لتعمدها عند كسبه وهذا الجليل ما سمعته من غير واحد
من شيوخنا وهو الشيخ الفقيه ابو علي بن علوان انه كان باخذ الاجر الخفيف في بعض قناوة
ابن غنم عن ابن زيد لا يجوز الجدل على اجاز الجان من الرجال لانه لا يعرف حقيقة ولا يوقف عليه
ولا ينبغي هذا النوع فعلة ولغيره وكذا الجدل على حال الربوط والمسيور **قلت** انما هذا اذا كان يجزه
او لمسان بالفاظ العجبة واما لورقي بالقران وما ورد في الاحاديث لجاز ذلك دليل حديث الرضا عليه السلام
واما اصل في جواز الجدل **سبب** ابن ابي مريدا ايضا عن ابي اركب في كتابه في نحو اسم الله الذي اصابه

هذا الحديث
في نسخة
من نسخة
من نسخة
من نسخة

كل كلمة وكسبه كل قوة وجعله على النار فاوقدته وعلى الجنة فتوقدته واقام به عرشه وكسبه ويبيع
خلفه وحلق به واشباه هذا من الملقب مع قران قد مره فكل ترك هذا الملقب باسا فقال ليس ما في هذا
في الاحاديث الصحيحة وغيره من الدعا الذي اتي في القرآن وثبت عنه عليه السلام احب اليه ان يبيع به
وفي نسخة كلامه لا يجوز هذا الا بعد ما يولد من نحو اسم الله ايضا به واجاب ابو الطيب بن خلدون بان
الكتاب المكي في حوائج وكلام لا يعرف فذكره العلم الرضا السلام المكي لان يعرف معناه واما الحوائج فمقتضى
ان لم يقصد بها انها هي النافعة بنفسها قلت ذكر المكي في الحوائج كتابا وكذا غيره وربما على سوال الخ
في معدن خاص ومنهم من يخرجه بالحروف المقطعة في اوائل السور ويقول ان في اسرارها اعظم واسمها ولكل
حجة يبيحها ويقصد بها كل حرب مما تدبرهم في حروفها والحق فيها ما ثبت شرعه بالسنة وما سواه تحلات
ومن علم المسحوا والله يعلم المفسد من المصلح **وسبب** المكي عن كذا الا في الاصل واستثنى مرة ما فيها
من الشجر **فالحاج** لا يجوز اذا كان كذا الارض الاكثر والشجر الاقل ان يوزن بميزان الميزنة بعد ذهاب الزرع
لا تترادف لغير الارض وسبب الدار بين ذلك انما يجوز استثنى ما اذا كانت تطيب في خلال مدة الحرا
لاجل الضرر في الدولة والخروج واذا انقضت المدة قبل ذلك فلا يجوز للذهاب العلة ولو استثنى لبعض
الثمر ومي شجر وطيبا قبل طيب الزرع فهو جائز ويجوز بقا بعض المدة لربها اذا كان المستثنى مؤثرا
يدخل منها الضرر في الدخول والخروج ولو كانت تدخل في الجميع لم يحرم استثنى البعض بقا العلة والكل
اكثر من الثلث ومن اجزئته في الشان عندنا في المغرب طيب الزرع قبل الثمر فلا يجوز ادخالها في عهد
الكر والسوا ذلك في الارض والدار اذا كانت الثمرة تطيب في خلال المدة لصورة الدخول على المكرك
لا جازها وهو معدوم فلا يجوز ادخالها محال قلت هذا ظاهر ان اراد بالزرع المكي والسبغ وغيره من
الجوهر الثمينة واما لو كانت صيغة من الارض والزرع ونحو ذلك وهي شجرها ونحوها فمحرر
بعد الثلث على الظاهر من الخلاف وفي اجوبة التوسعي عن ذلك ان كنه البياض الثلثين وثمره السواد
الثلث فاقول جاز استثنى الجميع عندنا في القاسم لا يفسد ولا يجوز اضافة السواد لكر الارض وحج
لا تحاجه وانما يجوز استثنى ما لا يدمر من الارض لان ما لا يحتاج اليه كسبها اضيف للارض وهو
فقد يبيع الثمرة قبل طيبها كما لو اضيفت الثمر لبيع عرض والثمره العتوان على اجواز الضرر
الدخل على المكرك في الدخول والخروج ولا فرق بين كون السواد مستثنا او مجموعا اذا كان الحثان
يعلق ثباته بالذخول عليه واما ان كانت ارضها لا يجر عليها في ناحية منها محال لاضرر على المكرك
من دخول المكرك لسقيها واصلاحها جزئيا لا يستثنى ذلك من جانب اخر الذي انما اذا كان
الحا لصاحب الصنعة لسقيها به وهو قد ركبانية الصنعة قوم البياض ما يحتاج اليه من الماء بعد
طرح ما يقابل المونة من اجرة اجرا وغير ذلك قلت كذا ذكرها في المدونة بعد طرح قيمة المونة في العمل
ووجه ان الحاصل للمكرك دون ما يقابل العمل ويلزم عليه طرح مونة الباقي الذي هو المدة كونه في المدونة
لان ان كانت تحتاج الى المونة بناء على ان كان في الدار سبغ حمار او خيل او راكبا في المكرك في المكرك
لا يفسد من نفس الدار كالشجرة والحاصل غير محتوج معلوم بخلاف استباح الدار لانه هناك اشترى رقاب
الحام وهذا اشترى غلته **وسبب** اذا اسلوب الزرع في كذا الارض جاز على السبغ والاربع في وقت

وهذا

الحق والقياس ان لا يجوز في الزرع وهي ان تكون تبعا وتلتصق بغيرها ويكون طيبا قبل ان تقطع المدعة وقصده
رفع الضرر باستعمالها فيجوز دون ذلك بانفاق وتبع الثمن من الثمن بانفاق وفي ذلك القول ان
مسألة السمور ركة عن له سواني ومبياع ولها سائة مختلفة من الحما الصغير والماء الكبير وهذه
انما هي في يد المالك الصغير باخذ خمس ما تجزعه الارض ومن ياخذ بالكبر باخذ عشر ما تجزعه الارض
هل هذه اجارة حاضرة ام لا وعلى من يكون زكاة هذا الجوز **فاجاب** هذه اجارة غير حاضرة والزكاة
على رب الارض قلنا هذا واضح على المشهور ولو كان معناها مساقاة للغة الاجارة وقد تقدم
قوله انه ان كان من معنى المساقاة فهي اجارة ويكون زكاة ما يجزعه كالمساقاة اذ المالك يصاب في الجميع
وفي **مسألة** عن اشترت نصيبا من دار وسكنت جميعا فبعد مدة اشترت نصيبا بوجوب له الجميع
فطلب المالك بغير ما يملك في الدار في المدعة المأخوذة فقال لم اسكن الاقعة ونفسي وايضا فان ملك
بعضه النصيب بغير العيب **فاجاب** اذا اشترت نصيبا من الدار وهو مشاع فنصيب الشريك
كأن فيه فطلب بطلب بغيره في المستقبل وهذا هو مذهبنا ان ضمان المصيب من المشرك حتى
يقضي بوجهه وفيما قلنا ان اخوان وعليهما تجزى السكنى والمغلة ابو حفص اذا اهل رجل وولد ارضا
ورعا احد الورثة وبقي منها مثل حظ الباقي من الورثة فليس على الزارع كرايا الا انما زرع قعد
هسته قلنا فلو كان من كرايا من رجلين فوجد احدهما ما يوسق فيه شيئا من ماله ولم يجد شريكه فقال
ليس هذا امثالا لارض المركب يسافر به وليس على الشريك ان يسافر مركبه بغير شريكه والارض على صاحبها
قلنا وكذا يلزم في الدار انما على صاحبها خلاف المركب **مسألة** السور يركب عقد كرايا
فما معلوم ومدى معلومة واستدعي لنفسه سها مائتا ونودا زراعتا وكتب رقة بالكر والفره
كلما يصل اليه من رب الضيعة يكون له قبله على وجه السلف فلما مضت سنة في الضيعة قام على
صاحبها وقال لا يلزم من العقد المكتب في اخرها بعد تمام العقد ورب الضيعة يدكرانه كان وعده
بعد تمام العقد وهو السلف الذي كتب بده في اخر العقد **فاجاب** العقد فاسد
مسألة عن ومي على ايام اكرى لهم حانوتا خمسين درهما سنة وثانية فاما اخر فاعطى قرا
بسمين درهمين فافترق الاول فانزله من سمين فقال لا الوى للثاني الزم الكرايا الزيادة فقال
قد يرد الى حين لم يكن له اول مرة فبقى على الاول خمسين بقية المدعة ومي شهر رمضان فرفع الثاني فقال
لما اعطى الثمانين ومي اولي للثاني فابى الاول وقال قد اكرى لك خمسين قبل العقد لصاحب الزيادة
الاول **فاجاب** يلزم الكرايا بالزيادة وعلى الثمانين **مسألة** عن كرا ربح المسجور اذا اجاز
مزايد بعد ان سكن الاول هل يتقبل الزيادة ام لا **فاجاب** اذا اولاه من يجوز ولا يبه هذا اجاز
من لم يزل في ذلك العقد من حسن النظر في الثمن والامد فان كان من حسن النظر فلا يتقبل الزيادة
انما عان من المشاور اذا اكرى صاحب الاجناس الناظر في على يوى القاضى جوازيت الجبس او دور طلبة
وعنده ما على رجل بعد المدعى والاسقفما لم جازا يده بعد ذلك لم يكن له نقص الاجارة ولا احد الزيادة
الا ان يكون في الدعين على الحسن وثبت ذلك ببيعة فيقتضى الكرايا واخذ وسوا كان المزايد حاضرا او غائبا
لكرا الوى بغيره لمدة عام او ارضه ويعقد ذلك ثم يجد زيادة كل مقتضى الاجارة لا يتبوت

هذا هو مذهبنا
ان ضمان المصيب
من المشرك حتى
يقضي بوجهه
وفيما قلنا ان
اخوان وعليهما
تجزى السكنى
والمغلة ابو حفص
اذا اهل رجل
ورعا احد الورثة
وبقي منها مثل
حظ الباقي من
الورثة فليس على
الزارع كرايا الا
انما زرع قعد
هسته قلنا فلو
كان من كرايا من
رجلين فوجد احدهما
ما يوسق فيه شيئا
من ماله ولم يجد
شريكه فقال ليس
هذا امثالا لارض
المركب يسافر به
وليس على الشريك
ان يسافر مركبه
بغير شريكه والارض
على صاحبها قلنا
وكذا يلزم في الدار
انما على صاحبها
خلاف المركب
مسألة السور يركب
عقد كرايا فما
معلوم ومدى
معلومة واستدعي
لنفسه سها مائتا
ونودا زراعتا وكتب
رقة بالكر والفره
كلما يصل اليه من
رب الضيعة يكون له
قبله على وجه
السلف فلما مضت
سنة في الضيعة قام
على صاحبها وقال
لا يلزم من العقد
المكتب في اخرها
بعد تمام العقد
ورب الضيعة يدكرانه
كان وعده بعد
تمام العقد وهو
السلف الذي كتب
بده في اخر العقد
فاجاب العقد فاسد
مسألة عن ومي على
ايام اكرى لهم
حانوتا خمسين
درهما سنة
وثانية فاما اخر
فاعطى قرا
بسمين درهمين
فافترق الاول
فانزله من سمين
فقال لا الوى للثاني
الزم الكرايا
الزيادة فقال
قد يرد الى حين
لم يكن له اول
مرة فبقى على
الاول خمسين
بقية المدعة ومي
شهر رمضان
فرفع الثاني فقال
لما اعطى الثمانين
ومي اولي للثاني
فابى الاول وقال
قد اكرى لك
خمسين قبل
العقد لصاحب
الزيادة الاول
فاجاب يلزم
الكرايا بالزيادة
وعلى الثمانين
مسألة عن كرا
ربح المسجور اذا
اجاز مزايد
بعد ان سكن
الاول هل يتقبل
الزيادة ام لا
فاجاب اذا اولاه
من يجوز ولا يبه
هذا اجاز من لم
يزل في ذلك
العقد من حسن
النظر في الثمن
والامد فان كان
من حسن النظر
فلا يتقبل
الزيادة انما
عان من المشاور
اذا اكرى صاحب
الاجناس الناظر
في على يوى
القاضى جوازيت
الجبس او دور
طلبة وعنده ما
على رجل بعد
المدعى والاسقفما
لم جازا يده
بعد ذلك لم يكن
له نقص الاجارة
ولا احد الزيادة
الا ان يكون في
الدعين على الحسن
وثبت ذلك ببيعة
فيقتضى الكرايا
واخذ وسوا كان
المزايد حاضرا
او غائبا لكرا الوى
بغيره لمدة عام
او ارضه ويعقد
ذلك ثم يجد
زيادة كل مقتضى
الاجارة لا يتبوت

الذين في ذلك اذا قات وقت كرايا فان كان قبل ذلك نقص الكرايا وخبرت الزيادة فانما اكثرها
من نفسه فمكره ذلك قال مالك ومالك الى المدان زيد فيه والاسوك له فان قات ابانها وكان
فيه فضل اداء والا لزمه ما عقد وفيه ينفي لناظر في الجبس ان يوزع العقد فيه بعد اشترائه
الزيادة فان عقد المدعى القبالة ولم يقبل زائد لا يتبوت العقب كما تقدم فان عقد ما غوبنا ظهر
في ارضه ولا يكمل عليه قبل الزيادة الا ان يكون ارضا وتغوت بالعمل فيكون عليه كرايا الا ان
يكون اقل مما التزاه به فلا ينقص منه شيء قلنا يحتمل ان يكون جواب السور كعادة جرت
بان ربع السهم والحبس على قبول الزيادة ويكون الجواب الثاني على نفيها فاذا انقضى عرف على عهده والعماد
عند اليوم يتولى خلف فاكتر الاجناس والمخزن على قبول الزيادة ويكون الجواب الثاني على نفيها فاذا
انقضى عرف على عهده والعماد عند اليوم يتولى خلف فاكتر الاجناس والمخزن على قبول الزيادة
وكذا بعض اجناس المساجد وفي بعض على البت وكذا في ربح الايام وهذا كله ما لم يظهر غبن
فيجب قبوله والدار على قبول الزيادة اخذت من الامام منها من مسئلة من واجرت على سبع كسرى
على ان يبنى شاترك جاز ذلك لا اجارة على خيار ولا يجوز النقص في غيرها سمعنا بان في الخيار
شهر ولا يجوز الخيار اليه وردها من ردها بان كل ما مضى يوم وجب وبقي الخيار في كل يوم يوم وراه
عمرها فضل بان فيها الاطلاع انظر البيان واحد الجواز الضامن قوله احصد ربحا فاحصدت ذلك
فصغره وشرط التركة متى شاؤ ذلك ان يسهل ما يجوز الكرايا من الاجناس والاطال في المسئلة والدار
يعمل عليه من كلامه في الاجناس ما حكاه عن ابن القطر ان القالات على اربعة اعوام وان الدور والكرانيت
وتجرها العام ويجوزها بعد ان حكى ان قبالة ارض من خمسة اكرت الى خمسين عاما ما لم ينفذ وانتهى
ذلك وحكى عن ابن رزق ان ارضا اكرت الى خمسين عاما وانها مضت وكان المذكور اكرها المنعوب
الى عامه وحكى الخلاف عن القضاة في ايام فضا ودا بن رزق في قبالة وقت الى اثني عشر سنة
من بعضاها ومنهم من ردها بعد الاجل واختاره هو الفسخ في بعد الاجل واجتمع على ذلك بروايات
وقت في السبع الى اجل ومسايل كذلك في النكاح وفي الاعاوان فلو ارادها فليطهرها في كتب الا
اول الاقصية ولولا الطول لطلبها لكثرة معانيها وما اشتملت عليه من المسائل وحوى عندنا القوم
اليوم يتولى بغير الارض الارض الحبس بالمعلقة لا يمين والحبس سنة وكذا قد شاهدت كرايا
بغيره اكرت من الحبس وحملت دارا اظن ان مدتها خمسون او اربعون سنة وكذا في القير
في دار تدمرت ومي حبس للفقير فاكراها فاقى الجماعة ابن باديس رحمه الله الى سنين كثيرة ما تبين
به وراه خير من تقويتها بالبيع للمصروف الداعية الى ذلك وما عقد كرايا وجبة للفقير
فلا يفسخ لانه اخذ الصارين ومعه ابن سهل من باب البيوع والاكسية والنكاح فيما يجوز من الاجناس
تفصيلا ما مضى ربة عنده وفي المدونة ما يدل على ان الاجل في النكاح ليس من باب الناسد هو عنده
اضيق وفي بعض كلام ابن سهل ما يدل على انه اسهل وذكر العرف ان طرفة عقد نكاح حين يبيى الفقه
راوى الموطا فيه هذا ما اصدق في حين يبيى الفقه امراته عبدة بنت محمد بن جابر المقدسي
اصدق الف دينار ردواهم النعم من ذلك خمس مائة دينار وظهر انه عند حدة مائة دينار وتلك

77

الغير مبي فيه واخذه المرتبة وبعثا فقال عنه مند ذلك والاول الصحيح وتقدم على معه كلام طويل حتى سلمه
 الله تعالى من المديوم وهو حبس كثير المنفعة قليل الزينة وكل احد يسئل عن نية المالا عمل بالعباد
ابن عاتق قبالة الملاحاة لجميع مدح الملح في العام بالذات والدراسات والدراسات والدراسات والدراسات
 لا اعتراض فيه وانما كراوها بذلك لا شهر معلومة وفرف سجون بينهما بان نبات المتكاثرات لعمال في المباح
 ونزل الملح فيه عمل للتقبل عليه المالا الى الاحواض ومعالجته وهو فرف له وجه واما استيجارها بالبحر
 مما يخرج منها فاجازة سجون في تعبته وفيه اعراض ووجه الكراهية فيه انه كراهم من مجهول لان البحر
 قد يملك ما حصل فيه من الملح وقد يكثر ولو عتد اعمامه في لفظ الشركة لوجب ان يجوز كراها لولا
 على ان اخرج احد من اليد والارض والآخر العمل وحده فيلحق به وانما فسدت مسئلة سجون من
 الملقط ولو عتد اعمامه لفظ محتمل لتخرج حوزة على قولين قلت هذه حارة على مسئلة الخامس التي ذكرها
 ابن رشد وتقدم الكلام عليها ابن رشد روي زيادة عن ملة انه كره ان يعطى الملاحاة على البحر او بعض ما يخرج
 منها **وقيل** يجوز قبلها بكم ما يوكل ويشرب لانها مالا ولا بأس مالا واحدا تامين وفيه يجوز ولو
 كانت مالا في ذاته طعام **ابن قس** عن محمد بن احمد بن محمد بن قسالة الملاحاة بالمسح لا بها يخرج
 منها وانما يتولد في مصناعة حلب المالا الى الاحواض وبزكته للشخص حتى يسلم وليس كالمثل الذي من
 طبع الارض انما تكلف العمل ولم تكلف **وقيل** فعلى هذا اذا كانت تبتة كرا فلا يجوز
 وعجزه بعضهم لانه من المزاينة وتقدم الكلام على الشركة في المادان وان في قولين بخلاف الشركة في النفا
 المارا لا بد روفيا **وسئل** السيوري عن يكرى فواد ليس من مامعلومة سناني في كل ما يكون
 للمكرى من الشربة او بعضه هل يجوز ان اخذ النقد مع الشربة في السقي والاشربة لونا اخر النقد والسقي
 لوقت معلوم او الى اخر الشربة والسقي في يوم الجمعة وهذا حكم هذا الحكم للمفوض او كل من الغنم المعينة او
 القدر **فاجاب** ليس كالمفوض لانه من ما بعينه ويجوز بيعه بالنقد لاجل بيع اخذه او اخره لا
 كسرا الدار وليس كالفنم لعدم اسمها وفي بعض نسخ نوار ابن رشد في قرية طبرية طبرية ما سونة وتقتسما
 الماعلى دولة معلومة بينهم في ثمة عادتهم بالسلف فيه بعضهم في بعض واخذ احد منهم ما صاحبه يوما كرا
 او طول الليل على ان يعطيه مثل ما ياخذ بعد اربعة ايام او خمسة او ما عسى ان منع الاتفاق ويمن له
 يوما معلوما يصرف عليه فيه المالا في ذلك اليوم المعروف بموسم شرب الاحد من الما من العاين وقد
 يمكن ان يكون ايضا لاخذ السلف خطا من ما القرية وياخذه على يوم معلوم بصرفه فيه او غير معلوم
 متى انفق له كراه من يكرى ماء اذا اجرت عنه ثم كرايه بينهم في ذلك كله جاز ويكرى حكمه حكم السلف
 الله يجوز على الحول او الى اجل وغير اجل ولا يجوز الا اذا وقع الى اجل معلوم فان كان ذلك مما يجب اذا اخذه
 على يوم معين ولم يمكن الصراف فيه والاداهل قيمة المالا الوقوع اوقمة المالا المشروط اخذه مودج والحكم
 في ذلك ان شاء الله **فاجاب** ذلك جاز على ان يرد اليه في يوم من الايام التي لعق الشربة للمفوض
 او بعد الى ان يستسلمه في الوقت الذي تقال الحاجة فيه الى المالا على ان يعرضه في الفصل الذي يكرى الحاجة
 فيه الى الماوت كما ان يسلفه اياه في فصل الشتاء على ان يرد اليه في فصل الصيف فلا يجوز ولا عمل لانه
 سلف من منفعة واما سلفه ايام على الحول جاز ويعطيه اياه متى طلب منه في اول دولة ثانية في الفصل

الذي

الذي اسلفه اياه فيه وان كان للسلف لا خط له في ما القرية جاز السلف ايضا على الحول والى اجل على ان
 يشترط له المالا اذا حل اجل السلف عليه الا ان يكون السلف في فصل الشتاء على ان يرد اليه في فصل الصيف
 فلا يجوز ولا يحل وان لم يكن مع السلف مالا واحد للشرا كان عليه قيمة الما يوم استسلمه وقد قيل
 ان السلف على الحول في ذلك الجاز ويعطيه اياه متى طلب منه وان كان في الصيف وقد اسلفه اياه في الشتاء
 وهو قول اصح والاول هو الصحيح الذي ياتي به من مذهب ابن القاسم قلت كلام السيوري يتضح ان من العا
 والكلام الثاني يقتضي ان السلف في فصل الصيف لا يجوز السلف فيه الا على مذهب استنبه في الفدادين على
 قائل ويجوز كراؤه ان كان غنمه كالمعينة والمية كاذب يوجب تحجرا الامم وعده الله وعلى الثاني يجوز
 السلم في فصل الصيف غيره شي لا يتصور في لزومة كالسلف ولا يجوز كراؤه الا ان يكون غنمه واليه رجع الشيخ
 المذ لور بعد ان ذكر له ان شيخنا المغربي رحمه الله افق بذلك في فواد ليس بقصه وقاسرها على
 السلم في قرية بعينها اذا كانت مامسونة وهو الظاهر **وسئل** السيوري عن كراها ارضه
 بما لها ولسن عليه ان يعطى اعماما من الزيل معلومة للارض المكراة **فاجاب** لا يجوز ذلك لانه كان
 عذرة او مالا مع غيرها وعقد الجميع عقدا واحدا فليس هذا جازي على الخلاف في بيع الزيل والعرض
 في الجيزة او يكره هناك فكذا هنا وتحتمل الامر مع المنع ان هذا الزيل تابع للمكراني اشعه وهو عند ظاهر
 المذونة من قوله اذا التزمك ايضا على ان يكون ما ثلاث مرات ويكره في الكرايا الرابع جاز وكون ذلك
 على ان يزلها ان كان الذي يربها شيئا معلوما فظاهرا للعموم اما الجواز مطلقا او لا بها مالا او ما يبلغ سبعة
 منها العرفه اليوم على الجواز وقد سئل الخلاف فيه ابن قسوج لا يجوز ان يشترط رب الفندق على المتقبل
 الزيل الذي يجمع فيه ويضخ الكرايا ان وقع للشرط واما على القول بالكراهية فيجوز ويعتد فيه على ان على
 المتقبل عندما ينفذ العام المذ كور من زيل ارضه اب الحاصل كذا وكذا اجلا مكيلا كل عمل ستة افضه
 بكم كراها ان اذ ان عات ستوات مما يوكل حله ولا كالا وب **فاجاب** تحتمل ان يكون قدر مالا
 كراها لاجل عند م مختلفة ولو كانت معلومة لم يقتض الشرب في الايام التي الجلالة عليها كما اجاز
 مالا السلم في احوال الخطب ونحوها والذي يعول عليه عندنا بتونس ان يمين جيل الزيل وبقدره باجا
 البغلة والحمير من الوسط في ذلك وذكر الكيل فيه عندنا يصار بمجولا اذ لم يعقد بغيرها **وسئل**
 عن زراعة المكبرى في الارض ما يصير بها كالجوان والارض **فاجاب** اذا لم تنقص العلة موزع
 هذا في بيع من زراعتها كما في المذونة من الدواحل من الدور والحوايت لا بد ان يكرى ما يعمل بها اذا
 تفاوتت قيم السكنى وفي الدور لا بأس بكرى الحانوت ولم يسم ما يعمل فيه وله ان يعمل فيه حذرا او قضا
 الى اخره فمورست لمسئلة الدواحل وفرف عياض بينهما في السؤال على ان بين له فادان بغيره
 في الما عمل مما واصر فانه يمنع ابن عات في الكافي كره مالك ان يكرى الرجل الارض على ان لا يزرع في ا
 حيا او شيئا او الاقولا او شيئا معلوما بعينه وهو عند غيره خفف بل يوسن اهل كعلم من يستبان
 سمي يزرع فيما وكرهه ما ليسم الشئ بعينه **وسئل** عن سكن ارضه من مائة لا يعرف ما فيها
 لم استقره اجل ماله الكرايا **فاجاب** من سكن ارضا مملوكة لا يردى ما كراها استقرها رضا فعليه كرا
 التل قلت لانه دخل هنا على علم انها لعين في خلاف مسئلة الشفعة اذا اشترى من يظنها لور في

الذي

احكام ابن سريته ابن زرب فمن ادعى انه ابتاع دارا من رجل فانكروا ذلك ولم يتقدموا بدينه فانه
يؤخذ من اجابا وقضى به له فقال له ابن دحون اليس الغلة بالضمان فقال ليس في مثل هذا هو مقرها
الدار كانت للقائم ويؤخذ منه باعها ولم يثبت ذلك فيرجع عليه ما غلة ولو قال الدار ملكي ولم يدع التساعا
ثم ثبت للقائم ملكها لم يرجع عليه ما غلة وما قاله سمعته بعض شيوخنا يقول وهو يدل ما في الشفعة
وسمى المكي كركي دارا او حائطا يديره الى سنة فانه قبل السكنى او في ايامها ما حال جميع
الكران او حتى يمتلئ او كلما موثرا اخره بحسابه **فاحكام** فيها تنازع بين شيوخنا هل يحل
او يحل والذي يقتضيه المدونة انه يحل قاله في التفتيش تباع الاحمال للمصاحب الا قبل ولا يمنع ان يترك
الابل للغير ما لم ينفذ ويأخذون كراهها ولا يأخذ المكي كراهه وبتابع منافعها ويقتضيه الغرض بان
وسمى ابن دحون كركي دارا اسنيل منجوم معلومة ثم هلك في اثنا المدة هل يحل جميع الكركي
كسائر الديون او يحل ما مضى بموته وما بقي يكون للورثة في ذمتهم وطريقه في المناقح في تفتيش المدونة
مسائل من هذا والعرويين فيها خلافا كما ذكره **المكي فاحكام** يتخرج فيها قولان اصحهما انه يحل
لا وقيمت المكي كركي ولا تفتيشه اذ لا يحل بالموت والتفتيش ما يقتضيه بدعونه وهو اصل ابن القاسم لانه يري
قتل الدار قبضا للسكنى ولو كانت مأمونة لانه لا يحل اخذ الكركي اعد دين فلي اصله لا يحل على المكي كركي
بموته ويستلزم الورثة منزلة الا ان لا يرضى بداره بمهم فيفسخ حينئذ وكذا في التفتيش باخذ داره
ولاسم الدار وكما صرح بالكران لا يرضى الغرض وقد قال انه يسلمها وخصا لغرضها بالكران او ما اضطرب له قوله
ولم يحرم على اصله وهو قول اشبه لانه يري قبض الاو ابل قبضا للدار واخر فيجب قبض دار الكركي اذ يدين
وباني عليه انه يحل على المكي كركي بموته وتفتيشه فيجب ريب الدار بين احذ داره او اسلمها وكما صرح الغرض ما
فقول ابن القاسم المخالف لاصله **وسمى** اعن الكركي ايضا لا عوام ولا يجوز التفتيش فيها فانه في اثنائها
هل يحل عليه بقية الكركي ابل لا وهل يقوم من قول ابن شهاب امر **فاحكام** لا يصح تفتيش بقية الكركي
من تركه المكي كركي التي لا يجوز فيها التفتيش حال والذي يوجب الحكم ان لم يرد الورثة التفتيش بقية الكركي
في اموالهم ان يركي الارض فيما بقي من المدة فان نقص عن ما اقرها به وفق بقية من التركة وادرك
منها ما نقص عنه وجوبه عاما عاما وكذا الحكم في الدار على الصحيح وهو الا في قول ابن شهاب ورايت
لبعض الشيوخ ان دينه حال بموته ويجب تفتيشه من تركه الميت وليس يصح اذ لا يحل بموته الاما قبض
عقوبه ولم يقبض منافع ما بقي من المدة وبما يقتضي شيئا شيئا ولا بد من الاهداء على الدار وقد خرج قوله
على ان يري قبض الاو ابل كقبض الاو احضار ابن رستم في استئنا البائع مدة لا يجوز له ان يفتش ما لا
يؤمن لعين البنا فيه ما وقد اختلف في ذلك اختلافا كثيرا فلا ين شهاب في المدونة اجازة ذلك الشرع
الاعوام ومثله لابن القاسم في الموازنة ويقوم من كتاب العارية من المدونة لانه اجاز فيها ان يفتش والورث
الارض على ان يفتشها ويسكنها عشر سنين اذا بين البنا ما هو وهو قول الغيرة واجازة سمعته في الحنفية
الاعوام وروى ابن وجب عن مالك السنة ونصفه وينبغي ان ينظر في ذلك الى البنا وان خصه في ريبنا
بغيره الى المدة اليسيرة والآخر لا يتغير الى المدة الطويلة واسم البائع الارض واستئنا اوها اوها اوها
يجوز في ذلك ما مضى من الاعوام وهو قول ابن القاسم في ارضه سمع اصبح من الحبس ومثله في الموازنة قال

لا يجوز تفتيش المكي كركي في ارضه

المعنى

المعنى يجوز ذلك في السنين ذوات العدد ولا يجوز في الدار الا المكي كركي ولا ين القسم في المدة
لا يجوز ذلك في الارض الا في الدار اكثر من سنة وهو بعيد وشاذ في الارض نظره في السلم من الشرح
وسمى المكي كركي كركي ضيعته لاراعة لثنا فرعها وتصوره وبيع المكي كركي من صاحب الضيعه
وقبض ثمنها ثم اراد دفع الكركي من ثمنها وينفق بقية هل يجوز ام لا **باب** الا حسن للمكي كركي
ان لا يشترط ذلك من المكي كركي فان فعل معنى اخا قبض الثمن ورد به بعد التفتيش فله هذه من سائر
تفتيش من ثمن الطعام طعاما فكمه ماله واجاز ابن القاسم اذا قبضه ولو رده لعينه في الحال اذ لم
يتم الا على ذلك مثلا اذ بيع زينا ففتش كركي منه زينا او طعاما سواء في دفع ثمنه في الحال وكذا تقدم
في اقتضا ثمن من لحم حيوان كما فعل الجلالة بيع الغنم من القصاب ثم يشترط منه اللحم فيعطيه ثم ياخذ منه
ثم يكره ماله واخره ابل القاسم **وسمى** المكي كركي من المكي كركي كركي المكي كركي هل
ذلك للمكي كركي **فاحكام** ينظر الى العادة فيجوز عليها ما شاءه عن فقهاء فله ذلك كان من
عبد المكي كركي المالك والدار ومذهب المفتين بالمدونة ان المالك كركي في سائر الشيوخ الا انه على المدونة
سائر الاصل عدم خروج المالك عن ملكها الا بغيره واذا كركي الدار دخل في السكنى خاصة ولا
يجوز للمالك ان يفتش ولا يعرف في حال اصل ملكه لربه فلا يحل من يدره الا ما اقر به او عرف ذلك فان اشكل
على ملك ربه وفارقته ثم بعد ذلك نظر الى ان المالك كركي لانه الذي منه جميع منافع الدار والمالكون
منافعها اذ هو مستوفى من عدا سطوحها فكان نصيبه ان المالك كركي اذ هو مستوفى من سائر
المكركية فهو من اصله كما لو سطره عام او حرار على سطوحه ثم بعد سبع سنين رايته في هذا الجواب
كما رويته ويؤيد ذلك ان كركي جميع المنافع وان المالك من المنافع يحوز وهو يحتاج الى دليل فان غلبت الى النقص
على العادة **فاحكام** والعادة اليوم اذا كركي الدار فله من ما الواجب قدر ما يكتفي به بالمدونة ومن
اعمال الفسل والشرب خاصة ولا يجوز للبيوع ولا عطية بوجه ومن رتب له او خرج عن التصرف
المعتاد فانه متعاقب واما اذا كركي علوا لدار فانه كان عليه دليل مثل فهو كالمالك من عليه فهو
كالمالك ولا فلا يدخل الا بالشرط على حسب ما يقتضيه عليه من قلال الشرب والفسل او احد مما
في كل شرب او جمعة او يوم الشب من كركي دارا فيها سطر ولم يذكرها العاقدان واراد كل منهما ان يطمر
فيها ورغب المكي كركي ان تراها بما فيها من سطر **باب** ان عرف المكي كركي ان بها سطر ادخلت عليه
في كركيه حتى يخرجها اذ بشرطه وان لم يفتشها **باب** ان عرف المكي كركي ان بها سطر ادخلت عليه
الدار اذ تخلف اليها الا باذن المكي كركي **باب** وان لم يفتشها **باب** وان لم يفتشها **باب** وان لم يفتشها
المكي كركي الا بغيره او بشرطه لا بد من ملكه منافع الدار وعليه العمل بان يشا الله في ابوابه لغيره
اذا باعها بغيره وسأوه بحري الى بائع الدار هل في حق ام لا **وسمى** الضابط عن اختلاف المتكاتبين
او رتبها في مدة الخدمة **فاحكام** القول قوله ورثة المكي كركي في الثمن الامد فانه كانوا اطفالا او قنف
الامر في الرين فليس عليهم وكلف المرأة على ما ادعاه المكي كركي اذ ادعى عليهم علما على ما عهده عليه الميت وبارا
مع الخلف ومع النكول فستحق بميتته انه مدعي **باب** ادعاء المكي كركي في حقه ما فقط **وسمى** ابن
المراد عن المكي كركي بين الاجير على حفر بئر في بئر فله ما حفره من الحساب ما حضر وعن الشرب لعله قبل

تجوز زرعها وان لم يشترطه ونقد يكون الرب الارض من متعة لتجويد الارض به ذلك العام الذي بعده ولم
تجوزها لنقد زرعها فاذا اشترطه المكوي فانكر احرازه والشرط لازم فان ترك المكوي الغلب احراز
وحال مانع وقد اشترطه عليه فانه ينظر الى قيمة كرا الارض في العام على الغلب قبل الزراعة وعلى ان
يقتل فان كان قيمة الارض على الغلب اقل فليرب الارض قد وما بين الكراين وان كان فيه شروط الغلب
بذلك ان ينظر قد وما بين الكراين في القيمة فان كان الخسار والسدس وغير ذلك لخطه بما كان
به ذنبه فليترك او كثر قلت فظاهر المدونة المتقدمة في سلسلة الزرع ان له في ذلك حق وجوز
بالقوة في الشريعة ان تكون مأمونة حيث يجوز تقدم التمتع فيها او في ايمان المالك على مذهب ابن القاسم
وسئل عن كراي دواب الى بلد معين وشروط عليه ان يدفع الكراية هل يجوز ذلك لانها
استعمال الخرج لتسفر عقب الكراي ام يجوز كالبيع وهل يفترق الكراي المضمون من المالك ام لا والكراي
قاسم الكراي على ان يقتضيه البلد المضمون عليه جازية لا غير فانه كان الركوب مضمونا او مضمونا
في المضمون وان كان الدين بالدين للمضمر وحرف غرض المكارى فاما للمكوي من كراي حبوب وترك الحبوب
يخالف في الصغير ما يدخل في المضمون لانه يقتضي شيئا فشيئا فاجوز للمضمر ووجه الكراي ووجه كتابه
ما يدل على المنع والمشتور جواز وان كان الكراي سلعة بعينها لم يجز بارتفاق وامابع السلعة على ان لا يجر
ثمنا ببلد اخر ولم يضرب اخلا فالمشتور عدم جوازه الا ان يسمى وقت الخرج ويكون قد التمسيع
كلاجه المعروف فاذا حل احده بحدوث كان وقيل يجوز وتعمل على اهل المعاد **وسئل**
الكراي ارضا فزرعها ثم اصابها المطر ثم ربيع ثم اصابها بقطر بعد ذلك ولم يكن بقطر لا يحرم بالمطوف
بلزومه الكراي **فاجاب** اذا كان في القطر بحيث لم يصبه المطر لم يملك بالقطر فلا كراي عليه
فلخص هذا نظرا لمصلحة من استعمله لرجل زرع اخضر ثم اصابها بقطر لو وقع بطل ذلك الزرع
خلافه هل يضمن قيمة الزرع على الرضا والخوف ام لا **وسئل** عنها اذا زرع ارض الكراي فغلب ذلك العام
وبنت من قبل هل يجوز حجة ولا راعية ولا زرع له اوله الزرع وعليه الكراي **وسئل** اذا عمل السد
الزريع بعد بناءه في الابان او بعده هل يكون الزرع له حصل في ارضه ولصاحب الزرع وعليه الكراي
وسئل اذا استعمل العدا دين مثل ان يقطع الحرج من اعمامه ويترك في واد وقد نزلت هذه بوسلات
فاضي فيها شيئا بان كل احد ارض بعد ادائه ارض من عموا الارض والا احذر احد بانها
هو ارضه ان كان مملوكا فليكون الجاحدة على هذا على صاحبها العدا ان الاعلى لانه قد استعمل ارضه الى الذي
يليه وتعي هو فضا الا ان حصل الاجا فحسبه الى غير ذلك من سائر هذه ما حصل في منها **وسئل**
ابن رشد عن عقد كراي رجلا شجرة على ان تقام ومضمون العقد ان جماعة اكثر وارثه شجرة من باطن
عليها العيون ثم مدة سبعة اعوام بدنا بوضعية يقتضون كل شجرة باخرة على الولا حق بعد العدد
والسنيون وابتدئ المدق بعد اربعة اشهر من تاريخ العقد على ان يبيعها المكويون المذكورون
بجميع الابلها وعينها كلها فملا من كراي الاجا بعد بناء والتساعها وحسن عود دوابها واعدها
وفطرها وحلقها حديد ومعة فتوانها وصفتها باليد الاربعاء وكونها بالطاسة وفة السد
من بناءه على السد والاولاد وخرج مائة من سد وعلى امانة اصطلح من باخر معلومة

من حوزة دواب **وسئل** عن سعة وشجرة وارثه وسئل ما يوجب له وارثا به بيت لرجل وفه وعطط
وما بناءه اساسه وعطاه وعطاه من الرضا وما اذا تعطل وما اذا انقضت المدد المذكور
المكويون الرضا جميع ما في الجارية على ما كانت عليه لا ههنا وطاع الاكثر وقت المكويون المذكورون بق
عقد الكراي يضمن من كراي لم يكد او كذا فغيره في كل شهر يكمل بلك كذا دون اجر باخذ منه وعرفوا
ذلك في تاريخ كذا فليس من هذا العقد بل هو حازر مستوفى الصقات ام قاسد واذا كان حاسرا
حينئذ انصب او بالالة او ما سمى واذا رخصه الرضا بالمال يطلب ان يكون حديد كاهل من
او ان امرها ان يقطع **وسئل** العقد ما يضمنه مما ذكر عامل جاز ولا رباب الى جاز او يضمن
من كراي هذه الرضا اخذها ما على عليه اذا انقضت المدد فامد طاحنة ووجه لصحة المدد على ما في
المدان وما استقصى من الاجازة لم يقصر واعين ذلك كله عن الصفة المشترطة عليهم قلت هذا
جوز جاز كراي الحام المذكور قبل هذه الواقعة وهو حام ابن المكي وقوله هنا يجوز ذلك والالة من غيرهم
مسئلة العارية في عارية العرصة عشر سنين على ان يبيعها ويرجع الى المبيع بعد المدد المذكور وهو
لا في المضمون في استثنائه المدد الطويلة للبايع في الزرع فانظرها فيما تقدم من ان فوج لا يجوز تقدم اجر
القبالة بالشرط الا ان يكون الرضا مأمونة من نقصان الماء للقطر او زيادة الماء لكثرة الامطار او
تقصا سبب السيل ويجوز تقدم التمتع على الطوع وله اقبام على رب الرضا بنقصان الماء او زياد
اذا اضر به فيها او مفعلة الطين ويطلع عنه المدد التي لم يضمن فيها او قد يضمن الطين لا يجوز الشرط
القبام بذلك ويضمن مع الشرط ولا يفسخ القبالة بالنقص والزيادة ان لم يكن شرط فان عاد الماء
لزمه بقية المدد وسقط عنه زمن الانقطاع على قدر انقطاعه في المضمون وان تقاسم عند الانقطاع والزيادة
جاءه ربح واحد منها الا برحى الاخر ولا يجوز انقطاع خيف الايام التي وقع الانقطاع فيها واذا كانت مأمونة
او المدد الطويلة ولو كانت شوية لا يابسها الماء الا في بعض العام فلا يجوز رباها الا بعد انقضاء
المدد او استقامت طينها الى الوقت الذي يبيع ان ما لا ينقطع عنها ولا يبدل عن حالها وزعم بعض الحكماء
انه يجوز ربا الكراي في الاوطان فانه يحل لاسقاط الجاحدة بنقصان الماء وزيادته وهذا من الماء
الباطل الذي لا شدة فيه اذ لا متعة في ذلك وقد ابن جيب احدث اهل الهندس ان يقول المكوي
اكثر من البيت وقناة الرضا ولا كراي سابقه ولا يطاير ولا شيء من الاداة وذلك ليجوز ان
الا يكون على المكوي شيء باعتداله بغير من سائرها او غير ذلك من المثل فادفع على هذا فصح وعليه كراي
المثل فيما استعملها فيه طاحنة وانما يضمن الوكاسة عطلا من الرضا وادائها تكون على المكوي جميع
ما يحتاج الى مبرم داخله من نقصان الكراي ويجوز ان يشترط على المتقبل الالة كلها ويرجع سبب
الرضا انقضت المدد فارغا فان كراها على انها طاحنة فنال رب الرضا الالة كلها واصلاح ما وصى فيها
وه حلف امره مثل مسط وشجر ومغزل مما يكون قد من الدرعين والثلاثة ويجوز ذلك ولا يستحب ان يضمن
ذلك بالشرط في جميع المدد ويقضى الرضا على المتقاضي وان لم يكن على ربا من سهمته بل عقد ابن دحوم
وسئل فيها ان فلا تقبل رجا من فلان في قصير بوضعية فلا في فلان لعامان او لهما كذا او كذا
بكذا على ان تطوع المتقبل بان يحضر بعد ذلك في اخر العقد وعلم المتقبل ان هذا الرضا يتعد

في مدة الشئ وسبق في زمن اليمين فافق القوم بان الرضا غير مأمونة وان اليمين لا يجوز في
اليمين ما بها جارية والرضا مأمونة والمقبول استعماله اشهر البشائر للصبي واما ما كان عقد
القبالة وقع على ان تطوع المصعب باحضار عدد كذا وهذا غير جازع الى الشرط المصعب واشترط
بجواز النقد في قبالة الرضا لا يجوز الا اذا كانت مأمونة وغير المأمون لا يجوز ذلك فيه لما يرد من الضرر
منه والسلف الذي اقر له ان انبث القام ان الرضا غير مأمونة وجب فتح الكرافة في من المدة والمقبول
لا بد من الجواز والمقبول استعماله الشئ والصبي في احواله **وسئل** الماروي عن حماد بن عمار
ابنه وذهبت به الى موضع المكتوب اليه ثم حملها وخرج بها ثم خط عليها ينظر الغير فذهبت من بين يديه
من **محمّد بن عيسى** فاجاب اذا فعل ما يفعل الناس من الخط عليها وكونها بين يديه ولم ينظر في بعد فعل
عنه فقلت ولم يجر خطها ووضعها من غير ان ينظر فلا ضللك عليه بعد مجيبه على ذلك كما يجب **وسئل**
الداودي عن احوال المركب يرد من الرجز ثم خرجوا **فاجاب** عليهم العمل حتى يبلغوا اشد من سفرهم
فان منهم الروحاني فاما فلا شئ عليه لم يردون ما افسدوا ان يقبضوا شيئا وعن ابي عبد الله
محمد باطلا **قلت** اخبرني في كذا السفن هل هي على الملاح وهو مذهب ابن القاسم في المدونة كالجند
او كما سمي شئ اخذ بحسابه وهو قول ابن تايغ فيها كجملته اجازة وقوله يحيى بن عمران ان في قطع البحر فاني
على الملاح وان اذكر في ابي الوفاء بحساب ما بلغت وقوله الصبيغ في نوازله ان ردت للرجل المركب على
دون بلوغهم حيث يمكنهم النزول من الرجز فلا شئ عليهم وان بلغهم حيث يمكنهم النزول فليعلم بعد ذلك
كانتسا والمركب لهم حيث سئل في شئ فليعلم بعد ذلك فيما سئل وان ردت لهم الى الجبل اقل اعلم باختار ما لم
فعلهم الكرا وان كان ما كراه منهم سقط عليهم وان طلب ذلك المركب بعد ردها ولصوص اوروم سقط
منهم ان لم يكن حمل امن فان كان حمل امن رده واليه ولزمهم من الكرا من ان لم يزل يوم به باخبار
فذلك ذلك وان سئل النزول به سقط عنهم ابن رشد وهو قول رابع في المسئلة واختلف بعد ذلك
على الملاح هل يجوز النقد ام لا على قولين اصبغ كره مالك وابن القاسم النقد فيها لانها على الملاح واجازة
ابن تايغ وفيه سجود ابن رشد وهو الاظهر لان ردا الكرا لا طارة خير من رده للجمل **قلت** وقيمت
مسئلة بنو نسي بن جري على هذا الاصل وهو ان تاجر شئ في مركبا واكثر في طهر اجرا ودفع طهر الكرا حتى
المركب ثم اخذه الروم ولو في حصر ما كان الا انه واسوالتا جرو وبعض العمارية ثم اقر في نفسه وطلب
استرجاع الطارة من الروم وجاز ما كان في ذلك من النقد فلا يجوز له على مذهب ابن القاسم ويجب
رد ما كان من النقد فكذلك على هذا القول وحكمه ان يكون كذلك على مذهب ابن تايغ لانها
حاجة طارة على المركب وقوله الداودي والي عن ابي جابر بان عن **زاوية** ابن الحسن بن محمد
هل يدخل العين في المقاصة فيما يورى من المركب وكذا اما استوى من الطعام للقوت او عروص من شئ
او جارية فتسوى بالمحال عليه فيبذلها **فاجاب** كذا ما ذكرت يدخل في القوت عندك وبواسط
ابن الحجاج في احواله مقينة حال عليهم الحرفا فتقروا الى الخفيف فحقوا فاذا وان يرضوا اما رسول على من
عنده المذهب والمورق ملكا كان او صناعة جواهرها ردت له شئ فيما عندها المركب ان النقص عوفا
وانما يجب ذلك على ما شئت المركب من الاصابة ونحوها **وسئل** الماروي عن حماد بن عمار
على القيمة وهذا الشئ الذي على كذا كذا والقياس ان يرد من

41
قال الماروي في مقينة مثلا منية مثلا ثلث ما سئل وقيمة الفار شئ الا ان الفار ثلث ما سئل
الاجناس على قدره واستأجرهم قلت اخبرني في عروص المقينة فمن مالك انه لا عزم فيه المستطوع
هو المشهور وعن ابن ميسرة وابن عبد الحكم لقوم ومالك اليه الفخري جماعة من المشافين وهو الامح
جوز العبد ثلاثة احوال احوال دخول له من ميسرة وعدم دخوله من العزم لا من الجرم والمعروف ان كان
النهر دخلوا والا فلا ولا شئ على احوال ما سئل واما العين فان كانت للقيمة فلا عزم وان كانت للجرم
لا شئ فيها خلافا لابي حبيب والصواب ان لا فرق بين القيمة والجرم انما هو في قرب البصر وحسب
عظم المركب لحاها وانما لقوته وقلتها ان لا حسب والاصحبت ورسمها لا يدفع به العرف لا سيما
بشكال المركب ان بقيت ولا تخلف بها انما القيمة الا ان يكون في شدة عدد والصواب اعتبار عظم
والقياس في احوال قوله الحالف بالرجوع عليهم ولم يجد ابن رشد خلافا في ان جرم المركب لا يدخل ولا
قوته وان كانوا عبيدا قاله شيخنا الامام وسئل في القيمة عليه ثلاثة احوال احوال ان كان له ان قام له
هلاكة لولا الطرح للكمالي عن سجود وابن يونس عن ابن عبد الحكم وسماح ابن القاسم مع قوله والمستطوي
مع الصبي عن الشيخ ابن ابي زيد والقياس قول ابن عبد الحكم ان ما طرح سلم الجميع ونقل عن الشيخ
في جرم المركب اشكاله فيمنع ان يكون له بالجرم ولا يرد من الجرم كذا المركب غير الجرم شئ فيجوز عن حمله بمسألة
تصلك بها الجمل ان طرح لرب العبد طرحة ولو هلك المتاع فلا شيئا وفيما قاله منظر ان العبد انما
جاءته بطرح بعض حمله فلو كان بسفينة الا ان يثبت اجماع خلافته اياها وبوعسبر وان كان قطع جميع
لو كان السفينة كذلك **وسئل** ابن القاسم عن المركب يطرح من حمله اذا اشتد الجرم ان كان حمله
على ما طرح خاصص به اصحاب المتاع والام ينقل قوله في ان ابن عبد الحكم يصدر قوله ان حمله من العبد لا يابى
على مدد فيمنع ابن يونس عن بعض اصحابه اذا طرح من المركب فانه الحول فادعى من طرح له متاع كبير قوله
السفينة مواثيقا ليرجع في هذا الى ما في الشرفيل **قلت** هو الزمان قال فانه قد جرى امور الناس
عليه وما كان داخل المتاع مما يخفى مثله في الشرفيل فالقول قوله صاحب المتاع مع مجيبه اذا اشتد
ان يملكه ان يونس ما يمكن في الشرفيل هو مدع فيه فلا يصدر عن ابن محمد اذا ادعى صاحب المتاع
ارصفة متاعه كذا او قال ما يكون هو دون الصفة فالقول قوله في انهم وان حملوا فالقول قوله
صاحب الشئ مع مجيبه وعن ابن اخي هشام ان زعم صاحب السفينة انه ربي بعض شئ من حمله وكذا
صاحب الشئ ولم يكن له في مركب فربا **وسئل** في العروص دون الطعام عند ابن القاسم الا بيمينه
وان القاسم في الوضوء اذا طرح شئ خوف فكل واحد من اهل المركب يصدر في مجيبه في شئ من
المرحون واليمين اذا طرحت **وسئل** ابن يونس في حلفه وعن ابن محمد اذا اصاح اهل المركب في ربح
يخرجون وهو ما عليه على ان يبيع لغيره الصلح جازا او فواياهم في القضاء اصطلاحا على اقرار او ان
سماحه على شئ ثم خرج متاعه من البحر سالما او ادب البحر نصف قيمته فان خرج سالما استقص الصلح والتم
الشركة وان ادب البحر النصف استقص نصف الصلح ويروى عليهم نصف ما احدث يكون الخارج له خاصة
وعليه فيه الكرا على ما ذكرنا وعروص ما سئل واسباب كان انه جرم ففيه ولا يرد من الدابة اذا اخذ قيمتها
في النقد ثم وجدت انه حكم مني واجازة مسئلة تعدى المسافة تعدد وجب عليه كونها في ذمة الذي

٤٦
 اداو به بغير اسم المشرقة القبط فيه وهو اغلا او مثل السمرة وبعض قبطه ان شاذ
 المسلم اليه والمشتهر خلافه **وسئل** ابن شبلون عن الكرى مرها من قبله الى سوسية
 البحر بناحية تونس قد ورايها صاحب المركب ونزلوا بها فادواهم بها اكثر من المتعارف واراها
 البقا وبعض طلب الوصول الى سوسية وقال صاحب المركب يكاون الكراوم بالحناء في الايام
 ان تصلكم الى سوسية **فاجاب** ان كان المرء الذي تروا به ما سونا فالذي دورا للمركب
 اذن التجار ضامن لما اعزهم السلطان وكذا الوقف على مرسى ما سون غير هذا فتركه رد اليهم
 واما لو كان غير ما سون وانظر والى هذا فلا ضمان على صاحب المركب واما من طلب التفرغ
 بنونس ويودي على الحساب فان كان لرجوعهم لسوسية خوفا فلا خيار للتفرغ ولا دأ على الحساب وان
 يكن خوفا لخيار بين التفرغ او الوصول الى سوسية ولا بد منها اذا الكراوم في الوجهين وعن كنهه
 عمولة وم في الطريق خوفا السلب هل يلزم صاحب الظهور ان يترك الكراوم من العزم متى قد يكون العزم
 على امة المتناع والظهور كبر المركب **قلت** وكذا انهما عن شيوخنا واطن اني رايت للمتقدمين
 اية ان علم كتحول الاحمال مع الابل ان يعطوا ذلك له فهو على قمع الجميع وان كانوا لا يأخذون الا الاحمال
 ويركون الدواب فهو على قيمة الاحمال خاصة وتقدم انه وقع بنا بلاد برقة وتوفاه مرة عتي
 في الاحمال لا على قمع ما فيها وتركها الطريق وواختيار شيخنا الذي يحمل الشبيبي رحمه الله له لان
 السطوع على ما انبه الانسان من التجارة يودي الى هلاكه واخذها ان كان الحمل عاليا ويرى فرضنا على عدد
 الابل لان من معنا كانوا مادية من اهل برقة فاستخيرا اذ الله بهم وضواينك لان الخوف كان عليهم
 اغلبه وانفسهم وخزيمهم واموالهم والخوف على في الاحمال ايضا واموجه حسن واضطه عن سخون وكأ
 ال دبعة اخذ ادفع رجل مالا عن جميع الرقعة بغير امرهم فان لم يقرروا اخلصون سلمهم بانفسهم او جاز
 هم ما يحيا وبين ان يسلطوا المال لدافع المعزم او ياخذونه ويهدفون المعزم وان كانوا قادرين على خلا
 ما فلا شئ عليهم واساميد نعم من القوايد المعروفة فيرجع على ارباب السلم بها لانه دخل على ذلك وروى
 دة عن غير واحد من المتقدمين والمناخرين فانه تشبب في دخوله بغير شئ فعثر عليه فاخذ جميعه
 او قوم اكثر من المعتاد فهو ضامن لذلك لانه لم يود له بدخوله على هذه الصفة وقد نزلت **وحكم**
 هذا او اما اذا الايقاف في الموارث فكان شيخنا يفتي بان ربهون المدونة من قولها اذا الرقصة ارضا
 واحد من هذه السلطان خراحم لم يرجع بعدا من لان يكون ذلك الحراج عتقا والافلان انه يرجع شيئا
 مدعة من عنده ولو كان حرا الرجوع لانه حق ولودفعه من التركة وكان ابن عبد السلام حكم بوجوب
 الوارثه في الواجر من عليه في الرجل على دفع ذلك للوالي عن الطالب الحارث في ابو اسحاق عبد
 المبراة ذمة العزم **وسئل** بعض القرويين عن قوم اكثر وامركا من الاسكندرية في الانان
 ماظم عاني حتى هم عليهم الشتا ففروا الى سوسية الجار ولم يدنووا شيئا حتى اية السفوف قابل فارا فاجار
 التمام واراها صاحب المركب الفسخ لما زاد في القوف قوله وهل يفسخ الشتا الكراوم واذا عطية
 السفينة في بعض الطريق فكان الظاهر ان الكراوم سارت على قول ابن نافع هل ذلك لازم ولو رد بها الرجوع
 اليه اسارت ولم تعطب املا والسا في المركب المانفعل ورجع ودخا شيئا هل يفتي على كراومه

في المركب الجانبي ورجع ودعا شيخا ههنا يفتي على كرامته

وهذا المركب من عدة ما ليس بين عظيم واسو حرمهم وسلب لعظم في بعض سواهم وقد من الله تعالى
 بعض غزاة الخلفاء في المركب وما فيه فكل الله بحسب الجورهم فلا يزد في ذلك الاجر وليغبط
 يستحق من الله الثواب بتجمل جميع المركب وامعه على اهله او ورثتهم فان ذلك بعض السلوك على
 للمصائبين او لورثتهم وسرور كافة المسلمين والله لا يصنع اجر لمن احسن علا ولا اصل فرض المباديكون
 كذا الله على العلي واليعز دينه وعي سمة المسلمين ويقر اعداءهم وايضا الخط على المبادي فانه مبرها
 انور لها فاوتقاة الآية ومصلها والذين استقاموا معه وحامدا واسو حرمهم واليه فاق على من
 امره فله ثوابين الذين صابروا معهم ان يبدل جهنم في بعض من نصرهم في امور او في الخطا في الاجرة
 بعد الفتح ولكن جاد ومنه واذا استقرتم فانفروا في جد يشجروا بعناء على التبع كل مسلم
 فمن جاد فلاحه على ثوابه فليحسن لانه لينظر من الله المجر الا في ما عند الحق فينظر وما عند ظالمهم
 ورازقهم باق فليطب انفس الغزاة وليزفوا ثواب الله المذكور ولا يتشوقوا في المركب فانه باق
 على ملكه الابدية وقد نزل هذا في من بعد الله بن عبد الله العبد ثم فخر به المسلمون فرد عليه
 في من روى الله صلى الله عليه وسلم وفي حديث اخر ان الذي رحل الفرس خالد بن الوليد في زمن
 القديين رضي الله عنه وكذا من باق له عبد الى الروم فاخذه المسلمون وفي حديث ابن عباس
 عنه عليه السلام من وجد متاعه في الغنيمة قبل ان تقسم فهو احق به وليس فخر الامساخ لا خلاف في ذلك
 ادركه اصحابه بعد الغنائم قال القسما وانما الخلاف اذا وجد بعد القسم واما الاجرة لم تليست متجانسة
 في استيفاد المركب لانه فرض وهو لا يوزن عليه اجرة وعلى كل مسلم ان يقابل عن اخيه وماله حتى
 ليستنقذه واوجب الله ذلك عليهم لمعوضهم دون القابضين ومن لم يمكنهم واما الاجرة على
 دفع القلع والارساب ومراعاة اجرائه الى البلد الذي كان المركب ذاهبا اليه فذلك لصاحب المركب
 لانه اجرة وفيه تعب ونصب والافلا وهذه الاجرة ينبغي ان تكون على صاحب المركب لانه لو كان
 حاضرا ومعه الاستيفاد لم يكن له بد من اجرائه لاستيفاد الكرا الا ان يكون بين موضع المركب الذي
 استنقذه وفيه الطريق المعتاد مسافة بعيدة يكون في مثلها اجرة لاجر المركب فقول لا يلزم من اجرائه
 المركب الا في الموضع المشروط ويقصون اسم قدر الزيادة وعلى مركب فصار هذا كمن الجركش
 الثقل وكثير ما جرى فيه العدم ولا على الطريق بل يكون لصاحب المركب ما يرجوه
 الى الطريق المعتاد فوجب صاحب المركب باسقاط بقية كرا المسمى يرجع الى المثل واما المماحمة فيما
 يحتاج الى الحكومة فيه فيما بين الركاب وصاحب المركب فانه بعضهم بعضا فاول القول ان يكون في
 البلد الذي كان قصد صاحب المركب اذا كان الوال عدلا وقصده بيع راسه ايضا احبها وامواتهم
 الى ان يردوها واما سواها ويقر عواستاعهم الى الحاجة جميعهم الشفرع موضع اخر والتحكم في ذلك فاما
 ان يدعى بعضهم وبعضهم ورثة الاموات ومن كذا في بعض الى التحكم بالبلد الذي كانت فيه جميع الشفرع
 فيه في جميع النخبة فقول من دعي لبلد الى من تولى كلامه فيه ويستثنى فيه روى الفهم الموثوق بهم
 واوجب الى الاتصال وان يكون من النخبة الى ذلك والامادات اذ اهل الموضع الشفرع واما التحكم بين
 اصحاب الرجال في بلادهم فيهم لا يجز به بغير نفسه فاجرة منهم ومن ماله وورثته يخصصون

وعية اباي المصنوع بهامهم واوتقاة نصيب الغنياب على يد سوتوق به لا يعرفهم ولا يعرفون من ليس
 له انعام بتجمل ابطال رحا طم اليهم وليس يوشى المريض على سرورهم وما وجد اسم صاحبه مكتوب
 من الرجال واعتزف صاحب المركب لانه لا يد صاحب المركب على كل ما سلم اليه ما ثبت فيه خلافا
 قلت ظاهره وان لم يكن عدلا وتقدم قبل هذا لا ينشأ وغيره في بعض المسائل من شرطه العداية
 وكذا ما ذكره من الشهادة فيما بينهم فان في اولها كراهية للمسلمين لبعضهم بعضا وما ذكره من قول الحكماء
 على تسليمة اذا اكره الغني ابله من الشام الى المدينة هل يعبر بالبلد الذي خرج منه او غاية سره فيه
 خلاف ويحتمل ان يجري على مسلة هل الحكم ببلد الحكم فيه او عليه اوله وهذا اذا كان من فانه لا
 بعض من هذه الوجوه تعين الاخر واختلف قول مالك في صفة التزويج للاشراك في مسلية الطرح فمعه
 ليستكون بنية المتاع المطروح واليا في بلد الحكم منه ومن يابى المجرى في رتبة حيث طرح وفي سماء
 ابن القاسم باليمن الذي اشترى ربه ان اشترى في وقت لا يجد موضع واحد على صفة واحدة من بعد
 اودين وعلى غير محاباة فان اختلفت شراؤهم فالقيمة من حيث حملوه على ما شرهه ابن القاسم قوله
 وتقدم ان قوله فلهما فيما ادعوه من الثمن دون من ان باق صدقهم ومن اتم حلف وبالله التوفيق
 وسئل المازري عن مكان من تقارب من صقلية وصلوا الى المدينة وموسى شريك في ذلك
 ب ومعه ثم احده الشريكين الكرا الى قابس وادى الشريف الاجرة الى المدينة فان الزينة للماني
 حلف هل تنكارون معه ام ما ذاب من قبلا الذي صدقهم سلم اليهم منافع النصف وتختلف
 النصف الاخر وحلفون وينسخ بنية المسافة وبيع المتاع اليهم او يردوها احدهم الى نفسه اذا انى
 الاخر من اخذها او خاها احدهم الا انفصال من الشراكة في القارب فينظر في ذلك فزوج ما للمواد
 يتخلفون لانه اذا اختلفت النسخ الكرا في نصيبه الا ان يكون حلفهم اليهم كرا ومن شريكهم فهو مقر لهم
 واذا ملك احدهم المسافة هل يبطل الكرا ام لا فاجاب هو وانقرهم على الكرا منه وخالفهم
 في المسافة فصار اخلافا في الثمن فم يقولون بعض دناير القابس وهو يقول الى المدينة ابن يوس
 عن مالك فيمن اكره سفينة تجار طعاما الى بلد يجر منه فانه شرط قبض الطعام مكانه حار ولو
 شرط ناخيه لم يجز وان سكتا فالكرا فاسد عند ابن القاسم واجازة العزول لا يشترط الناخير
 قلح هو ما جرى على مسلة العقد المحال لا حله ساد قال ان غرقت السفينة وذهب ما فيها
 فادعى صاحب الطعام انه وقع على النقد وان كذبه رب السفينة فالاول مصدق لانه مدعى
 الخللاد وعلى الاخر البينة والافعليه عن مال الطعام في الموضع الذي ركبوا منه وهذا ما لم يكن عادة
 وان كان في القول قول من ادعى سرور من ماله انه كره النقد في كرا السفن واجازة ابن ما فغ
 وبالله حساب ما مضى وقد مر ولو عطف المركب قبل الافلا فادعوا النقد وانكر رب المركب فهو
 مصدق ولا يجوز شهادة بعضهم لبعض اذ ليس بينهم وبينهم قاذرون على الشهادة فيهم وفي العقيدة
 شهادة بعضهم لبعض حاشا في كراهة مدعى في جميع الطريق ولا يجوز ذكر السفن في وقت لا يركب وان شرا
 ناخيرها وقت الركوب وهي بعينها ولا يفتون في كراهة في وقت ركوب السفن في وقت لا يركب وان شرا
 فحازر ولو بعد نحو شهرين لم يجر النقض وكان الكرا بمنعهم من النقد ولو لم يركب ولو اكرهوا ذلك

مستطافا من قبله المانع عنه بعد بيعه خاوي في الشارح ١٠٠ وحين خرج وادى
 خطا به لانه اشبع الدار والكر الذي عليه باليمن الذي دفع فصار ذهباً وعرضا بذهب وهو من
 الفساد ابن سهل وجواب قوله على ان الكرا لا يقتضيه الشرا وان رشح في الولان الشرا
 فمن الكرا دار العام ثم باعها قبل تمام العام فقبل بيعه المبيع في يوم عقدها وجب المشرى من يوم
 العقد وباخذ كرا بعتة العام وقيل يكون البيع فاسدا ان يستثنى بعتة المدرك وقيل ان
 لا يجب له الا بعد انقضاء امد الكرا الا ان يشترطه فيقول ويكون البيع فاسدا في قول وهذا اذ انما البيع
 الكرا وان لم يبيع المبيع بالكر اعل هذا القول في عيب ان سنا ان يدرم الدار على ان لا شيء له من الكرا وان
 شاد وها وان لم يبيع على القول الاول فلا كرا له وهو عيب ان سنا اخذ الدار على ذلك وان شاد وها وان
 بان القروى بان انما يجرى الكرا في بيعه المبيع دون ما بقي من المدرك وانما يجرى الكرا في بيعه المبيع
 المبيع وما يجب بعتة المدرك من الكرا ويقتضي على ذلك في بيعه المبيع من المدرك وانظر ابن بوشة كتاب
 الجمل في مسألة اجر عده ثم باعه قبل ان تمام مدة الاستحجار حتى فيها خلا فابان الشيوخ يظهرون
 من بعض قولهم خلاف ما حصل ابن رشد ان فسخ اذا كتبه لباوة المتقبل فلان المدرك كور من الكرا وان
 من شيء منه بالسلام ثم وجب له غيره الا ما قرأ المتقبل بعتة المدرك او بعتة على الاداء اليه ولان
 مصدق في الاقضاء دون ما يلمز في دعوى القضاء فاشترط اذ كان عاملا وعن محمد بن عبد الحميد
 اشترط التصديق بها فان التصديق وقع لرب الدار في موضع يكون المذكري مدعيها ورب الدار مدعي
 عليه فيجب عليه اليقين في شرط المتكلم في فسخه اليقين لرب الدار في انقضاء امد الدار اذا حال الامر
 فالمدعي عليه المذكري ورب الدار مدعي فستظل معنى التصديق اذ ليس هذا موضعه فيجب التصديق على المذكري
 اذ قد ادى ما عليه فان نكل لم يقض الحاكم لرب الدار حتى يخلص المدعي عليه والى رب الدار انما يفسد
 بيمينه ان المذكري احلفه ابن عباس لم يفسد المولى رحمه الله كلام ابن العطار ولا كلام في الجمار
 على ما وقع في اصله ما انقطع وفيه قال بعد الملك هل منع السلطان النسيان من دخول الجمار
 قال نعم شرط المنع وساريت النسيان بالمدية يدخل الجمار وادكان تمنع منه اشد المنع ويضيق
 عليه ويورد صاحب الجمار حتى لا يدخل عندك ابل في الجمار وانما الجمار للرجل ولا يكون الا بالاستئذان
 والتحفظ وقوله اصبح وعين يحيى بن عمر لا يجوز ومنه الجمار الامراض او تقاس وسقدم في ذلك انما
 الجمار فان فعل احد منهم بعد التقدم اليه فعليه ان يرد رما يرد الامام من تلقا عليه او يحسن
 او يحذر ذلك وكتب بعض فضة ابن طالب اليه اليه في حمام ابو الزمرد صفاق اهل المرسى منه ورواه
 منكر اعطيا فكسب اليه احسن المتقبل للجمار ومنه ان لا يدخله من رخصة او نفسا ولا يكره الرجل الا
 يميز فان ركب الذي يجر هذا فاعطى الجمار وادخل المتقبل السجين ولا يحسب ويغاف من يدركه من الجمار
 مئزر عفوة موجه ونظر شهادة حتى لا يرد في رخصة ولم يجب عن حمله على الناظر للسلطان الجمار
 علمه واحراجه من وادى من اذ اعلن بالثبوت هل يرد في رخصة او نفسا ولا يكره الرجل الا
 فانه ذكر انه لا بأس بكر الجمار وقد مر في رخصة ورافعة في كشف عورات الشافعي في هذا الزمان وكثير من
 الرجال ويضطرر له فيهم انهم يتركون الجماعات ويجتنبون

ان
 في
 في

في
 في
 في

دخول النسا
 الجمار

احاد الاحبار

ان يكون العمل محمود في ذمة الاجير الثاني ما عليه قالوا في الجمل المانع في العمل
 شيئا اخر فهو الذي قالوا في الاجير انما يجرى في رخصة او نفسا ولا يكره الرجل الا
 وتأخيرها على ان يشترط في العمل فان لم يشترط الا في اجل الجمار عند الشروع في العمل من كتابه
 من الشروع وفي السماع المذكور فيمن يشترط الجمار او يستعمل غيره من الصناع ولم يواجه على شيء
 ثم ما عليه اذا فسخ من ذلك فله ان لا يجرى له ان يواجه صاحب الجمار والحمام وكذا في الجمار
 ولم يسلح به المخرج ابن شيوخ الاجور للاب ان يواجه ابنه الصغير للعمل والحمام اذا كان لا يفسد
 ان يكون الاب صغيرا او مقلا او يجرى تعليمه العمل فيجرى صغيره وسبق عليه من اجرة عمله فانه قد
 الصبي في جيب عليه ولا ياكله الاب ولو كان صغيرا خاف ان لا يتمكن للمصغر العمل في العمل او من
 جديما ياكله ولو كان غنيا فليس له ان يواجه ابنه ويقف عليه من نفسه ونصره فيما يسلح له من بيت
 وتاديب او بعمدة صناعة وتجرا من عات دليل المدونة ان له ان يواجه ابنه دون تفصيل
 في الوصايا الثاني وغيره قال وعن ابن ميثم جازي موافق الرجال لابن الصغير في صناعة
 الى امد معلوم وسوا كان الاب غنيا او فقيرا اذا اراد بذلك تعليمه لما يتفق من العواقب كان لابن مال
 او لم يكن وحكامه عن جماعة من الشيوخ قال وعن بعض العلماء اذا كان الاب والابن غنيا لم يجز ان يواجه
 جديما المولى مرغوب غلما فيه من الوهم لان المال قد ينفق بافاك الزمان والدهور بالاسان
 د وارفاذا كان حسن صناعة لحيا اليها واستغنى بها ولم يكن عالما على الناس وقد علم الله كثير من
 انبيائه الاعمال وامورهم بها وروى ذلك لصور ولوشا لاعتنا بها ولكن ذلك والله اعلم ليشا في ذلك
 وعدد منهم ابن قسح فقال ادم اول من حرث بيده ونوح عليه السلام كان نجارا فقال وامر الله
 محمد بن زكريا كان نجارا فله الذي احفظه في مسلم انه رخصا عليه السلام قال وكان ادريس عليه
 السلام خياطا وابراهيم كان بزازا وكان يبيع الدروع وقوله وعلمناه صنعة لبوس لكم الا
 والمسافات الدروع والسرد حلقا وروى عن سليمان بن راسك انه اجبر نفسه في الملاحين
 السفن يصيد لهم الحيات واجرم موسى نفسه من شعيب لرعاية الغنم فكاح اجتهد في بعض
 النبات وحبه النبات فرض على كل نفس كرامة لان شعيبا من اجل النبات اخذ منه الله موسى كريمة
 واخبر الله عن موسى والحصى في قصة الجدار ما روي عنه عليه السلام انه قال ما من نبي الا
 رعى الغنم قيل ولا انت يا رسول الله قال ولا نانا وفي بعض الاما ان بعض اواجه سملن ما كان
 يعمل في حين خلواته فقال له كان علم السلام يرفع ثيابه ثوبه ويخفف ثوبه صلوات الله
 اجمعين وكان قد خص الله على باب الزوق وامره قال فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في
 الالة في طلب العلم ابو حفص بن زلام ان يواجه ولدها الفقير بعد علمه ولكن لا يواجه
 الاعلى وجه النظر وما كان على غير وجه النظر فمنها في الاجرة او عمله ان فسخ عقد الحاصنة
 او غيرها على الصغير جاز لا يفسخ الا ان يزداد في اجارته فقبل الزيادة ويفسخ عقد الام المملوك
 فكون عند من يفت عليه الزيادة وينظر له في احسن المواضع فرب موضع يكون فيه العمل ان
 يستأجره فكون فتركه عنده ان كان ما يعطيه غيره ولا يقبل الزيادة في عقد الوصي

في
 في
 في

داود

احاد الاحبار

ولو بعد في الامور لا في عموم مصالح الدنيا فيخرج الحكم وولاية الشرط واحكامها والامامة وقوله
هو العمل بين الخلفاء واضع فصوره وقد ناعته من في انا عليه من الخلفاء في تاليفه في الفروع
ولا ينفك على سبيل حكم شرعي مستند لولاية سلطانية بل شرعية وحين فرنا عليه التتبع
ان امر حكم شرعي مستند لولاية سلطانية او صفة نوجب قبوله قول موصوفه كليا لولاية امام
او جماعة لفقده ابن سبيل الخلفاء لولاية الحكم مستحط او بها القضاء والرد والمظالم والشرطيات
والمدنية والسوق فتعلق حكم والي الرد ما استرا به القضاء ورد عنه انفسهم وصاحب السبق
يعرف بصلاح التسليم الحسنة لان اكثر شرط فيها بالاسواق من غش ونقد ميكاد وما ان قال
شيئا امام عن بعض من لا يجوز له الحكم في عيوب الدار ولا مخاطبة حكام البلاد بالاحكام قد وشرها
فما اذ لا ينفك عن القليل والكثير من غير تحديد ونقد بيان لا يوجب ان يغير نظروا ان يورد
فمنه اذا وضح له وسوق الفصل بالقصاص في الانفس والارواح والوصايا والاحباس والموارث
والنظر في الاموال والتحكيم والتجيز والتسوية والاطلاق والتميم بينهما وشبه هذا ومن ذكر سوا الحكم
بينهما في غير هذا ولا يرد حكمه الا ان يكون جورا بينا عيانا من شروط القضاء التي لا ينفك عنها
ولا ينفك ولا يستند عنده الامم عشرة الاسلام والعقل والذكورية والحرية والبلوغ والعدالة
والعلم وسلامة حاسة السمع والبصر من العمى والصمم وسلامة حاسة اللسان من الممك وكونه واحد
الاكثر وشرط العلم منها اذا وجد لازم كما قلنا فلا يجعل تقدم من ليس بعالم ولا ينفك عنه ثم يورد
العالم المستحق القضاء لكن رخص فيمن لم يبلغ رتبة الاجتهاد اذا لم يوجد من بلغا ومع كل حال لا بد
ان يكون له علم وبينة وفهم فيما يتولاها والام يصح له امر واما اشتراط السمع والبصر فتدرك
في الاجماع من العمل املا وغيره وهو المعروف عنه الاما حكاها الماوردي عن مالك انه يجوز قضاء
الاعمى وهو غير معروف ولا يصح عن مالك اذا لا يتا في قضاء ولا ضبط ولا ما يوجب من بطل ولا تثنان
طالب من مطلوب ولا شاهد من مشهود عليه من الاعمال وكذا اشتراط السمع والكلام لم يخل في العمل
استد او نص عليه شيئا اذ يتعدى عليهما الفهم والافهام غالب وليس كمال ساهد كتب اسمه
التعويل على كتابة غيره فيما فعلوه السهود والخصوم حرج واعتماد في حمل قضايه عليه على غيره
واختلف اذا طرأت لها مانع الا فتان بعد العقد هل يبرأ من القضاء ام لا يبرأ منه في اعراض السنا
جاء كتابه والقراءة واما اجتماع هاتين الافتين فتبعد تاتي القضاء معهما وقال ما يوجد الحكم
الافهم واما كونه واحدا فلا يصح تقدم استن على ان يقتضيا معا في قضية واحدة لا خلاف
الاعراض وبعد ذلك لا مانع وبطلان الاحكام لذلك لم ينعن هذه الشروط اذا عدت في شروط
القضاء بطل او غرض من فاسد ثم تقدم حكم فانه لا يصح ويرد وجب الشروط الخمسة الاولى والنسب
الاخير تقدم من احكام من عدت منه ما وافق الحق لا الجاهل الذي حكم براه والفساد
خلاف بين الصحابة هل يرد حكمه وان وافق الحق وهو الصحيح او متى اذا وافق الحق وتصح صور
المالك عشرة امم خمسة او مضاف متفق عنها وخمسة لا يتقبل عنها فالاولى ان يكون غير محدود ولا
مطلوب بل في نفسه بولادة اللعان والزنا وغير فقير وغير ابي وغير مستشف وان يكون

هذا هو العمل بين الخلفاء واضع فصوره وقد ناعته من في انا عليه من الخلفاء في تاليفه في الفروع

نزهة المشتاق

نزهة المشتاق حليما مستشيرا الاهد العلم والراي قال شيخنا الامام القضا الحسن بن العلم بغيره لان
متعلق فقره كل من حيث هو كذا ومتعلق علمه كل من حيث صدق كليمه على جزئيات وكذا الفقه الفقيه
من حيث كونه فقيها ما واعم من لغة الفقيه من حيث كونه مفتيا وكذا الخبر ما يعنى به وخصا في
عن الشيخ ابي عبد الله بن شعيب انه كان اول القضا بالقيروان وحال تحصيله في اللغة واصو
مشهور ببلدنا فلما جلس الخصوم اليه وفصل بينهم ودخل منزل من منزلاته له زوجته ماشا اليه
فلما عسر على حكم القضا فقالت له قد شاهدت سهول امر السوي عليك فاجعل الحكمين مستفيضا
سالاك فاعترفت ذلك فسهل على قال واذا تاملت ذلك علمت ان حال الفقيه من حيث هو فقيه كان
كبرى فياس الشكل الاول فقط وحال القاضي المقتضى كمالا في طامع علمه بغيره ولا خفايا العلم
بهما اشق واحصى من العلم بالكلية فقط وايضا فقر القضاء والقوى مبنيا على اعمال النظم للصواب
الحرية وادراكا استعملت عليه من الاوصاف الكافية فيا قلتي وادها وبعال معتبرها ولذا ذكر
ابن الرقي ان امير افرقيما استفتى اسد بن الفوات في دعواه بجوارية الحكم دون سائر له فاجاب
بحجازه لا يمين ملكه واجابه ابو محمد القاضي بحجته فابلا له ان جاز لك النظر اليه يمين ومن لم يمين
لهما النظر في بعض من بعضنا فاعقل اسد اعمال كمال النظم في هذه المسئلة الحرة فلم يرد
حاصل فيما يمينه واعتبره ابو محمد فاصاب قلست وهذا قيل ان ابا محمد كان افقه نفسا والاخر
احفظ فخرى كماله ما على ما علم منه ولا فقه افضل لقوله عليه السلام رب حامل فقهه ليس بفقيه
ورب حامل فقهه الى من هو افقه منه وفي السلوات لابن ظنر اياك والاخذ عن من ليس بالاجوبة
عن المسائل قلست لانا لغالب عليه الخطا وهذا قال ملل جنة العالم ادرى او العلم ثلث الكتاب
والسنة لا ادرى او علما الكتاب والسنة ظرفا ولا ادرى طرف اخر واذا ترك العالم لا ادرى
احسبت مقابلة وفي المدا كة قال مالك ليس علم القضا كغيره من العلوم ولا اعلم هذا البلد احدا
اعلم القضا من ابي بكر بن عبد الرحمن وكان اخذ شيئا من علم القضا من امان بن عثمان واخذ خذ امان
من ابيه عثمان كذا وقع عروق لابي بكر بن عبد الرحمن انما كان مشهورا بالعبادة في كتابه اعتكاف
ووقع في رواية ابن وهب انه هنا ابو بكر بن محمد بن عمرو بن حرم وعرف من الحزب الاول وقد يقال
فيه ناصب قرئ في فضلته وكثير صلاحه ولم يصفه بولاية قضاء وحرف ما يكره بن عمرو بن حرم
فقال توفي بالمدينة وبها كانا مسكنة سنة عشرين ومائة وكان قاضيا لها وقضى بها ابنه بعد
وقال ابن وهب عن مالك لم يكن عند احد من اهل المدينة من العلم بالقضا ما كان عند ابي بكر بن محمد
وكان فقيها وامر عمر بن عبد العزيز على المدينة بعد ان كان قاضيا ولم يكن على المدينة
وقاض غير ابي بكر بن عمرو بن حرم وفي رواية ابن وهب وكان ابو بكر يعلم القضا من امان بن عثمان
ونكلم امان من ابيه قلست وقد اختلف اربما اخذ الفقه السبعة فقيل الاول وقيل الثاني والاخر
احد السطرا السبعة فالفقه السبعة سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وخازن
ابن زيد بن ثابت وابو بكر بن عبد الرحمن على الخلاف وعبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود
وسليمان بن يسار والنفوس السبعة سالم بن عبد الله وابان بن عثمان وعلى بن الحارث ابو

سئل عن عبد الرحمن بن عوف وعلي بن عبد الله بن عباس وابو بكر بن عمر وابن حزم وعبد الله بن عمر
الاربعة عن من السابغين افعه اهل زمانهم والفقهاء السبعة عهده عند مالك واجمعهم في احد
سلسلة منسوخها في الزكاة الاول والثاني والثالث الاول والثاني والثالث والاول والثاني والثالث
وه خارج والرواحل انسان والعرا من والشهادات والحجيات والروايات واقرال الشيخ وافخذ
على حلا خطه القضا ونذر السلامة ابن سبل عن بعض الناس ان خطه القضا من اعظم الخطوط
قدرا واجلا نظرا سيما اذا جمعت اقامة الصلاة والسياسة ومقتضا حسن اجتماعها والبر
بدن نافذة ما وجدنا منع امامه قاضي الجماعة فما والا لثقة امامه الجامع الاعظم ما وقد سمعت
شيئا مما هم يعملون ذلك بان القاضي يظن عدم طيب نفس المحكوم عليه به مع تكرره في ذلك
فقدى في امامه الامام من موله كاره وما خرج الترمذي عن ان امامه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ثلاثة لا تجاور صلواتهم اذا هم العبد الا بى حتى يرجع وامرأة ماتت وزوجها
على ساخط وامام قوم وعلم له كارهون فقلت ان كان كرههم لاجل الحكم عليهم ما كان فلا عيب به
من ما يوجب كمال العدالة وكونه احق من امر وعن ابي عمران اذا كره الجماعة امامهم لاجل الدنيا فلا
جرح من ذلك ولا يوجب عزه ابن رشد وغير واحد الحكم بان الناس بالعدل من افضل اعمال البر
واعلا درجات الاجر والكرامة واسباع الهوى من البر الكبار وما وصفت من خصاله في ابي يعقوب
لان عمن نفسه لذلك اذا التمس فيه عسيرا قال عمر رضي الله عنه ودعت الى اخي من هذا الامر
كنا فالا لى لا على ابن الحكم عن عائشة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان القاضي العدل
تجابه يوم القيامة فيلحقه شدة الحساب ما يمتنى ان لا يكون ففى بيان اثنين في شرح خط ولحيته
عمر قال عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من استفتى فقد دخل غير مستفتى
حديث من طريق حديثه يقول ان جوار الامم تفرق الطير والوحوش والسمك في البحر وعن طائفة
انه بعث اليه سليمان بن عبد الملك يسأله عن الحديث فقال حدثني حديثه بن الجمان انه سمع
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان اعنى الناس على الله وايقظ الناس الى الله وابعد
الناس عن الله يوم القيامة رجل اولاه الله من امور امته شيئا لم يعدك فيه قال يحيى بن الربيع
وامر له حديث طاووس عن عمار بن سليمان عن ذلك اليوم وسال سليمان طاووسا ايضا عن خبر
الناس منزلة عند الله يوم القيامة قال ايام مفقطة قال من شر الناس منزلة عند الله قال
منك سبعة ثم قال شر الناس منزلة عند الله يوم القيامة رجل اشرك الله في حكمه ثم اختلف
في حقه الكور في قوله قال فاطمت الارض على سليمان حتى اسود ما بينه وبين طائوس حتى عرف
الغيب في وجهه فاشار اهل المجلس الى طائوس ان يقوم فقام فذكر ابن عبد ربه في ذلك
في ذلك العلم بان يرى الملوك وعظم ايامهم حمله كانه فيهم من يستحسن ويكره ويعرف
في الحقد ومنهم من يمينه ورماعا وبما اسد نفسه ورماعا بم بالعقوبة لم يرحل
بعد الغيب الشديده والرجوع الى الحق كقصة محمد بن الاعلى مع سجنه في سبي بنو سراج كما
الرفق وعين من هذا قوله عليه السلام القضا ثلاثة انسان في النار واحد في الجنة

القاضي العدل
وشره له حساب

فنهله من صفته ثلثاها خاسر وحكاية في حقيقته المشهورة ان القضا لمنزلة من يوم في البحر
من الحسن العظم ينفق من اول ما ينزل فيه والاخر حسن بعض الموم فيقوم قليلا ثم يبرق وثلث
الذي يحسن الموم فيستقبل بحر الاساحل فاعسى ان الموم حتى ينفق ولحد الذي استبان
حتى مات قلعت لعدم تولية القضا واما فضله فالحديث الصحيح بعبه يظلم الله في الموم
الاظلم منهم امام عادل وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال القضا من عظم القضا
على منابر من نور على يمين الرحمن وكلنا يد بيد المين الذين بعد لونا في حكمهم واهلهم وما نورا وعن
عنه صلى الله عليه وسلم كان يقول اذا نوى الامام العدل اعطاه الله خمس خصال اولها ان يوق الله
والثانية نور الفراسة فيظفر نور الله فلا خط في اسمه والثالثة الضيعة في قلوب اهل الرية والبر
يوكل الله به ملكين يوصيان به وسددانه للحق والخامسة يعطى من الاجر في عدل ساعة من ليل او نهار
في بيته تسعين سنة وعن عبد الله بن عمر بن العاصي عنه عليه السلام قال اذا فنى القاضي واجتهد
كان له عشرة اجر و اذا اجتهد فاحظا كان له اجران ونفقه ابن يونس اذا اسباب فله اجران وان
اخطا فل اجر وفيه ابو محمد هذا ان كان من اصل الاجتهاد فهو الذي يجر واما المنكف من ربي
الذي قال فيه في الحديث الاجران من اصل النار وعن الحسن بن احمد بن محمد بن عيسى
رجله في بيته تسعين سنة وعن عمر قال اذا صادف الحق المو كان احق من العسل وعنه ايضا
ما وجدت في امرنا شيئا الذي عجزى من حق واقى هوى ابن الحاج عن اناس بن معاوية ما شئت
عمرو بن عبد العزيز الا بى رجل صالح حسن الصنعة ليس له اداة يعمل بها معنى لا يجد من يعينه فقلت
وصدق بقوله عليه السلام ايكم جودون على الخير عوانا وجم لا يجد ولا على الخير عوانا ابن عمر وكتب
الحاجي بن سفيان شعري ان للناس وجرها من يعون حواج الناس نادى لوجه الناس واشرا فهم
وحب الضعيف العدل في الحكم والمفسد فقلت اذا كان يقبل ما يبرر عليه من اخبار الخاتم
الصدق او لسمع الحكم ويستكين اليه واما ان كان يكرهه ولا يعمل به فانه لا ذكره ان طرئ عليه
مفسد وان كانت تبنى فتركه خير وقد سقط حكمه عنه وحكاية عبد الرحمن بن انعم من المنصور
ابن جعفر بن قوله ان الامير سوف ولا يجلب في كل سوق الا ما ينفق فيه مشهور حكاها ابن الرقيق
وكذا حكاية ذكرها بعضهم عن ابن العروبة قاضي القضا وان حين مر به وانه رد عليه مسائل
اخطا فيها في ظاهر فاستبى في قتله لولا انه تظن لذلك واسترجع نفسه وذكره في حكاية
سبب بخاتمة من القتل قال وكتب ابن طالب لبعض قضاته ما حوىه مسائل سائلة عن كذا
اخرها اقتصد بها فيه الرقيق ولا يخذ الامور بالجملة واعذر ولا يجهل للظالمين فكثيرا وانه
العمال ولا يستمر بالضعيف ولا يتطوله بان يقول اقدر وانا انظر امرك في طول عدل
من رطرك ولا يجهل من الدنيا سى وتفكر عند غضبك وعند رضاك بان ابليس يفتد لك
ويطلب لك عدل اب الحلود ولا صبر لما على النار فخذ رد واحدا بالكرم ريك وضيق فقه
ابليسك وابليسك نفسى بعد ها بلية وانظر كيف خرج منها وقاها مناك ولا تجده لك كذا
فيه فالا عوان ولا جد اكل الناس بنا دنيا وانما يدوم ما ارى به وجه الله الكريم السيد العظيم

ن

فما ذكر احسان الله الكريم عنده ما تذكر احسان رجل اليد واذا ذكر خوفه من الله عند ما تخاف خلقه
لا تشع في الاحكام حتى تتفهم الامور ونشأ وروى ولا يقبل كتب الرضا ولا يقبل الا الكتب
التي هي من عند الله تعالى فلعل ان تتخلص فاعلم ما كتبت به اليد وانق الله فيها انت بسببه
اخذ الموت وكربته والعبور وظلمته والصراط وبوله فقد عظم ببيدك واشغل نفسك بالادعا
في ظلمة الليل وعلى فراشك وفي كل الاوقات ولا يعزرك ما اصابك من ضيالك فان الدنيا مفروقة
بالحرارة وهي دار الغرور واعلم اني ادعوا الله لك وارغب الله في جبا طمك فانق الله ولا تغفل
بالاحكام ولا بالضرب والسجن لمن وجب عليه الضرب حتى تتيقن وانك كلما يقول الشاهد بجميع
قوله ولا يتغافل في وقت شهادته فيستغفل فتهلك اموال الناس واستغفل بان تامر بالاصلاح
فانه قضا كبير فاذا شكك عليك الامر فقل قوما عني فاصططعوا ورددوا العتراب حتى
يمشطوا ولا يضرهم واستغن باهل الدين فاقرب الناس اليك السطيم في عونك على خالص روف
واحتسب ولا وقاية ولا احتسب اسر اكبر من طاعة الله الكريم فان نصرتك فمن خذله وان خذلك
فمن نصرك فلا اله الا الله الكريم العظيم وسوف لفتك معك بين يدي الحكم العدل يسلمني
عن نعمتك ثم تسلمني عما امرت به ونفصته فقد والله امرتك بتوكل الله وايتاره فلا تستغفر
عن امر فيصرف وجهه الكريم عنك ولن يغير منه احد اعان الله والاسلام عليك ابن رشد
فاهرو بسمه واحب لاسيما في هذا الوقت قد مالق قل عمر بن حسن ما ادركت قاضيا
استغنى بالمدينة الاعرفه كايك القضا عليه وكراهيته في وجهه الا قاضيا سماه ما ابن
عبد السلام هذا حين كان القاضي لجان على ما وليه وزكا كان يعظم حكمه على من ولاه ولا يقبل
شهادته ان شهد عنده واما اذا صار القاضي لا يعان من ولاه وما اعان عليه من مقصوده
بلوع هواه على اي حال كان فان ذلك الواجب سقلب محرابا لئلا الله السلامة والكر الخلف
الشريعة في زماننا اسما شريفة على سميات خبيثة قد شيعنا الامام وحده شي من انق
به وصحة خبره انما مات القاضي بنونسي الشيخ الفقيه ابو علي بن قدام حكم اهل مجلس
السلطان ان يجي في بكر في ولاية قاضي فذكر بعض هذا المجلس الشيخ ابن عبد السلام فقال لبعض
يكبار اهل المجلس انه شريفة الامور ولا يطيقونه فقال بعضهم لشيخ امره قد سوا عليه رجلا
من اهل عدين كان حاراه ليعرف ما بين ابراهيم فقال له هو لا استعوا من توليتك لا تك شدة
في الحكم قال له انا اعرف العوائد وامشها فحينئذ ولوه في عام اربعة وثلاثين الى ان توفي
... الله ام يسمه واربعين وسبعمائة قلت لعلمنا انما ذكر ذلك لانه خاف ان يلى من
ابطل بوجه فكان كلامه ما نفا منه وقد جرى لشيخنا المذكور ذلك مع سيدي الشيخ الفقيه
القاضي ابي العباس بن حيدر فانه لما توفي سيدي الشيخ الفقيه قاضي الجماعة ابو علي بن
عبد الوهيد طلبوا ان يقيم قاضي مجلس السلطان الامير ابي اسحاق وحضر شيخنا المذكور وقالوا
العادة ان قاضي النخبة يرجع فقال سيدي الفقيه الله يوفق بالناس في خلقه وعين القضاة
من اهل سوسة فقال السلطان ما ياتي به من العزى حتى يكون نونسي قد خلت من يملكه وقد

ابن

ابن خلف الله النفطي فوفيت مفسدة في الكبر واعظم فيغفر الله للجميع ويومهم الفخري من اقام
حكم للناس واجب لما فيه من رفع الهدج والمظالم فعلى الوالي على يد النظر في احكامهم ان كان
لذلك فان لم يكن اهلا او اشتغل عن ذلك وجب عليه ان يقيم لهم من هو اهلا لذلك وان لم يكن
ملازمه وان كان ذلك لذي الرأي والهمة المستطيق في مال لم يكن في زمانه صلى الله عليه
وسلم وفي زمان الخلفاء فاحذرهم كانوا يقصنون بين الناس واول من استغنى معاوية وان
ان يكون على استغنى شريحا وحكي ابن شعبان ان اول قاض استغنى عبد الله بن نوفل وروى
معاوية العراقيون اول من استغنى عمر وجهه شريحا الكوفة ولعب بن شداد البصري
وقيل اول من استغنى على لما شغلته الحروب ولي شذخا قول مالك لم يستغنى ابو بكر
ولا عمر ولا عثمان يعني بعدار الحق وسائر البلاد بعثوا لها قضاة استغنى رسول الله صلى
الله عليه وسلم عليا ومعاوية وغيرهما وقيل ولا يند من فروض الكفاية ان كان بالبلد عدد يعلمون به
فان لم يكن من يعلم لذلك الا واحد اثنين عليه واجبه على المدخل فيه وروى ابو عمر النخعي
من لم يوجد غيره يجبر بالسجن والذبح قلت كما فعله روح بن خاتم بعد الله بن فروخ حين جردوه
ما ان يلقه من اعلا البروج جامع مدسنة الفير وان وما فعله ابراهيم بن احمد لعيسى بن سكين حين شغل
عليه السيف وقدم عمر له حين شغل عليه حتى تمم مديس ويحيى بن عرويا بها خشية ان ينقطع به
خلاف هذا وهذا وعيد شديد والحروب والله منه واجب ولو ادرك الي مربه بالسياسة ولو لغت
عليه في ظلمة ورفوفه باين يدي الله تعالى فارغ من سوال الخصوم اخف عليه من تركه واجبا بغيره
رحمه الله له اوسع من طلب العباد مع ان الامور تقتضيه وهو انما اذا التفتي الفقي من ران وان في
الا صغر للاكبر وارتاب اخضر ما هو عليه ما قام خيرك بارما ان يشره اري الفه بان لا يقوم به ادم
فكره بان خلفها كلف ادم وكذا احسنت القاضي شيعنا الاق من السولات اذا كانت حقا في عذر
من توفى الحساب عدب فكيف اذا كان فيهموا او خرج عن سوا الطريق فانه نجيبا من الفتن ما
منه وما يقن فتنس الله ان لا يجلي ولا لدرستي فيه فسمه انه سيمر بحب ابن عات جبر الرجل على الف
اذا كان لها اهلا لموله نقل ولما يروى على البر والتفويك يحون اذا كان الرجل اصلا للقضا فاست
عنه عوفية ان رجلا له عوض وان لم يوجد جبر عليه فان ابي يحيى فان ابي ضرب عليه ان
يوجد غير واحد ممن ليكمل للقضا جبر عليه ان اتبع بالضرب والسجن وان وجد غيره لم يجبره الا به
ان دعي الي العمل فابي رخصي ضرب ظهروه او على دمه او سجنه فاما الضرب والسجن فان صدر هو القضا
واما دمه فان عمل فهو وسعة ان تحرك العدل والانصاف وان لم يمكنه لم يحرفه ان ينفرد حتى
على له من المكره اذ لا يجوز ان يطل على المسلمين وحرمهم لنفسه وحرمته وان كان هو الداعي الى العمل
غير عدل لا يجوز لاحد اعانته على امور لانه ساعد على فعله فيجب له ان يصبر على المكره ويدع العمل
معه وان كان عدلا حازله العمل معه ويسمي له اعانته فاذ تعالى وتعا وتوا على البر والتقوى اذ
وقد عليه السلام الموسون كالبنيان يشد بعضه بعضا وقال المولى الذي يحالط الناس ويصبر على ا
هم وفيه لما ولي الناس بن معاوية القضا دخل عليه دجك الحسن اياك سخط فقال له الجبر

في الحديث القضاة ثلاثة اثنان في النار وواحد في الجنة فقال له الحسن ان ما فعل الله علينا من با
سدر وداود وما يورثون من الناس ثم قرأوا وداود وسليمان اذ حكما ان يقولوا القضاة
وكما ايتكم الحكماء وعلما محمد وسليمان ولم يردوا وعن الحسن لو ما ذكر الله من قصة هذين الرجلين
لو ان القضاة هلكوا فانه اشبه على هذا بعله وعذر هذا باجتهاده قلت الصواب عدم القضاة
الى هذين الرسولين السيد بن مائت له من العصمة مع انه وقع للشديد في حق داود عليه السلام
لقوله فاحكم بين الناس بالحق الاية ولعله انما اراد في حق ان بعد ما به فالمراد غيره كقوله لئن اشركت
بالحكم عدل الا ومفاد تلك المقوس من اصعب الاشياء وهذا كان الجاد الا في الامن عمة الله قال امر
عليه متيسر فلا يقاس عليه ابن رشد طلبه والحسن عليه حصة وندامة يوم القيا من طلبه وكل اليه
وخلف هلاكه من امتن به وهو كاره له اعين عليه فيجب ان لا يولي القضا من اراده وطلبه وان اجتمعت
فيه شروط القضاة شيئا ظاهرا مطلقا وزعم بعضهم انه ان خاف من فيه اهلية ان لا يولي من اهلية
فقد رآه طلبه وقد حقه بالخير الصادق ان بعض شيوخوا وكان من شيئا رآه بالصلح لما وقع
الخطب من شيوخه ولا يخفى في الاشارة لتسبب في ولايتها لسبب ظاهرا علمه القريب منه والبعيد وما
أظنه قد رآه الا لما نقل المازري والاعمال بالنيات قال المازري يجب على من هو من اهل الاجتهاد
والعدالة السعي في طلبه ان علم انه ان لم يسلمه ضاعته الحقوق او وليه من اجل ان يولي وكذا ان وليه
من اجل توليته ولا يسبيل لغيره الا بطلبه وحرم طلبه ما قد اهلية وقد بعض العلماء يستحب طلبه
لمحمد في علمه واراد اهل بولاية القضا او لما روى عن قوته وقوته عياله الا لوزن القضاة
ولا يقتصر بالاستحباب على هذين بل يستحب للاولى به من غير لانه اعلم به وفي كونه في المشهور
علمه الغنى مكرها او مباحا نظرا لاصول الشرع بل في الابدان منه قال شيخنا هذا الحكم المأمور
وليته ملزمه لما لا يحل من كنيته تقدم من اجل تقدمه للشهادة وقد شاهدنا من ذلك ما الله
اعلم به فلا يابى في كنيته منا قلت وشاع ان اهل البلاد الشرقية يكونون القضاة ويعلمون انه
منقول عن الشافعي ولم ار من يقول بغيره ليعر او الى عالم غير ان بعض شيوخوا كان يخرجه على ما تقدم
ما رآه اذا كان متعينا عليه بما تقدم ولا يقد ان يتوصل اليه الا بالاعطاء ويكره من باب ما لا
يؤمن اليه الرأب الابن فيها دى عليه ويرى وكان بعض اصحابنا لما حكى شيخنا الامام ما حكاه ابن هارون
عاشا هذه في البلاد عام حجه وقوله الذي ولاه بعد العزل بسبب زيادته في الاجرة تكري السخط
ما رآه ابن هارون فقال له سائرا فقال هذا المصاحب هذا لم يشأه في البلاد ولكنهم يعطونه
في حجة من بسبب لم في هذا كما يقع في بعض من تقدم هنا للتمادة لصادق المتعزى لولا
ارادة من في يتسبب المصالح ان هذا يكون من القضاة قلت ولما حجت عام تسعة وتسعين مسمية
ان هذا شائرا عندكم ولا ستخفون به الامور حجت بين امير مصر وقضاة الجبل ان تبس هذا اقم
الحمد الامراء من الله وكذا فانا لله وانا اليه راجعون اللهم قنا من العن ما نرسلها وما يطن ابن
عاش عن خفي من متعبان من رواية ابن القاسم سئل ما لك اذا بايع الناس وجلا لا مارة
ما تراه لغير قدغ الناس ابيته فبايعه بعضهم فقال قد رويك الله البايع الثاني يقول وهو عندك اذا كانت

الادد

الا واعدة وان كان ساله فلا يفس له بعة اذا كانت بيعته على الحق والسعة للماني ان كان عدو
والا فلا يبيعه له ويلزم **باب** شيخنا لما جرى من احكام البيعة للملوك في الذي بعث خلقه
وهو في نظرا مير اخر والخلافه شرعية او لا يجوز ان يام عليها خصوصا **باب** لا يخلع
للمطاعة وصار حكمة حكم الحارب قلعت وقد جرى هذا عده من حيا به وحذر خطر رجل من عدو حيا
انه بايع للرضا من اهل البيت ولم يعينه وعثر على كتبه وقد بعثه للشرف فسل عنه فانكر وما دى
انكاره وشهد على خطه ثم انتم يظهر بعد ذلك وفقد كان الظاهر ان الفتوى انه هم بالمعصية
ولم يعفاه فتعذر كما حكى ابن حبان في طبقات فقرا وطبة انه وقع كذلك في زمن ابي عبد الله الشيبلي وافي به
بعد ان حكى عن غير ان خرج عن الطاعة قال شيخنا الامام ومثل هذا ما جرى للشيخ ابن عبد السلام
والاجمعي ان الامير ابا يحيى كتب بالعهود لولده هان العباس وهو بنفسه فلما توفي الامير ابو يحيى حده الله
اراد احاجبه من تفرخين ان يقيم الامير عمر قشا ورا القيمين المنه كورين في ذلك فقال له وكيفية
اعطنا البيعة للامير ابي العباس ولي العهد فقام عنهما وقال لهما استغلا ما لحاضر في جمع الناس وما
للامير عمر فلما حصلت لعينهما كان الفقهاء يتبعان لشهد فشهدا الكوبما نالين حال الناس فقال
عن ابن عبد السلام في ذلك المجلس انه كان مع بعض فقهاء عصره في مجلس الكليفة فقال ذلك الفقيه حديث
اذ ابوع الخليفة فاقبلوا الاخر منها قال وعرضه مني ان ارد عليه اخر الحديث فحصل له عرض فتعا
عنه ابن عاصم سئل ما لادن بعة عبد الله من الزبير فقال ما كنت ارضاه وابن الزبير احق
عندي من عبد الملك وابن عمر احق من ابن الزبير وقد حكى عبد الرحمن بن شريح انه قال بلغني ان
الله تبارك وتعالى بعث في كل راس مائة سنة لاهل هذا الدين من مجرد ولم دينهم قلست
واسند بعضهم من طريق ابي هريرة وفي صحيح بعدد الخطيبين بن ثابت لما عرفت بان شريح الشافعي
الفقيه قال له شيخ من اهل العلم اشروا بما القاض فان الله عز وجل بعث النبي صلى الله عليه
وسلم لم يبعث على راس المائة من هجرة عمر بن عبد العزيز فاجاب كل سنة وامانة كل بركة ومن
الله على راس المائتين بالشافعي حتى ظهر السنة واخفى المدة ومن الله علينا على راس الثلاثمائة
بل حتى قويت كل سنة واصعبت كل بركة وقيل في ذلك اثنان قد مضيا وبورك فيهما
عمر الخليفة ثم خلفه السودة الشافعي الامعي المرفقي له
خير البرية وابن عمر محمد
ارجوا ابا العباس انه ثالث من بعدهم سقيا الزينة احمد
قول خير البرية يريد في مائة مطلقا حديث لما قيل للنبي صلى الله عليه وسلم يا خير البرية
وكذا بقية القرون اذا استقرت لانسبة الى ملوكها وخلقها بما في كل قطر لا خلا اول كل قطر
من مكة في العلم والملك لما جرى الله المادة ان اول كل قرن فيه خير وخير يغيب شمس وقد سلم
من ذلك راس القرن الثامن من الله تعالى على اهل افرقية ما من المومنين المتوكل على الله القاريه
الله المجاهد في سبيل الله ابو فارس عبد العزيز بن الخليفة امير المؤمنين ابي العباس احمد بن الامير المكنى

الشيخ في ذلك الله تعالى
الشيخ في ذلك الله تعالى
الشيخ في ذلك الله تعالى

تفصيل بقطع الزرع والفساد من اهل البادية والبلاد وقابل الحارثي وأهل الخلاف كما قال الكفا
 في الامامية وجاهدتم في الله حتى الحاد ورفق جمعهم وشردهم في الصحاري والبلاد واحدا
 موالهم في دارهم واجلهم الى شرا القلاع وفتح كثير من المناكرين والمكوس وقهر اهل الشر
 البغي ببلاد الموحدين والخصيين بعد ان عادت تدريس واشهر عدله وسيرته في افطار الارض
 اسار له معيب او فرقة من الشرفيين واقليم الحجاز وذكر وفجر له في الله عاله في تلك القلاع المشقة
 حقه اسواق الشرف الا فرقة القاريين بذلك الاقليم واهدوا له من خواص الكعبة من مفتاحها
 بعض خاصة لباسها ولباس التربة الشريفة وغير ذلك فخره الله عن الاسلام والمسلمين خير اوصياه
 للمسلمين بخير وهم له بالسمعة بعد عرطويل وجعله من الائمة المهتدين والحمد لله على هذه النعمة
 ابتداء واما الشكر لله والمنته له وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى اله واصحابه وسلم تسليم
 اقل عبيد الغفور وعن بعض المشايخين الائمة على شرب في صدار الائمة الامر عن رضى من جميع المسلمين
 ما حواله وصفته وعدله او صار اليه الامر من غير شاور ولا قتال عليه ولا ناصر الا بالحق من
 وجه ترضى المسلمون فعله وهدموا ديار الامراء اليه وراوه لذلك اهلا فواجب على المسلمين الله
 عن مثل هذا واما من صار اليه الامر اليه بعد الفعلة عليه دون مشورة واسموظاه الامر
 وظهر عدله كظهور من الخلق الراشدين فواجب على المسلمين بصحة ولزوم الطاعة له والدعا
 بالبقائه والصلاح له والامن احدا لا مرغلبة من غير مشورة ودعا الناس الى بيعته وظهر منه
 الجور في الدماء والاموال وغير ذلك الا ان امره قد استوطا وملد وغلب وامر الناس معه من الفتنة التي
 مذهب الدين والمال وتوجب سفك الدماء وتسلط عوام الناس وخوارهم بعضهم على بعض في
 الاغلب والاكثر وعلموا ان السمع له والطاعة لبعث شق الشرو ذهاب النفوس فقد وجبت
 طاعته فيما دعي اليه من الاحكام واقامة الصلاة واجل واد الزكاة اذا طلبها وان جاد فواجب ان
 يعقد ما ما مطاعا وان كان ظاهرا مستأثرا لنفسه بالمسؤول والى وسوء الاموال الا انه لا يجازي
 ينقضوا الى قتال من قد عد عليه ولا بايعه ولا يجب على المسلمين معه ولا سفك دماهم وانه قام
 اليه قائم بسبب حور او اقاموا عليه اماما يدعون اليه وفي الجاد عن ابن سيرين كانوا يكرهون
 قتال الاموال الصوري ان تطاهر قوم على امام عادل وخرجوا عليه بالهوى والعصبية كما فعل اهل
 الشام حرره واحق يرحموا الى الحق وعن الحق كل فيه من اهل الايمان اجتمعت ونصبت اماما واستنعت
 من حكم الامام المعادل منى باعية فان استعانت الباغية باهل الحرب على قتال الغيبة العادلة
 ساء اهل الحرب وسبهم وليس امامهم بامانة ولا جارية لهم اجارة وانما يكون على من اجازها الله رزقه
 من لا يكون من رضى المسلمين واما ان يروى على قتال المسلمين وسبهم واحدا موالهم فلا بد
 ولم يكلم في حكم الغيبة التي وقعت استقامتها بالعدو واخلف انى رايه لابن الصيرفي في دونه
 لمؤنة من منهاجته ان تعلم من عباد اسعافهم في حبس الموابطين فتمردم الله عليه ورسوله
 هو ثم نزل على حكيم يوسف بن تاسفين امير منهاجته فاستغنى فيه الفقهاء فاكبرهم ائمة ائمة ائمة

مع بعض الفقهاء لم ير هاردة ولم سمح دمه بالردة فاستحي ذنوبه من قواه واخذ بالابسة ونعله الى عليه
 وسكنه بها الى ان مات لها وفرد عن مالك اذا خرج المسلمون او القبط على الوالي الحارثي
 لا يحل قتالهم الا ان يريدوا قتال من يبلده معه وسبهم فيقتلوا والصواب ان يقتل من يبلده
 فان اراد كذا احد فمات الله فادب في المسيف وروي عيسى عن ابن العاصم سئل ان قتله
 اذا قام عليه قائم يطلب ازاله ما سيرة هل يجب عليه الدية عنه قال اما سئل عن عبد العزيز بن قيس
 واما غيره فلا ودعه وما يريد بشتم الله من ظلم نظام ثم يتفكر من طبعها قال نعم لا يقتل بعثا عليه
 عماد الناصبي يأسر ويدور عن يحيى بن يحيى لصواب في الفتنة ان لا يعان فيها شي ولا يخرج فيها
 ومن اتي في بيته نزل نفسه وماله فليدفع عنها ونحوه حكمي عن اصحاب ما ان ولم يخرج من بلد يوم خرج
 ابن هرمز ومحمد بن الحلان ومن خرج من اهل المدينة لا تدم يوم ما يجهه ابن مضر سالت مالك
 عن حاله ما لا تدرس وقلت يا ماعبد الله انى رسول من خلقك ايل عبدنا رجال من اهل العفة
 يخرجهم الامام كرها الى من نواه من اهل الاسلام فيرون بالحق قد عطلت خوفا من السلطان جردوا
 في اخطاه وقد تعدوا زاعم فيميلون الى اخذ ذلك لينصروا بقتلهم فاسوي في خويلد على
 الضغط وهم يحاقون على بياهم قال مالك اما ما فلا تكلم في هذا امر اهاد عليا للام في هذا فقال
 كفت عبد الكلام في هذا ورثله وانما لك نامح ولا يجب قلبك وقد حكى ابن سعدون في كتاب التاك
 والفاضة المدرك ان اهل القير وان جنوا على الشيعة مع الى سويد الكاركي وراوان بدعة
 اخف من بدعتهم وكانوا الشئ عا وقيما من ضياد القير وان وصلها وخرج معهم اثنا عشر
 العالم اذ حاتم وحلفوا عنه بعد ان قتل كثير منهم ثم بعد ذلك قاتلوا مع الشعي لما راوا منه
 وقد خرج اهل العراق مع عبد الرحمن بن محمد بن الاشعث على الحاج وكانت فتنة شديدة ابن عبد
 البر فان القير الى السوت والرضى يادى القوت في جراد الاسد كارد وفيما ذكرناه كانه
 في جمع السائل في هذا الباب وسئل ابن رشد عن صفات اليه قضية من القضاء ما من عمل فاق
 اخر فاراد ان يبعث رجلا الى عمل المصروف هذه القضية لينظر القضية وسئل عن شهود
 المصالح خرج عن قاضيه تلك القضية لتعد من يمينه في خلد المصروف في القضية المذكورة اما لا
 ان ينظر لقاض غير قاض بلده او مواع لقاض بلده فيا من تخمير ما يجب في القضية المذمومة
 ويعلم لها او ينفذ له الحكم في اهلك وهل هناك فرق بينه وبين ما نعه القاضى حضرت فيما يحتاج
 الى الاستانة فيه من اسمه وبقته **فاجاب** للقاضى المصروف اليه القضية من غير علمه
 ان يبعث من يثق به لسمع جهة الطالب والمطلوب ويقوم البينة عنده ويؤدى عنه وتعد
 الا عذر ويستوفى جميعهما فاد المربى الا الحكم بينهما وفوده رفد ذلك كما هو في قاضيه الذي جرحه
 وانفذ حكمه بعد استشارة اهل العلم ولا ينقل الخصوم الى الحكم بين يديه الا ان يرضوا وان
 لم يرضوا بذلك استناب من يبعثه لسمع بينا تم وكشف عن عدائهما الاكثر وينقل ذلك اليه
 ويعد قوله وان بعث اثنين فهو احسن واحسن وسوا بعد البلد او قرب الا ان قرب بحيث يلزم
 الشاهدان ياتي بوردى شهادته اذ ادعى اليها فكون الخصام والشهادة عنه من غير استناب

هو اوجه العمل وليس للقاضي المصروف اليه الحكم ان يستنيب في القضية عنه الا ان جعل ذلك اليه يكون
 ١٠ خلافا من غير البلد فينظر في القضية ويستعد الحكم **وس** عن اخرى من نوعها من مروت اليه
 قضية في اخر بعيد منه فيستنيب المصروف اليها القضية من ثبتت عنده القضية شرودها
 ١١ واما في اقامة الحج ونفق الزوجه بعد البتة عن المصروف اليه ولا يكون الايمان اليه
 ولا يلزم الحاكم الزهرى الى الامن فيلترط عليه ذلك في القضية فيلزمه الزهرى ولا يجوز له الحكم في القضية
 ١٢ من البلد للشرط في تكرار الخصوم من البعد مشقة عليهم وتطول للاجل لاجل المسافة واعذار
 السفر فلو اراد استنابته رجل يقوم مقامه في ذلك القدر والمذكور **فاحا** ان في القضية
 الاولى جواب هذه المسئلة **وس** عن يستنيبه القاضي في المسئلة هل يكتفي المستناب
 بخطه الى امير المصرا وجماعته كما يكتفي بخطه السلطان في الشلا ذات امر لا بد من اتيانته بعد ذلك كسابر
 او احكام **فاحا** بانه يكتفي فيه بالامر الشيا من معرفة الخط وشهرته اذ لم يخصص حكما يلزم
 ثبوته ولو من المستناب لما امر به من غير كسب لمصلا الامر كما لو كان كسب قلت شبه ما لو حكم
 ١٣ وحل بينهما **وس** ايضا عن اخرى من اجزاها وهي اذا كانت المسئلة المصروف فينا ينظر
 لهذا القاضي قضية محورية ثبت عند المقدم ما يوجب صرفه عن النظر في صرف المقدم ويقدم غيره
 وشكل عليه بسببه وفعله كمال عليه من فعله او موافقه عليه ولا يلزم اقامة وكيل
 ١٤ خاصة خاصة في خلاف السبق العام **فاحا** اذا ثبت عند المصروف اليه قضية المحرور
 ان وصيه غير ما موث في خاصه بطله وعليه فيما يطلب به ويستند بده فيما يحكم
 به له فيجب ان يوكال من يقيم له مقام الوصي في هذا ولا يعزول الوصي حمله وسمع حجة اليتيم وينظر فيها
 ان ذكر حجة عليه لم يسمع منه هذا الذي اراه في ذلك قلت في النوادر عن الواضحة عن اصبح ان مبلغ
 الامام قاضيه الحكم بين خصمين فان كان قبل ان يتبين له احدى الهامه وان كان بعد ان يتبين فليبقه
 ١٥ الا ان يعزله راسا قلت حوما حكى ابن الرقيق عن سمون حين اخذ سبي مؤمنين من بعض ولاه
 محمد بن اغلب وسرحه من باب تحرير المنكر وبعث اليه الامير بودا السبي على ذلك الامير والاعظ
 ١٦ في القول فكتب اليه وحلف لا رد اليه ذلك ولو فرق بين جسده ورأسه الا ان يعزله ثم استكال
 الامير وامن بتسليم السبي ابن كان وتسليمهم بعد شدة وحكايتهم مشهور وكثير ما يقع في زماننا
 ١٧ الامير اذا حلف في تمام الحكم في قضية او سباه عنها ابتداء من الحجارة عليه ان لا يحكم على الاطرايام
 ١٨ انكره بان كان قبل ظهور الحق عزله نفسه ويعد مظهر من حجب عليه السعي في تمامه ان امكن ولم
 ١٩ من نفسه وان ظن انشا المفسد تركا وكان كالكوه على عدم انقاد الحكم فله مندر حجة
 ٢٠ عذابه تعالى وفي النوادر عن الواضحة ليس للقاضي ان يستخلف بعد موته وعن ابن عبد الحكم ان
 كان على القاضي منسما استاذنا الامير في ان يقول على ما يرى من عمله من حكم فيما لا يعظم من الامور في الموسم
 الذي يشق على اهله الشرح من منه اليه اليه ثمن ولاه جاز حقه فيكون القاضي مستنوبا عليه ويعزول
 ٢١ من راي عزله وان لم ياذن في ذلك لم يكن له توليته ويجعل من كاتبه في الكشف ونحوه وحكي المستطبي
 ٢٢ وان فيمن ان كان من القاضي واسعا واقطرا مفسا مكيانية فلا ترفع الحكم الا الى المصلا فيما حذر

من الاموال القليلة والمقدم في الاموال السعيدة حكما ما ينظرون من الناس هذه امثورا المذهب ومن
 ١ منه ابن عبد الحكم الا ياذن الامام المستطبي ولا يتناول مقدم القاضي على بيت موته او عرله ابن المصلا
 ٢ واختلف في قتلها ولذا استحسنوا ذكر اسما الثاني بقرينة فيما يستعد من نظره في قتلها
 ٣ وقد جرى وجبه ذلك في قديم الوثائق وان كان القول بعد موته على امضا الثاني كما هو المشهور
 ٤ ويجوز توليته قاضيا من بعده على ان يحضر كل واحد منهما صاحبه من البلد او نوع من المحكوم فيه اذ قد
 ٥ الولاية تمنع في التخصيص والتجيز اذ لو استثنى عليه في ولاية ان لا يحكم على رجل معين مع خلد قلت
 ٦ وكان شيخنا الامام قل ان لا يحكم عليه في مدينته وامنته وملكت يده حين قدم الشيخ الفقيه
 ٧ ابن ماضي في المستطبي ابن الحون وقد شهدوا القضاء في بعض البلاد كحلة ابن المتناخ في ولاها
 ٨ على حدة قال شيخنا الامام كما في تونس فاما واحد يشا من تخصيص احد منهما باحكام الكناخ ومستقلنا
 ٩ والاخر ما سوك ذلك وفي الكافي ان اخرا القاضي جعل النساء وما يفر من باحكم فيه دون الرجال
 ١٠ ويكون اعوانه عليهم من مكي الشيوخ ولو كان في يوم النساء عاجز صالحات في بعض ما يورد من النوايا
 ١١ كان حسنا وذكر ابن الرقيق ان ابن عامر جعل للنساء ما كان يلبس فيه الفرو والشعر والنساء
 ١٢ الحسن وبطرق وجهه بالارض وهذا واضح ان كان الحكم بين النساء فقط ولو كان بينهن وبين
 ١٣ الرجال لكان ذلك في يوم النساء انه اقل مفسدة في مخالطة الرجال قلت وقد يختلفون
 ١٤ في قضية هل من عمل النكحة او غيرها فيحكم في الجماعة فيا لان لا بد اع وانما في الامانة
 ١٥ شبه عامل من عماله وان كان انما يولي امير المؤمنين وحررت العادة في ان قاضي الجماعة يشبه
 ١٦ الوكيل المعوض اليه تقدم القضية والعدول في البلاد واما بتولية في العادة باستشارة
 ١٧ في تقدم عدلها وكذا جرى في قضاء النوازل يستشير من تقدم فحينئذ يقدم ويكتب له بولاية
 ١٨ القضا امير المؤمنين وكانت بعد اذ كانت حائرين حيرت العادة في تقدم قاض في كل جانب ايام
 ١٩ اسماعيل القاضي وغيره وكذا راي في البلاد تقدم نياب عن القاضي لساع الحظوة وليستشرو
 ٢٠ في مشكلات المسائل ابن قسطنطين ويجوز تقدم قاضيين في البلاد اذا استبد كل واحد بحكم
 ٢١ خصمه بين يديه ومنه بعض الناس في القضية السياسية حقا تنازع الخصوم في ذلك بينهم
 ٢٢ اصولا لشرع جواره لان الذي احدى استنابته من شاع على حدة ولو بعدد والنازع
 ٢٣ قول الطالب وان يتطالبا قضى لكل واحد منهما فيما موقوفه طالب من يريده فانه تنازع بالاسد
 ٢٤ سدي الاول وان اقرنا في القرعة واعتبار الاقرب خلافا قلت ظاهر في اسبابه
 ٢٥ الخصمين واختلفت ورايتهم في البلاد اذا الشى الحكم عند صاحب مذهب فانه قيم عند قضاة
 ٢٦ الثاني على الاول حكمه والا يودي الى اللبس وهذا ان جعل الحكم لهما معاني ذلك المعنى
 ٢٧ واما ان كان احد معا على نوع والاخر على نوع اخر كما صاحب الشرطة مثلا وصاحب المناخ فيمضي الحكم
 ٢٨ فيما يقتضيه حسن كل واحد من القاضيين ابن سدي عن ابن عبد الحكم ان كل قاضي محال بغير
 ٢٩ محال ولا يملك فليس له ان يسمع فيه مينة على من فعله ولا ينظر في مينة من يكتسب بماشه وعقد
 ٣٠ الى قاض اخر الا ان يشهد على كتابه بذلك الى اسد وان لم يباله في حاله مينة من عذره

في الاموال
 في الاموال
 في الاموال

منها ان القضاة من اصبح ان يثبت الامام القاضي لبعض الامصار في شئ من اموال العامة فله ان يبيع
 فيه بينة حتى على غلبة في عمله ويسئل من قام بها فله ان يسلل قاضي ذلك العصر عنهم ويترك
 بما اصابه به من بعد التزم لا يتم في عمله ولو اجتمع الخصمان عنده بذلك المصلح المصلحة عنده وما يحتمل
 فيه في يده القاضي الغائب عن نظر لم ينظر بينهما الا ان يترأصيا عليه كثر اخصيها من حكم بينهما بعض
 قوله اصبح خلافا لابن عبد الحكم وسال **ابن عثاب** عن قاضي حال بغير يده وقد ثبت عنده حق
 لرجل فطلب منه ان يخاطب به قاضي موضع المطلوب قال لا يجوز له ذلك فان لم يطل خطابه ثم قال
 ان يبعد ان يبعد قلت له فان كان كذا الحق الساتر عنده بغيره علي من هو موضع اختلاله فاعلم قاضي
 الموضع بذلك المشافهة مما ثبت عنده ايكوت كخاطبه بذلك لا ليس مثله قلت وما الفرق قال
 هو في اخباره هناك ما كان ثبت عنده طالب فصول ما دعاه الى ذلك قلت سامعته من اخباره به
 وكثير عنده بذلك وسفده كما شهد بما جرى في مجلسه من اقرار وانكار ويقتضي به فلا ليس مثله
 وفيه ان شهد هذا القاضي الجليل بشاهدين في منزله وشهد بذلك عنده قاضي هذا الموضع
 بعد حجاز ابن سهرم رايته فقاما طليطلة بحجرون اخبار القاضي المحل بذلك البلد قاضي
 البلد وسفد ويرونه كخاطبه اياه الماركيان طلب من في ولاية قاضي قاضي وهو يعير محل
 ولايته ان يكشف له عن عدالة بينة له في محله ولاية قاضي حجاز ذلك وان سأله التسجيل
 بذلك المحزون وان سأل سماع بينة له فقط ففي حواره قوله ان اصبح وابن عبد الحكم قايلا فوكت
 قاضي مكة لقاضي مصر ومصر مكة لم يكن له ان يسمع البينة على كتاب قاضي مكة الذي
 الذي كتب له وهو مصر قلت زاد ابن بونس وكذا الووي الخليفة راجل فيهم فلا تسمع البينة
 في طريقتي علي احمد من اهل مصر قلت وكثير ما يقع في هذا الوقت ياتي فمناه الكوراني بونس
 فيجدون خطاياتهم بما في العادة ما هم يرفعون على خطوطهم كما تكرر لاهل طليطلة وحجرت
 مسجلة بالغير وان سالت عنها شيخنا الفقيه الامام قاضي خطبه وشافهته بذلك ومن
 السؤال بلقطة بعد سطر الا فتاح وما يليق بالادب جوابكم في قاضي حاله سافر الى غير ما وقد
 كان المقام على اسماء وخلده اذن له في النيابة عنه عند خلاف ما يرجع اليها فاسافر القاضي المذكور
 ولم يثبت وقد كان ايضا بعد ابالحكم في قضية بدمية لشهادة عدول ولم يكمل فرجه بعد
 سفره المذكور اهل القضية المذكورة في الاستنابة فيا حتى يكمل فله ان يبيع له ذلك في القضية
 المذكورة وهو بغير حاله لاستناده الى ما سبق له من اذن الاسام الاعظم ان لا يبيع له ذلك لكونه
 في غير محله وكيفية ان سوغتم له في الاذن هذا يعني خطه لمن استنابه وعينه كذا العام لا بد
 ان الاستنابة عليه بالاستنابة المذكورة بغير حاله فان استناب على احد الوحيين وقد كان
 شهد عنده العدول في التذمية المذكورة ومن فصولها انهم لا يعملون التذمية المذكورة من غير
 ليد كوراني ان مات فشهد له التذمية عنه شهدوا استوعا زكاهم عدول بان الميت المذكور مات
 في قضية بينة ليس من جرح حاله فله ان يعمل على هذه الثانية لكونها اثبتة غير ما ذكرته الاولى وان
 انت الاولى اعدت امرافان على الثانية فله ان يعمل على الثانية فله ان يعمل على الثانية فله ان يعمل

بأذنه فله ان يبيع ما من من سجنه وله اليوم قرب من ثلاثة اشهر سجون معتقد في الحول بعد استناب الوأ
 في ذلك اعظم الله اجرهم والسلام **قاجا** بما هذا نصه وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته
 الاستنابة المذكورة صحيحة عاملة لا يدخلها خلافا الكامل من نقل ابن سهل لان سماع الميتة اوجب
 الحكم من مجرد الاستنابة ويقوم حوازم من حيلة العرشي من المدونة وثبت البينة بما يحتمل
 المذكور يسقط حد الفرج والحبس ويقدم حبسه المذكور ويسقط استناب ادبه وبلغ فيه
 والله اعلم انتهى وجوابه وما ذكره من الاستنابة اخبر من سماع البينة لشهد له ما تقدم لا يبي
 رشرانه سكتي في خط القاضي وقوله ان وقع وما وقع ذكر انه يقوم حوازم من سلة العرف
 هي من التري من رجل دابة ليجل عليها دهننا من مصري فلسطين فقدم منها فغرت يا العرشي
 ضمن قيمة الدمن العرشي قد عيرت فتمت بمصر ان زاد لا يميز منها فقدمت فاذ اعير على قول
 الغير يحل الاذن فهو يحل القاضي هنا فلا يستتبع فانه في غير محله ومن اعتبر ما اله اليه الامر
 حو وبيع العرف ورفيت خطه فحق حصل الامر ثبت الحكم عليه فيخرج على هذا خلافا
 في هذه المسئلة وما ذكره من اعمال اليهود هو احد الاقوال في سائل منها شهادة العينة والكر من
 وثالثا الحكم للاعدل وقد تقدمت وما ذكره من ان ما مني بحري في ادبه هو اخيرا ابن الحج
 على ما ياتي اذا اسقط للزم باي وجه سقطت بوجه بحسب الاختلاف ولا يبلغ به السنة خلاف
 اختيار ابن رشد اذا قوى طلب الدم ثم سقطت بوجه فلا بد من استناب من مبادية وسجن
 سنة والله اعلم وفي مختصر ابن سهل اذا شهد عند القاضي رجل واحد في نازله ومصرخ الامير
 القاضي عن الحكم فيما ثم رده اليه اهاد الرجل ثمانية شهادته وان لم يصر فقه عنه الامير لم يحج
 الي هادتها قلت واعرف له انها اذا حلت في خطه اعلم لم تعد البينة ولم يكن ذلك عزلا
 وانه اذا عزل لم يكن ذلك عزلا فكل من قدم من القضية والامسا واعرف في خطنا مسئلة من هذا
 المعنى وبني اذا شهد على نفسه بثبوت رسم ثم كتب منه نسخ فلا بد من الرفع عند القاضي والشهادة
 بالثبوت ثمانية والا كان كذا بابل في حين كل نسخة يشهد عليها وان اراد عدم ذلك سكت على انها
 نسخة مما ثبت عند القاضي ويعني شهادته انه اطلع على الحق ووطئ وسلمي فله ان يبيع له
 فتمت كما يجب **واجاب** ابن رشد عن مسئلة امير كرسوا لها وهو اذا كان امير الامير وقد
 صر فالحكم بين الرجلين البينة وواقعة اخرى عليك ومن هذا القضاة باليمين مع الشاهد
 لما ثبت من احدية في ذلك الحكم بشهادة المحتفي الذي خاطب ابو سعيد بعد اليه مع بينة
 الصواب لان الصحيح من اقوال شهادة الحسفي اجازتها فانفذه واقض به ولا يفتق الى حو
 انه به باضابها لغتوي من افتاه بذلك اذ ليس الحكم بابطال شهادته حكما يجب ابرار
 الا لو كان لوجه فيه وانما ابطال البينة ومذهب من افتاه ولا يلزم ان يباعه فيه لمخالفة من
 خالفهم من جملة العلماء المتقدمين والمتأخرين وانما يلزمه في خاصة نفسه لو حكر هو فورا وان كان
 عند ذلك عدم القضاة باليمين مع الشاهد كما هو العمل عندنا فقد خاطبك ذلك القاضي
 بان عدلين سلا سعاد عما يطلب به الاخر فله ان يعطيه اكثر مما اله عندي وذلك بوجه سواء

سواء ساعد ما كان له عليه فانه اقرب وهو اقل مما يطلب به لم يكن له عين وحلف الطالب انه
ما سبق له شيئا على اختلافه في كونه انكار المطلوب او في دعائه وان صمم على الانكار وما دعي
عليه حلف المدعي عليه ما ذكره واستحققت قضيته ذكر في هذا الجواب الذين مع الشاهد وهي
انكر المسائل خالف اصل الاندلس فيما ملكا وقالوا يقول غيره وقال الذين وقال به يحيى بن يحيى
ابن داود واخرج ابن ابي شيبة انه عليه السلام اجاز شراة رجل ويمن الطالب من ابن كحاشم وذكر
فيه شراة الخنثى في اضطراب وظاهر المدونة جوازها من سدة الايمان بالطلاق في جميع
الطلاقين وارجح ان يطلق زوجته فامضى ثوبا دعه وحكي المصنف في خلافا عن المذهب وفي عدم
مراجعة الخلاف اذا كان ناشدا او هو ممنوع من التمتع بين في خصوصية اليمن مع الشاهد ما لا يراه
ثبت من كل شي كما قال ابن الطوازي ولا يترك ولا حرمة للترك خلاف سدة في العيلة المذكورة
في اخبارين وسدة كونه في النكاح الاول لان هذه ترك حكم وفي غيرها حكم بالترك ومن بعض الحكم
في المسائل الاجتهاد منه خلاف مشهور في الامامة انظر في اول الفقيه وفيه مسئلة في
اخرها بعد الانكار انه بيان وحلف فانه بين حلف الاخر واستحققت وهي سدة حتى ان رشد
في الشرح نحو السة اقوال في سماع يحيى بن الاستحقاق **فاجاب** ايضا عن فاضل عزله مقدما
من جهة فاضل غيره فطلب المعزولة ان يذكر الوجه الذي عزله بسببه ويعذر اليه فمن شهد عليه
هل يلزمه ذلك ام لا اذ خلاف ان من قدمه سلطان او قاض على شي ان لا يعزله الا بعد رين
ولا يترك هو ذلك الا ذلك وذكر بعض العلماء هذا في تركه اذ امره الذي قدمه او صرف
هو نفسه معنى ذلك كالوكيل والموكل فان المستتاب في امور ائامه وكيل من قدمه فيه وهل
تستوي في هذا تقدم القاضي وغير امره وهل تقدم العموم والخصوص واحدا **فاجاب**
ان من حق الوصي اذا عزله غير من قدمه ان يذكر له وجه عزله ويعذر اليه فيمن شهد عليه اذ ليس
لمعزله الا بما ثبت عليه واما الوعزله من ولاه فان اداه في ذلك اجتهاده فليس عليه بيان متوجه
وان كان بوجه ثبت عليه في حقها اعدا رايه واما عن قوله الوصي فشهد عن النضر الذي
الترمه فليس له ذلك الا من عذلي اليتم فيه خلاف الموكل والوكيل فذلك واحده الامان
سنة ما عذله من الوكالة الا في وكالة الخصام فليس للوكيل الخلف بعد المناشئة وليس للوكال
عزله لعدم الخصام ولا فرق في هذا بين وكالة التقويم ولا في عينه من خصام وغير قلت ف
تقدم في الوكالة تفصيل للمخاربات ان يكون من ناحية الاحارة فيلزم من الجانبين والجمالة في
احد واد الجازية هل يلزم ام لا واما ان كانت على وجه الطوع في ذلك لانه اقوال انظر صا
في خبره وكذا تقدم بعد القول بعدم لزوم انها تلزم في اربعة اما كن توكيل الحكم اذا
نائب وكالة الطلاق والتخلية ووكالة البيع وقضا الدين وامضاء خاصة سمع الغيبة عليه
لمعزله **وسئل** ابن رشد ايضا عن امرأة اقرت محلا من الزنا من راي وانها قلت ساولته
فوقت فوجدت حاملا واعترف به له فلما لم يوضع واوقفت البينة على الولو
واقرت انها ولدتها وانها خصمة وكيف لو استقر المقتوف حقه هل يسقط امره **فاجاب** الجا

هذا هو الوجه الذي عليه

هذا هو الوجه الذي عليه

هذا هو الوجه الذي عليه

ثبت على المرأة ما ذكرته فالزم عليه واجب والحكم للقاضي الجماعة فارفع اليه لان فاضل فاضله الكور
لا يكون في القتل قلت تقدم ما خص به قضية الجماعة وانما ثمانية احمدها هذا المراد هنا
اذا ثبت ما ذكرته يري بالبيعة او بما عترف وتماذنت عليه ولو رجعت على القول بالاختصاص
ولم يثبت فانها لا تقتل والعرض هنا الزنا ثابت بالحكم ولم يدر كره العدة في وهو يجري
على طلب القاذف حقه فان طلبه لم يجر في ثلاثة اقوال ثالثة ان كان يريه سنا او سمن من ر
القولين الي هذا وان لم يقر به فالشهور انه لا مطالب بها على انه حق له ومن قال انه حقه لله فلا
بعد من وقوعه **وسئل** ايضا عن قضية الكور حيا له وباعة وواد اشهل يستنبط
اذا اشتغلوا او غلبوا او رضوا بعد ان من قدمه ام لا وكيف لو اذن لهم قضية القواعد هل يثبت
بما اعلام قاضي الكور او لا بد في ذلك من خطاب الذي ولاه وقد يتعد معرفة ذلك **فاجاب**
لا يجوز استنابة مع عدم عذره واما ان تعذر غيبة او مرض فيجوز له التنيب ان كان من قدمه فوض
اليه في ذلك وحله في تقدمه او معلوما من حكم الكور وخليفته في مرضه او عذره في مرضه مقامه
في جميع الامور وان لم يتفحصه ستمه ولا جرت به سير حكم الكور فليس له التقدم فان قدمه
عذره وقال اذ في ذلك صدق وجازته احكام من قدمه اذ قيل له التقدم في العذر ودون اذ
من قدمه سلم يحجر عليه ابن يونس عن اخويه ليس له ان تقدم ان كان حاضر من غير عذر الا ان ياذن
الخليفة فلا تباليه حاضر كان او غائبا وكانه ولي قاضين احد مما فوق صاحبه ولو مرض او سافر
فله ان يجعل من يقوم مقامه ولا يكون مستديرا وعن سكون لاول في المرض والسفر الا ياذن الخليفة
ولا يولي بعض امور الخصام حكما حكم بينهم فانه في الجرا لا ان ينفذه القاضي فكلوا قضاء متنفذا
وعن اصبح اذا مات الامام الاعظم فلا يابس ان يتولى قضائه وحكامه حتى يهلوا اري من بعده وكذا
القاضي يولي له والي المصرا يحجز له الوالي في وقاض حتى يعزله الذي ولي بعده المازري ذكر صاحب الشا
الاول القاضي رجلا على امر معين لسماع بنية اعزله عن ذلك بالعزيز القاضي وان ولاه حكومة
مستقلة ففي العزله ثالثة ان لم يكن باذن من ولاه ولا من المذهب منها شيئا وانظر قوله
اصبح **فقال شيخنا** **وسئل** عن بوجه القاضي اعدا روا التحليف في الغيبة والعيوب
والاعتذار بالحد وكل موضع يجوز فيه خبر الواحد هل يعزله كما يعزله الشاهد لنفسه ان كان يكره
عدلا وليس من باب الشهادة وانما هو من باب الخبر فحسبه ان يكون لغة غير معروفة بحججه كاحد
العلماء في رواية الحديث يجوز فيه تعدد بلي العبد والمرأة **فاجاب** الاختيار الا لو حلف القاضي
ما تقدم ذكره الا عدلين فان لم يثبت واحد فاجوز وشروطه المدا لا يجهول الحال فان لم يثبت من
عدل الله فلا يحكم ما يتعلق اليه حتى يركب بعدلين او يسأل عنه في السور من يتقي به كما يقتل
في الشاهد والاختيار ان لا يكون سوى واحد عنه فان اقر عليه حاز من باب قبول خبر الواحد
كانت امرأة وكذا العبد في وجه القياس والمصنف فيهما استحسانا لعدم جواز شهادة العبد في كل
موضع ويكون مقبول الشهادة كما هو مقبول الخبر فالنقطة مقبولة الخبر هو العدا اذ لغة العدل ولا
تدل الا لغة وعجز قول الطبيب قبل ليس له القاضي عند من الطب وان كان غيره دل او نصير ان لم ي

هذا هو الوجه الذي عليه

هذا هو الوجه الذي عليه

هذا هو الوجه الذي عليه

غيره واختار بينهما كونهما عدلين اثنين وكذا الوجه للفتنة وشبهها **وسئل** عن الموجه
للخياره في المشهور هل يكفي فيه بالواحد كسائر ما يوحده ان لا بد من اثنين كشهادة الاصل **فالجواب**
هو لا يوجب المفاضل من الاعذار وشبهه والعدل يكفي واختار اثنان ابو عمران في التطاير القا
ر من زمان قتل واحد وقيل اثنان والمكشوف عن الميناة واحد والتخفيف كذا له وكذا الذي
يقول الجراح وينظر في العيوب كالطبيب في البطار وعنه ابن حبيب يقول البطار ولو كان فاسقا
لانه علم منه الله فيه ولا يجد شاهد واحد على الشرب والخلع في المستحكة راحة المحرم على احد
جلا وتقوم السلع والعيوب والمسرقة برجلين وكذا العسر في الحرم والحد من اثنين لا بد من
ثبات الحكم فلو كانت في الطريق رقت عن بعض اصحابها اذا كان المسوون غير معينين ولم يكن في البلد
شهودا من اهل البصر بالعد وابل والطب في عيوب الرقيق قضى بقوله رجلين منها او رجل غير عدله
تلكه ابن حبيب وعنه ابن الماجشون ان قاتل الشئ الذي في العيب اخذ القاضى بقوله العدل ولا
يخلف قوله الواحد الا ما يجوز في الشهادة ولو كان قايما كالطال والبرص المشكوك فيه سأل عنه اهل
البحر واخذ فيه غير الواحد وان كان من امور النساء اخذ فيه بقوله امرأة واحدة ويقول الطبيب
غير المسلم ويقول من يصر مسخوطا كان او غيره ابن حبيب وان كان مالا يطعم عليه الا النساء فلا بد
من امر اثنين في المدونة لا يتخذ القاضى كاتبا من اهل الذمة ولا فاسقا ولا عديلا ولا مكافا ولا يجرى
في شئ من امور المسلمين الا المسلم من العدل وله فظايع شرط العدل في الحكم كما مر من رسل رسول
كان من له الخبر او الشهادة وكان شيخنا ياخذ منه شرط العدل الموثق ويحذر ان يكون مسطور
الحال وكذا له ادركت الفتنة وفي عرضه ان كان شاهدا فظاير فلا يحاج الى ذلك والاحتياط العزالي
عن ماله لا يكتب بين الناس الا العاقد بها العدل في نفسه ما سون عليه لقول لقمان ولتكتب بينكم كتاب
بالعدل وكان خارجة بن زبدي وطحة بن عبيد الله بن عوف مكتبان الزبائين للناس ولتعتبر فيه
عشر خصال ان عرى واحدة لم يجر كتابته وهي الاسلام والعقل وجب المعاشي سمعها منكلا يقتضاه
علما بقتله ثوابا من الممن والحق وان تصد عنه خطا بن يقر البسعة وسهولة والفاظ بينه عني
بجمله ولا يجوز له قتلته وكان شيخنا الشيخ الفقيه قاضي الجماعة ابو العباس بن حيدر رحمه الله
يروي عن شيخه الحسنة في الحكمة الربط او لها واخرها ويحذر من مناهم كل ما يورد الى اسقاط
لله الحق او لشعب فيه ويجعلها كان في الفتنة بين الخصم عند القاضى فكل ما يجد احد المتقاتلين
بعد خلا في الوثيقة احتراز منه وكما زاد بها بياننا وقلنا زادت حسنا واباه الموثق ابن
الحاج ويقله ابن بونس عن ابن الماجشون كل شئ يتعرفه الحكم من قبل نفسه فانه يثبت عنده بالواحد
وكذا في السؤال عن الشهود الشاهد في السور والاعذار في شئ من ذلك ومثله ما يقره
نظم من اقراروا انكاروا ابن بونس وكذا ما يبرر ثبوته وكل ما لا يبرر في شئ من ذلك
فلا بد من شاهدين فيه ومثله في الخصم ان سهل ولا اذا التعمد عند القاضى بمقتضى اقرار
او انكار وشهد به شهود المجلس انعمه القاضى ولم يبعد اليه في شهادة شهوده وطهرا في العمل
وان كان المولى بالاعذار اقيس وكذا في شهادة من شهد على مريض او امرأة لا يجزى ان وليه

في شهود الخياره سالم حكمه وكذا الوكالة على اختلاف فيها ويوجد من ادعي مدعى يومين وثلاثه
عند من يرى الاعذار وفي ابن الحاج عن ابن المنذر روي في القاضى الفتوى في الاحكام عند السوالم
عنه وكان سراج يقول انا اقول ولا افي قلته يريد اذا كانت الفتوى من يمكن ان يعرف من يري
ولو حاشه من خارج بلده او من بعض الكور او على يدك عماله فليجزم عنها ابن بونس عن الواضحة في
من جلس للقاضي فتم افضيته واجلوس عند الفتنة من حيل المستأكلين للناس الا ان يكون عنده
معر وفاما من قبله قد قال اصبح ما لم يخف من المامون ان يضربه فلا يعده ابن الحاج
لا يفتي الحاكم في الخصومات وعنه ابن عبد الحكم لا يأس به كالحلفا الاربعة وعنه ابن المناصفة القوط
ليعدم الجواز الى ماله وابن حارث السخون ثم ذكر قوله ابن عبد الحكم وقالا كلام الاول الذي فيه في قوله
القاضي في الخصومات صلاحه الحامين والثاني في قضاياه في حله الاشياء لخصوصه بعينه وفيه حرج
صاحب عبد الملك بن عبد الرحمن فتمنعنا الى الناس فقال ما معشر الخصوم القاضى يقول لكم اتقوا
استخافه من ظم في باطل فانه مخوفه سخط الله قال لقمان واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله ثم
توفى كل نفس ما كسبت ومم لا يظلمون وقال تعالى هو يحكم كل نفس ما عملت من خير يحكم الآلة ثم
يعود فيقول يا معشر الشهود بقوله لكم هو علي العفو وليس بقاضى اسم القضاء وهو المتفرد
قال تعالى ستكتب شهادتهم ويسألون وقال الامم شهد باحق ومم يعلون وبلغنا ان الله تعالى
ارجى الى بعض بنيابه لا تشهد بما لا يع سمعك ونقد عليه قبله فاني سؤقت احد الشهادة على
شهادتهم وسأليهم عن اسوال اعني ما قال فعلمنا رايه في الاعذار اياها قلت وقد تقدم وعط القضا
ومنه ما كتب سلمان الى ابي الدرداء بعتني ان جعلت طبيا اي قاضيا وان كنت نيري فتم
الطبيب اي علم حكم العدل وان كنت مستحبا اي لا تعلم كيف حكم فاحذر ان تقبل انسانا اي
حكم على احد لغير علم فاحذر ان تاروفا فيمن قصد في حمله الى الجور وهو احد القضاة الثلاثة
وكذا قوله بعض القرويين وقد قدم سكرها فاحذركي ومثله ايضا الله ولا تكونا اول المشركين
على وفيه لا يصلح الاعذار للقاضي في الجرحه الشائبة عليه لان طلبه للاعدا رطل الخطه
الفتنة في رادة ظاهرا من علما وذلك جرحه فيه لقوله عليه السلام ان لا يسمع على علما من اراده
فلا يجوز استسماله لشئ الحديث فاذا قال اذا لم يعد راي وعزلت عن القضا سقطت شهادته
الجرحه قبل الجرحه وحبب العزلة لانه من خوف الله تعالى والحق لجامعة المسلمين فان ثبت احد
الجرحه ثبتت اعذاره الى في اسقاط الجرحه والسلطان مخير فيه للاعادة للقضا او يفرغ
وقد نقله لاسبيل الى تسمية الشهود فان جرحهم سقطت الجرحه والسلطان مخير فيه وما ذكرنا
من سبقه شهادته فما علمنا من الشد والقاضى اذا قال في جرح القاضى شهد عندنا احدان
لا سمعنا فله ذلك على ما علمناه في تركه الاعذار ويخرج السور عند القاضى جاز وكذا لو جعل
جلا في السور للبحر للسور لكان جاز ولا يقبل الرجل الا اثنين ولا اعذار في هذا الرجل ولو شهد
شاهدان على العلانية وجب الاعذار في الحرف الا في خطه القضا قلت وقعت هذه المسئلة
بعض اصحابنا عزله جرحه من شهود بلده فطلب الاعذار بالعداوه فلم يكن من ذلك جرحهم تعذر

الاعذار للقاضي
في الجرحه عليه
في الجرحه عليه
في الجرحه عليه

شهود ببلده ومكن من ذلك بشهود ببلده فلم يجد ثم بعد ذلك قسب حتى زالت عنه تلك الجرحه
وهو الآن قاض وقد ولي بعد هابلاد اوفيه في جبل قاصري في نظام جهمان فيها اريد من العا
رجل من بياض ورعيه يقيم على هو الممر سد النور ورجل من الجوش وموس وعين ذلك فشي صنف
اسم الشياطين منهم وهم الخمسين رجلا وتبعهم نحو خمسة اوسه من غيرهم وجميع الناس من الخاصة والعامه
غيرهم يصنفونه بالاعتدال من قرب الجاني على القنصا والتعطف عليهم وقيل كنهه لهم وصبر على
من حتى منهم وذهب الذين يشكوا به الموده بعد المده ومنهم من كان اخوه وصبرهم وصاحبه ومنهم من
اثمان ابن عمه دنيا قبل القوم عليه كما كان المطلب وطوبى اعزله فلهذه علة توجب عزله امره
جوازه لابن رشيد اذا كان القاضي المذكور مشهورا بالعدالة والحيث والامانة وانه من يشك في
مطالنته بوجه من الوجوه التي اوامته اليه فلا ينبغي عزله من الحكم ولا يبرأه عن النظر فيه مثله لابن
الكاج وفيه احباب ابن العواد في عمود بعض من سخطه من كذا القروى المتعينة التقييل العزل
القاضي المذكور وراحه دين الاسلام والمسلمين منه فبقا ومحكم في دين الله لا يحل طرفه على
من استزاعاه الله امر المسلمين تركه طرفه عين ولا يسمع في امره من يداهن ولا يتق الله ولا يصح للمسلمين
والاسلام والاعتدال اليه باطل لا ينفقت اليه وهذا خطب جليل وحدث عظيم ان يقال بالاعتدال
فقد فانا لله واتا اليه راجع على تغيير سنان الاسلام وتبدل معانيه وما ذكرته من اثبات العدالة
مع ثبات الجرحه واستنفاضا ولا ينفقت اليه فالحججه هي المعجول بها على ان عزله هذا القاضي واجب
دين الاسلام والخطه لاهله لا يجوز تأخير طرقة عين ابن عاصم ولا تسب شهادة القاضي اذا اقر
وشهد عليه انه حكم بحوز ابد او ان تاب وصلى حاله كشاهد الزور لانه اخرج منه وسكت ابو رهما
وقب لئلا يبررس فيقتله شهداءه ولا يجوز شهادة رجل في نفسه ولا يفتن المحنوم فقيه كان او غيره ويصير
على يديه ويشهر به في المجالس ويعرف به ويحجب عليه وقد فعله بعض القضاة بقرطبه بكثير من
القضاة الفقهاء مشهور من اهل العلم عنده ابن يونس والجموعه عن اسباب الاشتكي القاضي رجلا
انه جازر عكوله بنبر الحكي فكشف عن ذلك فان احظ في رايه وبين للعلماء انه من انفاذه وان اخط
على الامام جمعهم عنده فقال ولا اقدم معه رجلا من اهل العلم والصلاح وباسمهم بالنظر في عكوله
ولا تسعه قوله كنه حكمت قبل فتودكم لانه مبع الا ان يقيم بينه ثمانه كان حكم فينظر في
الامام فان كان صوابا او فيه خلاف في مضمون والا فليخ اذا اشتكى القاضي في احكامه وميله تغير الحق
تسعه للامام ان ينظر في امره فبعد من في بياضه مفصله وجوبا في امره حتى يفسد به ليعرف
استقصا ما وس غيره اول منه وعزله راجح وفي النوادر لابن جيب عن اشهد ومطرف يبين للامام
ان لا يفتد عن تفقد قضائيه كان عمر رضي الله عنه تقدم كل عام امراه ومعه من علم حاله
فان ارادوا ببلده عامهم عزله وامر عزم اصبح يعزل من حكي صعيده او وده او يطاذه السوء
من جوس في نفسه ولا يباين ان عزله لغير ذنب ان يحول الناس بمراته كما فعل عمر بن الخطاب
قال اعني سخطه عزله في نفسه ولكن وجدت من هو مثلك في الصلاح واوفى في علمه اسئله فانه يحل لي حقه
الا ذلك قال في غير المعصيه فاحذر الناس بعد ري ففعل عمر وعزله عن سخطه حتى عليه شره وادان

وعزله بالشكيه ان لم يكن فله شجنا في وجوب العزله او الكتب الي صالح يده ليكشفوا عن حاله فان
كان على صاحب الاعزل ثابته ان وجد ببلده والا فالثاني فله اصبح يعزل وان كان مشهورا بالعدالة
والرياض اذا وجد منه ببلده لا في ذلك صلاحا للناس وكسا القضاة والولاة للناس وتعد بما لهم فيه
يبين ذلك وقد عزل عمر بن قداما على الشكيه فقط وسعد بن عدي وعنه واطهر براه من جميع من
يشتبه الي يوم القيامة وان تطاقت الشكيه وقته بعد عزله للناس فيرفع من يد من يفتن
من تحقيق لعمد وقت عمر سعد فلم يصح عليه مكرها وبراها الله وكانت عند الله وحجها المازر في
جانب من سمع شكى اهل الكوفة سعدا الي عمر فمزلوه واستعمل عليهم عمار بن ياسر الكوفي حتى
ذكي وانه لا يحسن بصلي فارسل اليه فقال يا ابا اسحاق فان هو لا يزل عن اهل الكوفة ففعلت
امانا فكت اصليهم صلاوة رسول الله صلى الله عليه وسلم ما احرم عنها اصلا صلاوة العشاء فاه
في الاولين واخففه في الآخرين قال ذلك الطي بل يا ابا اسحاق فارسل معه رجلا او رجلا الي الكوفة
فقال ان الرجل محمد بن سلة فسال عنه اهل الكوفة فلم يدع سجدا الاسال حثا فينتون معروفا
حق في سعد النبي عيسى فقام رجل منهم يقال له اسامة بن قتادة يكنى ابا سعد فقال ما اذ
يشد بنا فان سعدا كان لا يسير بالسرية ولا يتبع بالسوية ولا يولد في القضية فقال سعدا
ما والله لا دعوت ثلاث اللهم ان عبدك هذا كاذبا قام ربا ومعه فاطل عمره واطل فقر
وعزله بالفتن فكان بعد ذلك اذا سئل يقول شيخ كبير مقفوت اما بتي دعوة سعد فله
عبد الملك فانا وابنه قد سقط احباه على عينيه من الكبر وانه ليعبر من الجوارى في الطريق لغير
وسعد اخذ العشر المشهور ولم يلحقه والذين توفى عندهم وهو عزم راض واحد الستة الذين
الامر بينهم شورى في الخلافة ولوقدم لكان لذلك اهل الامام في السلام في النفس شي من احتجاج
الفتن اهل القضية وعوها من الامور كان نظرا لا يبرر او سعل ان له الاعتقاد على علمه وعلى ما
ليس له عنه خفيه وعلى ما يظنه ويتوهم فينظر في الكلام فيه بسبب ذلك فالتظنية عزله
بجود السكوى والقاضي تطر مضمون على سائل الخصام وهو مستند في الاقرار والبلغة
وشبه ذلك في نظر عدله وجور ولا ينبغي ان يقتصر في عزله على مجرد الشكوي لا سيما مشهور العدا
ولم يظهر ان عمر عزله قاضيا بسبب الشكوي فله شجنا الامام الصواب المتعوق بين مجرد
الشكوي مقام في بله الخليفة وغيره ليسر الاطلاع على حاله من ببلده وعسر الاطلاع على حاله من
المارري ان علم القاضي وعد الله ولم تقدم فيه فادع لم يعرف بالشكيه وسعد بن عمار
فان ثبت فيه مطعن عزله والا فمزل ومن لم يتحقق عدالة في عزله بغيرها فاولا المارري اذا كان في
العزل مصلحة العامة اسر الامام بالمبادرة اليه وعن عمر انه قال لا يسلم ولا يزل من
الاعزله وان وجد الامام افضل من وليه عزله وان لم يجد الامن هو ومن فلا يعزله فان عزله
لم ينفذ عزله قال ليحنا الامام وفيه نظر قلصت وشكى اهل القديان قاضيهم ففعلوا استكبرهم
لسيد الشيخ الصالح الحسن بن مسهر فكتب الخليفة لما هوذا نصه الحمد لله وحله سعد كره الله ما
لغيره ووفر حظكم من رحمة وحكمكم من الشاكرين وبطاعته من العالمين وفيه شأن عظمة عزله

ابن عاصم
عزله على الشكوي

هو بطلان قولنا ان كان من قبله انما هو فاقترحه لصاحبه ان يشهد هذا يدل على ان
الفتنة المعنوية القول بكتب الحكم بالقوى واعلامه ما يصح وان لم يسلط الحاكم وهو في
الفتنة واما الفتنة فلا ينبغي ان يكتب اليهم ما يفعلون الا ان يسلطوا له يودي الي انفسه يودي
فقلت وسبب هذا ان ذلك بعض اشياء المتقين اذ ورد عليهم سوال فيه حكم فاض من بعض الكون
يرده عليه حتى يبعث اليه فاضيه لانه انما يقدر على رده لما سئل عليه من المفسدة في رده
الصدق عليه في المسئلة حتى يبرها هو اه لا سيما ان كان حكمه في خلاف ما ابرزته الفتنة
ابن رشد قوله ان كان له امضاء حتى يدل على انه امره بالنظر فيما حكم به من قبله فان كان
انفذه فعلى هذا الجمل كلام العمل على امر حتى يتبين انها حتى فتق وهو خلاف ما قلنا من ان
به ولا الهية حاربا الا ان يكون جورا بانيا لا بد نقضها انما على الامانة فلا ينظر فيها ولا يتبع
وهو مذهب اصبح وراهامة مردودة سالم يتبين فيها الحق وهو اختيار ابن حبيب فينا سبعا
النسبة واما العدل منهم فحكمه محمول على الجواز ولا يرد منه الا ما يتبين فيه الجواز اتفاقا فاما
ان يحمل ما في اليد ونحوه على العدل وما في هذا السماع على غير العدل فلا يكون اختلافا والذات التي
ان ينظر الي الامير الذي ولاه فان كان عدله فهو محمول على العدالة وان كان حاسرا في قوى
العدل حمل على غير العدالة وان كان غير عدله ولا يبرها الجور في احكامه ولا يتولى غير
العدل جري على الاختلاف في جوار احكامه واختلف شيوخنا في احكام ولاية الكور في الفقه
فامضاهما ابو ابراهيم ولم يجرها للولوى حتى يحمل له مع الفباة النظر في امور الكور في النظر
في الاحكام واستحسن ابن ابي عمير ان كان للكون فاض قد افرد للنظر في الاحكام ان لا يجوز
حكم الولاة وان لم يكن لها فاض ان يجوز حكمها للناس في ذلك من الرقي وهو احسن الاقوال ان توليه
القاضي مع العايد دليل على انه جري عليه النظر في الاحكام وان لم يولد له في حكم وجب ان يجوز حله
كقوله مالك في ولاية الحياة فقلت انظر ما يقع اليوم يتوسل تقدم فيها حاكم الليل وصاحب
الحسنة واما الاسواق وحكام المحصن من جري على هذا الخلاف المتقدم في الجري لان الحكم
معدوفون بالجور والظلم والنسب في اخذ اموال الناس بغير حق ولا يحكمون حتى ولا يحرك احكامهم على
شروع بل على فاسات وتاويلات واهية وهذا هو الظاهر انما مردودة مطلقا في الجري
العدالة فيمن ثبت انه دعاه اليهم ان القاضي يود به لا نه عرض بطله عند هذا الجارية فيحتمل
اذا دعاه خصمه للقاضي فيدعوه هو هو الاحكام وكان بعض من يفتيا من يقتدى به يا حرم
بعض من ثبت له حتى بان يوصله الي هؤلاء الحكم يقول لانه اجهر في القضية وما هي من القاضي
لا سيما اذا كان ليسر الوصول الى القاضي لا مسفة وان بلغ اليه فلا يخلص عن قريب وربما رقت عليه
السئلة منه وربما جرح منه صاحب الحق لقوة طرفة النظر وكثرة اعوانه فيجملط الامر
ويستعجبه ويحجز من شدة ما يلاقى واذ ثبتت هذه الاشياء وان يعلم ان خصمه لا يظلم عند القاضي
بل يتوصل الي حقه بلبوة الوالى فيكون حذيفة منه ووجه هذا كله قد جرب ورفيع وار
شيخنا لا يوافق في حقه فقلت انما هو فاقترحه لصاحبه ان يشهد هذا يدل على ان

في الجور والظلم والنسب في اخذ اموال الناس بغير حق ولا يحكمون حتى ولا يحرك احكامهم على شروع بل على فاسات وتاويلات واهية وهذا هو الظاهر انما مردودة مطلقا في الجري

لا سيما اذا كان ليسر الوصول الى القاضي لا مسفة وان بلغ اليه فلا يخلص عن قريب وربما رقت عليه السئلة منه وربما جرح منه صاحب الحق لقوة طرفة النظر وكثرة اعوانه فيجملط الامر ويستعجبه ويحجز من شدة ما يلاقى واذ ثبتت هذه الاشياء وان يعلم ان خصمه لا يظلم عند القاضي بل يتوصل الي حقه بلبوة الوالى فيكون حذيفة منه ووجه هذا كله قد جرب ورفيع وار

في

قولي فاضيا ففرضنا ثم ظهر عليه فاقضيه ما مضى ان كان عدلا الاخطا اختلاف فيه وكذا فضا
بما حال فتحة قال شيخنا لم يجزوا فتوة الولاية للفتنة الخالف على الامام جرحه خوف تعطيل
الاحكام فقلت حكم القاضي في المداير اختلاف الرواية عن مالك فيمن ولاه سلطان حاسر فافطن
انه حكم من روايته ابن فروخ عدم معنى احكامه وحكي من روايته ابن عاصم معنى احكامه وكذا الحفظ في
اهل الرجل او من هو تحت ولاية ابن حفصون انه لا يجوز شهادتهم ولا خطاب فضايتهم وكذا
عند ما في قوصة كانوا لا يجيزون خطاب قاضيا ولا شهادة اهلها لانهم رضوا ان يكونوا تحت ايتالة
نصارى وقد روي الجرح في استباحة اموالهم حكمها على الداد او اجتزأهم بالحكم استلا
منهم الامم كمن جرح من دار الحرب وترك اهلها وولده وبسبب المازر كمن عن احكام فاض من
صليبه من عند قاضيا وشهادة عدول في اهل بيته ذلك امر لا مع امره ولا يدرى كفا
هناك تحت اهل الكفر هل هو اضطرار او اختيار فاض في القاصح في هذا الوجهين الاول يستعمل
الوجهين من ناحية العدالة فلا يباح المقام ببلد الحرب في اهل الكفر والاشارة
بناحية الولاية اذا القاصح يول من قبل اهل الكفر فالاول له قاعدة يعتمد عليها في هذه
المسئلة وشبهها وهو تحصيل الظن بالمسلمين وساعة المعاصي عنهم فلا يعدل عنهم لظنون
كاذبة وتوهمات واهية كخبرنا ظاهر العدالة وقوله يجوز في الحفا وفي نفس الامور يكون
انك كبر في الامن قام الدليل على عصيته وهذا التبرؤ مطروح والحكم للظاهر اذ لا يراجع
الا ان يظهر من الخطاب ما يخرج عن العدالة فيجب التوقف حينئذ حتى يظهر ما يبدوا اذ راب
بوجه الاحكام العدالة وفي الحكم لعلبه الظن بعد ذلك والحكم وهو مستفاد من قرآن محصور
في اهل بيته وقرآن العدالة ما حوز من اسر مطوق متلفي وقد املت في هذا طرانا في شرح البرهان وذكر
طريقه الى المعالي وطريقا لما تكلنا فيما جرى بين الصحابة من الوقائع والفتن رضي الله عنهم اجمعين
وهذا المقام ببلد الحرب ان كان اضطرارا فلا شك انه لا يفتح في عدالته وكذا ان كان اختيارا لجا
الحكم او معتقدا الجواز لا يجب عليه تقيده بغير جواز يتقدم في عدالته وكذا ان كان تاوليه
صحيحا مثله اقامته ببلد الحرب لرحله اهل الحرب او تقدم عن ضلالة مثله اشار الى قلنا في وكما
اشار اصحاب مالك في جواز الدخول في كالك اسير وكذا ان كان تاوليه خطه ووجهه لا يتصور ان يشبه
عند اصوليين لا يتصور خطا عند عالم وصواب عند اخر على القول بان المصيب واحد فلا
معدور واما لو اقام حكم الجاهلية والاعراض عن التاويل اختيارا فهذا يتقدم في عدالته واحتمل
المدح في شهادة الدخول للجماعة اختيارا واختلف في تاول المدونة فيها والمقيم فيها اسد فيمن
ظهر بعد الله منهم وشك في وجه اقامته على وجهه فالاصح عند سلا لا جمل الاحتمالات الشبهة
شهادة عدله فلا ترد لاحتمال واحد الا ان تكون قرآن تشهد ان اقامته كانت اختيارا لا لوجه
واما الوجه الثاني وهو قوله في الفتنة والاسا وغيرهم كج السائل بعضهم عن بعض واجب
ادعى بعض اصحاب المذهب انه راجع عقلا وان كان ما تلا فتولية الكافر هذا القاضي العدل اما
الاصح في اقامته لم يفسد في عدله لا يفتح في حكمه وقد احكامه كما لو ولاه سلطان

اضطرار او اختيار فاض في القاصح في هذا الوجهين الاول يستعمل الوجهين من ناحية العدالة فلا يباح المقام ببلد الحرب في اهل الكفر والاشارة

هلا

سليم وكتاب الايمان في مسئلة الخالف لمعصيته حقه الي اهل اقام شيوع المكان مقام السلطان
 عند قدره لما خاف من قرات القضية وعن طرف وابن الحاشود فمن حزم على الامام وعقب على ائمة
 فولي قاصيا عدة فاحكامه نافذة **وسمى** ابن الضابط عن مسئلة من قد اوصوف
 ما ان رجل الغائب بمقتضية تقدم احرف قلبه موت الغائب وعدة ورثته وانه وارثه واراد ان لا
 يخوفه واشتبه هذه الوفاة بامرنا وقام مقتضية على نفسه بعد ان ينجسها عنه وثبت عدالة
 شهيد حكم القاضي خاصة والقاضي ولاه الروس فحاشا الموقوف عنده لئلا ان دفعه هذا الامر لما
 تقدم شرحه **فاجاب** بانه لا يبعد حكم هذا القاضي حتى يثبت عدالة فهو عرض بانسل هذه
 المسئلة ونعت واحاب بان شل هذه من دونه ولاجل ان ورثته ومن قام من غير ما به في حال ضعف
 ففي نزيهم مسئلة فاحكام بانه بعد رعي كشف هذا السؤال عدول المهدية عن حال هذا
 القاضي ففي حق علم حاله وفي الخصاوي لا يجوز للمالكية الحكم عند الطوارج مثل الوصية وخبره ولا
 يستقيم ولا يتكلم ولا يتكلم اليهم ولا يشهد في الخصم وسباعتهم فليست تقدم ان هو لا يملك
 احكامهم كالفاسق وهذا اعلى القول بعسقم وعلي القول بكنزهم حكمهم حكم الكفار في بعض
 جميع احكامهم وكذا تقدم لعز الدين في حكم القايدين بالجبهة وهو مذهب عامة المحدثين والفقه وقيل
 من الاصوليين فالصحيح عندهم انه ليسوا بكفار مستد لا عليه بان علم المسلمين بالكرم واحرازوا
 شهادة تم وتقدم ما قبل في الصلاة وقصد في الحسب والقاضي اجاب لا يفر او لا يكتب في الشهادة
 الاسمه واسم ابيه ان يكون قاصيا غير متجاوز وهو لا يسوغ للتخلف عن رفع الشهادة مثله هو جوابها
 لا يجوز ان يلى مثل هذه ولا تؤدى عليهم الشهادة **قلت** قال الباكي لانه في الشافعية فيه
 اجواز والمنع الاول اظهر اعتبارا به صلى الله عليه وسلم ووجه المنع انه عليه السلام معصوم
 وكذا ذكر ابن رشد في النقل والتعليق قال شيخنا الامام والاطهر جري توليته على ولاية الاعي
 لان ايصار الاعي في الاحكام كالعدم **قلت** الاشبه المنع كما وقع في الجواب وتعليق الجواب بالناسي
 فاسد وقد تظن لذلك بعض اصحابنا **قلت** في قول قاصيا اميا فتعقب على القاضي فذكر
 الناسي في نقابة التعقب فبعث اليه الامير وانه على ما ذكر وقد قال هو فحقه عليه السلام
 معجزة وفي حق القاضي نقص وعزله اقرب عزله وتقدم في التنسوط ولا يدعي من كلامهم ومن
 لا يجزى شهادته لا يجزى حكمه من باب احركي واشار اليه المازري وعين على ايضا الباكي خلا في تعقب
 كون القاضي عالما مع وجوده والذي يحتاج اليه من العلم ان يكون مجتهدا وفي الجوعة عن ابن القاسم
 لا يستفي من ليس بعقبة وعن اشرب والاحوين واصبح في الموازنة لا يصلح كونه صاحب حديث
 لا فقه معه ولا صاحب فقه حديث معه ولا نفي الامن هذه صفته الا ان خبره ليس سمه فان لم
 يوجد الا عالم غير مروي او مروي غير عالم فوكي ما يصح بولي اعمد لا يستشعر اهل العلم وجعل ابن زريق
 وابن رشد كونه عالما مستحب وعن عياض وابن العزى والمازري في ربط العلم او مقلد ان فقه
 كشرط الحديث والاسلام المازري لمتلف لا نقاد ولا ية المقلد ونحو احكامه فبقية الشافعي
 وحكامه يعتنا عن المذهب والجازة ابو حنيفة وليست في الحديث في زماننا ارملة ميتا

نظرة
 تولية الامي

اولم المغرب فضلا عن فماته فمغ ولاية المقلد وتقطيل الاحكام واحوال المقلدين مختلفه قد روي
 عني ائمتاه وعليه باسم العدالة والوقار ولان من خصيص بحالسه العلم ما يميز به ما يجب قبوله من
 احد الطرفين وما يوجب على كل حكم خصم حقا او جوا او مالا وان كتب له عاسا له عند المرافعة والواقع
 وما يعبر من قيمة من احكام المقت بغير السؤال عند هذا لا يجوز ولا يثبت ومن يعني في هذا الزمان
 اقل حاله ان يكون مطلعا على روايات المذهب وتاويل الاشياخ لها وتوجيههم ما اختلفت طائفت
 بعضها مع بعض وتبنيهم مسائل لمسائل قد تسبق للفهم تباعد هالي غير ذلك مما يسطر الا
 لهذا لعدم المجتهد يقتصر على نقله واختلف اصحاب الشافعي جواز ائمة المقتي اذا كان مجتهدا
 في مذهب امام ويجوز له اخذ النقل وهو مقتي على جواز تقليد المقتي بولية اخلاف بالاصوليين
 قال شيخنا الامام وفي الاجرا نظر ولا قرب فقهه على منع من اجاز ائمة المجتهد الخاص ومن منع مجازيه
 حزن التقطيل ان العزى في قول المقلد المولا كمن مع وجود المجتهد حور وتقدم مع قدره جائز وحكم
 بغير تولى مقداره فان قاس عليه او قل من هذا اذا اقتدر في شيخنا وهذا يودي الي التقطيل
 العرض عدم المجتهد فاذا كان حكم السارلة غير مستوص ومن لم يجز للمولى المقلد القياس على قول مقتله
 في نازلة اخرى تطلبت وايضا هو خلاف عمل متقدمي اهل المذهب من القاسم في المدة وفيما
 على ائمة المالك والماترين كالنهي وانهم رسله والتولي في الباكي وغير واحد من اهل المذهب بل من
 تامل كلام ابن رشد فانه يعبر اختيارا راسه وعرجاته او لا يجملها **قلت** ما ذكر ابن العزى
 هو القسم الثاني والثالث الذين ذكرهما ابن رشد في مسائله وقد تقدم ذلك في صدر هذا
 التثبيد وهو الجاري على مذهب الاصوليين في تزييم القياس التثبيد وهو قياس موقوف على موقوف
 ويصح ما ورد به على مذهب الفقهاء واما ما ذكره من تقطيل الاحكام جملة فليس كذلك بل الصورة
 التي ليس فيها نص للعلم قليلة واكثر الوقائع في اخر الزمان واقعة فيما قبله بل مقتصر المحفظه
 والعقبة في تطبيق الواقعة على ما في حفظه وتشكيل الصورة في خطفه حتى يطير فكره الى ما في
 محفظة قد دخل الصورة فيه واما اذا لم يكن خطفه كان حافظا كما يشع عن كثير من طلبة المغرب
 الا في فصب في حقه هذه الطريقة لان هذا للصورة النازلة في محفظة وتبعد بقطنه الى
 وما ذكره لان الله اشتغل بطلب الحفظ ونحوه في المعاني فاشبه المحدث الرواية فقط ويحل
 بحكم قوله عليه السلام **قلت** من هو ائمة من هو ائمة منه ورب حامل فقه ليس بعقبة وقد
 الشيخ ابو الحسن بن ساد تقييد اجله مشتمل على فضل الفقهاء على المحدثين وذكر من ذلك وقدم
 سبل عن المحدث فيمد عن الجواب وربما الجواب وسكت ولم يهل على العقبة استحقا واولا الاطا
 لذلك بعض ما حفظت من ذلك ولحفظ الشيخ الى مجدي جامع مختصر انه قال رب محدث يكون
 اجمل الناس في الاحكام وقد اسي الناس على التجاري الذي تاليفه فقه استعمال محفظ الحديث
 واستنباط الاحكام منها ومذهبه الحديث مضلة لا للفقهاء وقوله ابن وهب لولا ما لد لصلتنا الى غير
 ذلك ونفت دم في صدر هذه المسائل قوله لا ينبغي لطالب العلم ان يفتي حتى يرواه الناس
 عملا لا ينبغي واما العلماء ويرى عولفسه اهلا لذلك وقال ابن رشد في اسوله ايضا ومثله في دم

هذا هو
 المذهب

في قوله
 لا يجوز

الاحكام

له

هذا هو
 المذهب

السيرة من جامع العينية وزاد فيه معنى سري نفسه اهلا لئلا يد اي يعلم من نفسه انه حله له الا
الاصحاح وذلك انه عليه ما لكان وناسكته ومسجونه ومفصلة من مجله وعامة من خاصه
وبالسنة تمير اي من صحيح او مستقيم عالما بانوال العلماء وما انفقوا عليه وما اختلفوا فيه عالما
بوجه القياس ووضع الادلة موافقا وعند من علم اللسان ما يفهم به سماعي الكلام ومن لم يسمع
من غيره لم يسمع ان يستغنى في المجتهدات التي لا تصح ولا يجوز له الفتيا بوايه في شيء الا ان سمع روا
عن من قبله فيما يحويه وان كان في اختلاف اخر بالذي مؤيد عنه ان كان له فهم ومعرفة
بالترجيح في شئ من الامام وهذا حال من ادركاه واخبرنا عنهم انه كانوا يفتون ولا يرا
هم في العربية فضلا عما سواه من اصولها لغة وقد ولي خطي قضا النكحة والجماعة يتولون من غير
ما يجب كتابا في العربية على احد ومثله الى القضاء في هذا القرن يعني الذي هو فيه وكان الس
وقدر اية بعض هؤلاء يفتون في التفسير ولحقبت ان يفهم كان لغة قاضي وقته فلما مات اقراه
واقفي ابن عبد السلام بوجوب سنن من لم تكن له مشاركة في علم العربية من اقر التفسير ثم
حضرت من يقر به بل ولا حله اقره وهو من لم تكن يقر في العربية شيئا والله اعلم وعد ان
كونه فطنا من شروط الجواز وهو ظاهر كلام الطرطوسي الطرطوسي لا يكتفي بالعقل التكملي بل
لا بد ان يكون بين الفطنة بعد من العقل وعده ان رشد من الصفات المستحبة والحق ان
مطلق الفطنة المبالغة من العقل شرط وجوب والوجوب للشهر غير النادرة في السجدة والفتنة
فطنا من اجنية المبالغة ابن رشد ومن الصفات المستحبة كونه بلدا با ووجه ليس مقرونة
بالناس بل تقبل الركن ولا يورد المعنى وكان ابن عبد السلام يجعل ذلك في الكور ما غا في دسني
سبحنا ابو القاسم احمد الفريسي رحمه الله انه توفي الفقيه وان فبعث للقاضي ابن عبد السلام
بشفع في القلان وكان من طلبه القرويين ممن قرأ على ابن عبد السلام في ان يوليه مفاقر كتب
اليه بلغني ان باخالة ثم كتبه بولايته الجوه وجه ذلك لما شاع من فساد القضاة مثلهم لغراباتهم
ومعارفهم وفي الحساوي في الامام الميمون في الجوه من اصول لا تغلبة الظن ولو حذر عما لا يوجب
الحكم ثم سبب ان له حق لكان انما ولو حكم بما يوجب الحكم لم يحقق خلاف ذلك لكان ما حوزا والنص
ان كل مجتهد مقيم ولا يقال المجتهد ما اذا اجتهد في شئ اخطا وقت المصيب واحد والمخطي عظام
والقولان لما لكانه وقوله من قال بناء المخطي غير صحيح فانه يودي الى ان لا يعمل للصحة او الجملة
او بعينهم والمقلد للمجتهد حار على هذا تقدم حديث القضاة ثلاثة وان احد القاضيين
الذين في النار احد مما احكم بوايه والاخر هو له فاهل نفسهم واهل انوال الناس وان
حكمه لا يجوز ولو صادف الحق وتقدمت مسئلة كالمجتهد مصيب في اول هذه المسائل وعند ابن
محرز في رجل في بعض السنين او السبعين يرمي بمصيبة الاحداث والحلوة بهم منهم بالقباع
لا يقبل القاضي شهادته ورعا فحكمه بالضرب ان يحكم تكلم بين اثنين تولى الا القاضي قرية ورعا
فاومنه بل في التوازن وسماه بالفتية وهو لا يجوز شهادته بل يجوز هذا القاضي فاحاس
من هذه اوصافه فحتم ان لم يخطئ ان النقص في البعد حتى ينقطع من الاوصاف المبيحة المذكور

والعند

والعدالة صفة ثابتة رتبة لدرجته الا بها فيها او محمدا او قاضيا او كاتبا او ادبي رتبة او
بها الشهادة فلا شئ الا بها فدرجته عما هو اعلى اولى واخرى بالفتا والقضا ومن رتبة ذكر من
اقضاوه والواجب لا يعرفه ويترتب هذا القاضي لا بد له من عرض فيه فيسئل عنه ويتبين حاله
فعله حتى عليه حاله فظهر لغيره قلست وكذا من عزل من الشهود لجرته ويتبين ذلك وقد شاهدنا
بعض قضاة الكور قرب رجل مشهور بالطلب لكنه كان يحسار فروع اليد واعتدلت عن تعويض
ليستعين به في معرفة الوثائق والاحكام وهو كان خالدا وفر على جماعة لكنه ان كان يستغنى في احكام
على اجباره هذا الاجل انه يوثق به على دين الله في سائل الاحكام وان كان بدله على ما يطالعونه
ينسئ على معرفته فلهذا العامة في الامام سبه وقد شاع وداع عن تقصيره لبعض من لا يستحق القدر
موتغديهم من لا يجمع تقديم طواه وكونه قريبه او صديقه او صهر او معروقه عليه وذلك كله من
الحكم بالحوار والفساد اعاذنا الله من ذلك وجعلنا ممن يحب في الله وينقض في الله ومن هو يفتو
اليه وضلالة **مسألة** ابن النعمة عن معنى المستاب في الاحكام هل معنى احكامه **مسألة**
فاجاب الذي عندك ان لفظة الاستنابة والاستلاف يقتضي النظر في جميع الاشياء الامام
عليه السلام في الوصايا والاحباس والاطلاق والتجيز والقسيم والموارث ونحوه الا ان يفهم القاضي على
نوع ولا يبدوه الي غيره ومرت هذه المسئلة **مسألة** ابو الفرج عن عاداته فرض النفقات
على الزوجات والا ولا بد من احتياج القاضي الى ذلك وامر في حكمه فاستفوا امر من فرض نفقة الطفل
ويستو الى الصلح وناخر الامر حتى اضرب بالصبيان ولا يوثق في ذلك الموضع لعينهم هل يسوغ لهم
ذلك امر لا وما يجب عليهم وعلى القاضي في ذلك وما الحكم ان عدم من يفرض النفقات **جواب**
اذا كان الامر على ما وصفت فوجب على العدول النظر في جديس النفقات وهو الواجب الحكم والالزم
الجرم ويجد يد النفقات له ولها مما يجب القيام به ولا سبيل الى الوصول الى ذلك الا بمعرفة
اهل العدول والمعرفة بذلك فلو تاجر واصناع الحقوف ووقع الفرض ولو تولى ذلك لكانت حرجة
منهم الشهادة ويؤمنوا والدعوة الى الصلح لا يجوز لهم ولا القاضي الا في الامر المشكل في الحكم فلم
ينظر الحق وخاف من الوقوف في هذه ومع الوصوح والبيان فترك الصلح فرض على اهل هذا الشأن
ولا يجوز الا سيما في حقوق الصغار وسلك ما يتعلق من عمل الدين والموتمة المعونة عليه كذلك قال
ابن عقال ونفاو بوا على المجرة لقوى الآية وامر بالقيام بالمعسط فقال كونوا قوامين بالمعسط
شهد الله وغير ذلك من الايات فاذا ثبت هذا وجب على العدول الدخول فيه والسلوك اسد
المسالك ولا يستعزم الوقوف وبالله التوفيق **مسألة** هذا ونحوه يوجب اذا ادعى القاضي العدول
الجميع في شئ ما في كتب امر عام كالسيرة ونحوها الوضعية اشكلت او يربد الاعانة في الاحكام
لا معرض له اشكاله او للوقوف في اقامة حد من الحدود وشهد عليه او رويته في الشهاد
او غير ذلك من الوضعية العامة التي يحتاج القاضي الي غيره من له اهلية ذلك فوجب طاعته ولا يجوز
اجتنابه لذلك ويبرره لانه من باب الاعانة على الدين والتقوية في نفوذه وهذا اذا كان مستحبا
الشهاد بين الناس فاما ان كان منقطع عنهم ولا شهد الا في الشار فغدت في شيخنا الامام رحمه الله

هذا هو الحق

عن سجدان بن عبد السلام انه كان قد شهد هذا الخبر وان كان مودبا فكان القاضي متى عرض له امر ميت
اليه فيه فقوم من ذلك وكرهه واستعدي بالسبح المذكور فكشفا اليه يستشعر باعفائه من ذلك
فكتب اليه ان كان مجلس للناس وباحذ الاحاطة فوجب عليه الاحاطة ولو تغيرت الاحاطة والرقبة وان كان
لا يتنصب ولا يحبس ويرد عليه باد في وجهه مما منع به قد وكذا كان جرى لي مع قاضي الجماعة الشيخ الفقيه
عليه السلام في دفع دعائي من المحضو رحد من الحدود وحضر فاجبته ثم دعا في منى اخرى وكان محاورا
مستبسل له فاستنعت واحببت بقول حسن بن علي رضي الله عنه حين دعي عثمان رضي الله عنه عليا
في قامة الحد على الوليد بن عقبة فامر ولده ان يقية ذلك ويؤكف فقال والله لا فعلت ابدا ولا يجوز
من قول قارقه فكانت له احد عليه وطلب احببه عبد الله بن جعفر بن يونس ذلك ففعل وعلي بعد
حتى بلغ اربعين فقال حسبه وقال جلد النبي صلى الله عليه وسلم في الحرم ثمانين وجلد اربعين وكان
قال واستغيب من ذلك فيمن هو قايما بامور الناس فاعفاني وحدثني من اتق به عن سيدي الشيخ
الفقيه ابي عبد الله الرضا ان الشيخ الفقيه اما اسحاق بن عبد الرزاق عمنه لقصته الحد فخطف
في الاستماع وكتب رسما على نفسه انه لا يحسن احكام القضاة في الدنيا ان يعفنه وقال فيه يكون
مقدرا فيما بعد ليس بالبر والعرف يقف وكل تعفف شيعة العرب حتى كالم السلطان فان يشفع فيه عند
القاضي فكله فاعفاه ثم جابعد معتد راعيا فقال له قاضي الجماعة سمعت نفسك متى وارتدت
ان تأخذ جامع القير وان حانوا لطلب الاخر معني الكثرة ملازمته **وح** في ابن الرقيق
ان عبد الله بن فروخ لما اراد روحه حاتم ان يكرهه في القضاة او يدل على من يكون قاضيا والله
الي عبد الله بن عمر بن غانم فتولي القضاة وكان ابن غانم متى عرضت له مسألة بعث الي ابن فروخ
فيها ففكره ذلك ابن فروخ فقال ما رضى بها اميرا فكيف ارضاها وزير ام خرج الي مصر وسما
ما تها ربا من هذا وكراهة في الخلق والاصل في هذا ان الانسان متى طافا اصناعة الحقوق في
عدم الاعانة او عجز القاضي عن ذلك حتى يصعق الحق او يخاف ان تجر اعداءه مفسدة فواجب
القيام والحضور وهذا الذي ذكره عليه السلام من الحق عند ذي سلطان جابر ونحو ذلك
وس الصانع عن استغفر في ذمته مال كثير فقفر من ربح اشتره من لا وارث له
قد دفع قديمه قديمه القفر اليها دة عدوله ومعا يتيه وقبض يقية المال فامض معروف
بالظلم بجاهريه وهو المعروف ما بين المبارزي وكيف ان عاينه في ذمته اليه وقيل
ابرا من المال الذي سبده او دفعه لمعاينة عدوله للمقرر اعلى يدي القاضي المذكور هل
يبريه ذلك **فاجا** خطه الذي اخذ منه القفر المعاصية العدوله هو الذي
يبريه واما اخذ الجاني من يده لنفسه وابراؤه منه ولم يوصله الي الفقر فلا يبريه لانه
باق في ذمته فلا يبراه منه الا بوصوله لسيد الفقر **قلت** هذه المسئلة اذا جاز غلط
فاخذ الخراج من الرهن والحوظل انما يحاسب به وضمانه منه وتقدم محلة اذا دفع الاقراض
عن الميراث من ماله فلا يرجع لشي وان ابن عبد السلام امر بارجاعه لكانها لم تحاكم به ابن عبد الرزاق
في رجل عليه دين لرجل هرب فاجبر علي دفع ذمته للوالي عن صاحب الدين المارب في كبره

هذا الخبر

هذا الخبر

الغرم فعلى هذا يبرأ هذا الرجل اذا ادفعه للقاضي الجاني ومثله دفع الزكاة لولة الجور ومثله
لا يضمنون في محاطة فيها المونة المشهور والذي عليه العمل الاجزاء ان كان ظاهر المذهب في
عدم الاجزاء وهو جرح على قسمة الغاصب هل تنضم ام لا وتقدم احكام القضاة الجور هل يضمن منها
ما صادف ظاهر الحق ام لا **وس** السيوري عن قاض باع تركته ميتة قبل اثبات زوجات البع
ولا يخفى على التركة في بقاها وما ورثا كانت تركته غريب فباعها قبل وارث وارث وكيف ان كان في ذمته
فيه او باع بدراهم غير جيدة هل يضمن القفص ويرد عن التركة او مثله ان نفدت او فقتلته او
تفرقه **فاجا** اذا باع التركة على ما ذكرت فيجوز بيعه لا يجوز ويقتض ان كان القفص خير المستحق
او غايبا او من لا ينظر لنفسه ووجد قايما فان دفع القاضي ماله مثله كالكي والموزون او
القيمة في يومه يوم تدرى بسكة ذلك اليوم ولا يدخل يده في مال من لا يبر في حياته فهو مستحق
حاله في دخل يده على ما يظهر من حاله وحب النظر فيه **وس** ايضا عن قاض اموي عن
قبيط واوقف على جريد ثمانين سنة ولم يقض دينها وحقوق ايام حتى عرف ولده غير جائع
والورثة اليه وطلبوا جميع هذه التركة وضبطوا فاحرمت الجريدة فوجد المالك عند قوم منهم غايب
ناحية مكة شرفها الله ومنهم من ادعى انه كان يدي في الرجل من قبل القاضي المعزول وليس من اصل
الامانة مستغفر ومنهم من مات ومنهم من خلا من البلد بسبب جري عليهم من السلطان فمثل
الذي زعم انه قبض شيئا من جملة القاضي فانكره وشهدت بجنيه انعاده القاضي فيما باعوه بذلك
الجلد ان يعفنه ولا يتأخر هكذا وان هذا العمل وتضييع وطول العادة بتأخير التركة طول
هذه المدد فيمن لنا من يضمن هذه التركة **فاجا** اذا كان جميع ما وصفته ونبت ذلك
فالقاضي ضمانا **واجاب** القاضي قاض جاسوكا يقبضه هذا رجل سوء وحكمه في ماله حكم
مستغفر في الذمة يدين جميع ماله حتى يعود قتيلا حسبا كان قبل ان يلقى القضاة وتخاصم فيه
جميع عزمه وكل من اثبت السبب الذي يدعي انه كان عند ما اكلمه او اباحه له السلطان واد
ما الغالب انه لا يخرج منه الا بذلك دخل في غم يده والحكم فيه ان تعافى اسد العقوبة وعمله
في السجن ويخرج من وقت الى وقت ويعرب وعن اصنغ فيمن كان معروفا بالشر والسرقه انه يسجن
ابدا وهو الصواب وكانت يحسون يغرب ابن الجواد القاضي ويعبره في السجن وكان عنده اموال
الناس وادعي ماله كماله في السجن من وقت الى وقت حتى مات في السجن وما يقول وهو تحت القهر
والسجن انه تائب غير مقبول ومن كانت عنده له ودعية فلا يجوز رد ماله اذ لا يلقى له قرا وانما
يحبها ليدخل في غم ماؤه فان كان يعلم منه انه سيطر الحق وحق الباطل فاحكامه على الرد
الامانة عليه بالحق واما الكتب فثبت من يكونه حبسا فهو كذلك وما ثبت له بيع لغرم ما
ولا يشهد على احكامه لا نها باطل ومن كانت عنده شهادة ودعاه من له بها حتى الى اديها فليؤ
فان عمل بها على الحق وان ابا واضد لها او حرمها فلا اثم عليه وليس على الشاهد شي وما علم من
احكامه انه بين على حق المحكوم له شهد فيه وان ظلم المحكوم له في انه لم يحكم له حتى ارشاه وشهد ذلك
وافي ان القاضي اذا لم يسم الزينة وحكمها استأنف البينة ثم عقده المحكم له ذكره قلت ما اشار

الشيء من قضية ابن أبي الجواد انه كان قاضيا باليمن وان لم يزل ورجع سجون في يومئذ ونظر
في ديوان الوكايع فوجد فيه ما لا لورثته من اجل يقال له ابن القضاة فاحضر وكشف عن ذلك فانكر
ووجد الخط فشهد عليه في وجهه سليمان بن عريان وابن قادم الفقيه بان بانه خطه وكانا سكتا له فقام
على انكار قتلهم له سجون واعذر اليه وارسل من يشيرونه بان بانه في القوم فلم في انكار عليه
ما فام يروح الى الحق فاحضره وضجبه عن شرا اسواط ورد الى السجن رات زوجه بنت اسد بن
الفرات والتمست الدفوع عنه فقال سجون ان قال زوج هذا ما له المية او بدله منه فقبضته
واطلقته لك فاحضر فامتنع من ذلك فكل سجون يخرج في كل يوم جمعة واذا امتنع من الاحاضرة
عن شرا اسواط حتى ضربه من اوكثر اثم موصى ومات في السجن من مرضه ذلك القضية مشهورة حكاه
ابن الرقي مزيلا دامت وعن ابن عريان انما ضربه سجون لانه اتهمه كما يضرب السارق حتى خرج احيا
تلك السبع وروي ان سجون كان يقول بعد مائة واثني الى الجواد وكان يخرج من موته خوفا فقلت
مدة المسئلة وشبهها ما دل على انه حكم بالحرر والعتاق واخلاف انه لا يجوز الحكم بذلك
قال شيخنا الامام وكثير ما راب بعضهم حكم في النازلة وهو لا يستند في حكمه لقول يدكر حاله
استغوى من حاله اذ اوضح في بعض احكامه لم يدكر مستند النص والرواية ولا قول لبعض اهل
المذهب ولا قياس عليه فقلت وهو الذي في بعض قضايا الكرك قال ابن الحاجب وهو فسيق وتور
شده يد وان صادف الحق فالشهر فقتله وان لم يصادف فم فالاجماع على فتيحه واعراض ما التفت
حكمه واسألوا شكل عليه الحكم فقال الشيخ انه يفتي وحسن ان يدعوهم الى الصلح واجاب
سجون جيبا اذ كان من امر المحامين شبيهة واشكال فلا باس ان يامرهم بالصلح ورواه محمد بن خالد
انه قال في بعض المسائل لو اصطفا وتفقروا الاشكال في ثلاثة اوجه عدم وجد ان اصل النازلة
في كتاب ولاسعة والخطا في ان يشك هل هي من اهل كذا ام لا والثالثة ان يحد بها اصدان
بالسوية دون ترجيح ويختلف في هذا القسم هل حكمه حكم الوقت في الحكم والتحيز حكمه بما شأ
وفي مثل هذا يدب الى الصلح ولا يجبر عليه وحديثي شيخنا الغريبي رحمه الله انه لما نزل
بقضا الغريزي ان كان في رجل من كبار اهلها وهم اصل في الحظ فبذل له ابو الحسن البهلولي المكي
قال بعثه الى الشيخ يعني ابن عبد السلام ان اعزله وكان عدلا فاستجبت لما علم من مكانه في بلد
بيته وعلى احدى كاتوا ليمرونه مالكا الصغير فبعث الشيخ ليعتطفه في بيته وذكر انه ما حاله
في بلدة فاجابني بان لا بد من عزله واعتل ما قد مره في طلب قاضيا فاجبر على الصلح وقدم
عد ولا قسمت بذلك فبعثت بتايبه فاجابني ان اقدمه واثم بعزله فمكت اليه وما
بين التعميم والتأخير من حقوق الناس كيف يعمل فيه ابن عباس ان كان حاكما لا يبرئ الحق
والباطل لا يجوز ان يثبتا ورفعا بحكمه لا بد له ان كان حكمه حق او باطل ولا يجوز الحكم ان حكم
بما لا يعلم انه الحق لانه لا بد بعد مشورته من دلائل يظهر له الحق فيما اثير به عليه وروي ابن
عن يحيى بن سعيد كل من ولي الحكم من امير او قاض او صاحب شرطة مسالط اليد فكل ما كان من
عقوباتهم من موت وكان في حد من حد وداله اذ ادب حتى فهو هذا وما الى من ظم بين مشهور

مجموع الفتاوى
كتاب القضاء

كتاب القضاء
كتاب الحكم

كتاب الحكم
كتاب القضاء

فبني القود في هذه والعقل في خطابه امين وسوق جماعة علميا وكذا ما تقدم من الاف مال بلا
حق ولا شبهة فذلك في ماله ما حذبه المظلم من شأنا او من الحكم له به وفي المسألة لا ينبغي التفتي
جلوس ايام الخروج وعرفة والبر وغيره ما جرى عليه امر الناس فقلت واحدا بن عبد الحكم ولا مجلس
ايام الاعياد وان لم يكن في حج ولا قضا ما هو في سبها ولا يوم خروج الحاج فمصر لكثر من يستعمل
يوم من غير يسافر وكذا في الطين والرحل وكل هذا ما لم يكن ضروريا في قوله في القاضية
ورا الحكم وينظر في مسئلة ابن يوسف عن الاجيرين لا باس ان يتخذ اوقات مجلس في الناس وينظر
في ذلك ما هو ارفق به وبالناس التي سئلتم وقتا من النهار ليعلم اهل الخصومة ما لا بد ان يختلف
اثر بالناس وعلمه المازكي سقر الشجر برفع الخرج ولا مجلس للفتن بين المغرب والعشا ولا يلا
حاصلها من فعله الا ما تروى في تلك الاوقات فلا باس ان يامر ويصير في مجلس فيه ويرسل الامين
والشرط اما الحكم فلا ولا شبهة لا باس ان يقتضي بين المغرب والعشا ان رضى الخصمان وامان بكتف
الكار خلا ولا باس بالقضا بعد الاذن بالطهر والعصر والمغرب والعشا والصلح ويرسل الى
الحكم فيجوز في بعض هذه الساعات فتفتي عليه او في تلك جهة الميضي وهو في اول قوله
التي لا يجب في هذه الاوقات الامتخاف فوسه والضرر وبما خيره واليمين بخاف حنت صاحبها ابن
الحاج حكم العدة وعليه لا فاسباب الحكم طاهرة بخلاف الشهادة فيشهد عليه ولا يشهد
عليه قاله لما ورد في الاحكام السلطانية وهو خلافة مذموم ماله ما لا يوزل سجون من قضية
العقوبة من عدم جواز الحكم عليه فقلت في المواد عن ابن الموار اذا حكم القاضي فقام المحكوم عليه
بدينه ان القاضي عدوله فلا يجوز قصاؤه عليه وهذه اللفظة اتم مما نقل ابن شاس لانه بعد الوقوع
المازكي عدوة المفتي كعدوة الشهود بخلاف القاضي لان القاضي لا يعزل من بقاء نفسه كالعدة
وهذا اذا كان العدة مستظريه على القاضي فاهرين له ولو كان على العكس لم يبق بالعدول والفتي
ان رد السؤال اليهم مع اقراره بالعد او بغير ذلك القاضي هو وصم عليهما واما ناديه لجهة
فيظن ان كانت النازلة مجمعا عليها وحكم بجوابه معنى الحكم على اضطراب في جرحهما لعدم العدا
اليوم وان كانت النازلة مختلفا فيها فافتي بالمشهور من المذهب وبني عليه وراى السيوخ وحكم
معنى على اضطراب في هذا الاصل وان افتي بعين المشهور من المذهب لم يتحقق الحكم وكانت جرحه على
المفتي اذا شهد عليه بالامر بعد اذ ان الغالب اليوم عدم النفع من العدة والقضاء
والفتن وفي المواد رايضا وكتاب ابن سجون لا يجوز ان يقتضي القاضي لنفسه ان يشك في
سماع ابن القاسم في رسم تأخير الصلاة له الحكم بالاقرار على من استهد ماله فيعاقبه وبسول المال
بما اره ولا يحكم بشيء من ذلك بالبينة ودليله قطع ان يكون بيدا قطع الذي سرق عده وزوجه
اسما اعترف بفسقه هذه الرواية الصحيحة وفي صحة حكمه ان لا يشهدا عنه له ومنه قاله
اللزجيد وابنه الصغير وبنيته وراى المانع ان قال ثبت عندك ولا يدرك اثبت امره وان حكم
ببيته جاز الا في الثلاثة التي في المانع احسن بعد ما اعلمنا في المال وغيره مما ذكر في هذه الجملة لم
يجوز حال وما اجتمع فيه على رايه في جواز حكمه ما هو له من شهد عنه عدلان بانه سرق من ماله

كتاب القضاء

كتاب الحكم

كتاب الحكم

كتاب القضاء

لا يقطع فيه قطعه محكمه فلو ان كان الموارز ابن عبد الحكم قال شيئا الامام هذا يوم ان قول محمد بن
هو فيما شهد به عدلان وفي المواد وما نصه قال اشهد في الجماعة ان اخذ القاضي من سورة قطعه
ولا حكم عليه بالمال وكذا في الموارز وفي الجماعة وكذا في الجارب قطع عليه الطريق فليحكم عليه بحكم
الجارب ولو اني ما يسيطر عند حكم الله تعالى ولا يستفيد السلطان منه لا ملكا ولا زوا ولا بيعة
ولا يرفع من فوقه ولا والصواب ان كان ذلك ببيته فله رفعه لمن فوقه ولو كان السلطان
احد الشهود عليه بالحراية واخذ قبل ان يسيطر فله ان يرفع عليه الحد واحب الي رفعه من رفعه
قلت فلما هو المدونة ان لا يقيم عليه الحد الا ان يكون معه غيره وظاهره مصاب البيعة لا
وكيفه قال وعن ابن القاسم واشهد ان سوق من بيت القاضي وقامت به بيعة عنده وعن ابن القاسم
لا يقطع ابن حبيب عن الاخير واصبح ان خاصم عنده خصمان له قال احدهما دين فلا باعني
ان يقضي بينهما ان كان عنده مديا وان كان عندهما لم يجز القاضي ان شهد القاضي واخر على انه سرق القاضي
رفع من فوقه نقطه بشهادتهما واعز به بشهادة الاجنبي مع بين القاضي وقيل في هذه الفصل
لا يقطع بشهادتهما لان الشهادة القاضي تسقط للبيعة فلا يتحقق الشهادة وفيه يفتي القاضي
ان يشا ويرسل العلم النافذ الخبر الورع الوائق بنفسه وعلمه العالم بكتاب الله وسنة رسوله
وسامع من الحكم العارف بالفتنة وممن الكلام الموثوق به في دينه المؤمن فيما يشاهده ولا يميل
الى هوى ولا طمع واذا كان لذلك وراه الناس املا لذلك وجب على القاضي مشورته وعينه ان يقضي
الناس حذيفة قلت نعم ان من شروط القاضي المستخير ان يكون مستشيرا لاهل العلم عارفا
بما تار من مخي حذيفة من هاهنا مسلما ورعا مستحفا بالامة على هيب لم وبعضها في المدونة ثم قول
عن ابن عبد العزيز وابن شهاب زاد يحسن في عقده وهو معنى قطعا وهو معنى خفيف
العقل وامام مطلق العقل فركن من اركانه وزاد الطحاوي ان يكون عقله يورثه الى الدعا والمكر
فقد عزله عن زيادة من سمية وقال له كرهت ان اعمل الناس على فضل عقله وكان من الدعا
قلت وفي سراج الملوك حاجت الفتنة ودهاة العرب سنة فذكر عن ابن القاسم
والغيره من شعبة ومعاوية وقيس بن سعد واخر واندر ابن عبد السلام ان يكون عمره لا زيادة
وتعقبة شيخنا فانظر وفي المعونة وان يكون بظان من اهل الدين والامانة والعدالة والزا
ليستعين بهم وقال ابن الحاجب يكون سليما من بظانة السوء وقيل عن عبد الله بن عمرو بن
القاضي قال ان اشراط الساعة تجارة السلطان وعن وهب بن منبه انما يجد مكتوبا ملعون من
تجرف ولايته وكتب عمر بن عبد العزيز الى عبد الحميد بن عبد الرحمن ان تجارة الولاة لهم مفسدة
للرعية مملوكة فامنع نفسه ومن قبله عن ذلك وبلغني ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان
يكتبه بذلك لعله ان كان لعمر بن عبد العزيز سفينة يحمل فيها الطعام وهو امر الدين فيبعده
فيها فها محمد بن كعب القرظي عن ذلك وقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما تاجر خير من
رعيته فمدح ذلك رعيته قال فامر بذلك الطاهر فصدق وفككها ويصدق بحسبها ابن تون
عن مظهره وابن الماجشون لا يشغل في مجلس قضايه بغير ولا ابتياح لنفسه اشهد ولا غيره الا

هذا هو الذي
هو في هذا

هذا هو الذي
هو في هذا

هذا هو الذي
هو في هذا

خفت شانه وقدر شانه والكلام فيه محزون وتركه افضل ولا يباس بذكره في غير مجلس قضايه له
ولغيره وما باع او اشاع في مجلس قضايه لا يوردا ان يكون الكرم على ذلك احد اذ يد ولو كان بغير
مجلس قضايه المستطاع ان اشترى الامام العدد او باع من احد شيئا ثم عزل او مات فالبايع والمشتري
منه بخير في الامضا والرد وفي المواد رعيته ان عزله والبايع والمشتري معتم بالبلد لخاصته ولا يكر
لخاصته لاحد فلا حجة عليه والبيع ما من ابن شاس ومن ادب القاضي ان لا يشترى بنفسه ولا يوج
معروف حتى لا يسلخ في البيع وهذا ابن عبد الحكم لا فرق بين ان يشترى بنفسه ولا بين ان يكره
قال ولا يوركل الامن ما من على دينه لئلا يتوخص له بسبب الحكم وما اشهد ذلك ولا يصحنا الامام
ظاهر ائوال اهل المذهب ورواياتهم جواز شرايه وبيعه في غير مجلس القضاء وما ذكره من شاس
ابن تون المازري الا للناس في خاصة فليست وعليه عمل الناس اليوم ان مثل مذهب مظهره وابن
الماجشون المتقدم وهذا ما يمكن على يد مظهر ان يبيع تركه بيمين ويجوز ذلك فالصواب الا يشترى
منه الا ان يوركل من لم يعرفه من نا حصة كما قال في الايمان والمنة وروايتهم من القضية ويصرف الى غيره
من هو فوقه حتى يكون غيره هو الحاكم في اي فيما اراده لنفسه فمضى ذلك ويطلب له وما ذكره
من بيع الولاة وشرايتهم ويخير من بايعهم واشترى منهم انما ذلك في الحال لاجل الاثار السابقة لما في
فائدة من كثر التسلط على الرعايا والقاضي انما هو نائب عن الخليفة في امور شرعية من منبذ
ظاهرة كما تقدم انه يحكم على عدوه ولا يشهد عليه في احد القولين وفيه حديث بعث عليه
السلام وجلا يكتف فيه دليل على ان الرجل الواحد يجرى حمله لكتاب القاضي اي قاض اخر اذا
لم يشهد الحاكم في الكتب ولا انكره كما لم ينكر كسركا به عليه السلام وليس بشرطه حمل شاهدين له
كما يصنع القضاء اليوم وما ذكره الا لما دخل الناس من الفساد من الغرب على الخطوط فاحيط
في ذلك بشاهدين قلت وفي المدونة ويجوز كسب القضاء الى القضاة في القضاء والحدود
لجواز الشهادة على ذلك ابن تون عن اشهد يجوز على كتابه شاهدين ولو كانا في زنا وعارضة
يعقن القرويين سفل الشهادة على شهود الزنا انه لا يجوز اقل من اربعة واليه ذهب يحزون
في كتب القاضي ايضا ويحتمل ان يقول ابن القاسم ايضا كذا وعن يحزون كسب القضاء الى
القضاة في كل خصوصية من حقوق الناس من بيع او شرا او كالموقوف كل شيء ذكر كيفية الكتب
ثم قد يقر الكتاب على اربعة ذلك وحتمه وشهد مما عليه انه كتابه وحمل الشاهدين بذلك
احسن ولا يضر ان لم يفعلا ذلك وكان يحزون لا يقبل كتاب قاض من قضائنا الا بشاهدين يحمد
ولا يملكه الا محضهما وكان يعرفوا خط بعض قضائهم لا يقبله الا بشاهدين وكان القضاء اذا كثرا
الى مسائل المضموم والاحكام فحجيم ويطلب كتابه الميم ولا يشهد عليه فكان من يورده عليه بذلك
مستعمل ما فيه وكان يقبل كتابه ما فيه ويغدها بلبنة عليها وكان يامر باحراز كتبهم وزعم
عنه بعض عوانه واخذت في شاهد وتبين على كتب القاضي امواله فلم يجزه في كتاب ابن الموار
واجاره في غير ذلك واخذ ابن رشد من قوله فيا والطلب ان خلف المطلوب بالله ان هذه الشهادة
التي في يوان القاضي باشهد عليه بها احد فان شغل الطالب وثبت له الشهادة ثم نظر في امره

هذا هو الذي
هو في هذا

هذا هو الذي
هو في هذا

هذا هو الذي
هو في هذا

ان الشهادة لا يعرفونهم بعدالة ولا عدول من يعرفونهم بحقوقهم على الشهادة عندهم في الاملاك والديون
 والمهور والبنكاح وغير ذلك ولا يخالفونهم احد هذه الجوز شهادتهم ويقضي بها او يتركون من غير ان
 ينظر في امرهم فكيف لكل قوم عدولهم ولا بد من معرفة القاضي لهم بنفسه ونحوه لا في اقليم
 صاحب السماع وعن غير ان شهادته الاشكال فلا مثل منهم يقبل ويستكثر منهم ما استطاع
 ويتقي لهم في ذلك ونحوه عن ابي صالح وعن غيره ولو لا ذلك لما حاز لهم مع ولا هم كراجه واعتقد
 في ذلك من الاشياء **وسب** السيرة في المرأة اذا لم يعرفها هل يجمع عليها رجال ونساء حتى
 يحصل العلم فيشهاد به له **فاجاب** التفراما ما وصفت من الجمع فهو باقيد من علم الصفة
 عنده المستكم واختلف الفقهاء فيما حصل العلم من العدد فحضر ابن القاسم العشرة وكثير وعين
 سحنون مائة وكذا كان ابن ابي زياد يقول للامثون ولا ينظر الى قول المتكلمين وهو الاصل الا
 انهم لم يعتبروه لكونهم يتقدم عليهم شرط العلم عند المتكلم فليجوز الى العدد الا انهم لا بد ان يكونوا
 لا يفتقر تامة **وسب** عبد المنعم الكندي في الغير وان في عن شهادته على امره ولا يغير فيها
 وانما يعرف ان لفلان ابنة على السماع فكيف يشهد عليها **فاجاب** الشهادة على قدر
 ما يستقر في النفس من طرق العلم حتى يصير كالشهادة فان حصل ذلك ان يشهدوا وينفع شهادتهم
 والامر يجوز في الاستعانة عن كتاب ابن حبيب عن ابيه ولو شهدوا على المرأة بنكاح او اقرار
 او تارة وسال الحكم ادخالها في نساء لغير حواها وكانوا يشهدون عليها على معرفة من ابعينها ونسبها
 ولا تدري هل يعرفها اليوم وقد تغيرت حالها وقالوا لا شك في ذلك ولا بد ان يجر حواها عنهما فان
 شكوا وايقنوا انها بنت فلان ولم يكن لفلان ابنة واحدة من حين شهادته عليها الى اليوم حارجه
 الشهادة وان قالته البينة اشهدتنا مسدقة كذلك يعرفون ولا يعرفون بغير نقاب فرجها
 اعلم بما نقله واخبرنا كذا نواحدة وعينوها فاطح لشهادتهم **وسب** حبيب في امرأة ادعى عليها
 رجل دعوى فانكرت تلك الدعوى فاقام عليها بينة وقالوا اشهدتنا على نفسها وهي لا
 متقبضة بكذا وكذا ولا يعرفون الا كذا وان كسفت وجهها لم يعرفوها انهم اعلم بما نقله و
 وان كانوا عدولا ولا يعرفونها وشهدوا عليها فم اعلم ويقطع لشهادتهم وعن ابن كنانة
 فمن شهد على المرأة باقرار او بيع ولم يعرفوها بعينها وعرفوا الاسم والنسب وقالوا ان كانت
 فلامنة بعت فلان فقد اشهدتنا فان شهدوا عن غيرهم انها فلامنة بعت فلان حلف رب الحق
 على ذلك وثبت حصة ابن حنبل في صبيح بن سعيد شاهدت محمد بن عمرو بن لياينة رجلا انه
 يكتب شهادته على اقرانهم يولون لا يعرفونهم وفي الوثيقة من يعرفهم باعيانهم واسماهم فقلت
 له كيف يبيعون ان يكتب ولا يعرفون القيم فقال هم يتكلمون بسمهم بالخوف اذا راوا
 شهادتنا في وثايقهم فان اضطروا لئلا يشهدوا لئلا يعلم ربه قال سعيد بن عبد ربه وهذا
 منه عيب الى غير ذلك **وسب** كذا كان يعمل في الوثائق ويخرج يقول ابن لياينة وفي رسم الاقضية
 من سماع اشبه وابن نافع سئل مالك الشاهد الرجل على من لا يعرف قال احب الي ان لا يفعل وان الناس
 يشهدون لكون بعضهم يعرفون وفي هذا اجنب السنتمة وفي احوالهم عن مطر في هل او في شهادته

بغير علم

بغير علم

بغير علم

على من لا يعرفه فلو سالت ما لك عند ذلك فقال لا الا ان يكون معك من يعرفه وسالت ابن القاسم
 وابن عبد الحكم فقالا يقول مالكه وفي المبسوط من رواه ابن القاسم وابن نافع عن مالك في الرجل
 يدعي ان يشهد على امرأة وهو لا يعرفها فشهد له عدلان لم يعرفوها فيشهد عليها ابن القاسم هذا
 باطل ولا يشهد الا على ما يشهد عليه الرجلان او المرأة وهو يعرفها بغير نقاب فبما ابن القاسم
 وما قاله ابن القاسم هو الباطل وكيف يعرف النساء الامثال هذا ابن الحجاج عن ابن شعبة ان
 يجوز قبوله المعروف بالمرأة المشهود عليها وان لم يكن عدلا فقلت وعليه عمل الناس اليوم يقبلون
 تقر فيه الناس الجاهيل وغيرهم وكان شيخنا العنبري رحمه الله يقول يقبل معرفة المصنفين
 والامة تسلمها على عقله وسيزك مقرري تعرف المصنف المصنف وشهد مرة على نكاح ابن
 من بنات الملوك فطلب الاطلاع عليها كما ذكر في الرواية فلم يكن من هذه اولوا جهة احدهم من
 الشيخ بن مفرح ابن شريكه ولا يحل كما بنه الخبر ان يريد الاطلاع عليها **وسب** اللقي
 عن الشهادة على المرأة هل يجوز في غير بيت جماعة نسوة من غير نظر الى وجهها او لا بد من
 النظر لئلا يراه من غير بيتهم ولو كانوا عامة لا يكتبون اسماهم **فاجاب**
 النظر الى وجهه احسن خشمه المحمود فيشهدون على عينها ولو حصل لهم اليقين بكنها المحضين
 انما هي نساء زنت الشهادة عليها ويكتب في الوثيقة بعد ان تحقق كونها فلامنة ولا يضر كون
 الشهود عامة وانما يطلب منهم ان يكونوا ثقة في احصائهم كما ابن زياد عن ابوب بن سليمان
 راينا شهادته لا يثبت بها الوصية بقوله الشاهد انه لم يعرف هذه المرأة المشهود لا
 لا اسمها ولا ما راها قبل ذلك في علمه واسمها اليه انها توفيت وشهد الاحزان مثل ذلك
 الا انهم عرفوا ما يورثون عن عرفها بها ممن يشك في صدقه الا انما لم يذكر انه الا ولا يعرفها
 فان لم يشهد بغير هذه الشهادة لم يثبت الوصية ولم يصح وعن محمد بن علقم مثله وقال
 انا احب الشهود ولا يثبت عملها حتى تتطلى بالمرأة في حين كتب شهادتي ولو ذكرت من عرفي
 بها وكان في الشهادة ردي على كل حال ومثله لسعيد بن معاذ وعبد الله بن يحيى ومي تامة
 لغير وجهه **وسب** ابن رشد عن شهادته على متوفاة انها اوصت لاحد الامهات بثلاثها وودا
 شهادته وقطع عمره وشهد عليه الشان انه اقرع عندها بعد الا اذا ان لم يكن يعرفها
 فقال الاشهاد وانما عينها له عند الاشهاد امراته ونعنا فقال بسقط شهادته في النار
 امر لا الرجوع عن الشهادة او يكون جرحه في حقه فسقط مطلقا كغيره الكتب **فاجاب**
 بانها شهادته ان كان ابدا اسوان المرأة من ناحية فتقول خبر الواحد فان لم تشهد سواها
 وتكون في ابنته ان كان ان يكون الوصية التي بها لتعرفه بها فلا يجوز الشهادة عليها
 بتجدين المرأة له اياها في هذا الوجه ولو كانت ثقة عنده فان شهد جهلا سقطت شهادته
 في النازلة وليس بجرحه سواها واما ما يلزم الشاهد معرفته مما يشهد عليه عنده ومنعه لشهادته
 وكثيرا فسالت ابن رشد عن ذلك فقال الذي اختاره في ذلك واره انه اذا لم يكن المشهد له
 من اهل العقلة واجبا له ان يوقف الشاهد المشهد له على ما يكتب الكاتب في الوثيقة

جشون قف

بغير علم

بغير علم

بغير علم

وجرت العادة شهيد على اشهاد فلان على نفسه مجمع ما ذكر في هذا الكتاب عنه فاذا علمه واشهد
عليه فلا يحتاج الى غيره وليشهد بذلك عليه ومثله قال المجازي ولا يصح منه الا موضع العقد
للمشاهدة ولا يلزم قرائته كله ولا تصح فيه وكذا اسجلات الاحكام وزما اجتمع القضاة الكبار للاشهاد
بما ولو لم يزل كل انسان قرائتها وتصحيحها لتعد ولا شهادة قلنا كثيرا ما يتردد في هذه الاشهاد
على اشهاد القاضى على نفسه باثبات شئ او حمله فلا يصح الا وثيقة الاثبات خاصة ولا
ادوي ما قبله ولا ما وقع الاثبات بسببه اذ لم يشهد عليه وما اذا اجتمعنا في صدق او نحوه ففى
كثير الشهود قبل او كان في من اهل العلم والحققة فتشهد على اشهادهم ولا تصح لتعقبي بما فرروا
من الشهادة وانما لا زائد غيرهما وان لم يكن هذا تاما لمثل الوثيقة حتى يطبق الشهادة على ما
سمعت من قرائتها وعلى ما تقدم لا ينسب لباية ومن تابعه فلا يفتقر الا الى اخر الوثيقة خاصة ان
لم يعرف عن الشهود عليهم وهو ضعيف لانه يورى الى اثبات حق ليس يجمع عند تعدد
معظمها من غيبة او موت او مرض او غير ذلك من الوجوه وذكر هنا ان تعاقب المعرف صحيح لانه
من باب النقل واما اذا لم يعينه فذكر في طرائف راي عات انه عام وكذا لو كتب صفة الموقوف
وذكر ان بعضه انوى من بعض وشان شيخنا الامام بذكره هذا ويقول هو ضعيف وليس العمل عليه
واظن انى رايته الخفى ما فى طرائف راي عات من الشهادة على الصفة وما رايته على الوثائق ينسب
وهو حسن وفي الطرائف رايضا روى القاضى ابن زرب انه كان يقول في رجل هلك واحاط بمراثيه
لزوجته وبنوه منها فتشهد الشهود انهم يعرفون عن الزوجية ويعرفون اعيان النساء ان اشهادهم
جائزة واستدل برواية عبد الملك بن الحسن في النكاح قال ولو شهدوا الشهود انهم يعرفون اعيان
النساء ولا يعرفون عين الزوجية لم يجز الشهادة لانه لثبات محمولات على الحجاب ولان للبيعة
الشهود في ذلك وينفذ شهادتهم والزوجات لتسحب محمولات على الحجاب كالنساء ابن زرب
ليس قوله بصحيح ولا فرق بينهما ابن جرير عن ابن زرب فيمن اشهد في وفاة ووراثته نساء
وملك الاول الموروث ثم زادوا عند رفعهم الشهادة انهم لا يعرفون عين الموروث الاول
المسوبة اليه الاملاك ولا ادركوه باسماهم ويعرفون ما سوى ذلك مما ذكر فاجاب
العقده غير عام لا يفيده نطق ولا يوجب حكما قلت وفيه عن ابن ابي الدنيا لا يثبت
في الاستدعاء الا الشاهد العدل المبرز ومن ضعفه ان يكون متقنا ضابطا غير مغفل عارفا
بما في الشهادة ونحوها وادابا ومعا في الالفاظ وما تدر عليه تمتا وظاهرا ومفهوما وهذا
بحسب ما يدل عليه عقد الاستدعاء من فصوله ومن طول الامر وقرينه لما يعرف في طول
الامر من النسيان لاسيما اذا كان العقد يتضمن فصولا فلا يثبت في ذلك كل شاهد قلت
اعرف لابن سهل في احكامه عن بعض المفتين انه لا يقبل شهادة الاستدعاء اذا خربت
عن زمن محله الا حفظا من صدره ولا يثبت حتى يبيد رها على القاضى **وسئل المجازي**
عن ثوبى في غير البادية وله ابن عم في البادية فتشهد قوم منهم ورجال الاثبات منهم ساند ابن عمه
ووارثه ولا يجز من يشهد له غير هؤلاء **فاجاب** اذا اعد الشهود بالموضع واجمعوا على

انه ابن عمه فارى ان يشهد الا ان يشهد احد خلاف ذلك فينظر حينئذ في الشهادة بين وما ذكر من
العدد الكثير فاذا كانوا جماعة الموضع ولم يشهد احد خلاف رايته ان يثبت **وسئل ابو**
عمران الفاسي رجل من اهل قفصة انقطع الى سكنى سوسة ثم اشيع في قفصة موته فتكاه اهله
بقفصة واستفاض عندهم موته ولم يشهد عليه موته ولا علم به قاض اهل بورت وتوذي دينه
ويقسم ماله امره **فاجاب** الاستفاضة لا تغني حقيقة ما لا حكم بها في المصالح موته ولا يفسخ
صلا ماله واجاب ابن عبد الرحمن اذ لم يثبت موته لم يكن ذلك لهم واجاب ابن حفص العطار
لا يقسم ماله ولا يثبت في ماله او مديونية او ربحه شئ حتى يثبت موته بعد ذلك فيحكم القاضى به
وسئل السيواري عن مسافر من تاتي لبيهم الى اهلهم فيخبرون فيها ان فلانا مات او نال في
كثير او صغيرة فيخبرون ان فلانا حضر باموته او فيقولون مات في البلد ونال الدنيا او ذكره
الاثنان والثلاثة ويجزم ما هال يثبت امراته ويقسم ماله بذلك امره **فاجاب** شهادة
السمع ليس بشئ واما الجماعة التي قالت حضر باموته فقال ابن القاسم يحسرون يقبل قولهم ثم ذكر
لمنعكم فيجبون وابن ابي زيد والاصوليين من يحصل العلم بحسنة قالوا وان لم يحصل فلا يقبل
لظنية في باب العلم الا ان اغلب ان العدد الكثير يحصل به العلم فان وقع النكاح على غير هذا القصد
ولحق الولد للشبهة وان وقع النكاح بعد العدة كما يجز في نفس الامر فضا ولم يرد واجاب عليه
بشهادة الاستفاضة في هذه لا يصح عند اهل النظر قبولها وان وردت من قوم مفترقين وانما يرد
في وقوع العلم اذا نقل من شاهد ما نقله وعلمه اضطر **وسئل** عبد المليل المربعي
يقول له اذا اخبرك ابو عمران الفاسي ان هذا خطف فلان فهل يقطع هذه الخط ويقول انه خطف فلان
من غير استئذان او غير ما اخبرك الشيخ لتفتك لمخا به وصدوه **فاجاب** اذا اخبرك الشيخ
انه شاهد صاحب الخط بفسقه فهو واحد عدل لا يوجب غيره العلم ولو اخبر في رايه فيه
لم يخل في الشك ليجوز عليه قلة من الخط والشهادة عدل على الخط ليجوز الا على خطوطه
اجلته جليله معروفة لا يقدح في العلم بالزور عليه **فاجاب** هذا نحو قول لو اخبرك في محرم
العدس برؤية الطراد ما صحت ولا افطرت برؤية انه جاز عدل خامية ولا يحصل الحكم وحده
وسئل السيواري هل يجوز الشهادة على خطوك على الشاهد اذ لم يذكر المجلس به
فاجاب لا يجز الشهادة على خط الشهود ولو عرف الشاهد خطه وما عذره فيه خلاف
لان الارادة حالت حال الشك في الخطب على الخطوط ولا يغير من لها **وسئل** السيواري
عن اعلم خط عدل او فقيه واحد منهم هل هو من باب الخبر او من باب الشهادة فلا يجوز اقول من
ابن وصاحب الخط جاز ومثله واذا تقررت معرفة الخط في نفسه قبل تصحيح الشهادة عليه
والقطع بها **فاجاب** اذا اراد ان يعمل بقول فقيه فاجاز واحد عدل به كان من باب
الخبر كما اخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم حيا كانا وميتا واما الشهادة فمروا خبرك بذلك لربما
من الشهود لا تلهيها باب القطع خلاف باب الاخبار ولو ذكر عليه خبره حتى لا يقطع فيه صح ان
يشهد له خطه لانه اذا ذكر وطان وحصل العلم به كما يقطع خطوطهم ما تواتر او ما ادرككم هذا

فيما اذا كان

فيما اذا كان

فيما اذا كان

عبد

فيما اذا كان

عنده ما في خطوط كثيرة كما يقال عندنا خط ابن عمر وخط ابن قريه وغيرهما كثيرا واشتهر
وتصل القطع به واجاب السبوري عن هذا السؤال اذا استغنى في نفسه انه خط فلان من كثرة
النزاد بعد ان كان اصله حقيق عنده فليشهد به فقلت اجبت ايضا الامام رحمه الله انه قد
كانت عند الشيخ ابن عبد السلام قد خال عليه من قبلين عدول يؤمنون له على خطه فقال له ان كان
صاحبه قال لا فليعمل رقبته فلما خرج قال يصح للشاهد ان يشهد على خط من لم يدركه منه كما
يشهد على خط الشهود لكن تكرره بالاجاز وانما يجوز شهادته هذه على الخط لا في يومئذ
لا في الخطوط وهذا نحو ما ذكرنا من ان يثبت ان يكون له فرصة يمين وفطنة واخلاق في الرقعة
على خط الشاهد عنده منته او عينه على قولين منهم من يقول المشهور والعمل وسنم من يقول المشهور
عدم العمل به وفي احكام ابن سهل عن ابن الطلاع قال اصل من قوله مالك واكثر اهل حجاز الشهاد
على الخط في الحقوق والطلاق والاحباس وما يتعلق بها وقال ابن رشد الذي جرى به العمل عند من
من ادركناه من السيوخ برواية ابن حبيب عن الاخيرين واصبح اهل حجاز في ذلك ولا تكاح ولا
عتق ولا حرة ولا في كشف قاض للملك ولا يجوز الا في المال خاصة ولا يجوز فيما لا يجوز فيه شهادة الشهود
والشهادة واليمين ولم يزل ابن السكيت يفتي بحمله وتفصيله الى ان يولي وقال اولي من حمله الخط
يدخل قال عثمان رضي الله عنه وبه قال مطرف وابن الماجشون ايضا واختلف بعد القول بحجاز
هل يوثق على القطع او على العلم وهو غلبة الظن واختلف في الشهادة على خط المعرف فحيز ويثني
بها والثاني اعزها ولا يوثق عليها ولا يولد لها وقيل ان كانت في كاهن فلا يجوز ان يشهد
به وان كانت في لقا حازان يشهد معناه اذا كانت الشهادة في البطن لا في الظهر لانه احق منه في
الكا عند الحاسن ان كانت الشهادة والوثيقة بخطه عمل بها وان لم يكن الا الشهادة فلا يثبت
لها ولا يرفع الشاهد شهادته اذا لم يدركها يقول هذه شهادة في خط يدي ولا اذكرها ويقول
اركن كتابا يشبه كتابي واظنه اياه ولست اذكر شهادتي ولا متى كتبها وانظر في الشرح واحكام
ابن سهل وغيرهما ابن الحاج جمع بعض قضايا الوثيقة او المديفة الفقه في الشهادة على الخط
فقال اذا شهدوا على الخط وان المشهود على خطه مات على العدالة فالشهادة حايضة فقال هذا
نقصان في العقد او في الشهادة حتى يظنوا انه يوم ومعهما كان عدلا لانه لو كان حيا وقت الادا
وقوله وضعتا وانا فاسق فلا وديها ونحو هذا افرجوا الى الصمم من قوله وهذا لا يثبت ان
الشيء وكذا اذا كتبت على نفسه فيكتب الوثيقة والشهادة الى جهة تبا الوثيقة فقط فيقول فلان
على كذا وكذا ولا يثبت شهادته وفي النظر ان كتب الوثيقة بخطه وشهادته فيما بعدت لا
فيل ما يثبت على جميع ذلك وان لم تذكر شهادته فيما لم يثبت لانه كما كتب ثم لم يسم الامر ونقد
اذا قل له عندي او في خط يدي هل يعمل بها ام لا من كلام ابن الحاج وفيه اذا ثبتت العقبة
على خط من شهد بها بطل الحبس ولو كان خط من شهد في الحبس فكيف وهو خط الشاهد في الحبس
ولا يصح ان يرد بعض الشهادة في الخط ويجوز ان يثبت الحبس في الحبس بسبب الخط ويمنى الحبس
بسبب ذلك الخط ولا يشهد بهذا اصل وهو من الحكم غير المستند لرواية ولا قياس وثبت العمل

هذا هو
الوجه
في
الكتاب

في

في الخط في الحبس ونقاس العقبة فيه عليه ولم يخط عنهم في العقبة شي ولو حفظ الدرع المنطوق
والاجتهاد وفيه اذا ثبتت العداوة بين المشهود عنده والمطلوب وما ذكرت من حال الشهود
على خطوط الحبس وقلة معرفتهم بها وحملهم بها ولم يكن عندهم مدفع بعد ادراك الوجهان
يومئذ ان القيام لعقد الحبس وبطلان الحكم به وعقد الحبس الا ان يثبت عقد الحبس عند القاضي
الا على بعد ولا يعرفون خطوط شهود عقد الحبس وانما كانوا على عدالة الى يومئذ ويعين بالحجاز
وتعبد ذلك كله مع نقان الحبس عليه ايضا فان لم يجد المطلوب مدفا وجب الحكم بالحبس للقيام
وبما ذكرت من حيازة المطلوب بحضر القائم فلا تبا له الا الاحاسن لا يقطع الحجز في وقته
الشهادة على الخط في الحباس باقية به افي السيوخ قد عاينوا في الشهادة على الخط في ذلك
ان يشهدوا وانهم لم يزلوا يسمعون ان الذي شهد فيه حيز حجاز حاز به الاحباس فاذا ثبت
ذلك وكان الحكم بالحبس وكانت الشهادة فيه اعمل وبطلان التمين في الدار والبس في نصف المدين
والهبة في النصف الثاني مع الجنان ورجعت الزوجة كالياء والمستوى لنصف المدين مال المدين للده
وان لم يثبت ما وصفناه او بين التدين وشقة الحبس بسا يقطع بصحة بطل الحبس
وبقيت الاملاك في المملوكين فما بين مات عن المحرم الخط عندهما شخص فامثال ما لم يقطع
عليه العين ومما يراه العمل كما لم يزل الاشخاص والصور والشهادة على الخط حايضة وكذا خط
ابو اسحاق عن مالك وامحباب ان الخط شخص يميزه العتول فكما يجوز في الاشخاص مع جواز الاشياء فيها
فكذا في الخط من عن الاجرة كما يجوز الشهادة على الصور وان كان يشبه بعضا اذا اختلفا
كما اقبل قلقت هذا الكلام يدل على مسجلة كان شيخنا الامام يفتي عن شيخه ابن عبد السلام
في بيان من شرط الخط حضور تمام الشهادة على عينه كالشخص المجهول اذا شهد على عينه
فيقول الشهود في وثايقهم ووقف على رسم يفتي المالك لا يقول عليه لانه كالمشاهدة على مجهول
المقصود معرفة عينه وكان غيرهما من الاشياخ لا يفتي في هذا ويرى انه محصل لترجم المالك
وكذا التخييه على ان فلانا وصي ونحو ذلك واذا اراد اتيانا ذلك من غير الشك فيشهدون
على القاضي بانة ثبتت عنده رسم كذا وان فلانا وصي ويذكر ذلك فكون شهادته على حكم القاضي
ومنه ما تقدم له من الشهادة على المطلوب بوصفه انه عاين وفصده من الاستغناء عن ابن
ايوب اذا كتب الرجل ذكر حق عاين لا يعرفه الشهود فلا احسن ان يثبت لغة وصفته وشهد
المشهود على الصفة حي او مات او غاب وقد قد بعضهم يكتب اسمه وفرسه ومسكنه ونحو
ذلك قاله الاول احسن لانه قد يفتي الرجل بعين اسمه وغير مسكنه وغير موضعه فاذا لم
يعرفه الشهود بعينه دخله ما ذكرنا عن ابن زرب انما يثبت الشهادة على الخط ان يشهد الشا
على الجعانة خطه وانما ايضا كان يعرف من اشهد معرفه العين وانما اراد ابن زرب ان يثبت
في الوثيقة التي فيها شهادة الشهود على خطه ممن يعرف المشهود عليه معرفة العين فان كان قد
يعرفها ليعاينها في شهادته فانه لا يثبت على ذلك كمن شهد به وهو خلاف ما في الكتب يعني
الوثيقة ابن الحاج خطب ابن حمد بن كيت من عند ابن منصور في دين لشاهد ولم يفتي ابن

هذا هو
الوجه
في
الكتاب

في

هذا هو
الوجه
في
الكتاب

هذان

بعضهم على الشاهد انما يعلم الدين مادي ولا سقط وسئل ابن محمد بن الخطاب به الى
تدسية فافتاه اضر ولس لا ينبغي ان يحاطب بشي فاقص ورد من تركبة الاشبيديه وفي
الناظر اذا وقع في الوشعة ليليا وحوادثه في غير مواضع العقد مثل عدو الدناير او اجلة
ما ونازع الوشعة ولم يضر الوشعة ولم يضرها اذ لم يعتد رواته في تلك المواضع سلكا البينة
فكان حطفت الشئ بعينه الذي وقع فيه ذلك من غير ان يروا الوشعة منعت وان لم يخطوه في
استطقت الوشعة ابن **محمد بن يوسف** وجد تاريخا مصححا ولم يعتد منه فقلوا
فجمعوا نرى ان يستفيد البينة التي في الوشعة فان وافقت اب الاملاح في الوشعة حين
عقد شهادتهم لم يضرها ذلك وان شكت فيه ولم تامة بينة غير ما تشهد بذلك سقط الشا
من الكافي من شهد له شاهدان على خط غريبة ما ادعاه عليه وهو جرحه انما حكم بحجج الشهاد
على خطه حتى خلف معا فاذا حلف انما حلف وما اقصيت منه شيئا اعطى حقه فان كان طالب
الحق ميتا حلف ورثته على الميت ايضا انطلق وما علمناه انك شيئا وهذا كله رواه ابن رجب
عن مالك ولو كان المشرود على خطه ميتا لزم القضاء بانه واختلف قول مالك فيمن شهد له
شاهد واحد على الخط مرة قال حكم له بشهادة شاهد من بينة مرة قال لا حكم له به وهو الصحيح
وفيه ان قال لقلان عنده او في الخط يده ففي عليه لا يخرج من الاقرار بالمعقود وان قال كتب
لقلان على فلان الى اخر الوشعة ومهادته فيها لم يجر الا بينة سواء لانه اخرها بحجج الوثائق
وجرت بحجج الحقوق ولم يجر الشهادة فيها على خطه ابن **محمد بن سليل** ابن رشد عن الرجل
يوجد الكتاب خطه فيه سب رجل وقعة في العقد الذي هو الجرح المشرود على خطه
ليكون فيه ويعده رايه فلا يجد مد فاما ما يوجب الحق فيلجج الشهادة والحال لها عليه
ذكر ما ذكر ابن حبيب عن طريقه وابن الماجشون كما يقدم عنهما فان كانت حاضرة فله خطه
الذي في الشهادة على خط المقر لا فاجاب **ابن** اما الشهادة على خط القاذف بالعقد فلا اعلم
في المذهب ما يخالف ما حكاه ابن حبيب معنى خط العمل وفي سماع الشاهد في الشهادة في المرأة
اذا كان لها من شهد على خط زوجها بطلاق لا نفقا ذلك معناه فيما حملناه من الشيوخ ان ذلك
شبهة كالشاهد بوجوب البينة عليه وكذا ينبغي في مسئلة ان حقيقة المشرود على خطه بالقد
فان حلف بوري وان نكل حبس حتى يحلف على ما في سماع ابن القليوب في الحد ودوان طال حبسه ولم
يخلف وهو من اهل السنفه ادب واطلق وان لم يكن من اهل السنفه فادبه ما سبق من سجنه
قاله اصبح وفي الشرح الصواب ان قوله نفقا ذلك الحكم عليه بالطلاق اذا كان شاهدا عن
على خط المقر اذا كان الخط باقراره على نفسه اية طلق وان كان كتابه انما هو بطلاقه اياها
ايده او له حكم به عليه الا ان يقر انه كتب بجمعها على الطلاق وفي قول قوله انه كتب عن جمع على
الطلاق بعد ان انكر ذلك خلاف ابن بوسن عن الشاهد في الجملة ان الصفحة القاضي انقاع الشهادة
بفسخه فذلك حسن وان اوقعه كاشته وكان ماسونا وهو يخط اجزاء وان اوقع الناس شهادتهم ما
قد له حاييز وعن الاخرين ذلك فعل الناس عندنا بل بدينه لا بما جملته مجلس القاضي فلا يقولون

بعضهم على الشاهد

بعضهم على الشاهد

بعضهم على الشاهد

سمعون ولا يقول القاضي للشاهد بكذا وهذا الحق وكان سمعون اذا خلط الشاهد في شهادته
اعرض عنه وامر الكاتب ان لا يكتب وزعماء لا يكتب ثم يردده فاذا ثبت على شهادته امر الكاتب
يكتب فقط الشاهد ولا يزيد على ذلك ولا يحسن الشهادة وزاد فيه عن الشاهد الا ان يسمع القاضي
احدا من الشهود ان كان للثمة اهلا فلا يجوز له ايقاع الشهادة الا عنده ولا يقبل منه منوعة
في وثقة ويكتب لذلك عن تلك الشهادة ويجزئه بكل ما استطاع حتى يقع منه على حقيقة امر او
يروه **ابن رشد** عن قاض في شهود بالعلم ثم عزل وولاه على عمل بتركه بتركه
الاول **ابن فاجاب** ان الشاهد القاضي يقبل شهادته وان ثبت ذلك عند القاضي بعد حكم
بما بعد الاعتذار اليه بتركه ولا فرق بين تركه ما جند الاول او معرفته بعد التماس قول
الشهادة اليه لقوله تعالى من تزكوا من الشهاد **ابن** عن بينة ثبت عند
قاض والشاهد على نفسه بقبولها ثم عزل وولى غيره هل يكررون شهادتهم عند الثاني او هل
وصل اليه العقد عند الاول بحجج الحكم او الشهادة على الشهادة فلا يشهد العزول حتى
الاصل وكيف ان يوكلي احد شهود الاصل في حق المطلوب في الاصل الذي شهد فيه هل يسمع
شهادته ام لا **ابن فاجاب** الشهاد القاضي بقبول العقد حكم العمل اليه بينة عنده فلا
يعيدون عنده غيرة لانه اذا كان الحكم بما لا بعد عليه بعد التمس او تركه فيجب الحكم بشهادته
بعد الاعتذار بتركه **ابن** ايضا عن له حتى ثبت بشاهد من عند قاض والشاهد
القاضي بقبول الحق عنده بعد ان لم يقل الحكم لا جرحه بقبول بينة الاصل شهادته عند الثاني
وبينة ثبوت الحكم واذا اعيدت بينة الاصل لعل بعد رايه في بينة ثبوت الحكم ام لا واذا
اعتذر اليه وكان مبرورا هل يمكن من العقد بغير العداوة ام لا وهل يجوز ما من هو اقل منها
عداها ام اعدل منها **ابن فاجاب** ان الوجه اعاد شهود الاصل شهادته عند النقول
اليه الحكم او من يشبهه ان كان في ذلك اخر ولا يمكن الحكم من العقد في شهود الحكم بالاسفاه مع بينة
بالعداوة والهجرة اذ قد يقع من البار في الاصل الفصل والصلح هذا المختار مما قيل فيه
بالعداوة ممن هو فوقه او مثله او دونه فلهذا كسر هذا الكلام انقول القاضي ثبت ليس هو
كاننا حكمه حتى يصير محترما وهذه المسئلة طهر شيخنا الامام ابن ابي عمير بين يدي ابن عمر
السلام وحكم بان ثبت من رية سقاضي ليس بتعدي حكم ونقله عن المازري كما قاله صنف لا يكون
قولا القاضي ثبت عندي كذا احكاما فمضى ما ثبت عنده فان ذلك اعظم منه وانما اوجب هذا الشاهد
ان بعض من يعمى الى علم الاسود من اهل القير وان غلب في ذلك والله المازري جاز في الرد عليه
جلب فيه نصوص المذهب والمسئلة جلية فلهذا قول المازري اختلف العلماء في اقصا
القاضي على تسمية بينة ثبتت عنده هل ذلك كقبول شهادته عن شهادته او كالتعنية
المعتدقة رايه كالتعنية المعتددة بتافض في تعريده بين الحكم القاضي او لسمع بينة فيه وحكم
بقبولها عنده لان حكمه بقبولها عنده بمنع القاضي الاخر من الاجتهاد في قبولها وكذا من اجري عليه
بحجج نقل الشهادة عن الشهادة بشا فحق لان القاضي واحد واذا كان قوله ثبت عندي بشهادة

سمعون ولا يقول

سمعون ولا يقول

سمعون ولا يقول

سمعون ولا يقول

فلا نقول قتل واحد شهادة شهود لا يقول عليهم كذا بل يقولون قتلوا فلان قتلوا
وان كان واحد الا لا شين نقول ان له شهود ما شهد عنده فينقل ما يقضي وان كان واحدا وكذا
نقله من شهود شهدوا عنده على غايب ليس بيمينية محضه ولا نقل محض بل هو مستور بالاثبات
فيظن او بما به فينسب اليه فقال له نقول ان الماردي ان قوله القاضي ثبت عنده ان كالتقنية
المقدمة عنده بعضهم بعيد فانه اللغز خطأ فيه نقول بذلك فلو قلنا على قوله الماردي
شرح الجواز الذي ألف الماردي تقضي ما ذكره الشيخ والسؤال الواقع في هذا الشأن ان بعض
القضاة انفق كتابا للقاضي ذكر فيه وبحث له ان فلانا وفلانا اشترى من فلان وفلانة واحد
كذا وكذا اسمها بغير سمها ثم ذكر بعد هذا وما يتعلق به فالتالي الجاهل لهذا الكتاب انها جميع
ذلك للقاضي لنقل فيه موجه فافق رأي الجماعة الذين استشهدوا فيه على انه لا يوجب نقل
مالها المبيع فتعلق به الاحكام التابعة لنقل المال من الشفعة وغيره ما وعين نقل الشفعة
ووقع الكلام ثم ذكر ما يتعلق بها من الاجماع واستدل على ما ذكره بقول اشيب اذ كنت قاضيا في
قاضي بامر مختلف فيه والكتاب اليه لا يرى ذلك الراي فان ثبت اليه انه حكم بما في كتابه وانفذه
جاز ذلك وانفذه هذا وان لم يكن قطع فيه الحكم وانما كتب بما ثبت عنده الحظ فلا ينبغي له ان يحل
بواي الكتاب وسلكه ابن حبيب عن اخواني وفي الموارنة يجب انقاد ما في كتب القاضي من الحكم في
المكاتب اليه ان يتم الحكم ولا يشا بقدره قال شيخنا الامام مسعدة المنازعة بين الماردي وغيره
اذا كتب قاضي الى قاضي فلفظ كذا ثبت عنده هل هو معتبر له المقضي به عنده ام لا والمخالفات
فيه على قولين الاول انه ليس كالمقضي به وهو ظاهر قوله ابن رشد في تعديل مسعدة كتب
قاضي نعمه لان كتب القاضي الى القاضي فيما ثبت عنده على رجل وفيه المكاتب اليد ليس حكم
على غايب والقول الثاني ان ذلك المقضي به وهو ظاهر في ابن رشد حيث قال ان كتب بقبول
شهادة ابيينة فقط لم يامر باعادة شهادتهم وان كتب بتقديرهم او بقبوله ايامهم الى اخر
كلامه المتقدم ونص الماردي في شرح التلخيص على انه يختلف فيه بين العلم لم يصح فيه عن
المذهب بشي ونقل الشيخ عن اشيب انه ليس كالمقضي به اسرار الثاني ان سمي اشترى هل
يقضي بقبول ملك المشرك لما اشترى امر الماردي من واقعه انه لا يقضي بملكه وهو ظاهر
المدونة عندي من قوله في الزكاة من اشترى عماله حل حوله سرز كه خاد ما لمات فعليه الميراث
وعلى المهاد من اشترى من الممنع امر ولد او ابنتها من حربي فعلى سيد ما ان يعطيه جميع ثمنها
في الشفعة من اشباع شفعها بمن الى اجل فلا شفع اخذ باليمن الى ذلك الاجل قلت
في هذا الاستفرا نظر لان هذه الاحكام مرتبة على محبة البيع قبل اتمامه قال وهذا يضعف
كالمازري على مخالفه وانشاده بيمين المتبني وليس يصح في الادعاء شي اذا احتاج الزمان
الى دليل ورايت في موازله **وسئل** عن الرجل يدفع الى القاضي مصدقه وفيما ذل بين
على غايبه فتبها عنده لشيهاة عدلين معروفيين تقدم العدالة فيقول القاضي ثبت عن
امر في اثباتا وفقيت بعدالة الشهود فيقول للرجل على كذا دية هذا او يرجوا ان المديان

هذا هو الذي
يروي عن
ابن حبيب
عن اخواني
وفي الموارنة
يجب انقاد ما
في كتب القاضي
من الحكم في
المكاتب اليه
ان يتم الحكم
ولا يشا بقدره
قال شيخنا
الامام مسعدة
المنازعة بين
الماردي وغيره
اذا كتب قاضي
الى قاضي فلفظ
كذا ثبت عنده
هل هو معتبر
له المقضي به
عنده ام لا
والمخالفات
فيه على قولين
الاول انه ليس
كالمقضي به
وهو ظاهر قوله
ابن رشد في
تعديل مسعدة
كتب قاضي
نعمه لان كتب
القاضي الى
القاضي فيما
ثبت عنده على
رجل وفيه
المكاتب اليد
ليس حكم على
غايب والقول
الثاني ان ذلك
المقضي به هو
ظاهر في ابن
رشد حيث قال
ان كتب بقبول
شهادة ابيينة
فقط لم يامر
باعادة شهادتهم
وان كتب بتقديرهم
او بقبوله ايامهم
الى اخر كلامه
المتقدم ونص
الماردي في شرح
التلخيص على
انه يختلف فيه
بين العلم لم
يصح فيه عن
المذهب بشي
ونقل الشيخ عن
اشيب انه ليس
كالمقضي به
اسرار الثاني
ان سمي اشترى
هل يقضي بقبول
ملك المشرك
لما اشترى امر
الماردي من واقعه
انه لا يقضي
بملكه وهو
ظاهر المدونة
عندي من قوله
في الزكاة من
اشترى عماله
حل حوله سرز
كه خاد ما لمات
فعليه الميراث
وعلى المهاد
من اشترى من
الممنع امر ولد
او ابنتها من
حربي فعلى سيد
ما ان يعطيه
جميع ثمنها
في الشفعة من
اشباع شفعها
بمن الى اجل
فلا شفع اخذ
باليمن الى ذلك
الاجل قلت في
هذا الاستفرا
نظر لان هذه
الاحكام مرتبة
على محبة البيع
قبل اتمامه
قال وهذا
يضعف كالماردي
على مخالفه
وانشاده بيمين
المتبني وليس
يصح في الادعاء
شي اذا احتاج
الزمان الى
دليل ورايت في
موازله **وسئل**
عن الرجل يدفع
الى القاضي
مصدقه وفيما
ذل بين على
غايبه فتبها
عنده لشيهاة
عدلين معروفيين
تقدم العدالة
فيقول القاضي
ثبت عن امر في
اثباتا وفقيت
بعدالة الشهود
فيقول للرجل
على كذا دية
هذا او يرجوا
ان المديان

لا السلفه فلان يقرر هذا العمل على هذه الصفة على بنا الغايب على محبة امر **فاجاب** بقوله
انما جرى رسم الشرع في القضاء لسمع القاضي الدعوى وسئل المدعي عليه هل يقرأ ويذكر فان امر
استغنى عن الحاجة وان انكر افتقر حجية الى اقامة البينات وضرب الاجال فيا وفي المناق
استماع الجح من المدعي وساقصة المدعي عليه له في محبة وهذا المدة ايام القضاء حتى يصفوا
هذا كله فاد اصلي وانقطعت الجح حكم القاضي ثم لا يمكن بعد هذا المدة عليه من استئناف
الحاجة وانما ينظر في حجة القامر بعد محله لها وفي اختلاف العلماء في ذلك وطرد الموقوف الجح
على محبة لان محبة قد سمعت منه واستوفاهما فاذا كان غايبا وحكم عليه احيى الى وقته على
الجح التي لو كان حاضرا كان من حقه ان يقوم بها وقد منع ابو حنيفة القاضي على الغايب وراي ان
وقفه على محبة لا يؤمن من الغلط عليه فيما حكم به على ما استنباه في كتابنا شرح المتلخيص
وذكرنا اسرار العلماء في اختلافهم في القضاء على الغايب مبسوطا في اوراقنا واذا لم يجد الا اثبات
خاصة فلا يقدر لرسول عدالة البينة الى وقت على محبة لان من حكم الغايب اذا قدم عليه
الحكم ان يثبت ان الجح وبمدي فيا فلم يثبت ما يجب ان يتلافى بوقته على محبة وفيه لا يشهد في
الحجوة بيان هذا ثم ذكر ما تقدم له ثم قال وهكذا قاله سحنون وهكذا في الواضحة لعدم المدين
فقد فرق هؤلاء الائمة الاربعة المتقدمين بين ما يفيد من الاحكام وبين ما اقتصر فيه على الاثبات
وقد نزل بالمدينة وفي جماعة من مشايخ اهل الفتوى **مسألة** من الشفعة في بعض
وجوهها معنى مثل هذا السؤال وانفذه القاضي ابن شعلان رحمه الله فاقية ان الاشبات
ليس حكم فتمت استغنى من كان يفتي حبيبه فافقوا كما اقيت وهذا منه تبيين عام او ورد
من الغير وان جواب لمن كان يدعي علم الاصول و اشار اليه فيه الى المخالفة قال للفت فيه املا
طويلا بزمجته بتقديف مقالة او في الفتوى وتبين اهل الجلالة والدعوى واشرت له
الترجمة الى وجوه خالف فيا من اشترى اليه وارقتنا فساد ما عول عليه وهو الان موجود
بالمدينة ثم زاد واقدمان ووضع اما الوقف على محبة فيما جرى فيه الاثبات وكود القاضي
اذا اقتصر على الاثبات كالناقل عن شهود ولكن كذا يتعلق به ما لا يتعلق بنقل الشهود
فان زيادة هذا الوقف على محبة فيما فيه الاثبات لا يفسده ولا يسقط الحكم بوجبه لانه
لا اخبار ولا توجه الشفعة ويكون من اثبت عليه شهادة له ان يدا فاعا وتحت على
بطلان ولكن لا يلزم اثباته وقد جرى الرسم باسقاطه ومن هذا مسعدة وفتت عند شيخنا
الى العباس بن حيدر رحمه الله وهو ان شهود بين شهدا في رسم ورفعا عند القاضي واثبت الرسم
بعدول ثم خاطب عليه القاضي فمردفت بدلا اصول بجرعة فاجابني رحمه الله بانه لا يعمل لها
وانظر لو كتب القاضي بانه كتب عنده الرسم واشهد على نفسه انه ثبت عنده وانه حكم بامضا
هذا الرسم واعماله ثم عزل احد شهود الاصل فهل هو حكم نذر ام لا وفتت هذه المسئلة
في هذا الزمان واخبرني من وقعت به ان القاضي امضاها وهو الذي كان اثبت وحكم بامضاها
وهو الذي عزل الشاهد بجرعة وهو الظاهر لانه حكم بانفاده فاصد لهذا الوجه والمسلتان

بحرمان على قليل من معدن المازري المتقدمة ابن المناصير اتفق أهل عصرنا في البلاد التي تسمى
البلاد المازرية على قبول كتب القضاة في الأحكام والحقوق بحمد معرفة خط القاضي دون غيرها على ذلك
وخاتم معروف ولا يستطيع أحد فيها الحق على صريح عنده ثم أتى أعين خلافا في مذهب مالكان كتب
القاضي لا يجوز له معرفة خطه بل قول في القاضي بحمد بوانه حكما خطه وهو لا يكرهه كراهة حكمه أنه
لا يجوز له انفاذه إلا أن يشهد عنده بذلك الحكم شاهدان ولذا أن وجد من ولي يهود وثبت أنه
خط الأول فإنه لا يعمل به ولا يخرج القول بعمله مما يتبعه من خطه دون ذكر حكمه به من الخلاف
في الشاهد يتيقن خطه بالشهادة بالحق ولا يذكر موطنه لعدم الشاهد ما علمه هو مفيد وركبته
والقاضي كان قادرا على الشهادة على خطه ثم وجه عمل الناس بأن الظن الحاصل بأنه كتاب القاضي
السابع به حصوله بالشهادة على خطه منعنا المشهود وهو القول بحواز الشهادة على خط الغير حسبما
تقرر في المذهب فوجب كون هذا الظن الناشئ عن شيوته بيينة على أنه كتابه لصورة دفع من
بجانبه مع الكتب مع انتشار الخطه وبعد المسافة فإن قيل سيخرج المشقة بالشهادة والقاضي
على كتابه بيينة يشهد على خطه في البلد المكتوب اليه كما يفعله كثير من أهل الزمان لنكته تذكر
بعد جواب **س** شيوته بالشهادة على خط القاضي أو من شيوته بالشهادة على خط الغير فبينا
على القاضي لأن شيوته بالشهادة على خط القاضي مثاله توقفه على مجرد الشهادة على الخط فقط
وشيوته بالشهادة على خط الغير مثاله توقف الشهادة على الخط مع شهادة البيينة على القاضي
وما توقف على امر واحد أو كماله مما يتوقف عليه مع غيره لظرف احتمال وفي ذلك الغير لفسق
البيينة ويحذر ذلك قاله فاذا ثبت العمل به وثبت خط القاضي بيينة عارفة بالخطوط وجب
العمل به وإن لم يقر بيينة بذلك والقاضي المكتوب اليه يعرف خط الكاتب فجاز عندي قوله
بمعرفته خطه وقبوله بحسن كتب أمانيه بلا يئس بذلك على ذلك وليس من باب فتننا القاضي
بعلل بالذي لا يجوز له القضاة لأن ورود الكتب القيام بيينة عنده بذلك ويحتمل أن يقال
لا بد من الشهادة عنده على خطه وفي كتاب ابن مهمل ما يدل على ذلك في مسألة قاضي عافق
خالف قاضي قرطبة محمد بن الليث أنظر **س** والأظهر أنما اجتري بذلك لأن الخط بالغير
على كيفية خاصة غالبا في كمال الخزانة في الكتب فمن جاز كتب القاضي بالجواز بحجة هذا
الخط الخاص والله أعلم وما اختاره ابن رشد من يخرج الجائز لا يستعمل بالعداوة والهجرة دون
الأسفاه فهو قول أصح وعن مطرف يخرج الشاهد من هو فوقه ودونه ومثاله بالأسفاه وغيره
إذا كان الجرح عدلا عارفا بوجه التخرج وعن ابن الماجشون جرحه من فوقه ومثله بكاشي
ومن دونه بما سوى الأسفاه وعن سحنون يمكن الخصم من يخرج البائنة الفضل مطلقا **س**
ابن رشد عما ينفي به من الاعتذار للقاضي وما يقع فيه أو يجب من قسدا المسافة مع من الطريق وقلة
المقاتل وهل يلزم ذلك لخطه البحر لاسيما في زمن من ركوبه وغيره في فصول السمسرة
فاجاب حجة الغيبة القربية التي لا حكم على القاضي فيها إلا بعد الاعتذار بالكتب والقدر
أو بالتوكيل وإن لم يفعل حكم عليه بغيرها رجاء حجة الثلاثية الأيام ونحوها والغيبة التي يحكم على

هذا هو المذهب
في القضاة

الكتاب

القاضي فيها فيما سوى الأصول على مذهب مالك ولا بعد والده ونحو حجة العشر الأيام ونحو ما
ابن الماجشون ويحتمل أن يحكم على القاضي في هذه في كل شيء من أصولها ولا يخرج حجة إلا أن
يتكشف كون الشهود عبيدا أو غير مسلمين أو مولى عليهم فعل هذا لا يخرج حجة ويؤكد له من بعد
حجته ويصح فيه وعلى قول ابن القاسم نفي حجة ولا يكره له وحيل وهو الصواب وقد لا يعرف الوكيل
حجته فهو أحوط وهذا الحد مع الأمن وسلكه الطريق ومع عدم الأمن وقلة الطريق فيحكم
على القاضي مع قرب المسافة ونحوها حجة ومن حلف البحر في الجواز القريب المأمون كذلك كما ليس
الأن في امتناع ركوته فيكون القريب كالبعيد هذا الذي أتوه واره على منهاج مذهب مالك
وسئل عن قام على غايه حتى وله وكيل خاصه عند قاضي الوكيل أن عند المطالب ما يدفعه
هل يجوز للقاضي على قدر بعد قطع أمره نطق بيد الطالب على رفع القاضي يتصرف منه أن
كان من بيته عليه الحق قريب الغيبة كالثلثة أيام ونحوها فافعل كتب اليه وأجل على قدر بعد
ذلك ولو بعدت غيبته فلا يكتب له ولا يتلوم وتقدم على مال القاضي فيما ثبت له من مال
خاصه بعد حلفه في مطلق الحق أن دينه ثابت عليه لا يفتنه ولا رصه ولا حاله ولا سقط
عنه بوجه ويكون على حجة زائدة في الرواية في البعد كالعقد من الأندلس ومكة من الأرمينية
والمدينة من الأندلس وحراسان حكم عليه في كل شيء من حيوان وعروض ودين والرباع والأ
وحكي المازري في الحكم على القاضي في العقار قولين قال والحكم في الغيبة وأصح إلى الإجماع
ورفع سحنون الاعتذار لمن تصفلية زاده في النوازل من القوي وإن وحكي ابن حارث من رواية
ابن القاسم أنه لا يحكم عليه في العقار وعن ابن الماجشون أنكار هذه الرواية وسأله
عقار عن مسألة ومضمونها يقع في البلاد سوالات وبساحتها استقصيت حلف ماجري
عليه رسم الفتيا وإن يعوفل عنها بقيت حرة في النفس **س** ما جرى به العمل أن من
أثبت حقا على غايه أو محروا أو سبيته وجب عليه من الاستبراء للمعلومة وهي موصوفة
على تعدد دعاوى المطلوب وإقامة حجة فاذا أحكم بين القاضي فقد يكون بين يوم الحكم
وبين القبض مدة طويلة من جمع المال وسبب العقار وغير ذلك وتعد من دعاوى المقدرة
متكئة من الحوالة والبعث والأسقاط بحيث لو حضر المطلوب وأدعاها لتوجهت العمل
فإن اتبعنا القياس فلا يفي وجب تجد بين اليمين والناس على خلافه وكيف أن كان الدين
محررا حلفه عند قيامه باليمين الأولى من الاستبراء أهل يلزمه تجد بين اليمين لكل ثم لا حلفه أو لا
لما أفتى ويجزئه اليمين الأولى للجنوم كلها كقولهم فبين حلف مع شاهد في شجر طهر له أن
في شهادة ذلك الشاهد حقا حران اليمين الأولى للجنوم **فاجاب** بعد أن مدحه
على تدقيقه ولمية المحقق أن ما عليه الناس من عدم التجديد هو الصواب إذا احتمل فاسد
دائما ولو شئ من السوء ولذا رد وعكسه إلى مالائمه له فلو روعى هذه الشق والحق في بطلانية اليمين
الذي استعمله لعل لا ينفي على وجوبها لعدم تحقيق الدعوى لكن راءها العلماء استحسنوا نظر القاضي
وحياطة عليه وحفظا على ماله للسل في بقا الدين عليه وإذا حلف مرة وتأخر القضاء لم يضر

هذا هو المذهب
في القضاة
الكتاب

وطال الأمر فلجواب بانه اذا قيم بعد شهر وسياسة ولم يكن لها ولا يقدر لها حكم يرفع عنه فالتوا
 التلوم له ويوسع الاجل وان طال الأمر ولم يقدم في تلك الجهة فاضف مكث القاضي الى رجل يرضى به في تلك
 الجهة فيرفع عنه على العقد ويخاطب بذلك فاذا ورد جوابه بشرها دة الشهود عنده وقبله لمصر
 ثبت العقد عنده وفرض به وفي سماع استناب وابن نافع الذي اشار اليه ابن سليمان من اقام بينة على
 ملكه منزلا بيد رجل ففسل من بيده المنزل عن محنة فذكر محنة لو كانت لها بينة كانا ولي بالذول
 من مدعيه وسال ضرب الاجال لانيته بالبينة على ذلك فاجل الاجل الواسع الشريين والاشلاحة
 فمن الاجل ولم يحضر ويذكر غيبة شهوده ويقر قريه بضرب له اجل اخر او يفتي عليه فقال له اما الاجل
 للمامون الذي لا يتم على المدعي باطل ولا يتولد في بيده في الاجل ولما المله الذي يري انه يريد الاصل
 لخصه فلا يمكن من ذلك الا ان يذكر امرا تقارب شأنه ثم يخبر لونه في مثله ابن رستم ضرب الاجل
 للملك عليه فيما يدعيه من بينة مصر وفلاجهما والمالك حسب ما يظهر له من حال المصروف له
 الاجل والاصل فيه قوله عمر في كتابه في موسى الاشعري اجعل لمن ادعي حقا غايبا او غيبة امرا يفتي
 اليه فان احضر بينة احدث له حقه والا استخلف عليه القضية والذي معنى عليه عمل الحاكم في
 التاجيل في الاصول ثلثون يوما يضرب له عشرة ايام ثم عشرة ايام ثم يتلوم له بعشرة ايام
 ثمانية ثم ثمانية ثم ثمانية ثم يتلوم له بسبعة ايام وعشرة ايام ثم ثمانية ثم اربعة ايام
 له ثمانية ثلاثين يوما ويضرب له اجلا فالهما من ثلاثين يوما يدخل فيه التلوم والاجال كل ذلك
 معنى من فعل القضاة وهذا مع حضور بينة في البلد فان كانت غايبة عن البلد فاكث من ذلك
 على ما يضمنه هذا السماع من اجتهاد الحاكم ابن قنوج وسفر بن الاجال معنى العمل وعليه الجدل
 وليس يضرب لمن ذهب الى استدفاع ما بين واجبة عليه مثل الاجال المذكورة وانما يدخل في ذلك
 اذا زعم ان عنده ما يدفع عنه البين الاجال القريب ثلاثة ايام ونحو ما لا نفي له هذا المحمول على
 الدد والاجال في الديون والحقوق دونها في الخصام في العقار والاصول وتختلف الاجال في الاصول
 باختلاف احوال المصروف لهم وكان شيخنا ابن حيدر رحمه الله يضرب في سبع الزمان ثمانين يوما
 وانظر لو غفل عنه عند الاجل الاول حتى مضت اجال كل فاطن اني انا لست لبعض الموتين ان لا يخبر
 بذلك وهو عند كبحرى على قاعلة من فعال فلا لورفع الى القاضي لم يبعد غيره هل يكون منزلة ما لو
 رفع او لا ومنه مسجلة اذا هرب المكزى في كرامكة او غيره انه يرفع للامام بذكر الاجل
 في كرام ما التوى الى اخر المسئلة ابن عات عن الاستغناء في الرجل يموت ويترك زوجة وبنين صغارا
 فاخذت كالي من التركة من غير بينة يقيمها عند حاكم شرطه على ذلك والذرة بينة على حقها انه
 يوجده عليها فحمل بما اخذت فان ثبت لها ذلك حلفت عليه في الجامع بما يجب ويترك لها الا انها
 اخذته من وان لم تثبت رده فانه بعض الموتين وعن غيره يوجد منها فان اثبت وحلفت
 عليه رد الميراث والا فتم على الورثة والاولى ولو كانت وصية وباعت فيه عقار للميت فصح بيعها
 فان اثبتته وحلفت ففنى لها به النكاح في كتاب النكاح من اثبت دينا على غايب وباع فيه داره بقر
 نعم الغايب واثبت انه قضاه دينه بقره البيع اذا ثبت له لم يبعد الاجل الدمة ابن عات

هذا هو
 ما في
 نسخة
 من
 كتاب
 النكاح
 في
 كتاب
 النكاح
 في
 كتاب
 النكاح

وهو بالقطا حاكم ابو الوليد انه يجوز بيع الرهن دون الحكم سواء كان في وثيقة الدين تصديق
 في الاقسامة فان ادعى بعد ذلك انه دفع الدين فان لم يشترط التصديق في الاقسامة وافام البينة
 على الدفع انتقمنا البيع وان لم يقر بدينه حلف الموتين ونفذ البيع وان نكل حلف الرهن لعداؤه
 ونسقط الدين ونفذ البيع ذكره ابن فتيون قلت لعل مسئلة القاضي سماع حكم حاكم فنقد مسئلة
 ابن فتيون لم يكن حكم وفي المدونة في مسئلة المفقود ومن علمت بالطلاق ولم تعلم بالرجعة
 والنصانية اذا اسلم زوجها في عدة بها في العتية الى اخوات ذلك وانما اذا وقع او فأت سفي في
 الاستحقاق مسئلة من ربي في المعركة واعتقد انه ميت فاستظهرها في المدونة وفيه اذا مضى
 ما بعد العزم عن مبلغ الدين الثابت بحجبه ان يذكروا التسجيل الا عند الركل واحد من العزم فماتت
 لصاحبه فان سلوا كانت مبينة القضا المدونة هنا استناب الحق من عسى ان ثبت له حق لا تصدق
 بالديون وان دفع بعضهم في حق بعض ذكر ذلك في التسجيل وانهم عروا في المدفع ثم كانت مبينة القضا
 لما تقدم ولجميع الملام في ذلك من حق وفيه ان يطلب من وجبت عليه مبينة ان يورجى مبينة او لا
 ليستظهر بها سببها فله ذلك ولا يرد عليها وعما ابن عبد الحكم اذا قال من وجبت عليه مبينة ان
 في اجلا حتى انظر في معنى او حسابي او اثبت فعل ذلك به بقدر ما يري وقال غيره ليس له ذلك
 الا يرضى الطالب واذنه لان على القاضي ان ينادي على المضموم اذا وجد له ذلك سببلا من الحاج
 في تعيين الطالب والمكتم عليه ولا يستظهره فيما اني به ثلاثة ايام في القضية المدونة وسرقتا
 لا يجوز وهو قول جماعة من اصحاب مالك وحكي ابن حبيب عن ابن القاسم وغيره انه يجوز وبه حري
 الحكم بعد ضرب الاجال والتلوم ولا بن الماحشون في ذلك سقوف وهو الثالث قلت هو الفرق
 بين ان يجزه اول قيامه قبل ان يعجب على المطلوب عمل وبان ان يجزه بعد ان وجب على المطلوب عمل
 ثم رجع على الطالب وهذا الاختلاف انما هو اذا عجز القاضي بما رآه بالحق ولو عجز بعد التلوم والاعذار
 وهو يدعي ان له حجة لم يبعد منه ما اني به من حجة بعد ذلك لان ذلك قد ورد من قوله قيل نفوذ
 الحكم عليه وفي سماع يحيى من كتابا الشهادات اذا فنى القاضي لرجل وسجل له واشهد له عليه
 واقام الحاكم عليه بينة يخرج من حكمه قبل سماع راي له وحما كقولهم حلف سوا لم حتى ظهر
 لان غير ملد ومن ولي بعد القاضي في ذلك مسئلة ان كان ادعاه عند الاول فان كان له بقر به
 عند الاول ابن رستم فكيف من التخرج بعد التسجيل ان كان له وجه لعلها وسكت عن الجواب
 ان قام به عند من ولي بعد الاول وفيه ثانيا يمكنه منه القاضي التسجيل لا من ولي بعد ذلك
 في المطلوب والطالب لا يقر قول ابن الماحشون ثم ذكر ما تقدم الى اخره وفي سماع اصبح من
 ادعى نكاح امرأة انكرته بينة بعدة لم يستظهر والعقوبة يستظهر ما لم يرض لها ويرى الامام له
 وشها فان عجز ثمار في بينة لم يبعد نكاح ابن رستم من اخلاف طاهر سماعه من كتاب
 الصدقات والمدونة اذ لم يفرق في بابين فيجب الطالب او المظرب ثم ذكر ما من وسجل
 ابن رستم عن قام على غايب حتى وله وحكي ما حصر عنه فادعى الوكيل ان عند المطلوب ما يرضى
 بوجاهة الغايب على فتم بعد قطعه او يطلق يد الطالب على ربح الغايب ينتصف منه

انظر

ان كان من ثبت عليه الحق قريب العينة كالثلثة الايام او نحوها فاقبل كسب اليه واجل على قدر بعد
ذلك ولو بعدت غيبته فلا يكتب له ولا يعلوم ويعدى على مال الغائب فيما ثبت له من مال حاضره
بعد حلفه في مطلق الحق ان دينه ثابت عليه لم يقبضه ولا وهبه ولا احواله عليه ولا سقط عنه بوجه
ويكون على حجة وسبب له عيان من توفي وتركه ورثة كبار او ثبت عليه ويكون له حلفه بخلاف
واجبه ونعت له ملك لشاهد حلف الغريم منه والزوج منهم وقبضوا ما لهم وبقيت بقية
ارادت المرأة ميراثا منها وبقي نصيب الصغيرة حتى يتم الميراثا فثبت ذلك فقامت
اخره تطلب ميراثها من هذا الملك ولا تخلف لانها حلفت او لا فبالحجب عليها يمين امر او طهر
ان في هذا الاصل قولان في مسئلة العزما اذا قام له حلف لشاهد حلف بعضه ونكل اخرون هل
له حصته فقط او يرجع في حصته من الحلف على ما في الواضحة وغيرها ويقوى عندنا قولان لا يمين
مع الشاهد ليس بيمينات حتى وانما هو انجاب حكم المال الموقوف عليه ومن هذا امر اداة السماع في
ورثة الحولي في الولاء عند من رآه وشهد به جوازا ليس الميراث انما شهد به الشاهد في يمينه
في وراثته ابتها ولا ينكر اذا يمكنه بتعيين اليمين فيحلف على حصته مع الشاهد لانه تكذيب
لشاهد في شهادته بل تخلف على الجميع ويسمى بصيرة وهذا ما لا يسوغ عندي فيه خلاف لانها حلفت
على الجميع فحق رجوع اليها شيء منه فقد كانت حلفت عليه هذا الا في من رآه وامامه منها
اذا ادعى الميراث ان الرهن في خمسة وادعى المرئ في اربعة عشر وخمس عشرة حلف على
الخمس عشرة عشر واحدا العشرة لانه في الخمسة مدع وتختلف الرهن على اسقاط فان نكل عن ميراثها
واخذها المرئ يمينه الاول وكذا المراد تاخذها ورثته عن ابنتها يمينها الاول اذا حلفت
على الجميع وممنها اذا ادعى البايع انه باع المسئلة بمائة وادعى المشتاع ثمانين حلف البايع
لقد باع بمائة ولا يستحق العشرين لانه في المدع وحلف المشتاع على اسقاطها فان نكل اخذها
البايع يمينه الاول ولا يوجد في مسئلة الخلف مرتين على شيء واحد ولا يقوم الخلاف في مسئلة المرأة
بما ذكرنا من مسئلة اذ لم يعل فيها ان العزم يستحق نصيب الناكل يمين اخي بل باليمين الاول
وعلى القول انهم يستحقون انصباهم فقط ليس لاجل انهم انما حلفوا على ما فقط بل على الجميع ولو كان
ذلك لقول حلفون ثمانية على انصباهم وهو باطل وانما قد يرجع الى العزم على هذا القول من اجل ان
الورثة لما نكلوا صار العزم بمنزلة حلف منهم لا يستحق نصيبه ومن نكل بقى نصيبه بحد
العزم لانه حلف على تكذيب الشاهد وهو محرم ما روي عن مالك في الحبس المعقب لشهده واحد
حلف الخلاء الواحد منهم على اختلاف الرواية فيه فيستحق الحبس هو وجميع اهله ومن ياتي ويأتي
على قياس هذا القول في مسئلة ان البنت تستحق نصيبه وان نكلت بعد البلوغ عن اليمين تخلف
انما مع الشاهد لثبوت حقه يمين الام وهذا يدين على الخلاف في الام ان من اهل الام من يرى اخذه بغير
يمين قلنت حكى عبد الحق قولان في مسئلة الرهن هل يحلف على قدر الرهن خاصة لانه كشاهد ومثل ذلك
اختاروا وحلف على جميع المدعي ويأخذ ما قاله الرهن فعلى الاول يحلف ثمانية في المستحق الا ان يقول هو في
مسئلة الرهن حلف على قدر ما شهد به من شاهد وهو الرهن وهذا الشاهد واحد لا ينعين فلا بد من

خلفه على الجميع من باب ما شهد به شاهد واحد وهو في قول من ذلك خالفه شاهد في العدد فكانه خا
في الجميع كما قال ابن رشد ويكون هذا اذا رقا فلا يقاس على مسئلة الرهن وعلى هذا يجري مسئلة
ذكر ما السعي من ادعى مائة على رجل ويقوم له بيمين مائة وعشرين فيقوم بها ويجمع عن دعواه
الاول بعد ثبوتها لو هو او غلط وانما حلفت عنه ولم يقبل فقالا للروى هو مكذب لبيته
ويقدم ان هذه المسئلة معارضة لمسئلة المدعي على ظاهرها في مسئلة من اقام شاهد
مخمين واخر ما يدا به بالخيار بين ان ياخذ خمسين بعد يمين والمائة يمين وظاهره كانت الشهاد
عن مجلس ومجلسين انظر كلام ابن بولس والتوسعي في ابن الحاج فيمن اثبت وثيقة ان رجلا من
اهل الحيرة الا فطرس وانما فيه شكا على طلب العلم وقراءة القرآن على المقرين والتمتع مع
طلب معاشه على الوجه الشرعي لسوق الشيا بان متعاون على طريق الاستقامة لم يزل
على طريق السلامة لم يطلع له احد على خربة مما حاله بدينه الى ان يشا بين امهارة وبيته حيا
ومطالبات وشروا الى ان هو عليه والى استبيليه ففرضه بالسياط وقطع يده وشقعه بالظوان
كذلك في براحي استبيلية كذا ظلموا وتعدوا واستشفع ذلك من رآه لكونه من اهل السماون والقر
شهره بذلك حسب فعده اذ سئل في شهر رمضان المعظم عام خمسة وتسعين واربع مائة
بسم مضمونه يعرفون الشهود الرجل المذكور باسمه عينة بخالة اهل الشرو والرب بحاسم
ومصاحبههم ويعرفون ان الى البلد ما قطعه الا من بعد ما شاعت عليه المسافة وظهورت
انه اذ قطعه وطوفه لم ينكر احد من المسلمين ذلك شهره بذلك من عرفه بالحالة الموصوفة وعاني
خطوفه والسوق امامه ووقع شهادته عقب شهر رمضان من السنة المورخة فوقه شهره
في الرسم الاول اريد من مائة من عدول المسلمين وعلمائهم واقاضهم وقام يطلب به ورثته والى
المدنية فاقام الورثة شهودا بالافعال الثاني شهد فيه جماعة لم يقبل منهم الا شاهدان انما
سمما الناس سمعا فاشيا مستعيننا يقولون سوق محمد المذكور فقطع الوالي يده ولم يسمع
احد ينكر ما احدث فيه ولا يعرفه بعد ذلك وشهد في الثالث عشر يوما منعت من سؤال
من السنة المورخة **فاجاب** اصبح من مجد ان العقد المورخ يوم رمضان اعمل ولا يلزم
الورثة شيء ويمثل الحق ابن محمد قلنت **فاجاب** محتمل ان يكون اعمل لكونه اقدم او انه قد تكرر
بلغ العلم او انه حقيق والاجاز لم يحق وانما سمع بالاستعانة ومي لا ثبت في الاحكام المعينة الا في
مسائل الضرر معروفة وليس هذا منها او انه اخذ فيها بالاعدل على اعدا لا قول من المسائل
المتقدمة التي ثبت فيها بينة وتوفي اخري ومسئلة الترخيم والتعديب منها ثانيا ليعال بالاعدل
من الجنتين وعليه يات الحكم في مسئلة وقت وموانه لشهد جماعة ان فلانا من اهل الشرو وعطف
عليه مروجوات اخري وارادت اخري ان تشهد به فاقول بخبر على مسئلة التعديب والتخيم
المتقدمة والمستور ان بينة الجرح اعمل لانها اطلقت على ما لم تطلع عليه اخري وتنع النظر على هذا
القول هل يثبت عليه ادب او لا فبالرهن المعدي لظواهر اعلم شروايت لا من حد يسوع عن انما
لها انما تقدم في الشهاد خاصة وعنده لا شيء عليه فاليمين التي من السجى كفاية لو كان واجبا وادب

المطالبة مسرعا وفيه ايضا من اثبت ديننا على اخره بالنسبة ثم استشهد له لغيره وسماه ثارا
المقرض صاحب الفلسفة واقتضاه هل علف المقرض او المقرض يظهر هل المقرض له صاحب
الحق فظهره بن جدين ان المقرض له المقرض فاما صبيح بن محمد ولا بن رشيد ان كان صاحب الدين حلف
الواهب وان اقر ان الدين لفلان حلف المقرض والمقرض جميعا فثبت فظاهر ان المقرض يطلب
والماضي الكلام فبين جيل من المقرض والمقرض ان يحرك الطلب على البمان ومن يكون البمان فكله فهو
لصاحب الحق وتقدمت مسئلة من تصدق بدين بشاهد واحد هل البمان على الواهب او
او على المصوب وهذه المسئلة من هذا المعنى وفيه ايضا في قاضي حلة الامير ورد عليه
خطا من قاضي كورة معل عليه فانه المطلوب ان يكون قاضيا فتوقف الحكم من القضاة في المسئلة
حتى يتحقق انه قاض فافق ابن الحاج ان القاضي المتأخر يلزمه الحكم بما ثبت عند خطابه اذ اصح
عنده تقديمه من قبل من اليه التقديم وافق غيره بان يلزمه الحكم به ولا يتوقف على الحكم
وفي كتاب ابن الموار اذا انفق الشاهدان في عين المسروق واختلعا في اليوم قضى بقيمة
المسروق وان اختلفا في عين المسروق كقول احد مما هو نفي وقال الآخر كذا فله ان يقوم
بأحدى الشهادتين ويقضي له بها بقال له اختلف مع شهادته ايها شيت محمد وان شاطفه على
شهادة كل منهما وقضى بها جميعا ثم تكن الشهادة في موضع واحد ومن واحد متكاد فكل حجة
جميعا كما لو شهد واحد انه شرب اسل الخمر وشهد اخر بشربه اليوم لانه من باب النفي والشهادة
في العقد من باب الاقرار فتقضى به وان شهد واحد انه سرق بالدية وشهد اخر بالنسبة
معص لم يخرج قاله اصبح فثبت وقعت مسئلة النجعة والكسب والاختلاف في ما يوم في المدينة
وانه لا يقطع واما العزم ففنده عبد الحق ما وقع في كتاب ابن تلو ان المتقدم واما الاختلاف
بالمكان فظاهر ما تقدم العزم ولا قطع به تفتق بالافعال ولا بعد ان يحرك العزم على ما تقدم
ويخرج على التفتق مطلقا لانه انفت على ما يوجد الحكم ان يقطع ولغيره وهو اصل سخون
في هذا الباب وباب القتل وغيره مما ورد تقدم لنا بحث في بعض مجالس من ادراكه في
مسئلة النجعة والكسب وان الحكم فيهما اما هو اذا اختلف المجلس على ما تقدم ولو اختلف المجلس
فقال محمد بطرحان واجريه اذا اتفقا انه عين المسروق في الاختلاف في صفة بالذلة
والاثابة على المخالف في الصفة هل هو كالف في الموصوف ام لا منه مسئلة المخالفين في بعض
الصفات الاصلية هل هم كالف ام لا ومنه مسئلة الجبارة وقد مر ان اصلها على
انها اشئ فوجد الميت ذكر او انكس فقال التوسني بخي لانه قصد عين ذلك الشخص فلا يضر
الجهل بالصفة فعليه يكون الشهادة غير مختلفة ويحرك عليها جميع الاحكام واليه قال الشيخ الامام
رحمه الله تعالى وحمل المسئلة على اختلاف المجلس ولو اختلف لم تختلف مسئلة الجبارة وفيه ايضا
في جماعة يهود يطالبون شخص منهم بدعوى وبذبحه لولده اليها خمسة عند اليهود وان لهم براهين يقتضي
تقدمهم عندهم ويدعي المطالب ان يكون عند حاكم المسلمين اذ بيده ما يبريه ليعيد له المسلمين
جو كعب لابن العطار اذا ظهرت الوثيقة وفيها شهادة بقتل من المسلمين وجب بحكمه حكم المسلمين

هذا هو المطلوب
في المسئلة
فان كان المقرض
للمقرض فثبت
فان كان المقرض
للمقرض فثبت

هذا هو المطلوب
في المسئلة
فان كان المقرض
للمقرض فثبت
فان كان المقرض
للمقرض فثبت

هذا هو المطلوب
في المسئلة
فان كان المقرض
للمقرض فثبت
فان كان المقرض
للمقرض فثبت

ولا يكون من غير ذلك فثبت لان اتفقا على الشهادة بعد ول المسلمين دليل على ضمان حكمهم
فلا يقبل الجوع من وجع منهم واما لو لم يكن هذا فلا يحكم حكم المسلمين بينهم فيما لا يظلم فيه الا برضى
الخمين وزاد بعض اهل المذهب ورضي اساقفتهم فبحر الحاكم حينئذ في المدونة وترك
الحكم خيرا لانه فصل القرآن التخيير ثم رجع التوكيل ببوله وان تعرض عنهم فليكن يرضى وكذا شيئا وان
ثبت فاحكم بينهم بالنسبة وهو حوله في هذه المطلوب لها ومستغن عنها ثم استمعوا عرا
فاحكمهم عليه السلام بين اليهود ما بين بالرحم واحاب بانهم لم يكونوا اهل ذمة وفي المسئلة تعرض
وتدقيق ابن حنبل بن يهودى ذكر ان امرأة طالبة ومضى منهم عند قضاها بمسئلة ادعيا
على ابيه وانتهى على التفتق عليه فيما طالبت به وان بيده سجلا لقاضي الجماعة وماني سنفقده بالخط
العرفه وشهود المسلمين واثبت عنده ان قضاة اليهود وفيهم امر على اوة ابيه وانتهى
المرأة وزعمت ان حقا ثبت عند قضاها وشهودها منهم ومضى خرج نظر ما عندهم بطل حقا فكل الصبح
ابن سعيد اذ قد اتاك اليهودى راغب في النظر فعد وجاله النظر لاسيما ما استظهر به عندهم
من تقدمت نظر القاضي في ذلك وعد اوة الجميع لاسيما وعن ابن عبد ربه الذي جرى به العمل ببلد
اذا انظلم اليهود فيلزمهم في الاموال والحقوق ودعي احد الخمين منهم الى الحكم المسلمين ودعي
الثاني الى قضاها ثم اتوا الى قضاها كيف والمطالبة بقوله ان يهودها من اهل ملتهم ولا يلزمهم
الشهادة الا عند قضاها وما يخبر حاكم المسلمين في الحكم بينهم او قسمتهم الى قضاها اذ احاوا
راضين حكم الاسلام لمؤله لقال فان جاوله فاحكم بينهم واعرض عنهم وعن محمد بن حارث
اذا دعي احد الخمين من اهل الذمة الى حكم المسلمين وبعض الحكماء في كان من باب الظلم
هو المتقدم مما ليس لهم فيه شريعة ولا حكم فالواجب ان يحكم بينهم حكم الاسلام ولا يملهم وما لهم
فيه شريعة وحكم لم يبرهن لغيره وردوا الى اهل دينهم وهذه الحقوق والعداوة المذكورة
مطالم فلا ينبغي تمكن بعضهم من بعض الا ان ثبت عندك ان الذي يتناظرون فيه يوجب
حكم شريعتهم فيه حقا لبعضهم على بعض فان ثبت ذلك عندك فدهم ودينهم وحكامهم
وان لم يثبت سوى ذلك فانظر فيما اؤك من ذلك ليركده مما للقاضي فيه حكم فلا بد من تفتق
ومسئلة الشهد واهل انفسهم للمسلمين بوثائق عقد وما هذا ما عندي وعن ابن ميسر
الذي قاله ابن عبد ربه واعتقادي وبه اقول وهي الرواية عن مالك وعن ربيعة بن خزيمة
في لما فانه اذا كان القتل فلا يجوز دون الامام لان ضمانهم حقت بمكان ذمتهم من الاسلام وحقق
اليهودية مطالبة حقا عند حكام ملتهم اذا شهودها الاسلام وليس فيها اليهودي ذلك اذا كان
بيده من شهادات الاسلام ما يثبت ذلك عنده وعن ابن زرب ان ثبت هذا اليهودي العداوة
حينئذ وهذا الحاكم بينهما وبين من شهد عليه من اهل ملتهم من يهود الاسلام لم يحضر عليه حكمه وانما
يملكه ذلك كان للملأ انه طالب حقا عندهم فان كان عند اليهودي فليكن يرضى بدينهم والمسلمين
او يكون له مطلب يطالب به عندا لم لا كان له اثبات ذلك عندهم **وس** ابن رشيد عا
لصاحب القاضى بقوله ثبت عندى ما في اعلامه انك لا توطئه وشهد عليه ولم يبين من ثبت

العقد به وقد علم على اكثرهم او كلفه غيره انه ما عني الميعول ثم اذا قدم الطالب او كبر الصغير فترد
الاغدا وفيهم وقد عول القاضي او مات هل يكون كلام على العدالة ارجو ان يصح على الجميع على العقد
ولا يبطل العقد الا بخرج الجميع **وسيد** عفا قول القاضي في تسجيله ما شهد عنده فانه عدله
وعبر عدد الحزبات شهدا في معرفتي بحقيقة ما شهد وابنه **فاما** بانه خطأ لانه اذا شهدا
غير العدول لمعرفته ما شهد وابنه ومعنى احرازنا عما لحق بالحكم بها وهو لم يعلم لانه لا يمكن
استئنادها لعلها ولا يحكم بها وانما استند الحكم للعدول وللمقر له تعالى بمنزلة من الشاهد انما
كأولها لعلها ما شهد وابنه لا شهدا فيهم فقولنا اجازها لعلها ما شهد وابنه متناقض فكأنه
قال اجزئها لا اجزئها ابن **سيد** يرسله قاضي ما وقع في مجلسه فقال حضر مجلسي سعيد بن
فلان فحضرته على الصلح مع خصمه سليمان فقال سعيد ان انتم بان يقتضين مني في نصيب ولا
حسنة وسبعين شقالا والا فقد وضيت ان اقتضيت مني سبعة واربعين شقالا والحق له عن الملك
الذي كان معي فيه ثم انكر هذه المقالة ودعى سليمان الى مجلسه فقلت انه ما رضى هذا الصلح
ولا قاله ثم اتى سليمان بثلاثة شهداء واعاد في هذه المجلس فقلت واحدا بموجب العقد
ودعا سليمان الى ان اشهد له بما سمعت عند غيره ان لم يحكم هذا فان رايت ان اجيز شهادة
الاشهين الذين لم يبعدوا عندي من اجل معرفتي بحقيقة ما شهد وابنه فرفوزي بذلك **فاحاب**
ابن عبد ربه الذي جرى به العمل ببلدنا وبقية به سيقونا ان لا يحكم الحاكم لعلها ولا ينفذ الا
بعد من عنده بعد الاعذار فيه **وابن خزيمة** قد اختلفنا عليه فيما ياحد به من
الفتيا وبحسبنا له درينك باجتهادك فان كنت قد رويت بامضا الصلح من شهد به عندك
الى علمك به فلا اري الا ايضا ما روى به من الصلح وانفاذه بالعدل الواحد وشهادته لا اباين
واقراره بحضرتك وقد كثر ان السلطان يقضي على الموعود باسمه بين يديه فهذا ما عدي
قلت قد رويت هذه في الصلح وحليتها لا خذ منها قول ابن خزيمة وان الحكم قد عني بشهادة
من لم يبعد لعلها بصلحه قولنا وحكي ابن يونس عن سحنون ما يورثه الاول قال لو شهد عندي
شاهدان ليسا بعدلين على امر اعلم انهم حق فلا اقضي بشهادتهما الا في قول في كتاب حكيم بعد
ان صححت عندي عد التما وانما صححت عندي جرحهما ونحوه عن ابن كنانة وابن الماجشون
وعكس اذا علم الشاهد جرحه وعد له عنده المعدلون فلا يقبل بحاله لانه مما اليه علمه
مخفية كما يقضي عليه بعد الله اصبح ومعنى ذلك ان الشاهد يجد ثاب ما علم منه فاما ان طال
زمان ذلك وتقدم فلا يطرح شهادته مما علم منه فلهذا قد تاب واجتهد في الخير ونحوه
لسحنون لو شهد عندي عدلان مشهوران بالعدالة وانا اعلم خلاف ما شهدا به لم يجز لي
ان احكم بشهادتهما ولا يجوز لي رد ما لظاهر العدالة ولكن ارفع ذلك الى الامير الذي هو
فوقنا وشاهدنا علمت في غيري ما علم فيوري رايه وفي كتاب محمد راي ان شهد عنده عدول
في امر يورثه فخلقه فيما شهد وابنه فوقفه فقال وبوفه في شهادة العدول ولكن ينبغي شهادة
بعد الا تنصروا والتسبروا وحسن ان لا يلم قاضيهم لعلها وشهادته فليكن ينكشف له رايه

ذلك فان لم يكن ذلك فيحكم بشهادتهم ولعلهم المشهود عنده ان له عنده شهادة فيرفع ذلك
للمحكم عليه الى من يوقفه فان لم يكن احد الاثمة فقولنا استنب ابراهيم بن رافع ذلك الى من يحسن
عبد الملك واحيى بغيره عور مني الله عنه ابن **سيد** ابراهيم اذا اصبح عنده خلا فظاهرو
الحكم اشار فيه الى حكم غيره بذلك فانما اليه الخليفة ان يحكم لعلها لقول من راي ذلك مع شهادته
من شهد عنده وعقد بذلك سجلا فمرفوزي ان كانه يجب نقضه ان قام به قايما فقال جميعهم الا ابن
عبد ربه الذي يقول بذلك ان القاضي اذا قضى وحكم بالحكم الذي قال به لعلها لعلها وان لم
يكن عليه علما ذلك الموضع فليس لقاض بعده نقضه ولا اعترافه وهو ما قد تقرر وانما ان
ظهر له في حكم نفسه ان غيره حينئذ منه كان له نقضه هو طامية وليس لغيره نقضه بعده
وعن كثير من العلماء ان القاضي يقتضي ما سمع عنده وسمعه من امر الطرفين وسفده ونقصه
فاذا التذنب بسبني ولا يجوز لاحد نقضه واما ابن عبد ربه فاختار عدم امضايه واجتج عليه
بوجه واحد واثار وانظر ما فيه **وسيد** اذا شهد عدل برأحة مسكر على رجل واخر
كذلك غير معروف وشهد جماعة فاجاب ابن حارث انه لا يحل لغير المعروف والحدود حكما
في السقوط للشبهة المحذرة الوارد وحكي الباقى اذا شهد الشهود في الرأحة نظر الشهود عليه
فان كان من اهل المسفة نكال وان كان من اهل العدالة خال جيلة لبعده الرتبة عنه وجعل ابن
حارث يسقط العدالة في الشاهد شبهة في راحة هذه العلة تستوي ذبا جميع الحدود
وما ذكره ابن حارث مخالف لما تقدم لابن القاسم من المتفرقة اذا شهد في رأحة ولا يصح في
الحدود في الشاهد الواحد اذا كان بائنا الحاكم وجب الحد **وسيد** ابن رشد عن رجل
عدله رجلان فشهد هو واخر على جرحه احد مما قبل تقديره اياه فلا يجوز شهادته لا يورث
ان يجوز شهادته من لم يثبت عدالته **وسيد** المسئلة المؤثر من امة حامد وعاصب وعبد بن
فيعتقهما فيشهران ان الامة كانت حاملا من حيد ما وولدت ذكرا فنسب شهادتهما
لانه يورث الى بر جماعه بين فيجيز شهادتهما ومما كذلك قلنا لان فرع كره على اصله
بالبطالان فهو بالبطالان اول ومنه مسئلة وقعت في هذا العصر وهو ان قاضي قامة
شهودا وظاهر الحال انه ارفق منهم شمر عن ذلك اعطاني لشهد عليه اولياء الشهود بطرح
مع من شهد وظاهر الحال انهم شهدوا واعلم ما يوجب الجرح قبل تعذرهم فلا يجوز شهادتهم عليه
لانهم ضمنوا امر ذلك من محكم وانظر هل يجوز شهادتهم على القاضي الذي عول به بعضهم القاضي
لنفسه جرحته هل يجوز ان لا يورث ايضا الى العدم في عدم التام لان العدم في الاصل قدح
في العدم ابن يونس عن سحنون اذا عدل الشاهد شرعا لان شهادته ان القاضي يرد شهادته لا مرد
شهادته منه ولا يخفظة القاضي قبل شهادتهما في ذلك فقلت هذا ان كان يقرب من شهادته ولو
طال الزمان ثم عدل فلا يفيض وقد مر ذلك لا يصح قال وعن ابن كنانة وابن القاسم اذا شهد رجلان
رجلا في حق فلا يجوز ان يثبت من عرف عدالته منهما للاقرار ان الحق يكون قد جرحه وحده وعن
يحيى بن محمد بن شهاب بن احمد بن حنبل اذا طالب باجرين شرا ما يثبت له الحق وركب كل بيته صاحبهما

شاهد يقول لا يتحقق لشهادتي وانما ارجع عن العذر الذي اعتذر به وفيه عن ابن رشد في رسم
 وفاة فيه مناسخات واثبات املاكه وفي اخر شهادته من عليه حسب نعتة ووقع شهادته
 في هذا الكتاب في شهر كذا من سنة كذا وازادوا في شهادته عن اهلها انهم لا يعرفون عين فلان
 يعني الموروث الاول المستوية اليه الاملاك ولا ادركوه باستانهم ولا يعرفون عين ذلك من يسمون
 الاسرار **فالحاصل** العقد غير عامل فلا يفيد نظرا ولا يوجب حكما **ابن عاصم** عن الذي
 ليس على من شهادته فيقول لها اليوم عندي الف سنة فقال هو جاهل وليس يسقط شهادته
 لا يند على المثل ولا عليه السلام لا يضع عصاه عن عاتقه وقد علم انه يرق ويصل ويأكل وقال
 ايضا في رسم انه ليجوز هذا كله على المعنى **ابن حبان** اذا رجع الشاهد عن غير من شهادته
 جده اخراجه عليه فعق ابن زرب بعد رايه فلان لم يكن عنده مدفع سقطت شهادته عند بعض
 اهل العلم وهو قوله يحكون في شهادته العتبية وفي الواضحة عن الاخرين لا يكون رجوعا حتى يجر
 الشاهد عن شهادته في الموضع الذي شهد بها وفيه من رضى بشهادته رجل بعد ان عرف به
 فلما شهد له لا ارضى فافق ابن عبد ربه انه يلزمه ذلك الرضى وعن عبد الرحمن بن محمد في
 هذا الرضى اخلاف فمنهم من يجزه ويلزمه للراعي ومنهم من لا يجزه عليه وعن ابن خزيمة
 الذي اجيزه واعتقده انه لا يجوز عليه ولا يلزمه وفي رواية العتبية انه يقول فقلت انه
 يقول الحق فقلت به وفيه عن ابن حبان اذا شهد الشهود انه كان في حينه اشهادهم
 على شهادته انما هي في العقل والعين فانظر في شهادة الدين شهدوا في ذمهم فان قالوا
 هم او غيرهم ممن تعبد لشهادتهم انما كان به الذم في الوقت الذي شهد عليه الشهود الا ان
 في صحة عقله ودفعه حينئذ في اعلال لان الذم لو لم يجر على قوم ويظهر اخرين من طر فليقطع
 بعلمه انه يعرف ذمهم في الوقت الذي شهدوا به فمما احق بالقول وانما يشهد
 على ذمهم في ذلك الوقت هم ولا غيرهم فشهادة اعلالهم قطعوا العلم وعلموا
 في باطن امره ما لم يعلم غيره وعن ابن ميسور وغيره الذم لو لم يجر على من حاد به بالقبول
 ممن تفاه وفي نواز يحكون عن اربعة شهداء على رجل انه زنا وهو صحيح العقل وشهدوا
 زنا وهو خارج العقل فان قالوا عليه وهو صحيح العقل فالشهادة بالحق باقية وان
 قاموا عليه وهو محبوس فمن بعض اصحابنا انه يعرف عنه الحد انه حق الله وليس كقول
 الناس ابن رشد يقرقة يحكون استحسنوا على قيايس ولا اصل والافق على ما يقولون
 الحد عليه مطلقا لحد الحد وبالشهادات واما الحقوق فالعياض ان شهادة القصة اعل
 لانها انبت حكما على ما في سماع ابن زيد في شهادة عليها انها اوصيت في مرفها بكذا او في
 صحة العقل ويقول الاخرون انها موسوسة ولا صحابة من كتاب العقق وقيل لا يظن العمل
 اليقين فان استويا في العدالة بطلت الوصية لحصول الشك على قول ابن الناصر في سماع ابن
 وسماع اصين من كتاب العقق في الذي يقول ان من من مرفى فلا يصح كذا في الوصية منه
 وفلا يصح فذلك من فقهه عدلان انه صحيح من مرفته وشهادته اخراجه انما يصح معناه وكذا في

العدل

العدالة لعق من كل واحد نصفه ونحو قول ثالث ان شهادة المومن اعمل فيقول من اوجب
 الاختلاط اول من نفاه **وسيب** ابن رشد عن شهد لرجل بشهادة فقال المشهود عليه
 المشهود له ما ياله هذا الشاهد لم يولد هذه الشهادة منذ كذا وكذا فقال المشهود له
 انه الحريه وتوسوسه وقف فيا وثبت فيا حتى جابض كلفه مخافة ان يزيد فيا او ينقص
 فرفع المشهود عليه ان قول المشهود له في شهادته ما تقدم سقطت الشهادة لما فيه من ذكر الوصية
 الاخر يقول لم ارد بالوصية فقد العقل الا ما تقدم ذكره وقال قد يطلق هذا على من
 يفهم عقله بقوله وتعلم ما توسوس به نفسه الى غير ذلك وسأول الشيطان في حيا
 ما ياله لا يظن شهادة الشاهد بما ذكرته عن المشهود له لان ما وصف به شهادته من التحري
 في شهادته وثبت فيا يقضي على ما قصد من ذكر الوصية وانما اراد التحري في الشهادة
 وهو الذي يلزم الشاهد فعلمه حتى لا يشهد الا بما يعلمه يقينا ولا يقنع في شهادته بوقته
 عن تعجل اذ اهل البيت لم يذكروا منها اذ انكره لقوله تعالى ان تعجل احد امنا فذكر
 احد امنا الاخرى **وسيب** هو واصبغ بن محمد عن يمينه لعا رضا فشهدت
 احد امنا ان الصبيقة وقعت في الصبيقة وشهدت الاخرى انها في المرفق فبينة الصبيقة
 العمل قلت تقدم امثال هذه وما في من الخلاف **وسيب** عما يصح به القاصي
 بقوله ثبت عندي ما في اعلال هذا الكتاب او بطلته وليس عليه ولم يبين من ثبت العقد
 به وقد علم على اكثرهم او كلم غير انه ما عين المقول ثم اذا قدم القاصي او كبر الصغير
 فيريد الاعذار فيه وقد عذر القاصي او مات هل يحلون كلم على العدالة ام لا احلها
 محل الجميع على العدالة ولا يظن العقد الاستحجاج **وسيب** عن ورثة طهر
 من قيام احد من المديان فطلب حقه فقال طهر اجتمعوا ولا يطلوا واحدا بعد
 واحد **ابن حبان** من حق المطلوب ما دعي اليه من اجتماعهم فخصامهم فيه لو لم يجمع
 لو يجمعوا على واحد عن جميعهم اذ ليس لهم المدة اولا بالخصام وهو الذي ياتي على ما في
 سماع عيسى بن الاقصية **وسيب** عن ما عليه ارجا فقام بعض اصحاب الجنات على
 تعين اصحاب الاربا الذي فوقه خاصية وهو يعلم ان طلب صاحب الجنة يوجب جميعهم هل
 يجمعون كلهم ويظهر في امرهم لقلة تشعب الخصام وتكريره او يمكن القيام من الخصام خاصة
فالحاصل لا يلزم الحاكم ان يجمع اصحاب الجنات وان علم ان دعواهم واحدة ويجب ان يحكم
 للقيام بما يوجب له الحكم عنده فان كان احكم له وعليه مما لا يخفى دونهم فمن حق المقدم عليه
 ان يوقفهم على ما يدعونيه فان وافقوا القاصي على طهر اجتمعوا على واحد يحاكم على اهل
 واحد منهم بكونه على الخصام او يجمعون ويحكم معا وليس لهم ان يردوا ولو بطلخصام
 اذا غلب هو بعض الاخر والعكس فيرد من الجهة ما شا ابن عبد السور عن المازري خلف العزم
 على حقوق كسبها واحدة اذا اتحد الطالب وان تعدد الطالبون فليس كذلك وفي الزنا
 المجموعة اذا كان في الزنا غا فاحلاف القاصي العزم لبعضهم احلاف الجميع ولا يتكروا وان كان

في هذا الخبر ما لا يخفى

انكر ورث ذلك المتارعة ووراثته له فاذا اثبت ذلك وقف المطلوب حينئذ على الاقرار والاكتار
خامسة ولم يمسك من ابن صارت اليه فان انكر وقال المال الخالي وتكلم ملكي ودعواك فيه باطل
اكتفى منه بذلك ولم يلزمه اكثر من ذلك وكلفت الطالب اثبات المالك الذي زعم انه ورثه عنه
واثبات موته ووراثته له فان اثبت ذلك على ما يجب من صحة شروطه سأل المطلوب حينئذ
من ابن صار اليه وكلف الجواب على ذلك فان ادعى انه صار اليه من غير موث الطالب الذي ثبت له
المالك لم يثبت اليه ولا ينفقه اثباته اذا اثبت وان ادعى انه صار اليه من قبل موث الطالب الذي ثبت له
بوجه يذكر كلف اثبات ذلك فان اثبت فحضر الطالب عن المدعى في ذلك يطل دعواه وان عجز
عن اثبات ذلك قضى عليه للطالب هذا المذهب ابن القاسم وروايته عن مالك في المدعى في المدعى
في ذلك احفظه وما ذكره ابن الصغار باذا الفتوى مضت بان المطلوب يلزمه اثبات موث الطالب
عالمه في الملك لمورثه هل صارت اليه بسببه او لتسبب موثه الذي اثبت موته ووراثته
له بغير ما يصح وما حكاها عن مالك في شروطه واثباته واثبات موثه ووراثته
على شئ حتى يثبت الطالب دعواه ليس بمصحح اذ لا اختلاف فيه لا بد ان يوقف قبل ان يثبت
دعواه على الاقرار والاكتار وقد اختلف اذا ادعى ان يقر او ينكر فصيل انه لا يترك حتى يقر وينكر
ويجبر على ذلك بالسجى والضرب وقيل اذا ادعى عن الجواب لم يجبر على ذلك عند سماعه كالتكليف
وقضى للطالب مع ميثمه وان قال لا اقر ولا انكر في اقراره حقيقة ما يدعي قال له احلف انك انما
توقف عن الاقرار والاكتار من غير انك لا تتيقن من الاقرار فحلف فقبل للطالب اثباته وان
فقبل ان يجبر على الاقرار والاكتار وقيل يقضي للطالب مع ميثمه وقيل يقضي له بغير ما يدعي
والى هذا ذهب ابن الموارث **المسألة** وروى يوقف الا بعد اثبات موث من يقوم عنه وعدة ورثة
وتناسخ التوارث فان لم يثبت ذلك لم يكن له عين على المطلوب لان له حجة في ان يقول ان اباك
او جدك او من يقوم منه حي وسليم ويقر ان لا حق له عندي او يطلبني ان كان له غيره
حتى فيلزم مني به وكذا ان قاموا بديون له او وادعوا فان قالوا انك اهل بوجه
فان اقر بذلك لم يقبل قوله لما فيه من الكرام الحقوق وتورثت زوجته وبنتها ومولايها
وغير ذلك ولا يمين عليه في شئ من ذلك وانما هو شاهد به له لا مقرر وله ان يقول مع ذلك قد
يقوم صاحبكم في احد في محضر اخرى وعند ابن ميسرة ان يقر بعد رجلا لم يؤخذ به لما في ذلك
من التورث وزواج زوجته وتنفيذ وصاياه **مسألة** ابن رشد عن قس عليه في
ملك بديه ورثه عن ابيه انه ملكه واستظهر بوسم يتضمن ان ابا المقوم عليه شهد على نفسه
مع قوم اخرين ان جميع ذلك الملك بينهم شرك على اجزائهم وتنازلوا عليه وجعلوه على شئ محسنا
لام ولم ياتي من الورثة والقائم احد ورثة الشاهدين وان ثبت الرسم بشهادة على شئ محسنا
اليه فله حصة الحصة او حتى يزعم موث الشهود الذين ثبت بهم الاصل بعد طمعة رابعة لكون الرسم
الاصل له بخمس من مئة معرفة الملك ولا يعلونه باع ولا يعلونه بغيره لان ما شهد به والشهادة
على شهادة ولا نعلم غيره واذا لم يكتفى هذا الاصل يكتفى بالقائم شرا فله هذه المدة وقد سقط الاصل

وإذا كان المالك قد مات ولم يرثه أحد من الورثة ولا من غيره فله ما كان له من المال من غير أن يثبت له شيء من ذلك

لعدم

لعدم بوث هذا **فاجاب** بانه لا يكتفى بالشهود الذين ثبت بهم الاصل على الشهادة ملكا
ولا غيره اذ لم يشهدوا به وانما شهدوا على شئ ما فله غيرهم على انفسهم حقا كان او باطلا ولا يكتفى
القائم ذلك ايضا اذ لا يصح هذه الزيادة عن مئة عن معرفة الملك والواجب ان كان القائم
غايضا طرأ وقام بالعدا بوقف عليه المقوم عليه فان انكر وعجز عن ابطاله واقر به وقال ان
ذلك الحصة استأجرها والى وعجز عن اثباته ولو بالسماح لطول الملك وجب الحكم عليه بما دفع
العدا القائم به فله حصة انظر هذا فانه يجب اثبات الملك بوسمهم الا بشرطه ولو لم يثبت
لصاحبه ملك الا بحدوث الوثيقة وكان شيخنا الامام رحمه الله يحكي عن شيخه ابن عبد السلام انما
لا توجب اثبات الملك وانما توجب رفع النزاع عن المتبايعين خاصة وكانت نزلت في الجحيم
على هذا في اثبات رسم احدهم وثيقه ولم يتضمن الشهود معرفة الملك فيقال لا يوجد
منه صحة هذا الحكم بما ذكرناه فاجبت بانه يثبت الحوز لمن هو بديه في القول وله بوجع العقد
حتى يثبت حصة خلك في ذلك وفي المدة **مسألة** من اقام بيعة في دار له ابتاعها من فلان وانه
باعه فاملكه وقام من بيده المدة في بيعة انه يملك حتى يبعدها وان تكافيا سقطت البيعة
الدار بيد حازرها كما لو ادعاه الذي يرعى ان هذا المدة على بيعه لغيره فالحالين معا عند
تكا في البيعة وان لم يقر الحازر ببيعة قضى بها للمدعي الا ان تكون طالت حياة الحازر بحال
ما وصفت في الحياة والمدة على حاضر وهو قطع لدعواه انما فلا بد من اثبات الشراء والمدة
فيه ولو لم يكن في الرسم الا الشراء خاصة فلا يباع من الحوز والبيعة يذمها بغير الحوز وحده كذا
فيه بعض المتأخرين وابن ابي زين في المغرب قف على هذه المظنة فانها اصل جيد عليه
نقد وراحكامهم وفان يثبت اذ كان في عقد الشراء عند ذكر التاريخ ذكر الملك لم يرجع الى اثباته
سائيه اذ قد يطول الزمان وموت البيات ولو قال المشتري المبيع اعطني عقد شرايك
قد له وفاء **مسألة** اذا طرأ الاستحقاق بوجع المشتري على من وجده من المدايد في
المبيع وكذا انه لم يمس قط وله في الاستحقاق الرجوع على من اعزى العزم وكذا الرد بالبيع والعمل
اليوم على احد المشقة وهو الحزم وفي العسواد اذا شهدت بيعة بالشر لا ينفق الا ان يشهدوا
له بطول الملك والحوز والصرف ولا متارعة له وان ثبت ذلك بشهود الشراء او غيرهم شوا ذكروا
المشاة امره ابو محمد وسال عن شهود رجل انه استحق ثوبا انه له قال وانا بعتته منه فاجتبه
بانه لا يجوز شراؤه لان من شهد له بشئ انما ملكه بشرائه اياه من فلا بد لبيعه الشهادة فيه
حتى يقولوا ان فلانا الباع ملكه او حوز حيازة الملك حتى يبعده من هذا وهذا **المسألة**
الباع لم يثبت ملكه للموثر الا بقوله قلته يؤخذ هذا من حصة المدة وبيته المدة كونه
في القسمة لابن يونس ان القاضي لا يقسم بين الورثة الا ملكا حتى يثبت ملكية عنده وذكره المستطلي
انهم اذا ازاوا ان يستندوا اليه في القسمة ولم يثبت الملك انهم يكون كما ازاوا ان يعملوا وان
القائم انما في ذلك ان شأوا انظر فان قلته من حفظي وعندي به بغير **مسألة** عن
قام بسجل حكم به القائم بوث قرية التي يجوز التسجيل فيها وحاولت في القرية في السجل

هذا الحديث يدل على ان المدة لا تكون طالت حياة الحازر بحال

فما ثبت اليه الحق الحكم لها ثبتت القولية فثبتت ان قرية حوز السجل وحدهما جميع جهات كانت
لا يرد عليه الى ان توفي واورثته ووجدت هذه بيد القائم بالسجل وذكر انها المذكورة في ذلك
السجل وانما كانت لوالدها ولبنت خاله فيها ثمنان مع من شتر كهن في يديها والرهن فقامت
ابنة الاخ القولية لوالده لا ملك لان القولية التي لها فيها ارحا ومنه ليس فيها ارحا وليس فيها
انما لم يكن فيها ارحا قط وهي مودة والتي لا ملك ليس بمودة فثبتت القام بالسجل ان هذه
القرية التي اثلثت ابنة الاخ من يدها والدة القائمة بالسجل ومولا لم يرد كوا باسنانهم والدة
القائمة فثبتت القولية القولية المودة لوالدة القائمة بالسجل فثبتت القولية الاولى او يثبت
ما بالي بيد القائم التي شهدت بها البينة وهل نفع شهادتهم للعلم بعدم ادراكهم لوالده
القائمة قالوا يجب ان ينظر كيف صح ثبتت القرية المحكوم بها للقائمة هل اخذته عن اسباب الورث
او عن غيره وتسلل البينة ان القرية لا يثبت من اين صارت له ومن اين علموا ذلك وكذا ثبت
بشهادة البينة القائم بالسجل ان القرية لا يثبت من اين علموا ذلك وكذا ثبت
حكمه فان قال الشهود الذين شهدوا بالقرية القائمة على طول اعتماده اياها دون
حق تعرفه فيها لغيره كان الذي القرية بيده احق بثلثها على ما ادعاه واستظهر به من
التسجيل **وسئل** عن رسم يضمن معرفة شهود حيز الوادي كذا الجعفر بن حمدون
سئل عن رسم يضمن معرفة شهود حيز الوادي كذا الجعفر بن حمدون
حدوده كذا اما اشهر عليه الشقص من ثمار ومقصية وغير ذلك ويعلمون ذلك كذا
الجعفر لا يعلمون فثبتت منه شيئا الى ان من حوز الملك المذكور وثبتت العقدة المذكورة في
سنة ثلاث عشرة وحوز الشهود ذلك معاينة شهود وجهم بعض من قضاه فاستظهر
المقوم عليه في الحبس بيده وفي حوز برسم يضمن اعتراف جعفر المذكور ان نص في الحبس
المذكور الذي هو الان لا حمد بن سراج انما هو على وجه العمارة كما كان قد قاله لا يابيه بن اسود
الى ان اتفق الى احمد المذكور ملكا له شهد بذلك في شوال سنة ثلاث عشرة فثبتت
ابن قاسم وغيره والذي يشهد قاسم بن فلان ان جعفر المذكور عاصر في الحبس المذكور في حوز
ملكه ويعلمون ان في قطعة من الحبس المذكور ووقعة تيسب الى القاطع جعفر ولا يثبت
ولا يجوز لها وحوز من امر القاضي المذكور هذا الحبس الشهود المذكورون بحضرة شهودهم
فاستظهر جعفر المذكور برسم يضمن ان حسن بن يوسف احد شهود اعتراف جعفر بالعمارة
اعترف غير ما مر ان بعض القضاة اوقف بيده الشقص الثابت لجعفر من الحبس
المتنازع فيه ويعلمون انه بيع على الشقص ويتبين من فوايده من مبيع ذلك باسم
التوقيع الى ان ليس في الحكم فيه شهد بذلك من قبلت شهادته في حادي سنة ثلاث عشرة
فانظر هذه الجملة في ترايا شاهدته بيده على وجه الوقف وهو ان بيده الموقوف عليه ولم
يعرف حاكم رفع يده الامين عنه فبالسقط شهادته امره وكذا من شهد بالعمارة **ادناه** لقطع
نصيبا ولا يجده ولا يبعه قد **فلجاس** اذا ثبت عنده كذا العقدة الذي قام به جعفر

في رجب

في رجب من تمام الشهادة التي رواه عن امركا الشقص المذكور ولا يجوز تخويل من وجهه غير
الا له خاصة فان حاش ذلك من حوزة لعنك وشهد بذلك عنده او وجهه غير من الحيا رضى
واثبت ذلك لجعفر القائم ولا يرد فيه عقدة الاعتراف المذكور لاحتمال ان يعتمده وعلى حصة
منه اذ لم يثبت الشهود على انه لا حق له فيه بسبب ان يكون قصدا لا اعتراف بقوا الشقص
الذي شهد بملكه ولو قصده ذلك لبينة لم يثبت سوا الشاهدين الذين ثبتت عقدة الاعتراف
لها كان وجه الاستدلال اسوالهم عن ذلك فان كانت السوال ارسلا فلم يوجد عنده من
احدا ولم يكن المقيم عليه حجة سوا ابيه من عقدة الاعتراف وجه القضاة القائم بما ثبت له
الحبس من الشقص المحوز لان ما ثبت بالشهادة والحياة لا يثبت بالمرحوم بل بعينه في
انه لا حق له فيه **واسئل** شهادة من شهد انه يعلم انه عاصر في الحبس ولا يعلم للمدعي فيه ملك
وشهادة من شهد بذلك ويعلم ان في الحبس قطعة فثبت للقطاع الى اخره لا يوجب حقا ولو
ثبت على جعفر الاعتراف بانه لا حق له في شئ من الحبس بشهادة الشاهدين المذكورين فلا يثبت
شهادتهما بما ثبت من اعتراف بالسوق فثبت هذا رايي في هذه المسئلة ولو اشترت في التاركة بالصلح
وبدبت اليه وحضنت عليه خلافا لغيره قبل ان يثبت له ذلك فصل القضاة في حوز الحبس
فقد كتب عمري الى موسى الاسدي رضي الله عنه ما احرض على الصلح بالمريتين للصلح للقضا
وانه اسئله التوفيق ابن فستخرج عن محمد بن احمد بن حنبل حيازة الشهود من الملك للقضا
الذي شهد فيه الاستا هذان ليرقان ذلك العقار وحده او يكون للعقار والشهود
فيه حد ودمشورة لا تخفى معرفتها على من نظر اليها مثل ان يكون في القبلة زقاق او رحبة
ليشع اليها بالخطا وفي الجوف حجة او حوائيت والشرق مسجد او حمام او دار او حراج وفي الغرب
قونا وشبه ذلك من الاعلام البينة انظر بعينه كلامه ابن مصول او تنفق الخفمان على صفة
لا رضى وحده ودها والدار على حيازة ما شهد الله به وهو قول ابن زرب وابن حدير ابن
الى من يرضى وغيرهم وفي استعانة اما احبب الى امرجى القاضي فثبت ان موت الشهود على
الحق ويعزل القاضي او يموت فيشهد الموجهان على الحيازة فيتم الحق بهما ويكون الواحد للحيازة
اذا كان موجبا من حصة القاضي كالا عذار بحري فيه ولحد عزله ولا اعذار فمن توجه القاضي
للحيازة الباجع وانما يعذر فيه اذ لم يوجههم القاضي والاصل في اجراء واحد في الاعذار واسه
لا اعذار فيه وقوله عليه السلام اعذارا ليس على امرأة هذا فان اعترف فارحما فاقامه مقام
نفسه ابن حنبل يروى عن ابن عبد العزيز بن احمد بن انه يعذر في شهود الموجهين للحيازة
وعن ابن عبد ربه ان اعذر في حيز والافا لسمي الماض وعن اصبح بن سعيد لا اعذار لمن توجه
القاضي والمعمل به ان لا اعذار في الحيز وانما ذكر من النعم الى الصلح لما تقدم ولقول عمر رددوا
الحيز يوم بين ذوي الارحام حتى يصطالحوا فان فصل الخطاب يحدث بيان القوض الضمان وقوله
احزون **واسئل** عن رجل اقدم على بيع ثوبين فثبت له ثوب واحد من ثوبين فثبت له ثوب واحد
باسم الصلح او انقاربت الحيطان من الجاهل غير ان احد مما يكون الحق بحري من الآخر وتكونا

في رجب من تمام الشهادة التي رواه عن امركا الشقص المذكور ولا يجوز تخويل من وجهه غير الا له خاصة فان حاش ذلك من حوزة لعنك وشهد بذلك عنده او وجهه غير من الحيا رضى واثبت ذلك لجعفر القائم ولا يرد فيه عقدة الاعتراف المذكور لاحتمال ان يعتمده وعلى حصة منه اذ لم يثبت الشهود على انه لا حق له فيه بسبب ان يكون قصدا لا اعتراف بقوا الشقص الذي شهد بملكه ولو قصده ذلك لبينة لم يثبت سوا الشاهدين الذين ثبتت عقدة الاعتراف لها كان وجه الاستدلال اسوالهم عن ذلك فان كانت السوال ارسلا فلم يوجد عنده من احدا ولم يكن المقيم عليه حجة سوا ابيه من عقدة الاعتراف وجه القضاة القائم بما ثبت له الحبس من الشقص المحوز لان ما ثبت بالشهادة والحياة لا يثبت بالمرحوم بل بعينه في انه لا حق له فيه واسئل شهادة من شهد انه يعلم انه عاصر في الحبس ولا يعلم للمدعي فيه ملك وشهادة من شهد بذلك ويعلم ان في الحبس قطعة فثبت للقطاع الى اخره لا يوجب حقا ولو ثبت على جعفر الاعتراف بانه لا حق له في شئ من الحبس بشهادة الشاهدين المذكورين فلا يثبت شهادتهما بما ثبت من اعتراف بالسوق فثبت هذا رايي في هذه المسئلة ولو اشترت في التاركة بالصلح وبدبت اليه وحضنت عليه خلافا لغيره قبل ان يثبت له ذلك فصل القضاة في حوز الحبس فقد كتب عمري الى موسى الاسدي رضي الله عنه ما احرض على الصلح بالمريتين للصلح للقضا وان به اسئله التوفيق ابن فستخرج عن محمد بن احمد بن حنبل حيازة الشهود من الملك للقضا الذي شهد فيه الاستا هذان ليرقان ذلك العقار وحده او يكون للعقار والشهود فيه حد ودمشورة لا تخفى معرفتها على من نظر اليها مثل ان يكون في القبلة زقاق او رحبة ليشع اليها بالخطا وفي الجوف حجة او حوائيت والشرق مسجد او حمام او دار او حراج وفي الغرب قونا وشبه ذلك من الاعلام البينة انظر بعينه كلامه ابن مصول او تنفق الخفمان على صفة لا رضى وحده ودها والدار على حيازة ما شهد الله به وهو قول ابن زرب وابن حدير ابن الى من يرضى وغيرهم وفي استعانة اما احبب الى امرجى القاضي فثبت ان موت الشهود على الحق ويعزل القاضي او يموت فيشهد الموجهان على الحيازة فيتم الحق بهما ويكون الواحد للحيازة اذا كان موجبا من حصة القاضي كالا عذار بحري فيه ولحد عزله ولا اعذار فمن توجه القاضي للحيازة الباجع وانما يعذر فيه اذ لم يوجههم القاضي والاصل في اجراء واحد في الاعذار واسه لا اعذار فيه وقوله عليه السلام اعذارا ليس على امرأة هذا فان اعترف فارحما فاقامه مقام نفسه ابن حنبل يروى عن ابن عبد العزيز بن احمد بن انه يعذر في شهود الموجهين للحيازة وعن ابن عبد ربه ان اعذر في حيز والافا لسمي الماض وعن اصبح بن سعيد لا اعذار لمن توجه القاضي والمعمل به ان لا اعذار في الحيز وانما ذكر من النعم الى الصلح لما تقدم ولقول عمر رددوا الحيز يوم بين ذوي الارحام حتى يصطالحوا فان فصل الخطاب يحدث بيان القوض الضمان وقوله احزون واسئل عن رجل اقدم على بيع ثوبين فثبت له ثوب واحد من ثوبين فثبت له ثوب واحد باسم الصلح او انقاربت الحيطان من الجاهل غير ان احد مما يكون الحق بحري من الآخر وتكونا

في امور درست وتساوت واما اذا اختلف موضع الظالم من المعلوم ولم يبيعه الا فصول القضا
قال ما لا اري للوالي ان يلج على احد الخصمين او يعرف عن خصومته او يصلح وعين محمد بن
الحسن لا ينبغي للقاضي ان يورد دعوى اكثر من مرتين ان طمع في الصلح فيما بينهم وان لم يطع في ذلك اتعد
بينهم القضا انظر من الطر و قد تقدم انه اذا اجبر على الصلح اعد لا يجوز وهو جرحه في حق القاضي
س ابن رشد عن قاض قام بعقد يضمن معرفة شهدا به ان ملكه كذا او حقه كذا فلا
ان يوفي واورثه ورثته فلا وفلان واستظهر من بيده الملك الا ان ملكه وملكه وملكه
وزنه نحو ثلاثين سنة هل شهادة من حدد مدة اعمل امه وكيف ان قام بالعقد من غير
نحو هو بيده هل حكمه سواء ام لا **فاجاب** يعمل بالقدم تاريخا منها فان علم ان ملكه
الحق في اقدم تاريخا يعلم ان سوته له اربعين سنة من ثلثين سنة كان العمل من الاخر وان لم يعلم
سئل الشهود عن حد مدة ملك الملك ويقتضي باقدم التاريخين ايضا وان تعد رسوالهم فحق
بيد المقوم عليه المؤرخة وسواء في هذا كان الملك بيد احد منهما او غيرهما او بانهما
واغايبا فوقف اذا اختلف تاريخ العقد بين واسوته البيعتان في العقد فان كان بيد احد
ثبت له وان كان بايديهما او بيد غيرهما فسماه بعد ايمانها او نكولها وهم بالخالفات ما وجد
بعد الاعذار لمن هو بيده فقلت واصل هذه المسئلة من الدونة وكان يجوز لنا استسكا
الترجيح يقدم الملك من وجهين احدهما ان الشهادة الحادثة نافذة والحكم لها والثاني
قول جابوا انهم كانوا احدثون بالحدث من فعله عليه السلام لا خمسة الناس لما قبله
وكان شيخنا الامام يوجب عن هذا ان يقول انما نافقتنا في الحكم في العام الثاني لذلك واحد
من البيعتين شهدت به ملك لمن شهدت له فقول احدي البيعتين انه يملك الاصل منذ
سنتين ولا يعلم خرج عن ملكه الى الان فقد شهدوا بملكه في هذا العام وزادوا ملكه في العام
الذي قبله فقد اثبتت مالا بكتبه الثانية والبيعة الثالثة او احدثت الاحد لم يتولد
مع البيعة الاولى والحدث الاول على اصل واحد فلا ينافي وبعد الثاني لسلك الاول
لا في الشيخ هو بيان لا شهادة الحكم الاول والله اعلم **س** ابن رشد عن رستم فقام
معرفة حد وملك فلانا ومن شوكه احدا رجائي لموضع الفلاني من وادي كذا وادى احد ثوا
لها سدا في ارض فلان بغير اذنه ولا يعرفونه رضى بملكه ولا اباحه لهم ويخوفون الارض
التي احدث فيها السر بالوقوف على ذلك وثبتت شهادتهم فقام المقوم عليهم وسماعهم
لهم يعرفون فلانا صاحب الارض التي احدث فيها السر ويعرفون ان الوادي الذي عليه
الرجح المحدث هو الان على جري القدم الذي كان عليه والذي احدث فيه سنة ثلاث اعوام
انما احدثه الوادي بغيره وان لم يكن يجره سنة علم الا بالوجه الاول وشهد من يجوز الوادي الذي
ويعلم بجراه القدم والتعدي له فافقتنا في ذلك مما يرفع الاشكال **فاجاب** العقد الاول
هو العمل به بعد نحو مائة من مائة واربعة ويزيدون في شهادتهم ان موضع السر هو ملكه اذ
لم ينع عليه العقد بعد الاعذار في شهادتهم وبخبر عن الدية عن **س** ابن رشد

داو الحقة كذا وخلصا جميع وجهها من امارة واللجنة الفلانية محومة كذا ووصفها ايضا
جميع وجهها بيقين سلفه كذا قبضته البائعة المذكورة معاينة شهيد به وبنت الرسم على
الكامل وجهه وصحة الشريعة ورمز البائعة ومن ثباته الذهن والميز وثبتت عند الحاكم على
نفسه واعذر فيه فلم يكن فيه مدفع لحكمه والزمان مضمونه ثم رجح الشان من شهوده بعد الحكم
وكان بثلاثة شهود فحل رجح الشاهدين بعد الحكم والاعذار عاملا وبسطا العقد امه وبيع
العقد **فاجاب** بان السؤالنا قصر اذ لم يبين المعنى الذي وقع فيه الحكم مما تنازع في الالبان
ولا اجمع على الشاهدان حتى يعرف وجه الحكم في ذلك فان اقر المشتري ببيع في اذ
والجنة المجد ودعين في العقد وادعت كل واحدة خلا في ما تضمنه العقد مثالي ان يقول
البائعة شرطت عليه شرطها لم يتضمنه العقد وتقول البائعة شرطت عليك كذا انا لم
يتضمنه العقد ايضا فحكم على كل واحدة منهما بما تضمنه العقد فان البيع لا شرط فيه ولا
سعيلا ولا خيار بعد الاعذار الى كل واحدة منهما كما ذكرت وشبه ذلك هذا من المتبايع فان
رجح الشاهدان بعد الحكم عما تضمنه العقد من انه لم يكن فيه شرط فشهد الكل واحد بما
ادعت على صحتها او لاحد امهما دون الاخرى فالحكم نافذ لا يبطله رجوعهما ثم ان لا
انما شهدتنا ان العقد لا شرط فيه ورجحا عن ذلك بعد الحكم في جرحه والمستقبل وان
لم ينع عن ذلك والشاهدتنا بما تضمنه العقد ثم رجحا وقالوا طئنا ان العقد اشتمل على ذلك
فليس بجرحه فيما يستقبل ولا يبطل ما تضمنه العقد ما سوى ذلك وكنت في سعة من ترك
الجواب لا بهام السؤال لكن تكلفنا ذلك رجحا عند الله تعالى من الثواب مع رغبة من رغب
ذلك **س** ابن رشد عن ثرية حولها فداين صارت شعوا لترك عمارتها فغير رجل ففقدان
من حول القرية وعمره بالعراصة فقام صاحب القرية وادعى انهما وادعى الاخران ملكه
ولم يكن لايه ولا جده واما عرف له هذه العمار **فاجاب** اذا لم يعرف القدر لولا
منها ولا لايه ولا بيعة على ذلك قسم بينهم فقلت فوجدت سلة عمو الارض ورواية
ابن القاسم في الدونة انه لا يستحق احد منهم الا بيعة لا مدفع فيها وفيها عن ابن القاسم
انها تقسم بعد الصبر وطول الرضا وفيها ايضا الفرق بين الدور والارضين وما يؤمن
عليه الصغير او يرى انه سيقط عليه نيا ولا انظرها فيه وقام ابن رشد في الشرح
من سلة عمو الارض في شعر احواله القرية فاختلف اهل البلد في قسمها انها لا تقسم
بينهم لما ورا من الارض للمسلمين الا ان يثبتوا انها لهم فتقسم بينهم على الوجه الذي ائتمروا
عليه خلافا لابن القاسم وما لا جماعة من الصحابة انظر في سماع يحيى من السرا والاهل
س ابن رشد عن بيعة شهدت برفعة ضيقة من اعلاها الى اسفلها وحدها الى ان يخرج
الطر من العظام وانهم خبروها كذا كذا حوزا لاجناس وجر الناس فيها على سرائيل الايام
وحاروس بيعة اخرى على حكمها واخراج بعض ما قطعها الجيران منها وادخله
جنته حتى تشفع المرو منها وادخله لا ينفذ على ها وهل يحتاج في سعة ان يقول ان يورد

منه عقلوا امره كما نصه الموثقون وهل يحتاج في المدة الى ذكر المرات التي عرفتوها ام لا
اختلفوا هل علم ولم يشهد غيرهم بخلافه فصارت منزلة من شهد لمن لا يصلح الحوز عليه من
غير او غايب فلهذا يحتاج اكثر من ان يقولوا ما نعلمه ملكا لقلا ان في حوزة قبل مشيرونا
يد هذا فكانت لتقدم الحكم على ان يبطل الحوز او يفسد ملكا وكذا الشهادة في هذه
طريق شهدوا انها حوز جماعة المسلمين معنى تقدي عليه فقطرها فلا يحتاج لاكثر وطول
اوزه باقتطاعه غير جائز اذ لا يجوز الطريق والمسئلة المشروطة في طول المدة فاممت
تطويع بينه انما طريق محدثة بلاخذ حسمها وقع في الرواية وفسا الشهادة للمسلمين
ملك الا ان ياتي من طول المدة ما يجاز عليه به الطريق **فاجاب** **العقد صحيح** في
كله عدم ذكر من عقلوا اذ قد لا يعرفه من عقل ولا يعرفه بعد ذلك ولا اشكال في ذلك
وكذا ذكر المدة ليست بشروط في صحة المسئلة للمعنى الذي ذكرت وغير ذلك وصرف
الطريق والحكم بالعدم بذلك واجب ولعدم كل ما احده من بنا ولزوم الضرر عليه لازم
فامتنع من قتال معانا **وسب** **عن** شهد عليه شهود انه ادخل طريق المسلمين
في ارضه من عشرين سنة وتلكها فانك وطعن في ثبوت هذه المدة وعدم انكارهم ولا
وقعت بياعات في الارض التي في هذه الطريق بشهادتهم ولم يعنوا فاعتدروا بالجل
بما يلزمهم في ذلك ولم يعنوا واوقلوا انما شهدنا على بيع الارض ولم يشهد بدخول
الطريق في البيع وقلنا عدم دخولها في البيع ولا شرطت فيه هل يقدح في ثبوتهم مدة
عن البيان وقت البيع او مع طول المدة **فاجاب** بانه لا يبطل الشهادة بما ذكره لان
بعض ترك القيام بشهادتهم لاجل انهم لم يدعوا الى هذا الذي اقول به مما نقل فيه قلست
هذه احذني المسائل التي لا يعذر ارجاها في الجلالة لان ذلك من حقوق الله كالطلاق
وغيره لكنه هنا في زيادة ان في حق العباد ومما حازه وذلك من حقوق الاديان فلهذا
اختلفوا في ان يبطل لعدم القيام في اكلهم بدعوى اديانهم وقد اختلفت في حقوق الاديان
هل يبطل عدم القيام بها ام لا واما حق الله تعالى فان كان رآه وتركه عمدا يبطل القيام
تواخا واختلفت في تركه ذلك جهلا على طريقين فحكمي في شهادته المتدمات قولين وفي
كتاب السفينة من الانفاق على ابطاله انظر مسائل الجلال في شهادته وقد تقدم
منها **وسب** **ايضا** عن اقتطاع طريقا للمسلمين في رعيه وعرضها واعتلا زمانا
ووقع الناس منها ثم قامت بينة بذلك وحيزت ولزم خروجها ما ترك في ذلك هم لوجوه ام لا
وفيما اعتلنا وهل قطع بعض الطريق وكلوا **فاجاب** **بلزم** من قطع الطريق علما
بذلك مستحقا ما ترك في المحض والادب مع طرم الشهادة ولا يجب عليه فيما اعتل ولا غرض في
الغرامة اذ ليس الطالب لعين على ما في علك من الخلاف وهو احد اصحاب الحقوق في المروور
على علك اذا انفرد بعين اصحاب الحبس بالمتعة دون بعض انهم يعمل امرهم فقامت
فكره بالطريق اذ ليس بمشروع لعله وقاما لا ثم فان كانت عليه متاعه المروور

المدة التي ادخل في زمانه وعلى حسب علمه فيجب ان يصدق وتعدل الخبر كما تكبر ذلك ولا يبطل
الشهادة متى ترك القيام بها هذه المدة هذا المختار مما قيل فيه اذ قد يكون له عند رعيه
للقيام او لا ويل بعد رعيه وفي الطريق عن الجاني في وثايقه ان ذلك جرحه في شهادته ان كان
اقتطاعه عن معرفة وقصد وان كان لا يمين ولا يمين ولا يمين ولا يمين ولا يمين ولا يمين
يقول اصبح فلم يصدقه ولا شهادته في قوله اصبح وظاهره قول اصبح انما يكون جرحا اذا
اصرا اقتطاعه بالناس في ذلك معرفة وان لم يضر فلا يكون جرحه انظر في الثاني لم يضر
في الموازن ان كان الما ادخله في المحجة عزمه المقطع خلافا لما تقدم لابن رشد وفي الشرح
اجوز ذكر القنا لما فيه من الاستفاد جسمها كان له فيه قلت وكان ليحتمل الامم رحمه الله
وكذا من جعل جسورا في الطريق كجلب الما لرسمه فيوعر على المسلمين الطريق ويهدمها
ومن الاشياء فيوعر عن له من قطع الطريق في اسقاط شهادته ووقفت في رعيه شهادته
بعض العدد ولجعل جسورا جلب الما الى موضع في الطريق فسمع قاضي الجماعة في
لم يراه ويعزله بسبب ذلك فسبق اليه بعض من خبره الخبر فحاج وعي اسره فلما خرج
ينظر فلم يجد شيئا فعوفي من العزلة ابن **دبر** اذا شهدت بيمينه بانه اقتطع منه
المحجة وادخله لداره وشهدت اخرى انه لم يقطع شيئا وحازت كل بيمينه ما شهدت به
فاقضى ابن حارث وجماعة ذكرهم بانه يؤخذ باعدل البينتين بعد الاعذار الى القرنيين
وزاد اصبح منه ان قوله من قال استزاد من المحجة ام واقرى رعيه ابن زرب ان كانت بينة
عدم الزيادة اعد من الاخرى وشهدت عليه ولا يهدم مسكه في وسأله قول ابن حزم
وزاد وله رد اليمين ولا بن القاسم بن خلف الاصل في هذا النوع من الشهادات ان من يمين
والبينة غير مما يمكن فالقول قوله المنتبته لانه علم ما لم يعلم غير فالشاهدون بالافلا
على ما لم يعلمه الباقي ثم في ذلك مسائل ثم ذكر اختلاف الامويين في ترجيح احد الحد
اذا كان احدهما مثبتا والاخر منقيا وجلب بخلافه انظر ذلك في **فاجاب** **فاجاب** **فاجاب**
من البينة في الطريق مما لا دخل في الدار المشتراه فاراد المشتري ان يرجع بالمثل لمقدار
ما استحق من الدار لاجل الطريق فقالوا قائلون ما تركت الا لوجبه الاستفاد اعلى وجه
المدة واختلفا في بعض ببيان ما هدم ولم يرم على ميفته بيمينه **فاجاب** **ابن زرب**
بانه بعض الثمن على قيمة القطيع المستحق على حالته التي كان عليها وقت البيع فاصار
ذلك للامم المستحق رجوع به المتبايعان بعد الحاسنة بما اخذه من الحايض والنقص
والقراميد مغلوغا والقوله قول البين بعد ايمانها فيما يدعيان معرفته من ميفته
القطيع والموازية والله اولها رد اليمين وما جهلا معرفته فالقول فيه قول المتبايعين مع
ايماهما وليس ما ابيع المتبايعان من الاتفاق المستحق مما يعارض فيه المتبايعان لانه استحقاق
جميع بين وعن ابن حارث مثله ووجه عدم الرجوع بالارتفاق لانها هبة مستأنفة بعد
وجوب شئ ووجه هبة ما يجوز ذلك ما بها انما ابيحت للدين فباعتهم بها كما في سائر

يشين

لما ذهب اليه بعض اهل العلم من اباحه مثل هذا في ارتفاق في المحلات الواسعة التي لا يقدر
سوي يقصد بها المواضع التي كانت منها تقوم باعيانهم فصار المباح منها لما لا يروى عن مالك في التيم
يبساعون سلعة من رجل في منفعة فيخط البائع احد من سبوا او يزيد به فم مشترك كون تعد
الزيادة او الخطيطة ان كانت الزيادة بسبب منفعتهم الا ان يعرف من الموقوف او الوهاب
ضلة او سبب او جب ذلك انظر بقية وفيه **فصل** في اذ صنف المجاورون لقناة او طريق على ايت
او مصطحب وبنوايت حتى ضاق الرقاق وعطيت القناة حتى تغطت من ذهاب الماء
فقال ابن زرب وامحاه ثامر من قبلت منها ذمتهم حيازة القناة المغطاة وحيازة
الطريق فاذا ثبت الحق والحيازة واعترفت الى المجاورين في ذلك فان لم يكن عندهم دفع
امرت لتقدم ما احدث في الطريق وكشف القناة واعادتها الى مالكه عليه في المقتضى وفيه
ان قوم من حال اسحبه غصبوا املاكاً وبنيت ذلك وحيز كما يجب وامرته بالاعتقال انما
وكان بعض الشهاده على قوم اموات فوجب اثبات موتهم وعدهم على القاميين في الجور
من يشهد لهم في بعضهم وطال ذلك ومضت به مدد وطعن لعمال في شهادته الشهود ومن
معدتهم وهم فقرا الموضع ولو استخرجنا الى جميع اهل الكور المظلمين الا انهم لم
واقامة الحدود عليهم فادى ذلك الى ان شهدوا واعلينا بالباطل فعلى يقبل هذا الاعذار
منهم لم يفتا **فصل** في سعيه الذي جرى به العمل والحكام عليه وهو الواجب ان على من
قام على ميت اثبات وفاته وعده ورثته فان لم يستطع الا بعد اماله امهله ويعقل ما في فمه
فاذا ازاله لاطقة فيه له على ذلك اطلقت العقله ويكون العقار سيد من التي في يديه ولم يقض
بتجبر الطالب فلهذا روي انك شي نظرت له **فصل** في اعذار العمال يقولون فليس بشي
مدفع ولو قيل اعذارهم مما قالوا ولم تقبل عليهم شهاده من عمالهم واعوذ بالله لرحب الناس
وذهب باموالهم وعن ابن حارث الذي اقول به ولم يحده ولم يظفر به من ورثته من ورثه
الموتى فبيله سبيل الغائب حكم عليه وترجى الحجة لا يطل حقوق الطالبين لعدم اعيان
المطلوبين وذلك بعد الاجتهاد والاعيا في طلبهم ولا اوى استيناف الاعتقال مدفع مدفع
الخصومة فقد معني **فصل** في اوان الخصومة ما يحرك من له حتى لو كان حاضرا علما والمعدرا اليه بعد
ثبات الحق انما هو في معنى المدعي المستدعي بالدعوى على خصمه لان خصمه ثبت فالا عذار اليه
انما هو اعيا في الاجتهاد في الحكم فاذا ادعى شيئا يرفع ما ثبت عليه في يوم مدعي ان اثبتته وابانه والا
حكم اليه فلهذا راي حكمه حكم الغائب وما ذكره من العمال من الوجه الذي اجماعه في اسقاط
الشهادات فمن ادعى اعلى عينه من الشهود او من المظلمين لم انهم استخرجوا اليه باوهم بوجوب
العداوة في نفسه خاصه او من يلية فشهادته وتعد بيله ساقط لظهور عداه فاما على الجملة
انه كان عاملا لبعض المقارم فحبس ويؤدب فلا حجة لمن ادعى بذلك فلهذا نزلت بالاعتذار وان
مسئلة وهو ان رجلا قدمه الامام لقتض المكارم والنجى عليها بالنسبة الذي كور في نفسه سببه اناس
بانه **فصل** في وجوب تقبل الادب المستدعي في حق ادب العلى عند الشهود عدول

فاجتمع بانه عامل نظام لهم فلهذا شهدوا عليه وعدوا فافقت بما رايته في هذه المسئلة ومضى
على شيخنا الامام رحمه الله فوجه في طي وفيه **فصل** في قيام قوم من اهل استخانة بوثائق نفسي ان الام
المدع كونه في الم فانما وكلا بعض اهل الحرم غصبوها منهم وضموها اليهم وانزلوا في ارضوا
سنا صفيهم وحيزت الاملاك وثبت وامرته باعظافها وابعت الاملاك بيد الذين البقية
الاملاك بايديهم وغصبت لهم فمن اصبح من حيزها اذا ثبت غصب الوكلا الاملاك الذين
ينظرون لهم على ما موقعه والذين البقية الاملاك بايديهم وغصبت لهم ان كان عندهم
سبب انفسهم ولا يقيم فيه اجماع على الاعذار الى الوكلا والى من البقية الاملاك بايديهم
حاجة للاعذار للوكلا فلهذا لم يكن فعلم انفسهم كما شهد به عندهم وعن ابن زرب الاعذار
واجب على من ثبت عليه الغصب والى من البقية الاملاك بيدة فان لم يكن له مدفع وجب
عليه الحكم والتشجيل وانما ففقد الحكم بغير اعذار لمن اغتصب فليس ذلك بواجب الا ان يكون
غايبا فترجى له الحجة وعن ابن زرب الاعذار الى الوكلا ان سمو باعيانهم والى من البقية
فما يديهم وان لم يكن للوكلا باعيانهم فالا عذار الى من غصب ذلك ومن البقية بايديهم ويجزى
ذلك وفيه **فصل** في اثبات بنية ان فلانا غصبه املاكاً وقد كانت خرجت من يده هذا الفاضل
بجميع وباعها المشتري من اخر فضل يكون الاعذار الى الغاصب والا ومن المتابع الاخير التي الاملاك
في يده او جميع من دارت في يده **فصل** في ابن احمد بن يحيى بن محمد بان الاعذار الى الشهود
عليه بالغصب والى الذي الاملاك بيدة فواجب ان يظهر عنده ان انتقال الاملاك الى من
انتقلت اليه بعد حروجه من يده الغاصب فواجب الاعذار الى جميعهم وعن ابن حارث انما
يعذر راي من يده الاملاك في الشهود وما شهدوا به ولا يسمع من يده انه اشترى من فلان
لان لم يسل عن ذلك ولا اعذار اليه فيه انما يقال له ان كان للمدفع في الشهود او في الشهاد
ات به وتفسير المدفع ما يوجب اسقاط عد العثم او شهادتهم والمدفع في الشهاده ان تكون
فاسدة او نقصت بوجه من الوجوه الموجه لذلك فاما ان يكون المدفع انه اشترى من فلان
ولم يسله عن هذه او من سمعه منه اذا التي به هذا الذي لا بد منه ولا يعرف غيره واذا كان
ذلك فلا يجب الاعذار الى الذين انتقلت بينهم الاملاك وانما الاعذار الى المستحق من يده
الاملاك **فصل** في كون الخصومة معه خاصة وقد نص عليه الشعبي فقال واذا قام
مستحق فاما يطلب المشتري معين شبيهه فاذا ثبت له بالبينة استحقه وحيزه بوجع
المشتري على الرابع ويطلبه لا قبل ذلك انشئ فيكون حيزه الاعذار للبائع كما كان
المشتري وهكذا حتى يصل الى الاسد وهذا معنى كلام ابن يحيى وان ظهر عنده ان اخره وفي
الحديثية ايضا فمن اثبت املاكاً باستحاة وانما لم يخرج عن ملكهم الى ان يسور عليها وانق واخر
على وجه الظلم ولم يمدفع حقا وحيزت الاملاك عنه واعتقلها فذهب الغاصب الى امدة في
توزيعه من هذه الاملاك وابا احد القاميين وبقيتهم تروا من ابن زرب بعقل الاملاك
عن الذين لا يجمع المظالمون على ذلك باس حارث في نفسه كرموه ارجو

عقلت ولم تزد وعز ابن ابي ربيع الا ومن وكروا ومن النظم للفرقيتين وتوقفوا ومنعوا
وقد بني عليه السلام عنه الى ما فيه من اصاحه المالك وعن اصبع بن سعيد الذي اقول به ان الارض
تكرى وتعد على ما يجوز من الكرا ولا يزاد من غلة الثمرة ولا تقطع من ثمرها من قبل نفسها على
المساحة ويوقف الكرا مع غلة الثمرة فمن قضى له بالرقبة اخذ الكرا وغلة الثمرة **قلت**
وهذا مقتضى مسئلة المدونة **وفيه** من ثبت عليه انه غلبت املاكه فصرته له اجمالا
ولا نصرت فقال بعد هذا الحق له فيا واما في احيه فاجاب **ابن خزيمة** اركى ان لا يندرك في
الاخ واما جرك في كلام الغاصب دون ان يدعيها الطالب الطالب وارى ان يسجل عليه ويحذف
ان ثبتت الاملاك بيد احد من سب الاخ لم يندرك في الاخ وان لم يكن كذلك فلا يجب الاعذار له
وتسجل عليه جميع ما ثبت عنده **وفيه** اذا كانت المطلوب غايبا سمع من بنية الطالب وعاز ما شهد
به ووجهت من يحضر الحياض فاذا ثبت ذلك امرت باعتقاله ما حيز من الدار وما خارج ما فيها وضرب
الا فقال عليه وبغير ذلك في الابرجة والهدود وتقدم على احيه والجمرة من يتقدم ويظهر
في ذلك ما يجب النظر فيه ويوقف ما حصل من غلبه الى حين الفصل وتعتقل الارض بان لا يخرج
في بيع ولا غير حتى يسلم كمال بغية النظر **ابن الحاج** اصبع بن كذا ان يقيم الطالب ركنه
ان يكون كوكب الغايب ولينجز حجه ويحتمل ان لا يكون مثله وترجى الحجة للغايب وفائدة على
هذا ان الطالب قد يقر بما للغايب فيه منفعة فيقتضيه عليه ولا يرى ابن القاسم باقامة الكوكب
له وبسم حجة الطالب فان ثبت حقه في الربع مثلا فان كان مثله سرقة فكلب الكوكب
في الاعذار المطلوب فان عجز حكم عليه وقطع حجه وان كان مثله الاسكندرية ونصره في ريف
حكم عليه واراج حجه حتى يقوم واما العبد اذا ثبت عليه القتل وسيد غايب غيبة بعيدة
فلا بد من الاعذار ليسد به لان العبد ان قتله لم يبق له حجة اذا قدم والخلاف في الصغار كالغائب
وقوله اصبع ابن لان الكوكب له من الكشف اكثر من القاصي لا يستفاد القاصي بعينه ولو تاتي
البحث والكشف لا يستغنى عن الكوكب وهذا في الدعوى عليه واما ان كان الحق له فلا يصح الا
بوكالة الا ان يغيب له شيء او ياتي او امر به ان لا تدعى عليه فيه فينظر له من غير وكالة
وكذا لو كان له شيء على من خشي فطره او ارادة السفر لبلد بعيد او طعام خشي فطره فينظر
له **قلت** في القيام في حق الغايب خلاف مشهور ويعود من كتاب الرضا الغيب الحق لان وردت في
القول واحد اخذ من كتاب الشفعة القيام وسنن من يفرق بين الغيبة وبين الغيبة او فزاة القتر
وعزها انظر واما في المسقط وحالة العبد القاتل فيقتل ان يدرخل فيا قوله يمتون من التوكيل
في حق الغايب ولا ترجى له حجة وتحتمل ان يكون كقول اصبع وابن القاسم لغوات المدعى فيه فها وحر
القتل والله اعلم وفي المسألة ان حيزت الاملاك التي شهد فيها بالقبض ولم تحدد الاحتمال
وقالوا انهم حضروا احياء الاحتمال دون تحديد طافا لا ابن جارت لا يسم من هذا شيء دون ذلك
الاحتمال وشهادة الحائرين على تلك الحد ودلان الاعذار اريد ليدبر واذ لم يسم من هذا شيء دون ذلك
شأنه وورد **وفيه** ان ثبت قوم ربحا وخالفهم الكرم في حقه من غلبته باعتقاله واعتذر

الى خالفه فالخيار الرابع بيد الاخ وقد انه اشتراه من خاله واثبت الابتياع وانه لا مدفع عنده فثبت
الحال في خلافه الا عذر فاعذر الى ورثته فاعتلوا الغيب كسبهم وقالوا لا يجب التجديد علينا ولنا كتبنا
فاجاب **ابن خزيمة** واصحابه اذا ثبت عندك انك اكره الحال واعذرت اليه فلم يكن عنده مدفع
ثم اكرهته فلم يكن عندهم ما يوجب النظر فاقض عليهم لصاحب الاملاك ومروا بنوا ارم ولوا طهر
الحال او يوه كسب الاسرية فلا عمل عليه مع ثبوت اكرهه ويقضى بالخيار المالك الذي اثبت عندك
بعد ابتعاذه **ابن الحاج** اخلف في العقلة بالساعة الواحد والذي اقول به واختاره ان ما
المعد لا يجب الا بعد شهادة شاهدين يجوز ان ما شهد به شهادة بامة يقتضي جميع انظار
الشيء المحذور المشهود به من جميع جهات هذا المقتضى من الشيوخ وادركنا به العمل وعلى ما في
الحالات والعمود وغيره ومعرفة هذا المقتضى من الشيوخ وادركنا به العمل وعلى ما في
لا يجوز الا في الاحباس واني لا قول لوسيل احد عنده من قال ان الخط لا يجوز الا في الاحباس لما ساع
له ان يخالف مقالتنا وخطب في هذا الباب ثم قال الذي اختاره من ذلك واجمعوا عليه هو ذلك
قول مالك في نوطايد وهو الذي يخرج من المدونة واحتيا رحمتون ويخو اليه ما في السماع لما ملك
لنواز **ابن خزيمة** اية حسين بن عامر وثبت محمد الذي كانت تجرى عليه الاحكام بفتيا من ادعى
ان القاضي لا يحكم بشهادة الشهود حتى يجوز ان جميع ما شهد به من دار اوارض الا ان يتفق
للمحلفان على الحد ودون لا يحضر حيازة الشهود بين الاشهاد ان يعترفان عن ذلك المالك قاله
في وثائق ابن الخطار والظرف وغيره في الحاكم يحكم لرجل في دار اوارض فان عرف الشهود صفة
الارض وحدودها والحدود وكلها وحدها فليقر فواصة الارض اشهد له على يد الصفة او
الحد ودان فقي به المشهود له وان كانوا لا يعرفون صفة الارض وحدودها ما الصفة ومم
يعرفون حدودها بالمعاينة فان طاعوا الخرج خرجوا فجازوا جميع ما شهدوا عليه وكتبوا بذلك
سأباه احضروا لذلك عد ولا يحضر في الحد او لعسى فبذلك اشار بهم فلم كانت لا يجد وقد انه
بمسألة احتيج الي ذكر عقد حضور الحياض في القدم والحديث والا وقد يقتضيه ان الشهود
لما فوها من داخل وخارجا **وسئل** اصبع عن رجل اشترى دارا بثلثيها وبكل حياض
لها وفيها فادعى رجل في حياض فيا واجبة هل للشري الرجوع على البايع بما لا يط المستحق فقال
ولا له عليه حين الا ان يزعم انه باعه هذا الحياض بعينه فيلحقه اليامين ولو جدها او وصف
جميع حيطانها لكان له الرجوع بعد راسي المستحق وهل دخلت عليه الدخلة الا بترك
تحديد ما هذا الذي لا يخفى على ذوي نظر فليست هذه اشارة احتيج الى استيفاء الحدود وفيها
ثلاثة اقوال احدها ما قد سناه والشاق ذ الرابع لا توقف الاوقف منع من الاحد انه وقوله
اخر ابي يوقف العقلة بشاهد واحد الذي في مذهبه من القضاة بالشاهد مع اليامين واختلف
في عقلة الدار وخلافه الرجل في اثبات العيوب فمن ابن عتاب لا تعتقل عن ابن القطان لا
تعتقل واختلف في ذلك قول مالك واختلف ايضا في اخذها من المال لمن عتاب ويجوز ايضا
ان تكون بالوجه ولا نماة موت ويكون المالك في ذلك من المستتر في "خمس" الى

ان كان ثمة والا وقت سيرة غيره وياخذ من الدار حيلة باليمن واما اذا طلب اثبات العيب فاعلم انه
كثير بالحضرة انظر احكام ابن سهل **وس** الما ذكره عن تيجان صمان في جات اريد الطالب
عقله عن المذكر او اريد المطلوب انما هو مسكونا ويعقل الكرامة **فاجا** اذا كانا لكرامة
قبل الخصام ممن يموله جاز في الظاهر ثم طرا التنازع ولا يريده الطالب والمطلوب الا الاكراه فلا
يخلو وتعمل الغلة خاصة واخلاؤه من غير مفيد وفيه ابطال حتى مكثرى سبق عقده بوجه جاز
انكس طاهره عقل الغلة ولولم يات الطالب بشبهة الملك خلافا لظاهر المدونة ان الغلة
يابد الحايض حتى تحت الحق ابن **ح** يدبر فيمن عدل شاهد اشهد في ملك لم يضر حيزه
لغاله محمد بن حارث واصحابه شهادة القوم وحيازتهم وحضورهم من حيز حيازتهم من العدل
تامة والحكم والمسجل به واجب قلت مثل نقله عن شهودها دهم وتزكية ايامهم لان
كل شهادة مستقلة في ذاتها **وس** ابن ابي زيد عن شهود في ارض يارض فيجوز بعضها
وتخفى عليه بعضها **س** شهادة في الذي حد حازرة وبالمجد فان قال انه يعرف لثلاث
فمن له به **وس** ابن زيون عن اشترى ارض من الناطق في اشغال الحزن وبعثت حوزة
وعشرين عامات ثم باعها لآخر واراد التصرف فيها فنفقه احزوا له اشترى منها من ارض
صاحب اشغال اخر وطعن في شهادته ببيع الاول بان شهوده ليس هو خطهم فاقام الاول بينة انها
خطوط اولئك الشهود فجمع القاضي الشهود فنفقه من قال ليس بخطوطهم ومنهم من شك في ذلك فاقر
الارض القاضي من يدعي فيها حقا فدل شهادته من قال ليس بخطوطها عاملة وهل من شك في شهادته
معارض لمحقق انها خطوطهم وهل ما فعل القاضي محترم لا ينبغي لمن ولي بعده نفقه امر لا
جواز فيها شهادته من جزم بانه ليس بخطه غير عاملة بل لا يجوز لغيره القطع وقال المالك في جز
هذا انها زور ولو لو في علمنا كانت شهادته من قطع بثبوتها اعمال وليست شهادته من قطع
بمعارضة لانه لم يثبت من شقي ولا اثبات فان كان بوقت القاضي لا تناس شهادته المالك عليه
كانت له بعد ان ينظر وفي المجموعة لعبد المالك لو كتب فاحل الى قاض في امر ففعله شهودا حيا
اخر فنظر في اى ان لا يحكم فيه ثم رجع الاول فله ان ينظر فيه وليس رد الاول له حكم ولا ابن عبد
الحكم ان قامت بينة في طلاق او عتق او شرا دار فاقوقف القاضي ذلك حتى ينظر في الشهود
فلما طال الامر صرح ذلك من وقف عليه ثم اجاب من ذكى البينة لعبد ذلك حكم بها وليس ترك
القاضي لذلك ورده محكم وفي تعليقه التوفيقى عن عبد الملك ان ترك الحكم ليس محكم وفي المدونة
عند الحكم في مسألة اذا زوجت المرأة نفسها فله **وس** وكذا مسألة كتاب المحامين وتبهم حكم
لعبت القاضي حكم نفسه او غيره ابن **ح** يدبر فيمن قام على الشرط فابعد النظر في نفسه
ثم صرف عنها الى غير ما يجعل النظر في قضية معينة او في قضايا اخر وزما كان ابتداءها في قضية
الاول فدل ببنى على ما معنى في امر لا وعلى يفتقر اعادته للنظر في تلك القضية والقاضي الى
رئوت من تقدم الخليفة على ذلك امر **فاجا** ابن حارث ان امير المؤمنين ان كان صرفا عما

خطة يستغنى عن امر اياك ما ينظر امرك بالنظر له ثم لا تستغنى حينئذ ان ثبت عندك شهادته
عدين ما كنت تنظر فيه اليه سلفه الا ان يتقرر الخلفان عندك بما كان من ذلك حين نظر كادول
لان نظرك الثاني نظر اخر تقدم القوم اليه ومن الواجب ان يخاطبه ابقاه الله الجميع ذلك ليرى رايه
الموفق فيه وانت اعلم بذلك متى وان كان لم يصر النظر عند قبلي ان يستمر على نظرك ولا يحتاج
الى تجديد خطة ولا اشهادا على امره اياك بالنظر لمن امرك بالنظر له ولا يحتاج من يات له في نظرك
في تجديد شيء مما سلف له عندك لا من بينة ولا تعدي ولا اقرار ولا انكار ولا اعتذار وقال عبد
الرحمن بن يحيى بن محمد من قول العلماء والمحققين لا ينبغي حكم حاكم دون امام المسلمين الا بغيره
فوق بينة اليه الحكومة والشمور ويستغنى عن الخطط وعن ابن ابي زيد اما الحكم بين الناس
لشجيرة لغيره فيما صرح وعليهم دون شرع الولاية فلا يبعد زعيل استطلاع امير المؤمنين في
رايه ابقاه الله في هذا الفصل وعن قاسم بن احمد اما السجيد فلا يبعد الاجابة تسوية او
لغيره الا سام اعنه الله اليك ينظر شهودا عليه او باسطلاك رايه وعن اصبع بن سعيد
ذكرى ان السجل اذا اكلت نظرك ولولم تسجل ما جاز لك ان ينظر فيما جاز اليك ولا **اقول**
في الذي قال به بعض اهل العلم ان يكون ما تنظر فيه القاضي مما لم يجزه لغيره ان ينظر فيه فاما
ان يكون الامام هو الذي يقرر القاضي الى غير القاضي لانه النظر وكان ولي ذلك وقال الامام محمد بن
في كذا انظر بكذا او بحال به واسناد عليه ولا يحتاج الى ان يشهد على عهده في ذلك وليس الخطه
الحال شيئا ولا يحرمه وانما يعلم الناس ان القاضي قاض لشرع وكذا الخطه وكذا افضة بين
عيسى قد سمع بعهدته فيا واشهر على لسانك ولسان الوزير وهو جاز في غير كذا الخطط
والاحباس والموت والنسب والولا وغير ذلك **وس** ان رجلا كتب له المظنة ان ينظر
فيما دار من الخصومة بين رجلين عند قاض معين ولم يسم الخطه فيها **فاجا** ابن يحيى بن
محمد اذا ثبت عند المظنة له بذلك ابتداء النظر والمظنة ولا يلفت الى ما تقدم من المظنة
غير معقدة وشهادات غير تامة فان ثبت على وجه الوفاة وعدة الورثة ثم سمعت من الكلام
ما يجب وتساور فيما ثبت عندك من ذلك **فاجا** ابن حارث ان المظن قد اذنا
ان كان عملا فدل ما ذكرانه ثبت عنده وفيه فنافذ لا رزم لا يرد الا بحج ظاهر ولو كان
معروفا بغير ذلك فلا يلزم نظره ولا يسم معقدة فان شك في حاشا ولزمه الرتبة تعقب
نظره في هذه القضية ولا يزول التعقب الا بما تعربه المحقق ان او ثبت عندك بينة مرضية
فاجا ابن زرع ان اهل العلم اقتصوا في هذا اذا كان مستما في نظره غير ما يوليه
استنوتت الخصومة في نظره وان كان ما يوليه حكمه ليستأنف الخصومة فيما نظره وفيه
ان رجلا اثبت عليه انه ادخل طريقا في ارضه وحيزت عن الشهود فسل عن ذلك فقال لا مدفع عنه
الا للمرجعين للحيازة ثم اراد ان يقوم بينة يقتضي حدوث الطريق عليه وقال لا علم لي بها وهن
الطريق **وس** ابن كثر لم يزل الطريق عندهم مباحا وارادوا القيام فدل يقض عليه في سؤال
القائمين ثانيا او حتى يسئل القاطن فيجوز حكمه على الجميع **فاجا** ابن اسحاق بن

ابن ابراهيم بان يباح للمؤمن عليه المدفع في شهود الحيازة ولا يعدم ما بنا في الطريق حتى سقف الاجل
وهو ثمانية وعشرون يوما فاذا انقضت ولم يات بحجة هدم الحائط ولا يسمع منه بينة بعد قوله
لا مدفع وعن اصبع من قاسم لا يباح له مدفع في شهود الحيازة ولا يسمع منه بينة بعد قوله
عليه قبل ان يوجب القضاء على من جاوره من قاسم في الطريق ولم يحدث فيه احد ثا وقد تقدم للملا
في الاخذار في شهود الحيازة وما لابن رشيد فيها وفيه ان رجلا قام بعد ما استوعا يطلب
عائشة على رجل فقال هذا الرجل انه سا قطعت عني باشرها ما القاي على نفسه بقطع دعوى
عني وان كل بينة مسطرة قديمة او حديثة فهي ساقطة فقال القاي اني لم افرم هذه الوثيقة
التي عقدت بيني وبينك وهي معقودة على الكمال جوازها ان تشهد بها فانما تمنعني على القاي
ولم افرم ما يطل لها ونزوي وشهودها وهذا باب عظيم ان ثبت للمؤمن بطلان مدفعه في
ويعتات محقة وسر هذا الباب واجب وفيه اذا شهد خصمان على صلح ثم تكرر الصلح وادعى
احد الخصمين انه وقع فاسد اعل على خلاف ما وقع به الاشهاد فان واقعه الاخر فانه يجب فتحه
ويدخله القضاء لمن انك انعقد على ثياب وجلي وجارية ممنوحة بذهب وهو غير جائز ويجب
فحده وفيه ان ابن حجاج قام بوثيقة على حسان وشهد فيها ثلثة ممن قال على حسان
ولم يشهدوا على عينه فلما اعذر اليه قال الوثيقة معتدلة لثلاث مدين من الثلاثه فرجعا
عن شهادتهما وشهد عندي رابع ان الشخص المشهود عليه حسان وشهد خامس انه لا يعرف المشهود
له وسادس ان الخطأ من خطه وان حسانا لم يشهد به فاسترقت في الوثيقة ففروني ما الواجب
فاجاب ابن زرب بان الاستزابة ظهرت في الوثيقة بما ذكرت غير ان الثبت واجب في كل
الباقين من الشاهدين واهل التبرير فانها اذا عرفت ما عرفت وخفت الرتبة نظرت في ما اجاز
ويجوز الله عليه ومثل هذا انما لا يصح فيه وزاد ابن حنبل فيهم ان الرتبة اذا صححت وجب
معاينة المزور له على حسب اجتهادكم ثم راجعتم انه قد استجاب ما حصل من شاهدين المشهود
فيما ادرجت لكم بالوثيقة ولما استظهر ابن حجاج من صلاح احواله وشهد بذلك اعلام قاصع
وان ابن حجاج انما كان وكلا لزوجيه وانما هي التي الوثيقة ولا علمي لهذا او طرأ عليه بسبب
ابداية الوثيقة وسجنه من ايام وانما تماد على ذلك حتى ياتي من قبلكم ما اعتمد عليه فيه
وفي الوثيقة فاجاب اصبع بن سعيد ان من انكر الخط وقال انه لم يشهد او من عرف خطه
وقال لم يعرف من شهد عليه فلا يعمل عليه ما بشي ومن وقف على خطه وقطع بالشهادة وهو من
العدل واليقظة وهو الاول ان يعمل لشهادتهم وما ذكره ابن حجاج انه وكل للدراسة مع شهود
له من الاستقامة من الاعلام والحقان في هذا امر يوجب ان لا يحبس عليه ولا غيره في الادب
والذي اقول به على الاحياط والاستبلاغ ان جعل ابن حجاج في مقطع الحق ان هذه الوثيقة وقعت
له زوجته ليقوم بها وتخلي سبيله ويقوم بالوثيقة لزوجته على ان لا يشهدا من حقا ولا يقطع
حق مسلم بالاستزابة من استزابت مع من لم يستزب الا ان من قال الخطأ خطه ولا يعرفه عليه
يود بها كالحال ولا يفتق فيها ولا يوجب على من قام بها شيئا واجاب ابن حسان ما مضى من

هذا ما مضى من
الكتاب في
الوثيقة
والشهادة
والاستزابة
والاحياط
والاستبلاغ
والحقان
والاعلام
والعلام
والعلام
والعلام

فتركك والعلك تحضن موافق لا مريب طول جلد وما احيى به ابن حجاج يشبه ان يكون صادقا وما مضى
من سجنه كان فان كان حقا فخذ احد خطه من العقوبة ومن لم ياتي اطلاقه من السجن وتخليقه لا وجه له
لا يسمع له عما كان عليه واما الوثيقة فالصواب عندي حملها على المقطع اذا خط لها في اليوان
الريبة وقال ابن زرب اذا طرأ في الوثيقة بما ذكرت فيجب التمسك بالاستقامتها وما ثبت عندك فيها
وغير ذلك موكل ان يترك ولا وجه لتخليف ابن حجاج وفيه من قام بعينه في جارية مبيعة لاخته
بمكافاة على ما لم يلقاها انما قال ما عليه وانه ما لحما عن جميع عيوب هذه الجارية بما لا يقصاه
منه وانكر ذلك من قوله فطلب بينهما فاجاب ابن حارث واصحابه ان الوجه ليمينا
بينة لقوله لا اظهر لها اذ قال انه صالح ولم يفتن العيوب المصالح عنها فهو عيب منعيف
يقتضي مع انكاره وسقوط الميمان بسبب اضطراب الدعوى وغيره وفيه من هذه المسئلة
ان القاي ابيد عيوبها قديمة بحج الرد بها فاعذر راي الباع وادعى على الوكيل واخذه انما عثرنا
ببيع وانه كما وصله الطبري لثبته بالمشهود منع عن تقديمه وطلب الميمان الوكيل واخذه
فقال ابن خزيمة لا يجب الميمان في هذا الحديث الا لشبهة قوية ومثله قال عبد الرحمن بن حنبل
وراد قد طلب الباع الميمان من غير هذا فلما لم يجب له انتقل الى دعوى ثانية وعن ابن عبد
الرحمن بن حنبل في الموكلة بسبب ما وقعت به الشهادة من تقريرا لبيع بعد الخصومة
وكما روي الميمان على الباع ومثله قال ابن زرب وابن حارث وزاد ان لا يمين على الاخ الا ان يكون
في موكلا لاخته على البيع والمثل والمطهر وفيه في هذه المسئلة بعد الحكم على الباع بغير
الحكم على المشتري اذ في وجوب الخادم بغيره في الموكلة المشتري بعد الحكم على الباع
وفي زمن الخصومة واخبره بذلك بخبر ثقة واخرجت اليه الخادم وبقيا برزعه وطلب الميمان الثاني
في فاجاب ابن عبد ربه ليست اري على المشتري مينا اذ قد وجب الرد ونفذ الحكم
في القوي وقال ابن ابي زيد قد كثرت اضطراب هذا الرجل في دعاويه وقدمه بوسع المشتري
ما يمين فان لم يات بغيره على دعواه فلا يمين عليه وعن ابن حنبل الذي اراه ان الميمان واجبه عليه
دون اخيه وعن ابن الهندي اذا ذهب الباع الى تخليف المبتاع على انه لم يستخدم ولم يتسوق
منه راي العيب فان قطع الباع بذلك احلفه وله رد الميمان على الباع وان لم يقطع وزعم انه
اخره مخبر حلف لهذا اخبره بخبره تسوق واستخدم وحينئذ حلف المبتاع حلفه ما قيل وعن
ابن ابي شيعة لغيره اخبره مخبر حلف المبتاع فقال اذا حلف هذا انقطع الالف في الميمان
وقد امل ابن ابي شيعة الميمان دون ما كافيته لانه يحلف على بينة الحلف وان اتى الباع بخبر
اوسنة وان لم تكن مقبولة فهو شبهة توجب الميمان على المبتاع وفي التمسك لغيره ان كان المخبر عدلا
حلف معه وكذا ان كان حسن الحال وليس بعد له ان كان ساقط الحال لم يحلف معه قل
كل امرئ له وانه ان يحلف كيف ما كان المخبر كما تقدم لابن الهندي اولا فقال لو دلس الباع لعيب
في العهد فليس له ان يحلف المبتاع انه لم يرض به بعد علمه به الا ان يدعي علمه بغيره او
يعترف له او يخبر اخبره انه تسوق به بعد علمه بالبيع او رضيه او يقول قد بينته له فوضيه

بينة

وكذلك ان قد له اجتهاد انه لم يزل عيب عند المشافلا من عليه حتى يدعى انه اراه اياه فيجعله اذ
بيده فيقضي بها وفيه ايضا من يتبع عبد اذ في سبه بقرب البيع فقلد المبتاع اخشى انه لما يقرب
البيع الاول وقد ايقن عندك فاحلف فلا يمين عليه وما جعل امره في بيعه على السلامة حتى يقوم بيعة
وفيها ايضا اذا طعن المبتاع في عيبه ابتاعه به ولم يعلم به عيب الا من قوله فقلد للبايع احلف
انه لم يكن به يوم بعته عيب لم يجب به المبتاع على البيع الا على الميت ولا على العبد حتى يدعى في السر
ظاهرة باعه وهو يمين ولو كان من ذلك احلفه كالبيع على ما سأل انه لم يمينه وهو يمينه وصريح
الطعن ان يعني عيبا يقول كان به عند البائع وهو لان ليس به مثل السرقة او عيبا مدعا
يقول ان به عيبا كان عندك وهذا الكلام من المدونة لشهد من قال من الغفلة انه لا يمين في
المسائل السابقة كشرع المدعى من البائع عليه وفيه اذا ادعى احد المتخاصمين ان
على البت وقال الاخر على الحيا فغن ابن رزب القول قول من ادعى البت وحلف على ابطال دعوى
الحيا وله رد على مدعى الحيا فاذا احلف رجعا الى الخصومة وعن ابن حارث هذا ان الرجل لا يدين
على امرات ودانسيهما من الاختلاط والتناقض وكثر ذلك ما اوجب توقف عن الكلام برز
فصيتهما وكنت ارى مع كثر هذا ان اجزها على ما اجرهما صاحب النظام من السلم ونصر فيه
الى من يكيد شأنهما ويعقد بينهما ذلك فقلت في وكالاتها اذا ادعى البيع في
المبتاع على البت فالقول قوله مع يمينه وفي غيرهما من شطب القول قول مدعى الحيا وكل من
على اصله في تبعض الدعوى وعدم تبعض وانظر هل يخرج على اصل الشبهة من مسئلة
ان القول قوله مدعى الحيا را ولا انهما يجر جعان الى الخصومة عليه مفصلة ليست موجودة
في مسئلة البيع وهذا الصواب وفيه ايضا اذا تصالحا على ان يخرج الحقمان فدعا على
حايط بين داريهما ويكون مصب هذا الحايط على دار الاخر ثم رجع الحقمان فقلد كان
ولكن لم اعرف مقدار ذلك وحلفه وكانت امرأة فقال ابن عبد ربه رايته ما صالحتهما
المرأة وزوجا خصهما من الراف وما ذكر معه ولكنهما غير محدد ودين ولا محصورين بغير
معرفة فان شهدا الشهود بصفة معلومة مقدرة لزمهم تاسدها سبه عليه لزمه
وعن ابن حارث المناظر بين المتخاصمين ليست في مقدار الراف وما معه وانما يمين
انقاد الصلح والذي ارى ان يلزم الرجل وزوجه ما التزم من ذلك ولا يقبل قول الرو
انها دضيت تمام لعرف قدس لا تقاوت بالرضا وادعت الجملة على وجه لا يلزمها به
في مسئلة فان تناظرا في قدر الراف نظرت في ذلك في المستقبل وفيه في اجم التزم
لا حبه واخيه مثل الذي التزمه لهما اح لهما رابع سمية في قطع دعوى التزمها في ميراث
من قليل الاشياء وكثيرها من ميراث وغيره ولم يمين الرابع جميع ما كان التزمه ثم ذهب
الذي التزم لهما ميراث التزم انه لم يتصد به الا الاشياء معينة صارت لهما بالميراث لا غير
ذلك من قليل الاشياء وكثيرها وذهب الى طلبها في غير ما عي وادعى ان في كتب الوصية اشياء
يجب تنفيذها مما لم يقع على ذلك الا بظهور الوصية فافى ابن ابي عمير والى استحبابه ان لا يلزم

هذا هو
القول
الذي
يكون

هذا هو
القول
الذي
يكون

هذا هو
القول
الذي
يكون

ان

الاخ المماثلين وفسون الاملاك المذكورة بعد يمينه انه ما التزم من الاثر الا ما نص عليه من الاملاك
المذكورة وانما ما التزم سائر ذلك من الاشياء التزمه اخوهم الرابع وله ود الميمن عليه ما قاله
ابن خلف الذي اعتقد انه يلزم هذا الاخ الا من جميع ما عي وغير ذلك مما تركه ابراهيم من قليل
الاشياء وكثيرها كما التزمه اخوهم الرابع لانه ابراهيم مثل ابيه وهو عام فله هذا الاخ محال
في جميع ذلك لانه عرف قدس وسبقه وما ادعى من ان في الوصية اشياء لم يثبت عليها فالوهمي موطن على
ما ادعى عليه والمتول قوله الا ان يثبت ما يوجب فطر في نظر السلطان بالامسح وعن ابن حارث
انه ما ادعى ان اخيه له في جميع ما ذكر في اعلا الكتب فاطعها وحسبها جميع ما فيه من ميراث من
مستوفضة وما ذكر في اخر الوصية التي في اعلا الكتب من الفط والموطا والماعون والكسوة
دون ويلزمه في محله ذلك ما التزمه فيه وليس له استثناء شي اضمرة من الجملة التي اقر بها
ما ذكره من ان له حقوقا في كتب الوصية فينبغي ان يسجل عنها فان ثبت عينا فحلف له اخوه
فيه ولا يحلف في كتب الوصية وان يثبت شي احلف على كتب الوصية فقلد هذه المسئلة
من مسئلة من خالف زوجته على شي شحرتا رابع ذلك في جميع الدعوى كذا في ادعت الحاة
انما ما ادعت الا بسبب الخالعة خاصة وقال الزوج في الخالعة وغيرها فافى ابن رشد بعمومها
ان ما ادعى من سبب على احكام الخلع خاصة وهو يجرى على الخلاف الذي بين الاصوليين في العلم
اذا خرج على سبب هل يقض على ما ورد او يمين جميع ما اشتمل عليه العام وهذا ما لم يقض
السابقة فقم او عموه فان قصر او عموه حكم عليه بذلك والاجا العقولان فقلد او هذه المسئلة
ومسئلة وقعت مسئلة اختلفت في شيوخنا وفيما رجلا ابوانه احبته من جميع تركه لهما
ما كان من ذلك في ذمته او امانة ابرا اما عامتا وقد كان في السكة ارض او دار او عرض او عين
غير غيرهما فقام الاخ يريد الا صطفاية والاختصاص بذلك للفظ البراة وتحيما فافى
شيوخنا ابو القاسم احمد العنبري رحمه الله سبحانه ليس له منه الا قدر ميراثه وانما فله اخل
حت ابرا والكل واحد منهما حقه فيه وهو يمين عليه وافى شيخنا الامام اوة ان الاخ
يختره فلما عرف بعثي المفق الذي كور رجع اليه وهو الحسن لانه ليس في ذمته ولا في امانته
وفي سبيل ابن رشد عن استدلال ربع زوجته مما كان ساقدا لهما او ورثته على ابيها
وما تالم توفي فقامت الزوجة فطلب ما استغلا لهما من تركته فاجابته ان علم انه كان
ليست له ذلك على سبيل العسلة والمعرف فلا شيء لهما وان علم استغلا له ذلك ولم يعلم
هل كان يصرف ذلك في ساقدا او ساقدا فاقوله فلهما مع جميعا فيما قرب من المدع انظر كيف
ذلك اليك يكون ذلك اليك من ماله وفيه في يد على خمسة كسفا ودفع ذلك اليه ليحييه فلهما
في طرح قاضي انه قطع منه كثيرا مما فيه عليه وانكر خفيته ذلك فدعى الى يمينه فاجابته ابن
حارث ما ادعى انه قطعها فلا يوجب معي ويعيده عليه ثانيا وثالثا رابعا وليس من ادعى دعوى
تج عليه ما سبها ان ادعى شيئا ثانيا او اما على العبد فله المستغف في المحصور ان يكون في الكتب
انما الذي الذي كسفته عنه هو اخر دعواه فليست التهمة على المدعي عليه قطع ذلك وانما

هذا هو
القول
الذي
يكون

هذا هو
القول
الذي
يكون

هذا هو
القول
الذي
يكون

التهمة على المدعى ولا ادرك على المدعى عليه شيئا الا ان يكون فيه اقرار وان كان وقوعه في ذلك بينة
 فان ظهر التهمة وانكشف في ذلك شيء من شأنه في ذلك المدعى فمردا على وجهه وقال لهذا جميع
 اصحابه وفيه من ادعى ان له عند رجل ما لا يوثقه ان يقر به بينهما وبين غيره مما يوجب
 بغير الغير وانما صالح المطلوب واحدا الوثقة فطلب ان يقر بها المطلوب لغيرها وفيما هو
 المطلوب ذلك وقال ليس عندي وثيقة فطلب تحليفه عليها فافق ابن زب بانه الطالب يطلب
 منه البينة على الحق الذي ذكره في الوثيقة فان ذكر البينة تكلفه الاثبات قبل ان يطلب
 ران ذكر ان لا حجة له الا ما في الوثيقة حلفت المطلوب على الوثيقة وعلى اكار ما ادعاه عليه
 وفي جميع دعواه مما لا بينة له عليه ابن سهل في امرأة ادعت على ابنه ان عنده صدقة لم يخرج
 فانه يشهد على الولد في اقرار الصدق ويصنف عليه بالسجن وان طالع ذلك حلفه وان طالع
 الا ان ياتي القاض بالظهور من هذا فينظر له على ما ينظر له ابن لياة وغيره وقال ابن عباس
 مثله وزاد اري ان يحبس حتى يظفر الصدق لانه قطع بالشهادة انه عنده فلا ينبغي ان
 يزول عن الحبس وتقدم الوثيقة او قطعها وتلف بذلك الحق انه يلزمه ما اتفق به في النظر
 في كتاب الصديق من ينضم ابن محرز مع اخوانها وكذا من اتلف وثيقة ملك وكانت رقيقة
 او عدا فانه يلزمه ان يعدم ما بين كونه المالك له اصله ملك وليس له في ذلك حجة فيعزم به
 قيمة ما بينهما وفيه عن ابي صالح اذا طلبت المرأة زوجها بالارادة او بصدقة او فلا بد ان
 يقول فيه نعم او لا واما باحتماله فان كان الزوجان غريبين وتقادرا قبل قولهما وان كانا من
 اهل البلد لم يقض القاضي بقولهما انما الزوجان الا عن ثبوت اصل النكاح فقلت والعمل
 اليوم انما لا بد ان يثبتا عند القاضي النكحة انه محوزهما محوز الملكية بل الزوجية مجمعة
 من الموضع الذي يصاب وكذا اذا طلقا وادار رجعا ولم ياتيا بالصدقة او بغيره المرأة
 ولم يعثر على شاهد النكاح فلا بد من تعريف قاضي النكحة واستعماله لوجوب الا رجاع فيسمع
 الطلاق بينهما ولعل ان على موجب الرجعة وفيه من دخل عليه صدق وانكره وحلف
 عليه ثم قتم عليه باخرا فانكره وحلف عليه ثم قتم عليه باخرا ولم يثبت فاراد تعقيقه ولا
 يمكن منه القاطعة فاشكل على الامر ثم تبين لي ان له احده لان من حجه انه سقط عنه
 بيمينه اذا اتفق منه واذا سقط فليقطع عنه النكح ثم ذكر الاثر المشهور عن عمر
 جعل للطالب امدا يستحق اليه فان احق حقا قضى له به وان لم يحق شيئا وجب القضا عليه
 وهو مذهب ابن القاسم انه يقتضي على الطالب بالتخير واما قوله المرأة كيف يردني الى
 رجل حمدني ثم اقرى واقراره لا ينفعه بعد جوده حتى يثبت النكاح بشاهد من هذا كما قال
 ولا يرد حتى يثبت النكاح قاله ابن لياة واستشكل ابن سهل انظرها في نوازله وتقدم الخلا
 في جعل الطالب وقد قامت بصدقا فوجد فيه سطر محو كبت عليه فيه ذكر الرجوع
 عن فرعية فانه يعمى كله غير هذا الشطر المحو الا ان يثبت الزوج بينة ولا يخلط الرجوع
 ما عرف هذا الشرط ولا يشرطه على نفسي لزوجته ورجل حيث شاء وفيه خلاف

لا بد من ثبوت النكاح
 في دعوى الرجوع
 فان لم يثبت النكاح
 لم يقض الرجوع
 وانما الرجوع
 في النكاح
 بان يثبت النكاح
 بشاهد من هذا
 كما قال

الشيوخ اذا شهد بيمينه انما يعيب قديم وشهدت اخرى بانه حادث في اثنان عتاب بان
 الاصل السلامة اذا شهد عدلان بانها لم يكن لها شيء من البيع وفي هذا الاصل اختلاف بين
 اصحاب ما يملك واجاب ابن القطان فيه لا يصح ما لا بد من ثبوت النكاح بان يثبت النكاح
 القدم العمل واجاب ابن مالك ان بينة القديم اذا شهد كل واحد من علمه لغيره بالمدانة
 او شهدت كل بينة بالمدانة واما ان شهدت بينة بالمدانة واخرى بالقطع فبينة القطع
 اول قلقت يوردين القطان في مسائل المدونة ان من اثبت اول ممن يقر ولها فطاميس
 وكذا اذا قال بعضهم حادث وقال اخر قد سجد وقال بعضهم حب الرد به وقال اخر
 يجب به للزوجه وكذا في ولا يرد حتى يثبت ونحوه كان عليه دين فاحتمت فقال لياة
 مورد في قول اخر ان هو حيد لم يلزمه حتى يتفقا على جودته ولو قضا صاحب ثم قال
 رد في شهد به لثان وقال اخر ان هو حيد لم يقض بصدقه حتى يتفقا على ردائه وكذا
 لو اختلفت فيه الموازين بعد قبضه او قبل قبضه ولو اختلفا في عين المبيع عند الرد بالعيب
 فالقول قول البائع انه ليس هو الا ان يقم الاخر عليه بينة على يمينه وفي بوجه اليمين عليه
 خلاف اذا تردد وقال لا ادرك هل هو ابرأ ولا خلاف انه يرد به ولو حلف عليه فلا خلاف
 في بيمانه ولو حلف عليه عشق فقال خمسة حلف ويكون القول قوله ولو قال لا ادرك عشق
 او خمسة حلفا لم يرد وكذا سبلة العيب تجري فيه ما تقدم من حلف التحقيق والرد
 انظر احكام ابن سهل في هذا الاصل وفيه من استقر دارا فاحدث فيه بنية فانه
 اثبت عيبا قدما وجوز واعد المهر والي من استقر منه البائع فقال البائع انما بينهما
 بنقض منها بعد معرفته بالعيب فافق ابن عتاب بان اعذر البائع الاول خطا وانما
 مرد على البائع الثاني فيخيره يكون بالحياء اذا رد عليه اذا رد عليه بيمينه ان يمسك او يرد
 وليس البائع بمفوت ولو رد بها بالعيب ويقال له اقلع ما بينك وما فيه منفعة لك وله
 رجوع اشتركا مانع الرد ولا الامسك والرجوع بقيمة العيب ابن سهل فتكلم معه في قوله
 ان البائع غير مفوت فاحج بما في الشفعة ان البائع الماسدة بيمينه حوالة اسواق ولا
 بغيره وانما بيمينه الهدم وبها البيوت والقصور فلم يبرأ البائع من قولنا حتى يكون
 سوتا وقصورا وله نظاير في الواضحة والعسبة وافق ابن القطان ان اليمين تكرم
 المشتري انه ما علم بالعيب قبل بيايه لا دعوا البائع الاول عليه ذلك فاذا حلف خير بين خير
 بالدار والرجوع بقيمة العيب من باعها او يرد بها ويكون شريكا بما زاد البنيان فان نكل
 عن المبيع اعير السوال واخبرني بعض اصحابه ان كان كل لم يرجع على البائع بشي وافق ابن
 ابن مالك ان لا يمين على المشتري في دعوى البائع الاول ان قاله باع منه لا مدفع عندي في ذلك
 الا ما يوجب البينة والمشتري حبس الدار والرجوع بقيمة العيب ثم قال وان ساردها واخذ
 ثمنها وكان يشي بكما مع باعها زاد البنيان في قيمتها ان زادها وانقصها واخترار ردها فعليه
 فيه ما نفعها في ذلك يقتضيه البائع من ثمنها ويدين اليه باقية واسلمه في المدونة فيمن البائع

انظر شرط بينة
 بيمين العيب واخرى
 بيمين غيره

لا بد من ثبوت النكاح
 في دعوى الرجوع

تو با شوم صيته في اطلع على عيب فية وانما لم يلحق المشتري المبيع لان حسنة قد يراه منها كما لو اقر له
بالنسي وفيه شدة الحجة اذا وجد في شجرها ثقتنا وحججنا بغيرها وبغير عرقنا قلست
ولا يلزم عدم الرجوع بما اتي به ابن رشد اذا وجدت شاة لا ردة لان هذه العيوب مما قد ينجي
خلاف الشرف فانه ظاهر وان عات من اتباع دابة بنقد بعض الثمن وطب ببقية فظعن
في العيب وقام ليرد فطلبه البائع سقيمة الثمن وقام ليحاكمه فان كان العيب ظاهرا لا يتناول
في الثبات لم يرد له حتى يحاكمه ولا يأخذ عليه حملا وان كان خفيا مما لا يعلم من ساعته ولا في غير
المع عليه ما لو ردت ثمن حاكمه فان فضله بشي وجمع في راميته الا ان يحاكي ان يملك ولا يوجه له
فحسب ان يرد امين حتى يقضي له او عليه وعن بعض المفتين لا يقضي له بشي حتى يحاكمه فهو اولى به ان
يكتا اياه وفي الشرح ذكر من الشرح يدفع المبيع الثمن ثم يحاكمه في العيب الا ان يكون شيء يقضي
من ساعته حكامه عن ابن مزين وفيه عن ابن حبيب اذا اطلع المشتري على المظنة المترية
اذا علم البائع بتزويره او اختلف وكانت كلثب او يكون المخذول قد علم متزورا وان كانت مشقة
لدها على كل حال المشتري ورتود على كل حال علم بتزويره او لم يعلم اذا لا نفع له فيا لا فاشاع
الا لظن فان كانت متزيرة لم يسو الا قيمة شجر ملقى فان كانت رجع ببقية العيب انه ينقض كثيرا
من الثمن واما مال اجوده السيوخ فيا ونزلت بقا في التسمية فافى ابو يعقوب في الشرح في العيب
العقد انه ينقص من الثمن نقصا ما يتناقل بينا وكثيرا ونازعه ابو بكر محمد عاشر بن عاشر
فقال يرد له بينا ولا يرد له كثيرا واستطرد بياها ت الكتب وظهر في المسئلة على ما علمت ورايت
مخطه في حاشية كتاب ابن سهل عند ما لا وفظة كثيرا اتفاق هذا اللفظ بعض من جعل في يفت
نفسه للفتوي فوهم يشار الى النازلة المقتدمة وهذا كما تراه حمل تقتضيه المناقشة بين هذه
الطبعة قلت هذه المسئلة تجري على اصل وهو العيب الذي يرد به هل هو كالعيب الحادث
عند المشتري وهو على ثلاثة اقسام يسير يورده ولا يرد العيب شيئا ومتوسط يورده ويرد ما
نقص العيب ان شا المرء وسيمسلة ويرجع ببقية العيب المقتل لاسانغ المصنف المبيع في
بقية العيب فقط فكذا العيب الذي يورده وهذه الطريقة تؤيد الطريقة الاولى لعيوب الدواب
او انه يورده بالعيب الذي ينقص من الثمن مطلقا اذا كان نقصا مجمعا عليه وهذا هو
الامرات كما قال في خطه ذلك في التنبهات وفيه اخبر عن بعض الشيوخ في الجارية يبيع في اشاع
استرخاها عند الجلاء يورده في الغايظ ويكر البائع تطعم اياها ما سوا الية ما يعتد به ذلك
كالسجل ونحوه ثم يطلق الى حماره فاذا فرغ نظر المشتري في ثيابها التي جومت فيها فان رآه في ذلك
لدت به والا فلا قلست وظاهره انها لا ترد لعيب الزرع فقط والصواب اعتباره كما تقدم في الكاح
ان الجحر في الفرج لو في الفرج يورده عن ابن الجلاب فهدا اخرى لان عيوب الكاح اشهر وتقدم في
الكاح انه اذا ادعى كسر احد من الزوجين ذلك على صاحبه انه يطعم احدهما فاقوسا والاخر يبار
يرسل على شمر ينظر بعد ذلك الخادج وعن ابن فحون لا يجوز في عيوب النساء ان يبين
على قول مالك في الوثيقة للاستبراح في قول امرأة واحدة الذي يكتفي ذلك في اثبات العيب فان

كان مما لا يميزه الا الاطباء وصفة تشك في حرارة النساء لا طبوا عن محضون يقرر عن موضع القاء ويقرر
المية الرجال الا ان يكون في احد الزوجين ولا تشهد النساء بغيره ارحم ولا ان يكن طبيبات ذكره
ابن عتاب ولغيره ما يظهر خلافه انظر ابن سهل وفيه ان شهد شاهد بعيب فزعم وشهد اخر
بعيب اخر فزعم الاول فلا يوجب شهادتهما حكما حتى تشهدا على عيب واحد من ابن سهل وانظرو
اذا اخرج الشاهد رجلان كل واحد بحجة غير ما شهد به صاحبه فزعموا ان يخرج من ذلك انفا
على ما يرويه الحكم وقال ايضا لا يخرج حتى يحكما حجة واحدة من كونه كذا ابا او شارب حمرا او اكرام
قلت فيخرج الحكم بتلقي الشاهدين في العيب احرى اذ قيل ان الاخبار بالعيب واحد
يكتفي **باب** عن اشتري دارا من ابنة وادع ويقتد عند رجل وترك اياها مسكنا وغاب
ما سأل به وبقيت الدار مرتين ثم ذكر المودع الوثيقة عنده واراها القيام بها عند القاضي فحسب
ويطلب من مبي يريه من ابن مارت له بسبب هذه الوثيقة **باب** فاجاب اما كان من
هذا الاثر ان تكون وثيقة لملك دار ثم شاع تلك الدار على ملك الا ان يجهل ببقية اياها
فالصواب نفي القامى للغايظ وينقص البيع وهذا مع بغير العينة **باب** المروا
عن ورثة ورثة ابن مريم دارا فقال لهم الوصي ما لكم الا ربعا ورثتم الورثة بعد اربعة عشر
عاما بعود من عود من طرزع وبيع عليهم ما بقا من ثمن واحد بعد اربعين سنة فاشعوا جميع الدار
ابن مريم وان اباهم اشترواها بعد مفاصلته لاخوته وحكام بعض الورثة مع ورثة عهدهم فقال بعض
ورثة عهدهم ما ملكناها الا بالحيازة وهي تحت ايدنا وفي ملكنا الى حين البيع فدل للقائلين مقال
ابن **باب** الدار ترجع الى الورثة الذين اخطروا واحكم سقط ابا الشهادة للمنفين
ان جميع الدار شرا ابينهم فاعيد المسوال هل يجوز ذلك الشراي بوجب الملك ام لا فاجاب اذا
ثبت ارم ما علموا الا حين استقرا ولم يعقد الشراي ثبت الشراي بغير ملكه فالدار لهم ولا يفرق
هو من حاز الدار وهم غير عالمين الا ان ثبت من حاز الدار او الشراي او الهبة او الصدقة فيما
حاز ولا يلزم من ثبت شراؤه الدار ان تثبت استقرا الملك قلست قوله اذا ثبت الى اخره ففرق
منه انهم يحملون على العلم حتى يثبت عدم العلم وهي طريقة ابن رشد مع المنور ومذهب ابن
ابن سهل انهم يحملون على عدم العلم حتى يثبت علمهم فلو لم يعلم قوله تعالى والله اعز حكم من يطون امرها
الاية وحكي المتيقن والحق ان رواية ابن سهل الفرق بين ان تستحق ذلك بولاكته فيجوز على الحكم
وان استحقه بغيره فيجوز على العلم وتقدم ان عقد الشراي بوجب الملك حتى يثبت ملكه وهذا
منه كونه وثبت الشراي من ملكه **باب** المازري عن يد ويك وهنت في السنة بيتا لها
في حية العنة وفيها مطوران في سبعة دنانير وحاووه المرتين واحوا المرأة حاضرا في المنزل ثم
يترد بعير عليها فماتت الراثة واخوها وقام المرتين وعرض البيت للبيع فبوت خمسة دنانير
ونصفا ففداها بذلك ورثة الراثة فقام عليهم ورثة الاخ وادعوا بطول ابن المطورين انها
ملك لابيهم فاقام ورثة الراثة عدولا شهدوا لهم لا يعرفون للاخ فيما ملكا فطلبوا من ورثة
الراثة فقام يحلفون ام لا لانهم لم يروا شيئا فاجاب اذا ثبت بالعدد الملك المدة

وممن حق الطالب ان ينظر فيه **وسب** عن مشرك دار قام عند الفاضل فانه كان له قنعة ودار
اشترىها فخرج تحت بيت من دار فلان وحدها حتى خرج الى قنعة عام سموه معروف وشهد له القنعة
وجعل يشترى هذه الدار منذ سنة اشترىها فاشترى المشرك ذلك وقاد ما كان على بجان ولا يشترى في ذلك
شيئا فاشترى القنعة بوقوف الغرض على ذلك فرفقوا اليه انهم دفعوا هذه تاسا في قنعة من دار القائل
والسعد في وجهه من دار المشرك المذكور فاقام المشرك المذكور شاهدا انه وقف على حذير من جهة
القام المذكور فزادت الشوقاة في الحايطة الملاصقة لهذه الدار مسدودة سدما وسابين هذا
الهند المذكور فلا شيء فيه ولا اثر لجران شيء على هذه الدار التي الحيز في ذلك من العشر سنة
تعدمت هذه الشهادة وجلب المشرك المذكور شاهدا من الجيران اخر فقال ما عهدنا القام
المذكور وقف معنا اذا وقفنا في اخلا الساقية المذكورة التي تخرج على قنعة الحمام المذكورة التي بين
في اخلا شيئا قادم وذلك منذ خمس سنين وغاب عبد الله المذكور في خلا هذه السنة الى الحجاز فاجتمع
عبد الله بانه اشترى على يد القاضي وان شهادة الشاهد الاول كان في قنعة شرا الباعين لعمامة
وما تقدم من شهادة الغرض وطول في احتجاج القاضي **فاجاب** بان شهادة من شهدا زعمه
لم يحضر مع اهل الحيلة الكسرية على الجواز تاخير حيفة ان حضرا ان يعزم سيما وغفلة اراد
وكون القنعة المذكور جريا في دار المشرك غير مقبولة لانه من كلام الشيخ **وسب** في
الا ان تعذر الشهادة عليه بانه سلم الرجوع في ذلك الى الغرض الموصفين من جهة القاضي حتى
المجري وقدمه وانما ساقى لشرا هذا الذي هو في يديه الان وكان ذلك بامر لم يجر العادة بان
واما يكون في الدور ملكا لها فكان من حيلهم الدار جريان ما يرا على المشرك المذكور في
ذلك شهادة الشاهد الاول لجواز ان يكون على الدار بعد العشر سنة واشترى المشرك
على ذلك ولا يضر ذلك في شهادته اذ ليس بتنا قض واجاب غير ان دعوى القام بان في ديب
شرايه شرط مجري ذلك على دار المشرك المذكور لا يمنع به الا ان تشهد البينة على تسليم
ذلك من البائع للمشرك المذكور اذ لم يخل في ذلك الدار وما شهادة الشاهد المذكور
راية لقنعة مسدودة قبل شرا القام مع وقوع شهادته في وثيقة الدار فله عذر ان
البائع سمح له بذلك او صار له بوجه فلا يمنع في شهادته على القام وعلى القام البينة ان
حاطه على دار المشرك كان حين شرايه للدار فان لم يجد بينة بين له فلما الرجوع لعدم
على الباعين منه الا ان يشيخوا ان مجري قنعة دارهم كان مجري في دار المقوم عليه فبذلك
من اشترى منه الباعين باني وجه **وسب** وذكر السائل ان الدار انما صارت بيد المشرك منذ
الوقت قريب فابا ثبت تسليم ما كانت الدار في يديه يوم اشترىها القام فهو الذي يراعي ذلك
وكذا تسليم من كان قبل المشرك بعد شرا البائع فلهذا انتم القام وان لم يكن شيء من ذلك فلا يلزم للقاضي
وسب عن ابي بكر بن زوجه ونحوه دار بغير دفعها اليه وفيمن مالها ايضا ما انقذه
في مصالحة وعاون عنه في استقام هذه الدار ما سلفه من صهره فلان فله رجوع عليه وحبته واخته
فيما دفعه في هذا الاستقام ام لا **فاجاب** اذ ثبت انه اقر ان الذي في الدار انما سلفه

من صهره وان سلفه لينفقه في الدار عوضا عن الذي اخذ من اموالها للانفاق في الدار
على نفسه وعاون لها المذكور سلف فلما جرح له به عليها **وسب** له ما عني سماه دفع اليه
يهودي بيده حريرا في لبعيه وشهد من تحصيله ومثلية ما اوجب الرتبة انه ما حوز مستحب
من قافلة ذكرها فاحض اليهودي جماعة من اهل قنصة شهيدوا بان اليهودي امين ممن لا يقع
في مثل هذه الرتبة وقد **وسب** الحر حتى باي الجواب فاجاب اذ لم يثبت الاستقامة بالتحليل
والتمريش وشهد عدولا او جماعة ظاهرهم المستر من لا يتواطون على الكذب بان اليهودي
لا يثق به شوا ما نسب اليه ومقتضى حاله المتعذر من مثل هذا استظهار عليه باليمين انه لا يعلم
بمن نسب من القافلة او غير ما اشار اليها من شهر بالاستقامة وسلم له فوقع القاضي بحسب
الجواب يحلف اليهودي في الكينية وحيث يعظم منها بالعلم الذي لا اله الا هو ان الحرير المذكور
ما هو من القافلة التي اكلت ولا اشترته الا من باعه بوجه صحيح ولا علم فيه رتبة ولا دلسة
في حرمينه المنصوصة الموضع المذكور فيدسها دته في شريكه اسنة كذا **وسب**
عن شهيد له ان رجلا ضمن له غنمه بعتة ثمار يومه على انه لا يسلمه الا ببينة ففقد ذلك اليوم
وانما كثره يطلب الضامن الغنم فذكر ان الطالب ابراه من الغنم وانها قاعة بغير
دنه المضمون ولم يثبت بيمينه بدفعه اليه **فاجاب** هذا المقتضى فيه اشكال وان كان
مراده انه ضمنه بعتة ثماره على انه ان ذهب اليوم فليد الغنم حتى تسلمه بالبينة ومعنى
الكلام ان تسلمه اليه في يومه بالبينة برك وان لم يسلمه حتى انقضى المظن في يومه فهو مطلوب حتى
يسلمه فالتقول قول الطالب انه لم يسلمه اليه وعلى البينة ان ادعى ابراه من الغنم انما
قول فان كان اراد ان يراه بذلك فالجواب ما قلناه **وسب** عن يوفى وترك زوجته
واثنين ثم توفي احد الابنتين فورثا امها واجهها وابنة ان لها ثلاثة ارباع فعرض
بيعه فوجب فلما وقف على ثمن عرض على الذي له بعتة الثمن فقال دعوني وامر نفسي بعتة
يوى وليدتي فلما ابيع الى القاضي ذكر انه غير راض في الشرا فبعث القاضي عدلا ليشهد
والثمن وبما استظهر وا على المشرك بزيادة في الثمن والشاهد القاضي سفود البيع له ووقع
بعتة الثمن انقذ في مرتبة السور ثم رجوع الشراي المستعج و اراد ان يزداد بزيادة بينة
في المبيع فبالله ذلك ام لا **فاجاب** اذ ثبت عند القاضي المفاواة وامضا البيع بعد
مضي ايام الطبار وبسببه وكان عرض على الشراي فاني وبسببه فلا تقبل بعد ذلك زيادة لانه
زاد في ثمنه استحققه غيره **وسب** عن شريكين في فندق توفي احدهما منذ سنين كثيرين
وترك ورثة ثم توفي احد الورثة وخلف ورثة رثا وحا جبر ثم توفي الشريك الثاني وترك
وارثا واحدا فوقع الخصام بين الورثة الاولين في تسيبهم في ذلك الفندق وغيره من اسباب
النزوة وطل الحفتم فقام الوارث المتفرد واراد المصالحة في الفندق المذكور ثم دعا الى السقوط
وخطا عليه اخفى حتى يفرغ الخصام يودي الى هلاكه وهو كذا فله فله ذلك ويجوز جمع الورثة
وسباع هذا الفندق بوقت هذا العيب الذي فيه الورثة حتى يفرغوا على الوجه الذي

هذا المقتضى فيه اشكال وان كان مراده انه ضمنه بعتة ثماره على انه ان ذهب اليوم فليد الغنم حتى تسلمه بالبينة ومعنى الكلام ان تسلمه اليه في يومه بالبينة برك وان لم يسلمه حتى انقضى المظن في يومه فهو مطلوب حتى يسلمه فالتقول قول الطالب انه لم يسلمه اليه وعلى البينة ان ادعى ابراه من الغنم انما قول فان كان اراد ان يراه بذلك فالجواب ما قلناه

نزل اليه الخاتمة امره **فاجاب** اذ اثبت ان العبد قد انزل وبادر الي سبيده من يملحه هلك
واستغنى المشرك من الاصلاح واستغنى منه من دعي الي المفاصلة فمن دعي الي ان سادى عليه
ويباع اذا كان استظارا لخصام يودي الي هلاك ماله وماله الشوكا وهو من اصاعه المال الخيري
عنه والصورة التي يبيع بها اذا كانت ذمهم تنقوا وتاوما يزداد هذا اكتشاف
الخصام في سبهم كذا واحد منهم او سبهم اليه في العبد وهذا الشرط استلزامه ان ثبت له سبق
في البيع ما يتعقب **وسئل** عن وثيقة انت من العبد وان ثبتت لشاهد واحد انهم يعرفون
فلا يثبت الخادم وانما من املكه فلان ما تعلم باع ولا وهب ورجعت الخادم في يد رجل فقل
انه يبيع من يد رجل من العرب محضين دينارا لم يجد في يده فقل ادفع الي عشرين دينارا يبيع
عنه ويرجع حتى ياتيك بالوثيقة في حقه وذكر انه خلف من العبد لا يظلمه بل يخلص
من ذم في عتبه **فاجاب** اذا استعمل الخدم باستحقاق هذه الخادم موجه في حقه
اخذها من يده من يبيعه ولا حجة بخوفه من العبد لان منع المستعمل من ماله ظلم ولا يمكن
هذا ان يظلم المستعمل بخافة ظلمه في نفسه مع انه ادخل على نفسه هذا الظلم الذي يتوقفه
والمستعمل لم يدخل على نفسه ظلم **وسئل** ايضا عن بعض من شهد ان شهدته من يدينها
شهادته بمعرفة عثمان بن علي بن ابي يحيى وابي عبد الرحمن وابي القاسم وهو يدعى عبد الله
عبد الله بن ابي عبد الرحمن وابي عبد الرحمن وابي القاسم وهو يدعى عبد الله بن ابي عبد الرحمن
غير انهم لم يثبتوا له يحيى وعبد الله بن ابي عبد الرحمن وابي القاسم وهو يدعى عبد الله بن ابي عبد الرحمن
اخران وشهد جماعة بان عثمان بن ابي يحيى وعبد الله بن ابي عبد الرحمن وابي القاسم وهو يدعى عبد الله بن ابي عبد الرحمن
ولا يمكن ذلك منهم على صاحبه وفي خبر هذه الحفريات بالنية وارث لعثمان المذكور الان
عاصيا المذكور ان وزوجه **وسئل** بشهادة الشيخ ابن القاسم ببيعة الشاهد
مستقلة في ثبوت التعصيب لعبد الرحمن وابي عبد الرحمن وابي القاسم وهو يدعى عبد الله بن ابي عبد الرحمن
نظر اذ قد يكونا ابني عم لام تكن فيه اهلها عاصيا ولا يكون ابن العم لاهلها عاصيا لكن
الشهادة الاولى كافيته في التعصيب فاذا ثبتت الوفاة وعدة الورثة استدل بحكمه
قلت قوله وهو شقيق ابي يحيى يستلزم انما ابنا رجل واحد ولم يذكر ولا يدخل في الحلف
اذ لم يرفعهما الشاهدان فلهذا قلنا في ابن عتاب فيمن اقرت ما بين عم ابيهم لم يرفع
العاقلة لشهادتهما لحد واحد يمين المقتولة وقال المستطلي الشهادة فقل ان الحيف لم يراة ابن عمه
عليه ولا يذكر اجتماعا في وجه يسميه نامة لانه في هذه المسئلة عن الحد عبر اليه لم يسمه **وسئل**
عن شاهد من شهد انهما يبعون ثيابا الفلانية في املك فلان للثوب في ثيابا صارت ثيابا فلان
ورثته وقال لا تعلم ان في ثيابا فلان وقلان بعض ورثة للثوب في ثيابا ولا تدري هل فاصلت زوجته
هذين في هذه الدار او غيرهم شهدوا ان ليس في الجحش لورثته حاكم هل هذه الشهادة عاصلة امره
جواب ان هذه الشهادة غير مستقلة حتى يقطعوا بصحة حزوج ملك فلان ولا يقطعوا على اي
وجه كانت **وسئل** المازري عن شهد شاهدان ببيعة اخيه ومي من ثمة ليجت لعتلث

ما تركه في صحة عقلا وحضورها وتوفيت وركت ابنا وزوجا فقل الزوج هذه المرأة لا تستمر
ولا يخرج من دارها ليستفسر الشهود كيف عرفوها وقد شهد العبد ولا يجوز ان يثبت من ذلك
ام **فاجاب** اذ كان الشاهدان من اهل العدالة والمعرفة فلا يستفسرون مع انه لم يكن
الاية المقدمون ليستفسروا الا في الحد ودوا الزنا المحرم على المسترود والحد وبالشهادة
خاصة فخرج غيرها عن الشهادات فلا قلت قد روت هذه المسئلة وعن ابي عمران يكشف
الشهود عن الشهادة في مسائل منها مسئلة الشهادات في الزنا والسرقة فلا بد ان يسئلوا
عن صفة الزنا والسرقة وصفها كحرمة وعن احراز من الحد وكذا لا يكشف الشهود
في الشهادة على اية اربابا بانه فلا ن هل يعلمون ان باعوا او لم يعلموا واذا شهدوا على معنى
انه مول فقل فيسئلون ايضا هل اعقبه فلان او اعقب اباه فان ابى الشهود ان يبينوا انهم
لم يشهدوا الوجه فشهادتهم سا فظة وان غابوا عن السؤال بشهادتهم وقيل ان كانوا من اهل
العلم والاثبات حكم بشهادتهم وان لم يبينوا والا فلا اشئ وجواب المسئلة التي قبلها بقرب من
هذه الشئ في المدونة من قاست له بینه انه ابن فلان الميكم يستحق ميراثه حتى يقولوا
لا تعلم له وارثا بهذا البلد لم يفته وفسبها ايضا وكذلك ان شهدوا وامع ذلك ان هذه
المدونة يوجد اوجدها في الشهاداة حتى يقولوا لا تعلم انما خرجت من ملكه الى ان مات وتركها
ميراثا لهذا وانا لا تعلم له وارثا غير هذا فان شهدوا بالهدا وارثا بيه وجده مع ورثة
اخرين لم يقطعوا من اهل القاطن في يد المدعي عليه حتى ياتي من يستحق
سجنون وقد كان يقول غير هذا وروي انها سخرج من المطلوب ووقوفه فقله لا يثبت الشهادة
الى اخره قال المعزى وفي شرط صحة فيبيعة الميكم شرطان في وسعة الحلف والعز وان
وارث الميت يحلف على العلم والحلف على البت وفي العلوية في يمين القضاء اذ لم يقبل ذلك
الشهود ومعنى وحلف وعن الشهد اذا اتى اعادوا الشهود لذلك ولا مضت الشهادة فقل
من جهة اختلافهم من فرق ما مضى انظر ابن سهل في كتابه وفي احكام الشعي لا بد ان يقولوا في الورد
لا تعلم له وارثا باعلا ولا فوته الى اخرها ذكر شرطه بدمه وهو نحو المقرقة وقوله لم يستحق ميراثه
يعني انهم الاتد واما اذا طاق في دفع اليه ويضمنه اذا اتى وارثا غير وفيله مع ورثة اخرين
ابن يونس يريد يعرفون وهم غيب ويسمونهم وقول سمعون وروي غير هذا فهو ما ذكره بعده
ابن يونس وكتب الوفا وفي كلامه ما يستحق ان يكون يمين القضاء في الرابع وفيه خلاف انظر احكام
ابن سهل وفي النوادر من رواية الشهد عن مالك عن كيب القصاة ثابينا شهادة بينة انهم
لا يعلمون فلان بار من مصر وارثا فلانا وقدمت با فريضة قال لا يجوز ذلك حتى يقولوا لا
تعلم له وارثا في شئ من الارض الا فلانا في دفع اليه ذلك ولا يستحلف وفي العتبية والمجوعة لا
يدفع التركة الي وكيله بالشرب وفي البيان فيا لا يستحلف على البت فيقول بانه الذي لا اله الا هو
ماله وارث غيري في شئ من الارض فيا ساعلى يمين المستحق للعلومة ومن اجل ان الشهود انما شهدوا
على العلم واوجب عليه الحلف على البت فلا يمكن ان يرد في التركة الى وكيله حتى يكتب الي موكله فيحلف في

نقله
في نسخة
في نسخة
في نسخة

الموضع الذي هو ابن رشد والذي أتوله حلفه على العلم فيقول بالله الذي لا اله الا هو ما اعلم
له وارثا غير اذ لا يصح له القطع بأنه ليس له وارث غيره ولا من بعده كيف يستحلف من شهد له أكثر
من واحد على ميراث وفي شهادتهم لا تعلم لقائل وارثاني شيء من الارض الا فلانا لا اختلاف انه لا يختلف
مع بيئته ابن رشد وانكار ابن حوت وقوله لا اختلاف الى اخره ليس بشيء لان اجاب اليمين عليه وجمعا
ظاهر او ذلك لو ادعى احد انه وارثه وادعى عليه علم بذلك للزمه اليمين انه ما يعلم انه وارثه
با نفاق ولولم يدع عليه العلم بذلك للزمته اليمين على الخلف في بين التهمة فلما كانت عليه
اليمين كيمين الاستحقاق ومن اثبت دينيا على ميت او نفلس لا يقضي له الا بعد بين الاستحقاق ما دام
ولا وهب وفي الدين ما يقضي ولا استحقال ولا وهب والذي جرى به العمل ان لا يمين في هذا **رشد**
المجوسني عند وثيقته يشهد من يستعي بعد معرفة فلان بن فلان وانه غائب من صفاتس في بعض
سنتين عشر السبعين والجنس ماية ولم تزل غيبته مبعولة في علمنا الى الان وكان عمره نحو
العشرين شها شيع الساعة لم تحقق انه توفي في المشرق فان صحت وفاته فليس له وارث في
علمنا الا فلان عامصه الى اخره **فاجاب** ان عمر هذا الغائب يقتضي انه اريد من بعض
سنة لقول اليهود في بعض سنين ولم تحقق ولو ذكر السابيل انه في هذه الاعوام ما يات له خبر
الي الان فتحسن بقويته بالتميز وهو المصواب في هذه المسئلة **وسئل** ابن رشد
عن شهد عليه شاهدان احدهما شهد انه حلف بالطلاق لفلانا وسأله اخر هل حلف بالطلاق
او بالايان اللازمة حق احدا للفظين وانكر الملقوف عليه الامر من معاهل يلفق الشهادة
لاختلافهما في المعنى وزادت في احد الطرفين زيادة قد لا تغالي وما شهدنا الا بما علمنا وقال تعالى
ادني ان ياتوا بالشهادة على وجهها وفي بعض طرق الاحاديث يقع الشك في بعض شهادات الاحكام المشكوك
فيه واما العمل بما يقع فيه شك فلا يلفق الشهادة لكونها مشكوكا في فلم يات بها على وجهها
فاجاب لا يلفق هذه الشهادة لاختلاف وقوع الشك في بعضا ووقع الاطلاق لئلا يدان الذي
شهد مع الشك فيهما وهذا اسماء ولا ين القام من شهد عليه شاهد انه قال اسرا في طلاق ان قمت كذا
ولم يعين وشهد اخر انه قال احدى اسرا في طلاق بالتعليق ايضا لا يلفق هذه الشهادة ووقع
له ايضا اذا شهد به واحد بطلقة واحدة واخر بطلقة طليقة لا تلفق وكذا في هذه التسمية
واحتماجه بقوله الا بما علمنا ليس فيه دليل بل فيه دليل على خلافه او منعه لان التسمية التي
ولم تقع فكيف يعلم ما لم يقع واما كان الطلق وهو ضد العلم ولو سلم لم يكن فيه حجة لانهم اجمعوا على
المواقع بزعمهم والذي نحن فيه هو ما يترتب عليه الحكم ولو سلم لكان شرع من قبلنا والله ادنى ان
ياتوا بالشهادة على وجهها فنقول عوجه اى ياتوا بها من غير تحريف ولا زيادة ولا شطط في الشهادة
العلم ان في ما لا يتوصل الى العلم به كسادة بالفقر والسماع واما ما وقع الشك فيه من الاحاديث فلا يعم
به اذا شك الراوى في الحكم هل شمع الحلية او الحزمة واما حديث العرايا فحاضرة من غير سائل
المخلة والخطئين وفي بعض الاربع اوسق وفي بعض الشك من حديث داود وليس بغير ذلك اختلف
العلماء العمل به ومنعه وقيل انما عمل به لانه عضد الى اهل المدينة ان العرايا كانت عندهم

[illegible]

خمسة واسقها قال مع رواية تعين الخلة والحلين واما الشدة مما لا يتعلق به حكم كالشدة
في تقدم وتأخير فيمنع العربيه وليس فيه ما يعضد باب الشادة واجاب ابو القاسم بن ابي
بكر بن زيتون لا يعمل الشادة الثاني لترده وقلت تقدم من هذا المعنى في مسائل الاطلاق
وتقدم انه ذهب شيخنا في شادة الذي طغى بالايان اللزامة وحلف الاخر بالجلال عليه حرام انما
تلقى لقوله في المدونة واذا اختلفت اللفاظ الى اخرها واخيرا اذا وقع الشك هل وقع الظاهر
بلفظ الايمان او بلفظ الحرمة ان لا يلزم وقول سحنون في شاة هذا اذا اجتمعت الهيئة على ما فيه
الحكم انه يعمل به على الخلاف عنه في ذلك **وسئل** الدباغ عن شاة معقول يكتب اسمه
بكتيب سيد ابية ولو هو وابوه مولى هل يكون قد جازى في شادته **فاجاب** يجوز شادته اذا
كان متواكلا او جاهلا فيقول له ان كان عارفا ترده شادته قال نعم الحديث الوارد من انك تكسب
الى غير ابية فيقال له هل الجاهل ان يستكشف عن ذلك فلا نعم فقال المناول مثل تسميتهم
بالعقددين الاسود ومثال الجاهل ان يقول لانه لم يكن يعرف ان ذلك يفسد ولو عرفه لم
ينفعه **وسئل** ابن رشد عن يعرف ابوه بنسب الاموي وخطه بذلك كثير وكما السرا
عليه الا انه لم يكن وكان ابوه يكتب فلان بن فلان ويقت وكذا يكتب هو ثم شهد عليه عند
في مجلس انه قد انساها ترى بعد ان تنسب بجدته ام وما هل يفيد ذلك في شادته ام لا **فاجاب**
انه ليس بمرحوة فيه انه يقول ان لا تحققت لسي بالحق عنه واما ان تنسب احدى الاموي
جهلاميه بنسبه لانه لعموم يقولون الاموي قد واسع من جهلاميه لم يحيط في كتابه
الاموي **قلت** ان كان الممازى منسوب الى معاوية فهو موضوع وليس بماتعة جمع من
مع النسب لانه يجمع النسب الى القبيلة والبلد والصفة وله تحت الاولوية في
اعم من ان جرحه لان الحديث يقع بالعنف فيه الا ان ثبت عادة كما قلنا وان كانت الاولى تحت الثانية
او العكس في الجنس والنوع او العكس فلا يضر لانه نفسه مرة للعموم ثم الخصوص والعكس وان كان
من غير العرب فانسب او لقبيلة ثم انسب لغیره من غير العرب ولا يضر ذلك لان الاعجام
لا يحفظ اسما واعتر هذا بمسائل الفروق فانظر **وسئل** عن شادة الكافة غير
موسومين بعدالة فكيف لو كان فيهم اهل ستر وميمنة وتوسم ما العمل الذي يقع لشادتهم
فيه ورغبني سماع الكلام في الجواب اذ لم اقف على ما يشعبني بعد بحكي عنه وعن مثله و
اريد باب الشادة في السفر ولا ما حرم المتكلمون فيقال التواتر **فاجاب** ان ما يتبلغ
الشهود جدا البتة انما وجب العلم فلم حكم الشادة والشهود احدى عشرة مرتبة والمعلوم
بالعدالة يجوز شادته في كل شيء الا في ستم مسائل تختلف في بعضها وانسانا فاقتراما في غير الزنا
سواء اتيان له بعض العلماء لترشيد لا يعمل فيها الا شادة الجماعة والجمهور في الحال شادته
غير عامة الا في السفر على مذهب ابن حبيب والانسانا فاقتراما سواء غير المعلوم بالعدالة
لا يجوز شادته في شيء وقد يكون شهادته بوجه حكما ولا ادرك من اجاز شادة الكافة منهم كما
ذكرت في المذهب على سبيل الشادة **وسئل** انما معنى اذا وقع العلم بخبر من جهة التواتر **قلت** قال

بسم الله الرحمن الرحيم

الغنى المشهود فيه ستة عشر فيما الاول **الشهادة** على الاموال البسيطة والقراض والوديعه
والاجارة والوكالة بماله ودية الخلف والعهدة اذا كان الاود فيه **والثاني** الشهادة على
النكاح والطلاق والرجعة والاحلال والاحسان والعقود والوكالة والمسبب والسرقة والقرية
الثالث الشهادة على مال يؤول اليه بالدين المماثلين بالمال لا بد ان من عتق او طلاق كالشهادة
للمكاتب انه دفع كتابته وانتهى فلان باع عبدا من ابي العبد وابنته او ابنته باع امه من زوجها
والرابع الشهادة على مال ليس بماله والمستحق به مال كالشهادة على الوكالة بماله والنقل
على من شهد بماله والشهادة على كسب القاصي اذا كان يتضمنه ماله وعلى النكاح بعد موت الزوج
او الزوجة او على بيتان فلان اعتقه او على نسبه المتاعين فلان او اخوه اذا لم يكن هناك احد ثابت
العقب والخامس الشهادة على النكاح كمن حلف بطلاق زوجته او عتق عبدا لم يقض من ذلك
حقه راس الشهر فشهد بعد الاجل انه قضاه قبله وعلى من اعقب عبدا ان عليه لفلان دين فشهد
العتق وكمن وطى امه ابنته من سيد ما قبل ذلك والسادس الشهادة على القتال العمد والسابع
الشهادة على الاقرار بالقرابة وعلى كسب القاصي بالزنا وان القاصي حجة فلان في الزنا وعلى متقون
سعيه كان يترأس زناه في حين بيعه والعاش **والسادس** الشهادة على ما لا يحضر غيره كماله لا بد
والاستدلال وغيوب الفرج والرضاع والهادي **والسادس** الشهادة على شهادة من شهد من مثله
ذلك والثاني عشر دحض فيما يقع بينه وبينه في الصنيع والماتم والحام من الجراح والقتل والثاني
عشر ما يقع بين الوسيان من الجراح والقتل والرابع عشر النكاح والطلاق والطيب
ويقوم الغيوب والقاصي ومكشفة ليل الرجلان عن التعديل والتجريح اذا لم يات على وجه
الشهادة والخامس عشر الشهادة على النكاح والسادس عشر الشهادة على السماع وكل
هذه مختلفة الاحكام انظر احكاما منه واما الشهادة فكل في التنبيهات اصلا بالبيان
لان الشاهد بين الحق من الماثل وقيل من المعالج وحكي الرجمان في قوله شهد الله الاله وفيه
الشهود ايضا كذلك وحقيقته في المعرفة عند ابن عبد السلام لا يتقرر بغيره وكلام القرافي انه
اقام شقين يطلب الفرق بين الخبر والشهادة حتى هو عليه لما زوي في شرح البرهان يتضح
طلب الخدم ذكره الخبر المتعلق بخبر شهادة والمتعلق بكل خبر وخبره لا ينسب في كتاب
الصوم ورسمه **الشيخ** ما نزل قول بوجوب حقا غير قابله بحكم حاكم ورسمه في ذر ليه وجوب
قول قبله الغير بغير دليل وكان يستعظم لعدم الشهود ويقال عن بعض شيوخه ان شهد
شاهد يشبه خصيل شيطاني يقطع في القضاة على المسلمين لقبول قوله بغير دليل مع غلة الهوا
والدليل الى ط وايضا من شرط الرسالة على الصحيح اطراف الفرج على يد مدعيها وعلى شرف
واعظم معصية اليهودي بها والشهادة حدها ما تقدم واما **السادس** فظاهر الروايات
انها فرض كفاية ونص عليه ابن رشد فان لم يكن هناك من يشهد الا هو فحينئذ عليه واما اذا شهد
تخلوا فواجب عليه ولا يحل له كتمان ابن يونس اختلف في قوله تعالى ولا يباي الشهود انما دعوا لشدة
مالك هم اياه فلهما كمالا واما قبل ان تشهد فارحوا بالهون وسعة ان كان يترأس شهادته

المستطيق **قيل** معنى اذا دعوا اي بمعنى كتب الشهادة وقيل اذا دعوا لادانها وقيل الامران وعمر
المالك الثاني وظاهر ما تقدم ان الادان فرض عين وعن ابن عبد السلام ان مجمل الشرح للكتاب من فرض
كفاية وقدر النصاب فاقول فرض عين واختار شيخنا الامام ان كان الشرح من نصاب في مجلس واحد على
جميعهم الاجابة سالم يستعمل بوجوب الحكم فلا يجب وان كان في اوقات تعين الادان فالاول سالم يظهر
سقوط من يقتصر بعد التمام النصاب وهذا الاختلاف من جملة اذا وجد طبريا بعد طبريا
او واجرا وما ومي في كتاب الاجارة ويتخرج انه فرض عين مطلقا من الجملة من مسدلة من اخذ من
غيره كمن لا بعد كماله فله في عدم العزم ان ياخذ اي الكمينين بشا ابن رشد وقول بعض اهل
المذهب على كل من دعى الى ان يجيب اليه اذا ومجلا للمحدث وهو غير صحيح لانه قبل التحمل لا يقدر
عليه اسم شاهد وان لم يدع لادان فقل عليه السلام بخير التهود الذي ياتي بالشهادة فكل ان
يلا وعن هذا المعنى **قيل** ابن رشد فحين باع شيئا واشتراه يشاهد من عدلين فادان الاخر
ان يكثر من التهود واما الاخير فاجاب **لا يجب** عليه ان يكثر من عدلين لقوله تعالى واستشهدوا
شهادتين من الامة محكمة الاشهاد على شهادتهما مخافة الموت او غيبة او غيبان قلت النصاب
اليوم اذا كان اكثر منهم العزل مطلقا او جرحه ان الشكثير مطلوب وقد شئت لهدنا ذلك لئلا يخطئ
بغير من يعود وبغير **قيل** واحد واحد من شرط وط الشهادة العادلة في كل شئ ثمانية
العقود والبلوغ والذكورية والحرية والاسلام والعلم والنبط الشهادة حجة اذا وحين
السماع وارتفاع الطهارة من عداوة خاصة للمشهود عليه ولا ينعى خاصة للمشهود له وقد يتخرج
هذه الشروط في بعض هذه المواضع **المعنى** ويطاها شرط وط تحمل الشهادة العادلة والميز وشروط
ادانها احد عشر شرطاً يعتبر في الشاهد حين ادانته او حين كبر ان يشهد على خطئه او في
حين اشهاده على شهادته فمن عرق عن واحد منهم لم يجز له دعوته ومي ان يكون عدلا بالغا حرا
يقضا وان لا يكون عدوا للمشهود عليه ولا حية وبين المشهود له ابوة او صوة او صهر وان لا
يكون في عياله او في حجره او مدينا له واختلف هل من شرطه ان يكون مالكا ام نفسه ويكون
عدوا للمشهود عليه ولا حية وتكلم على تعيين اية الدين فتنظر فيه وتاتي بعض احكام هذه
الشروط في المسائل ان شاء الله تعالى **والسادس** الصانع عن قول من قال ان خبر من ليس بعدل
ان اكثر يغيب العلم ان سامعه لا يحكم به لانه من باب الحكم بالعلم وحده القاصي بعلمه لا يجوز
في شدة هذا الفرق بين خبر من عن الهلاك فحصل العلم في حكمه وبين خبر من بالنوا اتران لزيد
على عمرو وما لا يحصل العلم للمحاكم فلا يحكم به الا عند من يحوز له الحكم بالعلم وليس بمذموم
لان خبر رمضان مستند الي حصول العلم للناس فلوراه وحده خاصة وجب عليه الصوم ولوراه
هكذا شوا الجماعة لوجب عليهم العتق ولا يقرون للاستناد للشهادة وكذا الواحد اذا خفي له
فوله او كان مسافرا او لم يحضر له لوجب عليه العتق بالنية **فاجاب** اما ما ذكره من الهلاك
فالصواب انه راجع لباب الخبر وهو اخيرا بعض شيوخنا وقال به بعض المتقدمين من العلم لكن
جعله ماله من باب الشهادة واما المايل بالعتق بخية فلا يعتد عليه فلا يصدر عنه ولا يفتنه

قيل معنى اذا دعوا اي بمعنى كتب الشهادة وقيل اذا دعوا لادانها وقيل الامران وعمر المالك الثاني وظاهر ما تقدم ان الادان فرض عين وعن ابن عبد السلام ان مجمل الشرح للكتاب من فرض كفاية وقدر النصاب فاقول فرض عين واختار شيخنا الامام ان كان الشرح من نصاب في مجلس واحد على جميعهم الاجابة سالم يستعمل بوجوب الحكم فلا يجب وان كان في اوقات تعين الادان فالاول سالم يظهر سقوط من يقتصر بعد التمام النصاب وهذا الاختلاف من جملة اذا وجد طبريا بعد طبريا او واجرا وما ومي في كتاب الاجارة ويتخرج انه فرض عين مطلقا من الجملة من مسدلة من اخذ من غيره كمن لا بعد كماله فله في عدم العزم ان ياخذ اي الكمينين بشا ابن رشد وقول بعض اهل المذهب على كل من دعى الى ان يجيب اليه اذا ومجلا للمحدث وهو غير صحيح لانه قبل التحمل لا يقدر عليه اسم شاهد وان لم يدع لادان فقل عليه السلام بخير التهود الذي ياتي بالشهادة فكل ان يلا وعن هذا المعنى قيل ابن رشد فحين باع شيئا واشتراه يشاهد من عدلين فادان الاخر ان يكثر من التهود واما الاخير فاجاب لا يجب عليه ان يكثر من عدلين لقوله تعالى واستشهدوا شهادتين من الامة محكمة الاشهاد على شهادتهما مخافة الموت او غيبة او غيبان قلت النصاب اليوم اذا كان اكثر منهم العزل مطلقا او جرحه ان الشكثير مطلوب وقد شئت لهدنا ذلك لئلا يخطئ بغير من يعود وبغير قيل واحد واحد من شرط وط الشهادة العادلة في كل شئ ثمانية العقود والبلوغ والذكورية والحرية والاسلام والعلم والنبط الشهادة حجة اذا وحين السماع وارتفاع الطهارة من عداوة خاصة للمشهود عليه ولا ينعى خاصة للمشهود له وقد يتخرج هذه الشروط في بعض هذه المواضع المعنى ويطاها شرط وط تحمل الشهادة العادلة والميز وشروط ادانها احد عشر شرطاً يعتبر في الشاهد حين ادانته او حين كبر ان يشهد على خطئه او في حين اشهاده على شهادته فمن عرق عن واحد منهم لم يجز له دعوته ومي ان يكون عدلا بالغا حرا يقضا وان لا يكون عدوا للمشهود عليه ولا حية وبين المشهود له ابوة او صوة او صهر وان لا يكون في عياله او في حجره او مدينا له واختلف هل من شرطه ان يكون مالكا ام نفسه ويكون عدوا للمشهود عليه ولا حية وتكلم على تعيين اية الدين فتنظر فيه وتاتي بعض احكام هذه الشروط في المسائل ان شاء الله تعالى السادس الصانع عن قول من قال ان خبر من ليس بعدل ان اكثر يغيب العلم ان سامعه لا يحكم به لانه من باب الحكم بالعلم وحده القاصي بعلمه لا يجوز في شدة هذا الفرق بين خبر من عن الهلاك فحصل العلم في حكمه وبين خبر من بالنوا اتران لزيد على عمرو وما لا يحصل العلم للمحاكم فلا يحكم به الا عند من يحوز له الحكم بالعلم وليس بمذموم لان خبر رمضان مستند الي حصول العلم للناس فلوراه وحده خاصة وجب عليه الصوم ولوراه هكذا شوا الجماعة لوجب عليهم العتق ولا يقرون للاستناد للشهادة وكذا الواحد اذا خفي له فوله او كان مسافرا او لم يحضر له لوجب عليه العتق بالنية فاجاب اما ما ذكره من الهلاك فالصواب انه راجع لباب الخبر وهو اخيرا بعض شيوخنا وقال به بعض المتقدمين من العلم لكن جعله ماله من باب الشهادة واما المايل بالعتق بخية فلا يعتد عليه فلا يصدر عنه ولا يفتنه

قيل معنى اذا دعوا اي بمعنى كتب الشهادة وقيل اذا دعوا لادانها وقيل الامران وعمر المالك الثاني وظاهر ما تقدم ان الادان فرض عين وعن ابن عبد السلام ان مجمل الشرح للكتاب من فرض كفاية وقدر النصاب فاقول فرض عين واختار شيخنا الامام ان كان الشرح من نصاب في مجلس واحد على جميعهم الاجابة سالم يستعمل بوجوب الحكم فلا يجب وان كان في اوقات تعين الادان فالاول سالم يظهر سقوط من يقتصر بعد التمام النصاب وهذا الاختلاف من جملة اذا وجد طبريا بعد طبريا او واجرا وما ومي في كتاب الاجارة ويتخرج انه فرض عين مطلقا من الجملة من مسدلة من اخذ من غيره كمن لا بعد كماله فله في عدم العزم ان ياخذ اي الكمينين بشا ابن رشد وقول بعض اهل المذهب على كل من دعى الى ان يجيب اليه اذا ومجلا للمحدث وهو غير صحيح لانه قبل التحمل لا يقدر عليه اسم شاهد وان لم يدع لادان فقل عليه السلام بخير التهود الذي ياتي بالشهادة فكل ان يلا وعن هذا المعنى قيل ابن رشد فحين باع شيئا واشتراه يشاهد من عدلين فادان الاخر ان يكثر من التهود واما الاخير فاجاب لا يجب عليه ان يكثر من عدلين لقوله تعالى واستشهدوا شهادتين من الامة محكمة الاشهاد على شهادتهما مخافة الموت او غيبة او غيبان قلت النصاب اليوم اذا كان اكثر منهم العزل مطلقا او جرحه ان الشكثير مطلوب وقد شئت لهدنا ذلك لئلا يخطئ بغير من يعود وبغير قيل واحد واحد من شرط وط الشهادة العادلة في كل شئ ثمانية العقود والبلوغ والذكورية والحرية والاسلام والعلم والنبط الشهادة حجة اذا وحين السماع وارتفاع الطهارة من عداوة خاصة للمشهود عليه ولا ينعى خاصة للمشهود له وقد يتخرج هذه الشروط في بعض هذه المواضع المعنى ويطاها شرط وط تحمل الشهادة العادلة والميز وشروط ادانها احد عشر شرطاً يعتبر في الشاهد حين ادانته او حين كبر ان يشهد على خطئه او في حين اشهاده على شهادته فمن عرق عن واحد منهم لم يجز له دعوته ومي ان يكون عدلا بالغا حرا يقضا وان لا يكون عدوا للمشهود عليه ولا حية وبين المشهود له ابوة او صوة او صهر وان لا يكون في عياله او في حجره او مدينا له واختلف هل من شرطه ان يكون مالكا ام نفسه ويكون عدوا للمشهود عليه ولا حية وتكلم على تعيين اية الدين فتنظر فيه وتاتي بعض احكام هذه الشروط في المسائل ان شاء الله تعالى السادس الصانع عن قول من قال ان خبر من ليس بعدل ان اكثر يغيب العلم ان سامعه لا يحكم به لانه من باب الحكم بالعلم وحده القاصي بعلمه لا يجوز في شدة هذا الفرق بين خبر من عن الهلاك فحصل العلم في حكمه وبين خبر من بالنوا اتران لزيد على عمرو وما لا يحصل العلم للمحاكم فلا يحكم به الا عند من يحوز له الحكم بالعلم وليس بمذموم لان خبر رمضان مستند الي حصول العلم للناس فلوراه وحده خاصة وجب عليه الصوم ولوراه هكذا شوا الجماعة لوجب عليهم العتق ولا يقرون للاستناد للشهادة وكذا الواحد اذا خفي له فوله او كان مسافرا او لم يحضر له لوجب عليه العتق بالنية فاجاب اما ما ذكره من الهلاك فالصواب انه راجع لباب الخبر وهو اخيرا بعض شيوخنا وقال به بعض المتقدمين من العلم لكن جعله ماله من باب الشهادة واما المايل بالعتق بخية فلا يعتد عليه فلا يصدر عنه ولا يفتنه

والفطرة حاله وسد الدواعي ما هو لها وما اذا اظهر الحكم من جهة العلم بالفتنة فيجوز شاهدان
 ممن يعرفون طرفي الحكم ويميز بين الظن والشك والاعتقاد فيصيران من اظهرهما فاذا حصل لهما
 العلم ودوها للحاكم على القطع وجب العلم به لان العلم هو معرفة المعلوم على ما هو به والحكم لان
 لا يباح له الحكم بعلم بل لو قيل انه ليس فيه خلاف لما بعد ولو كتب ابي الحكم ان الحكم بعلمه كان
 ذلك ما هو الا حسن عندي لكن منهم من الحكم بعلمهم في هذا الوقت هو الحق والصواب قلت وقعت
 هذه المسئلة وهو اذا بلغ الشهود وحدها التواتر عند القاضي فاختر شيخنا ما لا يفتا انه
 الحكم بعلمه وكنت اجبته ان هذا ساركة جماعة في العلم فليس هو مما استأجر بعلمه فشرح
 الشبهة وظهورها تقوم مقام شاهد من علم القاضي ولا اعتد في ذلك لما ذكره من قوله الشاهد
 بحكم مجلس القاضي او بعلمه شهادة لكن وقع الحال في هذا الزمان في زيادة العدد الكثر من
 اخروا موافقه شاع وذاع ان القسيلة او الجماعة الكثيرة يثبتون بالتقاسم او باخبار الشهود
 اياهم فيشهدون على شهادتهم اعتمدا على اخبار بعضهم بعضا والتواتر الذي يفيد العلم انما
 هو بزيادة كل واحد منهم عن علم نفسه لاستئذان غيره فلهذا طلب في التوكيد والاعتدال
 فيمن زكى وزكى ومسئلة الى الخبر الزين في الخبر الى الخلاف في هذا المعنى هل من باب الله
 او الشهادة لا خلاصه الواقع في الاعتدال هو مع كثرة من يشهد عليه لم يبرهن انهم اجمعوا واستفاد
 حتى ادبوا الشادة من علمهم ما يثبت في **مسألة** ايضا عن التمسك بالاحكام والفتنة
 سحاب فلم يره الاكثرون وزعم اثنان انما راياه وكذا الخرافة في جهة اخرى واخر في جهة واخر
 جهة فلهذا تعلق هذه الاخبار حتى يحصل العلم بذلك وتحصل الصوم او يختلف ذلك باختلاف
 البقاع والاماكن الحديث لكل قوم من جهة العلم بعلمه او الحكم واحدا في سائر الاقطار
 كغروب الشمس بالنسبة الى الصلوة وكيف ان اقطار لعدد في بلد فكان ثلاثين ثم ثبت في بلد
 اخر انه تسعة وعشرون هل يجب صوم الاول او الثاني **فاجاب** اختلف المتقدمون
 هل وجوب صوم رمضان بالرواية من جانب الشادة او الخبر والى الثاني كان يذهب من سائر
 وهو الظاهر فيظهر حينئذ الى من يميز بين العلم وعلبة الظن فيسمع من الخبرين لئلا يكون
 اكثر من اربعة قلنا حصل لهم العلم بالسمع وهم عدول وجب الصوم وتفاوت من وصفوا بالموافقة
 ملحق وحكمهم كالبلد او لعدد تسعة وعشرين يوما **واجاب** غيره بان لا بد من ذكر ما يحصل
 العلم وبضبطه وذلك ان الله تعالى اجري العادة في الاعداد التي يقوم بها الشادة انما لا يقتصر الى العلم
 ولا رتبة فاقبل عدولا كانوا او مجرداين واما الخامس الناقص عن واحد فانه لا يحصل العلم بالخبر
 التواتر ما حصل العلم اضطرارا وهذا ليس يحصل فلم يبق الا الشادة الاربعة وما هي يحصل العلم
 واما اذا اظهر عن رويته عن نفسه ببلد اخر فيه ما في الاربعة ايضا وهو لا يحصل العلم
 واختلاف البقاع وانما في طريقه ليس موثرا في الخبر شيئا لانه ان اشرقا ان يكون ليلة في الحكم وشروطه
 دليله وكل ذلك باطل اما الاول فلا من شرط العلة العلة ان توجد بالذات المحيطة بالاحكام
 وليست البقاع في حوزة بصفات الخبرين ولا ياباداه لانه لا يرفع فطركونما علة وليست بعلم

شريعة

شريعة لعدم التمسك الكتاب السنة والاجماع واما ما يافى ذلك الفقهاء لا يجرى في اجماع الخبرين
 جريان الشك ولا اعتدالا سيما في دليل عليه منها واما الثالث فليست البقاع بادلة على تحصيل
 العلم لا يافى شمع الاخبار من لطائف الست فيكون العلم عنه وايضا فان اجماعهم في كون واحد
 محال ان يحصل ان يكون خبر الانسان غيره غيره في الوقت الذي هو فيه فستبين انه ليس هو من
 الحديث المذكور والله اعلم ان قوله اذا رآه وجب عليه الصوم والافطار حكما شرعيا من غير نظر
 الى حكم غيره فاذا بلغ الخبرون الى عدد جاز وانصاب الشادة فان ركنت النفس الى اخبارهم وكنت
 العلم وجب علينا العمل به لعلنا ان ذلك اليوم من ركنه في هذا الخبر وانما يبق السطر اذا حصل ذلك
 القضاة خاصة هل يحكم به الحاكم او لا على الخلاف في جهة بعلمه ولو ثبتت النفس من ردة في سائر
 الخبرها لوجب الظن في اخبار من اظهرها على حسب ما نظروا **مسألة** التي عن معنى شهادة الاستقامة
اجاب لا يباي في العدد ولا في الساعدين ولا في المنقول عنهم فاذا اكثر الخبر وانشر حتى يحصل
 العلم وارتفع الشك صار ذلك من حصول له هذا كمن شهد القسيلة ومحت الشادة بذلك لانه
 من لان من حكم ذلك وكذا ما يجرى في اليوم ويسمع من الحديث ويكثر وامد كذب قلت تقدمت
 ذلك وما يحصل من العلم يشهد به من علم ولا يخبر عن غيره ونعم هل ذلك الباقى وغيره عن بعض
 القدر ادبوا وغيرهم **مسألة** ايضا عن ركب مركبا في البحر ثم يوجده خبر ولم يقر بنية
 عدل لهما رآه حتى ركب واما شهد اربعة او اقل اياهم عدول ولم يبلغوا خمسة فاكش
 حتى يحصل العلم انهم كاتبوه في المركب هل يحكم بموته من ركب في هذا المركب فيورث مال
 او حصة علم المنقود وكيف انما مات احد من ركبته هو وقت نصيبه وتسم بقية التركة او
 التركة اجمع او يورث نصيبه منها او يقطر ميراثه وعن شاهد شهدني فلان عند جرحه
 في سفره انزال ملكة لابنته غرم نصف السانية واوصي لها بشيئا من خمسة عشر دينار
 ثم اصاب غلة السانية هل خلف مع الشاهد ويشتكى ووكيل على النظر في اسره رجلا له هذا الغنى
 به ركب في هذا المركب ام لا وهل يحكم بموته او فقده **فاجاب** بانه قد قدم بان علم ببقاء
 كونه عدولا ولا عدلان في المركب المعروف بالميون وانقام اربعة غير عدول احد منهم غير وسم
 الى هذا العدد والاشهاد الخبر بتقصية كان من هذا العدد لانه اول واحد ثم سابع في
 شهد احد بلا استفاضة من العدد ولما استند ما قد مشاه وفي مثل هذا قال الشيخ ابو عمران
 موسى بن عيسى بن ابي حجاج القاضي خطه فيما اجابني فيه بالاستفاضة التي لا تعلم حقيقة الا على
 في تصحيح موت ولا يسمع بها مال **مسألة** السيرة في غزاة اول من عدل في الجبل مع اصحابه فشهد
 جماعة غير عدول انهم دفنوه وانوا بعين مائة واشهد هذا الخبر في بلدان جماعة فافق بعضهم
 بانه لم ينفذ ولم ينفذ الي ان ابتدا اشترى عن غير عدول وانما سولت هذا نفسه ممن لا يعرف العلم
 ولا يسل اهل فلم يسل في دينه ونجاسه على عطف نفسه وهكذا في نياه واخره وتركه كثير من هذا
 الشواك فيه في زيادة ونقص وقلمت قصدا **فاجاب** السيرة المذكور بان لا يسل في هذا الشفا
 ولا يحكم فيه بموته وبين الاستفاضة والسيرة من نزع السيرة بعد السيرة وانما الاختلاف في التوكيد وما ذكره

